

سلسلة مذكراتي ١

مذكرات الفريق أول محمد فوزي

وزير الحربية الأسبق

حرب الثلاث سنوات

١٩٦٧ / ١٩٧٠

الوحدة
للطباعة والنشر



مذكرات الفريق أول

محمد فوزي

وزير الخارجية السابق

حرب الثلاث سنوات

1966 - 1970

مذكرات الفريق أول محمد فوزي

وزير الحربية الأسبق

حرب الثلاث سنوات

١٩٧٠ / ١٩٦٧

جَمِيعُ الْمُتَوَقَّعَاتِ

١٩٨٨



شارع ابون - الحمراء - طابقة جديس
ص.ب. ١١٣/٦٢٨١ ، هاتف ٢٤٢٨٨٥
برفيا ، الوحد ، بيروت ، لبنان

فهرس

١٤ - ٧	مقدمة
٣٠ - ١٥	الفصل الأول: الصراع الدولي والاقليمي
٤٦ - ٣١	الفصل الثاني: الجبهة الداخلية
٥٨ - ٤٧	الفصل الثالث: التخطيط والإعداد والسيطرة
٦٨ - ٥٩	الفصل الرابع: مقدرة وكفاءة القوات المسلحة
٨٤ - ٦٩	الفصل الخامس: استعداد القوات للمعركة
٩٨ - ٨٥	الفصل السادس: الفتح التبعوي للقوات في سيناء
١١٦ - ٩٩	الفصل السابع: خطط العمليات الحربية
١٣٠ - ١١٧	الفصل الثامن: المعلومات الميدانية وموقف القمة العسكرية
١٥٠ - ١٣١	الفصل التاسع: المعركة
١٧٢ - ١٥١	الفصل العاشر: انسحاب القوات من سيناء
١٨٤ - ١٧٣	الفصل الحادي عشر: نهاية الصراع على السلطة
١٩٨ - ١٨٥	الفصل الثاني عشر: البداية من الصفر
٢١٢ - ١٩٩	الفصل الثالث عشر: التخطيط الاستراتيجي العسكري
٢٢٨ - ٢١٣	الفصل الرابع عشر: الصراع العسكري
٢٤٦ - ٢٢٩	الفصل الخامس عشر: إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة
٢٦٦ - ٢٤٧	الفصل السادس عشر: رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة
٢٩٦ - ٢٦٧	الفصل السابع عشر: عمليات ومعارك قوات الجبهة
	الفصل الثامن عشر: عمليات ومعارك القوات الجوية والبحرية
٣٢٨ - ٢٩٧	والدفاع الجوي والقوات الخاصة
٣٤٤ - ٣٢٩	الفصل التاسع عشر: إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة
٣٦٤ - ٣٤٥	الفصل العشرون: الدعم السوفيتي لمصر
	الفصل الواحد والعشرون: التدريب العملي الأخير لتطبيق
٣٧٤ - ٣٦٥	خطة تحرير سيناء
	الفصل الثاني والعشرون: نتائج ودروس معارك ٦٧
٣٨٢ - ٣٧٥	حتى أغسطس ١٩٧٠

فهرس الخرائط

- شكل ١ - الحدود الشرقية وخليج العقبة ٣٨٥
- شكل ٢ - الخطة وقاهره ٣٨٦
- شكل ٣ - أوضاع القوات صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ٣٨٧
- شكل ٤ - انتشار القوات الإسرائيلية في سيناء ٣٨٨
- شكل ٥ - معركة رأس العرش ٣٨٩
- شكل ٦ - قوات الجبهة خلال حرب الثلاث سنوات ٣٩٠
- شكل ٧ - حدود مناطق التدمير لصواريخ سام على الارتفاعات العالية ٣٩١
- شكل ٨ - رموز ومصطلحات التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء ٣٩٢
- شكل ٩ - كروكي (أ): موقف القوات صباح يوم ي + ١ ٣٩٣
- شكل ١٠ - كروكي (ب): موقف القوات صباح يوم ي + ٢ ٣٩٤
- شكل ١١ - كروكي (ج): موقف القوات صباح يوم ي + ٣ ٣٩٥
- شكل ١٢ - كروكي (د): موقف القوات صباح يوم ي + ٦ ٣٩٦

صور تذكارية من الجبهة

- ١ - عبد الناصر وفوزي يتابعان المناورات ٣٩٩
- ٢ - محمد فوزي في أحد خنادق الخطوط الأمامية ٤٠٠
- ٣ - عبد الناصر يتفقد مواقع النسق الثاني للجبهة ويرققته من اليمين:
محمد فوزي، أحمد إسماعيل، عبد الغني الجمسي ٤٠١
- ٤ - عبد الناصر وفوزي أمام خريطة لإحدى المناورات ٤٠٢
- ٥ - عبد الناصر وفوزي أثناء المناورة «القدس» ١٩٧٠/٥/٥ ٤٠٢
- ٦ - عبد الناصر أثناء مناورة للواء ١٥ مدرع وعلى يمينه
محمد فوزي وخلفه عبد المنعم رياض ١٩٦٨/١١/٢٠ ٤٠٣
- ٧ - عبد الناصر في اجتماع مع قادة وجنود الجبهة وعلى يمينه
محمد فوزي وعلى يساره عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل ٤٠٣
- ٨ - عبد الناصر ومحمد فوزي وعبد المنعم رياض في عربة القيادة
أثناء إحدى المناورات ٤٠٤
- ٩ - عبد الناصر في زيارة لمركز قيادة الجبهة ٤٠٤
- ١٠ - عبد الناصر في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجبهة ٤٠٥
- ١١ - عبد الناصر يتفقد الجبهة ومعه فوزي وعبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل ٤٠٥
- ١٢ - عبد الناصر ومحمد فوزي أثناء مناورة للفرقة الرابعة المدرعة ١٩٦٩/٩/٩ .. ٤٠٦

المقدمة

شرعت في كتابة مذكراتي هذه مع بداية عام ١٩٧٦ معتمداً على مفكري اليومية التي كتبت حريصاً على أن أدون فيها كافة الأحداث العسكرية التي عاصرتها طوال مدة خدمتي الطويلة التي بدأت عام ١٩٣٤ وانتهت عام ١٩٧١. وقد أتاحت لي البعد عن مشاغل العمل اليومي وصحبه أن أستعرض شريط الأحداث المتلاحقة والمؤثرة على أجيالنا من القادة والضباط والجنود، في ترو وإيمان أرجو أن يكونا قد أتاحتا لي الرؤية الصحيحة والحكم السليم. ولقد اشتملت هذه الأحداث العسكرية على حقائق كثيرة منها ما نشر وأغلبها لم ينشر. كما وضحت هذه الأحداث خبرات عسكرية أخرى توفرت من معارك وصراعات بدأت بأحداث الحرب العالمية الثانية، وقت أن اشتركت في الدفاع المضاد للطائرات عن القواعد البحرية والجوية في الاسكندرية وبور سعيد وقناة السويس عامي ١٩٤١ - ١٩٤٢ ثم من العمليات العسكرية ضد الصهيونية عام ١٩٤٨ في فلسطين ثم من الاعتداء الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ ثم من معركة يونيو ١٩٦٧. وانتهت الخبرة العسكرية الميدانية بحرب السنوات الثلاث (١٩٦٧ - ١٩٧٠) وكان مركزي القيادي في الأخيرة يسمح لي بالاشتراك في صنع القرار الاستراتيجي للدولة.

كان أسلوب العمل التنظيمي داخل القوات المسلحة طيلة ثلاث سنوات متواصلة وإعادة بنائها على أسلوب علمي هما اللذان جعلنا من الصمود والمجاهبة ومجدي العدو سلاحاً صاعداً لوصولها إلى درجة من الكفاءة والمقدرة القتالية لم تصلها من قبل.

إن لمفكرتي اليومية الفضل الأول في جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عاماً، ولم يكن هناك بديل لذلك، إذ إن الظروف السياسية والاجتماعية والمعنوية التي عاصرتها، جعلت البحث عن الحقيقة شيئاً صعباً للغاية:

١- خروج اعداد ضخمة من القادة والضباط من الخدمة لأسباب سياسية خلال حقبة قصيرة من الزمن، كان له ضرره في فقدان الخبرة العسكرية وفي تصدع التقاليد العسكرية التي تنوارث جيلاً بعد جيل، فبين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ كان عدد القادة والضباط الذين شطب أسماؤهم من قائمة العسكريين العاملين أكثر بكثير جداً من عدد القادة والضباط المحالين على التقاعد، يحكم السن أو الوفاة أو الاستشهاد، مما نتج عنه عدم وجود تدرج هرمي مقرون بزمن معقول، لامتكان الاحتفاظ بالخبرة والتقليد العسكريين الأمر الذي ضاعت معه الحقائق والدراسات المكتسبة لهذا العدد الكبير من القادة والضباط.

٢- خلو المكتبة العسكرية من كتب عسكرية تبين الحقائق، والدروس المستفادة منها بالتفصيل، لتأخذ طريقها إلى عقول وأفكار الأجيال العسكرية الناشئة، ولتكون مرجعاً تاريخياً للأجيال القادمة.

٣- لم يدون أو ينشر منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ أية حقائق أو دراسات ولم يمر أي تحليل عسكري عن المعارك التي حدثت خلال هذه الفترة من الزمن، لأسباب سياسية ومعنوية، الأمر الذي أوقع ضرراً كبيراً بالأجيال اللاحقة والناشئة من القادة، فوقعوا بدون مبرر في الأخطاء العسكرية نفسها في المعارك التي قادوها بعد ذلك.

إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة على جميع المستويات من القائد العظيم إلى الجندي السيط هو الاستفادة من الخبرات السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء فتسلم بذلك أرواح كثيرة.

وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنه غير جائز في المجال العسكري إطلاقاً، إذ إن العلم والمعرفة والخبرة المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يجربها أي عائق أو مانع حتى لو كانت حقائقها وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخي على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧. فقد شامت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمتنع القيادة العسكرية نشر أو ذكر حقائقها، خوفاً من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة

التي حققتها مصر عقب هذه المعركة .

ولقد أصبحت مصر مناراً ومثلاً قومياً على صعيد الوطن العربي وفي العالم الثالث كله وخاصة الدول الأفريقية وفي نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شعاعة المكسب السياسي وظلت كذلك طوال عشر سنوات . وبينما كان العدو الإسرائيلي يعمل بجدية في تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة كانت قواتنا المسلحة مشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦ ، فتكررت نفس الأخطاء ، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧ .

لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧ وهو وصف مبالغ فيه إذ إن معركة ١٩٦٧ ما هي إلا معركة خاسرة وقتياً ، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربي - الإسرائيلي - بل أعقبها مباشرة ، مواصلة القتال الذي استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة ، وأصبح عنواناً لمذكراتي هذه وحرب الثلاث سنوات .

لقد بدأت بالبحث عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧ والعوامل المؤثرة في نتائجها وسعيت إلى استقراء الأحداث والحقائق من مفكرتي اليومية منذ عام ١٩٦٢ وجمعها وتصنيفها وتحليلها ، ووجدت بعد جهد طويل أن ثمة عوامل معينة أدت إلى أن تخوض القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة لدول المواجهة عدا لبنان معركة ١٩٦٧ في توقيت وظروف لم تكن من صنعها ، ولم تكن لديها الرغبة أو الاستعداد لمواجهتها وأهمها حسب ما ورد في هذه المذكرات هو :

- كان لتوجيه القوات المسلحة المصرية لمجهودها الرئيسي إلى عملية الوحدة مع سوريا ثم حرب اليمن تأثيره السلبي على عدم الاهتمام بالتدريب ، واعداد القوات المسلحة ، وتجهيز مسرح العمليات الرئيسي للمعركة المقبلة مع إسرائيل ، بالإضافة إلى المفاهيم السلبية الكثيرة ، التي دخلت رؤوس أفراد القوات المسلحة نفسها نتيجة اشتراكهم في عمليات عصابات في حرب اليمن وكان لها رد فعل عكسي في معركة ١٩٦٧ .

- العجز عن تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الكفيل بمساندة دول المواجهة في توقيت مناسب للمعركة مع إسرائيل وخاصة موقف السعودية بالذات من حرب اليمن وتأثيره السلبي على توفير الجهد العسكري والسياسي الموحد عربياً ضد إسرائيل .

- كان لعداء الولايات المتحدة والدول الغربية السافر لنا في ذلك الوقت أثره الهام في دعم العدو الإسرائيلي من ناحية وتشكيل الرأي العام العالمي من ناحية أخرى.
- الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢ جعل الموقف الداخلي في مصر غير طبيعي، وقد تصاعد هذا الصراع إلى قمته في سنوات ما قبل معركة ١٩٦٧ لدرجة أثرت على صنع القرار وأوجدت مواقف أثرت تأثيراً مباشراً على المعركة نفسها، ثم إن انفراد المشير بالسلطة الفعلية على القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني وانتفاء سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني تسبب في عدم وجود رأي جماعي وأثر بالتالي على صنع القرار الاستراتيجي العسكري للدولة.
- نجاح المشير عبد الحكيم عامر في هذا الصراع بتولية مركزين متداخلين في وقت واحد أحدهما نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والثاني القائد العام للقوات المسلحة وبسط نفوذه على بعض أجهزة الدولة وخاصة أجهزة الأمن وتمكنه في نفس الوقت من إخراج القوات المسلحة المصرية من وضعها الطبيعي في الهيكل التنظيمي في الدولة.
- دعوى الأمن، أمن القائد والقوات المسلحة والثورة، نتيجة للصراع الداخلي جرت القوات المسلحة إلى طريق أبعد ما يكون عن الالتزام الأصلي استعداداً للمعركة. ثم إن سيادة الممارسات التي تنسم باستعراض القوة واستغلال النفوذ والخلط بين السلطات والتمادي في الاستهتار وعدم الانضباط والتعالي والمخادعة الاعلامية كل هذا أدى إلى انعزالها عن الشعب الذي التف حولها وأبدعها عام ١٩٥٢ ففقدت القوات المسلحة معنوياً أكبر سند لها وهو الشعب.
- وأخيراً موقف قتل خليج العقبة في وجه الملاحه الإسرائيلية والذي ظهر من استعراض مفكرتي في ذلك الوقت أن اتجاه الرئيس جمال عبد الناصر السياسي لم يكن مخططاً على هذا الأساس لولا إصرار المشير عبد الحكيم عامر على عملية القفل وأصبح الموقف معقداً وعمدت إلى تفسيره في هذه المذكرات.



وبعد أن سردت أحداث معركة ١٩٦٧ بمراحلها المتعددة بدءاً بحشد القوات المسلحة في سيناء ومروراً بنية وتخطيط العمليات الحربية للمشير عبد الحكيم عامر الذي لم يتمسك بهدف معين وغير هذه الخطة أربع مرات ثم ما تبع ذلك من

تحركات كثيرة، أنهكت فكر القادة في الميدان، كما أنهكت القوات والمعدات ففاجأها العدو قبل أن تستكمل استعدادها في أوضاعها المتغيرة ثم كان أمر الانسحاب الغريب في أدائه وفي توقيته، وكانت الهزيمة التي فقدت فيها القوات المسلحة أغلب أسلحتها ومعداتها.

ثم وصلت إلى نهاية الصراع على السلطة بوفاة المشير وإعادة الأوضاع غير العادية إلى وضعها الطبيعي. ورفض الشعب الهزيمة ونسكه بالفائتد جمال عبد الناصر، الذي بدأ في تنظيم الإدارة الحكومية وترأس مجلس الوزراء ووضع استراتيجية جديدة، وحدد هدف الشعب والقوات المسلحة بالصمود والتصدي، ومواصلة القتال مع إسرائيل ثم تأييد الدول العربية شعبياً وحكومات للسياسة الخارجية لمصر والوفاق مع السعودية وتكوين رأي عربي موحد سياسياً وتقدير دعم اقتصادي لدول المواجهة في اتفاق جماعي في مؤتمر الخرطوم.

بعد ذلك انتقلت إلى مرحلة إعادة بناء القوات المسلحة من جديد التي كانت عملاً شاقاً ولكنه تم بنجاح من خلال تطوير أسلوب العمل في الدولة وتوثيق الصلة بالشعب مع توحيد القيادتين العسكرية والسياسية، وتماكك الجبهة الداخلية، وتحديد استراتيجية جديد للدولة «إزالة آثار العدوان» ووضع هدف محدد واضح للقوات المسلحة مع تنسيق جيد بين وزير الخارجية محمود رياض وبيبي في توحيد الجهود السياسية والعسكرية في نطاق العمل الجماعي في مجلس الوزراء، فاندفعت عجلة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب وإعداد القوات المسلحة مع عمليات الصمود بالقتال مع العدو، فاستمر الصراع وسقط قرار وقف إطلاق النيران، وكانت معركة رأس العش ١٩٦٧/٧/١ بعد عشرين يوماً من معركة يونيو ١٩٦٧، واستمرت المعارك مع إسرائيل وأخذت تتصاعد في مراحل من الصمود إلى المواجهة إلى الردع، إلى التحدي ملحقة بالعدو خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات طوال ثلاث سنوات أطلق عليها اسم حرب الاستنزاف.

وقد كتبت أكثر من فصل في أسلوب إعادة بناء القوات المسلحة وتكوين الجيوش الميدانية لأول مرة وفي اندماج الشعب والحكومة مع القوات المسلحة، وإعداد مسرح العمليات الحربية، الذي شمل أرض الجمهورية كلها للمعركة القادمة وكان أبرز جهد في هذا المجال، هو تنظيم وزيادة حجم وتدريب وإعداد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، مما جعل التوازن والفاعلية والقدرة القتالية

تم لأول مرة في القوات المسلحة المصرية في أواخر وقت ممكن، ودخول الجندي المتكف خريج الجامعة والمعاهد العليا، لأول مرة في صفوف القوات المسلحة ووضع الأسس والمبادئ العملية لتطوير أسلوب إعداد المقاتل معنوياً.

كما خصصت فصلاً كاملاً عن تعاون الاتحاد السوفيتي ومساعدته لمصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتساعد الدعم للقوات المسلحة مع القدرة العالية في استيعاب الأسلحة الحديثة والمتطورة، بمعرفة الجندي المتكف، حتى وصلت في عام ١٩٧٠ إلى قدرة وفاعلية قتالية، تفوق قدرة إسرائيل. وكان الفضل لمجهود المستشارين السوفيت الذين لم يبخلوا ببذل كل طاقاتهم وخبرتهم وأرواحهم، لرفع القدرة القتالية وتحديث وتطوير القوات المسلحة المصرية.

وتنتهي هذه المذكرات بوصول حرب الاستنزاف إلى غايتها واستكمال الاستعداد لحرب التحرير الشاملة، فبوصول الصواريخ سام ٣ وسام ٦، ٧ والأجهزة الالكترونية وطائرات وأجهزة الرادار الانذارية لمصر عام ١٩٧٠، وتنظيم هذه المعدات في أضخم تجمع دفاع جوي غرب قناة السويس، وحول المدن والمطارات والأهداف الحيوية، وصلت مصر إلى قدرة تحدي إسرائيل، وبدأت معارك الصواريخ سام وعناصر الدفاع الجوي الأخرى، تدخل معركة التحدي مع طائرات إسرائيل الحديثة الأمريكية الصنع من طراز فانتوم ٤ وسكاي هوك وتغلبت الصواريخ سام وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، ومهاوت الطائرات الأمريكية يوماً بعد يوم، وكان يوم ٣٠/٦/١٩٧٠ يوماً تاريخياً لقوات الدفاع الجوي المصري، إذ نجحت صواريخ سام في تدمير ٨ طائرات فانتوم وسكاي هوك وأسر ٥ طيارين في يوم واحد، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسارع إلى عرض مشروع لوقف إطلاق النيران قبله مصر لأنه كان يحقق لها أهدافاً عسكرية حيوية بالنسبة لحرب التحرير القادمة بالإضافة إلى أهداف سياسية، وقبلته إسرائيل متنازلة بذلك عن أهداف كانت تصر عليها في بداية حرب الاستنزاف وأوقفت النيران بناء على طلب الولايات المتحدة انقذاً، لإسرائيل في ذلك الوقت.

وانتهت حرب السنوات الثلاث يوم ٨/٨/١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما أن القوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقه الخطة ٢٠٠ التي تدرت عليها، عملياً وبالجنود لتحرير سيناء في اثني عشر يوماً.

واختتمت مذكراتي هذه بفصل أظهرت فيه الفرق بين التحضير الجيد والتخطيط للأهداف مع وجود الإرادة والتصميم لدى القائد والشعب والقوات المسلحة للوصول إلى الهدف، وبين الارتجال والتسيب والإهمال والصراع الداخلي وانعدام الرؤية والتخطيط. الأولى تؤدي إلى النجاح والثانية تؤدي إلى الفشل مطبقاً هذين المثالين على ما حدث في يونيو ١٩٦٧ وما حدث في حرب السنوات الثلاث وخرجت للقارئ بالتائج والدروس المستفادة التي أتمنى أن تكون ذات فائدة للقادة العسكريين الناشئين في الوطن العربي كله وللتاريخ أيضاً. والله الموفق.

فريق أول محمد فوزي

وزير الحربية الأسبق

الفصل الأول

الصراع الدولي والاقليمي

مقدمة:

إن أسباب ما حدث عام ١٩٦٧ لا تكمن في الأيام القلائل التي تم فيها انسحاب القوات المسلحة المصرية إلى غرب قناة السويس، بل إنها تعود إلى قبل ذلك بكثير.

كما أن هناك أسباباً خارجية، عربية وعالمية، وأسباباً داخلية عديدة أدت بحالنا إلى ما وصل إليه.

كان الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر. وسيطرة الأخير على القوات المسلحة أحد هذه الأسباب.

- وكانت الرجعية والدول الاستعمارية والصهيونية هي السبب في إحداث الانفصال بين مصر وسوريا، وكان التراخي والمنفعة الشخصية وتعلم عادات عسكرية سيئة في فترة أحداث اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) أحد أسباب ما وصلنا إليه، وكانت البيروقراطية العسكرية وراء هذا كله.

- ولأن أحداث ١٩٦٧ لم تأت من فراغ، ستعرض في هذا الفصل للأسباب الخارجية التي ساعدت على تدهور وضع القوات المسلحة المصرية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه عام ١٩٦٧. تتركز هذه الأسباب في الصراعات السياسية في الوطن العربي. والوحدة بين مصر وسوريا، وأحداث الانفصال. وأخيراً أحداث اليمن التي أثرت على القوات المسلحة المصرية.

بداية الصراع الدولي :

كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بداية تدخل جديد، للقوتين الأعظم في العالم، في شؤون المنطقة. وكان تدخلها معاً قد ساهم في القضاء على الحملة الثلاثية المسعورة ضد مصر. كان هدف الاتحاد السوفيتي مساندة حركة التحرر الوطني في مصر، ضد الامبريالية والاستعمار، والوقوف ضد الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة. في حين كان هدف الولايات المتحدة هو تدعيم نفوذها في المنطقة بدلاً من الاستعمار الانجليزي والفرنسي، الذي بدأ يتكشم نفوذه بعد الحرب العالمية الثانية.

- وبانسحاب المعتدين من مصر، ازداد التعاون والتعاطف المصري مع الاتحاد السوفيتي، مع استمرار مصر في إعلان سياسة عدم الانحياز، خاصة وأنها كانت إحدى الدول الرئسية في هذا المجال.

في الوقت نفسه لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في أن تحل بنفوذها مكان النفوذين الانجليزي والفرنسي. بل فشلت كل المساعي السرية مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ لهذا الغرض، واستمرت مصر في سياستها المضادة للأحلاف الاستعمارية، واستطاعت أن تسقط مشروع ايزنهاور. كما توجهت إلى تعزيز سياسة التضامن العربي، وإعلاء شأن القومية العربية، في حركة سياسية نشطة ضد تثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة.

وبدأ الصراع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلاً علنياً برفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، والذي حل محلها فيه الاتحاد السوفيتي.

- بمرور الوقت وتطور الأحداث زاد الصراع حدة - كما زادت محاولات دخول القوتين الأعظم بثقلها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية. فأخذ الاتحاد السوفيتي في تسليح الدول العربية التقدمية - وأخذت أمريكا توطد، وتدعم إسرائيل والدول العربية المعارضة لمصر.

وزادت كراهية أمريكا لعبد الناصر وسياسته. إذ إن الانتصار السياسي الذي حققته مصر عقب العدوان الثلاثي قد عزز من مكانتها ودورها من حركة التحرر العالمية كما امتدت أصدائه إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وساعد في

تحرير واستقلال دول كثيرة، خصوصاً في أفريقيا، وحوصر النفوذ الاستعماري، في هذه الدول النامية.

ففي المجال العسكري نجحت مصر في إنشاء القيادة العليا الأفريقية المشتركة عام ١٩٦٢، مع أول مجموعة لغرب أفريقيا. وقد مثلت مصر في مؤتمرات هذه القيادة، وكنت وقتها مديراً للكلية الحربية المصرية، وأكبر ضابط ضمن مجموعة ضباط المنظمة رتبة وسناً وخبرة.

واقترع نشاط هذه القيادة العسكرية على الاستيعاب الفكري والتنظيمي والتدريبي للبلد الأفريقي الأم عسكرياً. وكانت مصر هي صاحبة الزعامة نتيجة لكبر، وخبرة قواتها المسلحة، وإمكاناتها الثقافية والعسكرية والتدريبية الكبيرة.

وكان انتخابي بالإجماع من وفود الدول رئيساً لمجلس رؤساء أركان دول المنظمة، تليداً لموقف مصر في المدة من ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٣، وترأست بذلك المجلس الأعلى لهذه القيادة. وقد فتحت مصر أبواب معاهدها ومراكز تدريبها العسكرية، لشباب دول المنظمة ليتم أول ربط أدبي ومعنوي مع جيوش دول المنظمة الأفريقية. وقد ظهر رد فعل هذا العمل فيما بعد في صلة مصر الوثيقة بهذه الدول، حيث إن معظم هؤلاء الطلبة تولوا في بلادهم مراكز قيادية عسكرية كبيرة.

أما المساعدات العسكرية الكبرى، فقد مثلت في إرسال ما يقرب من لواء من جنود المظلات إلى الكونغو، في مهمة مؤقتة تليية للمساعدة على التحرر الوطني. إذ كانت مساعدة الدول النامية على التحرر أحد الأهداف السياسية المصرية المعلنة في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مصر إلى العراق ما يقرب من فوج دبابات عام ١٩٦١. تحقيقاً لسياسة التعاون والتضامن العربي في كل المجالات. وكانت مهمة مؤقتة أيضاً.

وبالرغم من صغر حجم هذه القوات، فقد حققت أهدافاً سياسية ومعنوية وأكدت تضامن الدول المعنية، ولقطة حجم هذه القوات وبعد المدى في التحركات، والعمل لأول مرة في تطبيق استراتيجية واسعة المدى، اعتبرت هذه التحركات عملاً سياسياً، أكثر منه عسكرياً.

وقد مهد التعاون العسكري المصري السوفيتي، بالإضافة إلى تحركات مصر الإيجابية في المجال العسكري، الطريق لنشاط الاتحاد السوفيتي الذي بدا في تقديم

المساعدات العسكرية إلى الجزائر والسودان والمغرب والصومال.

تحديد شكل الصراع:

وتحدد شكل الصراع على مستوى الوطن العربي، بأن احتوت القومية العربية بزعامة عبد الناصر، جميع الدول التقدمية في العالم العربي، بينما احتوت الولايات المتحدة الأمريكية تساعدها بريطانيا بما بقي لها من نفوذ في دول المنطقة، الدول العربية الأخرى، مما أدى إلى انقسام دول الوطن العربي.

وقد نتج عن هذا الانقسام عدم تحقيق الحد الأدنى للتضامن العربي، وفشل جميع مؤتمرات القمة العربية حتى عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى عدم فاعلية أجهزة ووسائل الجامعة العربية خاصة مجلس الدفاع العربي، لجنة التخطيط العسكري التابعة للجامعة العربية، ومجلس رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية. وأخيراً القيادة العربية الموحدة.

وفي خضم هذه الصراعات الضارية سواء بين دول المنطقة، والدول الخارجة عنها، أو بين دول المنطقة نفسها، غاب مفهوم الأمن القومي العربي. والأمن القومي لأي دولة أو مجموعة من الدول هو بداية الحكمة كما يقولون. ومفهوم الأمن القومي يعني تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يتحقق في ظلها أمن المجتمع وسلامته. كما يعني تحديد الظروف أو المواقف التي تشكل خطراً على هذا الوطن.

الأمن القومي إذن - ليس مسألة عسكرية فحسب، بل قضية متعددة الأبعاد والعوامل، تختلط فيها السياسة بالاقتصاد والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن، والنظام السياسي بالاستراتيجية.

وللاسف لم يكن هناك مفهوم عربي للأمن يتناول العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انهاءاتها وتطلعاتها. بل كانت هذه الصراعات والانقسامات، وعدم فاعلية الأجهزة العربية، والبيروقراطية العسكرية، التي تولدت في مصر بعد الثورة، هي مدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم إسرائيل، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات، ودعمها سياسياً واقتصادياً، استعداداً لضربة تقضي بها على فكرة القومية العربية، والمد الثوري القومي في المنطقة. وانتظرت الولايات المتحدة إلى أن حانت الفرصة في ١٩٦٧.

وفي خلال هذه الفترة حتى عام ١٩٦٧ حدثت عدة أحداث عربية أهمها الوحدة بين مصر وسوريا، وحرب اليمن كما أطلق عليها في ذلك الوقت.

الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١):

في الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩٥٨ تمت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وكانت انتصاراً لفكرة القومية العربية وانتصاراً لزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ونجاحاً لشعار الوحدة العربية.

وتم تكوين دولة الوحدة، ومثلت بوزارة واحدة مركزية، وتخطيط ومتابعة. ووزارة تنفيذية في كل إقليم. أحدهما شمالي «سوريا» والآخر جنوبي «مصر». . وضمت الاثني عشر معاً دولة واحدة هي «الجمهورية العربية المتحدة» ج. ع. م. وقد سارعت الجمهورية الجديدة لإنجاز تشريعات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على تنفيذ الوحدة.

وفي أكتوبر عام ١٩٥٩ تم تعيين المشير عبد الحكيم عامر نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية في سوريا، وأخذ كل صلاحيات الرئيس. كما تم تعيين عبد الحميد السراج «سوري» وزيراً للداخلية، فاختلف مع المشير عبد الحكيم عامر فيها بعد نتيجة لتدخلات الأجهزة المصرية في أسلوب عمل الوحدات السورية.

وقد زار جمال عبد الناصر سوريا بعد الوحدة، وقوبل بحماس شديد جداً من الشعب السوري.

ونجحت الوحدة في تحقيق بعض الانجازات حيث قدمت مصر لسوريا مساعدات مالية تمثلت في (١٣٥) مليون ليرة سورية لسد العجز، ٣ مليون جنيه سنوياً. ٦ مليون جنيه تمويلات نقدية بغرض المساعدة والتعاون.

البيروقراطية العسكرية المصرية:

في نفس الوقت أظهرت الوحدة ٥٨ - ١٩٦١ عيوباً قاتلة في قادة وضيباط القوات المسلحة المصرية، فقد أتاحت لها ظروف اندماج قوات البلدين (مصر وسوريا) العسكرية، وضرورة تواجد التوازن في حجم القوات المسلحة، فرصة انتقال قيادة مصرية عسكرية، وتشكيلات من مختلف الأسلحة المصرية علاوة على إنشاء وتكوين الجيش الأول في سوريا.

من هنا بدأت محاولات السيطرة العسكرية المصرية على ضباط وجنود القوات السورية. وكنت في ذلك الوقت وبوصفي رئيساً لمكتب التنسيق للكليات العسكرية التي تم توحيدها، أقضي شهرين أو ثلاثة سنوياً في سوريا بغرض انتقاء طلبة الكليات العسكرية. وبهذا استطعت أن أتبين عن قرب، وعلى الطبيعة الأوضاع الحقيقية الناتجة عن ممارسة الوحدة، وخاصة داخل القوات المسلحة السورية.

برزت هذه السيطرة المصرية أكثر لوجود فارق كبير في التفوق الفني للضباط المصريين، في أسلحة الدفاع الجوي، والقوات الجوية، والقوات البحرية وكذلك في الوحدات الفنية.

كل هذا ساعد على ظهور البيروقراطية العسكرية المصرية على القوات السورية والتي اعتمدت في أسلوبها على مفهوم الأمن للثورة وللقات المسلحة. وقد زادت أعمال رجال المخابرات العسكرية في ممارسة مخبرات الأمن على ضباط سوريا، على نشاطها الأصلي كمخبرات لأمن الدولة وضد العدو.

كل ذلك ساعد على التناقر في أسلوب الحكم والسيطرة سواء بين أفراد مكتب المشير عبد الحكيم عامر، الذي تولى مسؤولية رئاسة الجمهورية في القيادة السياسية والعسكرية في الاقليم الشمالي (سوريا). أو بين مندوبي القيادة المصريين ورجال المخابرات السورية (المكتب الثاني). بالإضافة إلى مقاومة رجال الأحزاب القديمة التي حلت بعد إنشاء ج. ع. م. وكانت ذبواها لا زالت قائمة ونشطة في الاقليم الشمالي.

تولد عن ذلك كله صفة الاستغلال الفردي لدى بعض الضباط المصريين الذين تواجدوا في سوريا للمعاونة، وللدماج بين القطرين.

وبدا الاستعمار الأمريكي والانجليزي بتصيد الأخطاء الداخلية، وتزايد تأليب الدول العربية الرجعية وإسرائيل ضد الوحدة. وبمساعدة هذه الدول ازداد النشاط الاستعماري سياسياً وعسكرياً في المنطقة، إلى أن نجح في إتمام حركة الانفصال على يد فئة قليلة مأجورة.

تفاصيل أحداث الانفصال:

تم الانفصال يوم ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بعملية عسكرية ناجحة، ولكنها مدبرة بواسطة فئة قليلة من العسكريين (بقيادة المقدم حيدر الكزبري ، والمقدم عبد

الكريم النحلوي) الذي كان مديراً لمكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق. ولكنها سرعان ما اكتسبت إلى جانبها باقي القوات المسلحة السورية كرد فعل عاطفي ضد البيروقراطية المصرية وتصرفاتها خلال سنوات الوحدة الثلاث. وكان المشير عبد الحكيم عامر المسؤول الأول عن تصريف شؤون الحكم داخلياً في الإقليم الشمالي.

وقد نشأ عن كل التناقضات والصراعات الداخلية، ثغرات في أجهزة الأمن، الأمر الذي أدى إلى تدبير الانقلاب على المصريين، ثم نجاحه في أقل من ساعتين من الزمن. وقد ظهر نفور الضباط السوريين جلياً في معاملة الضباط المصريين وأسْرهم بعد نجاح الانقلاب، ومعاملتهم بإهانة وتعسف، الأمر الذي خلف مرارة شديدة بين ضباط البلدين.

في ذلك الوقت، خاف الرئيس جمال عبد الناصر على حياة المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان موجوداً في دمشق وقت حدوث الانقلاب الذي جاء مفاجأة لكل منهما. وحدث رد فعل عاطفي سريع، في تفكير وتقدير الرئيس عبد الناصر، في محاولة القيام بعملية عسكرية سريعة ترسل من القاهرة والاسكندرية (لواء مظلات وحدات بحرية من الأسطول المصري) إلى منطقة اللاذقية.

وكانت قد وصلت معلومات غير دقيقة إلى الرئيس عبد الناصر عن الموقف في منطقة اللاذقية، على أنها ضد عملية الانقلاب. وبالفعل أرسلت الدفعة الأولى من وحدات المظلات، إلا أنها أسرت جميعاً. وسرعان ما راجع عبد الناصر التفكير ثانية، وأوقف تنفيذ باقي المخطط العسكري السريع، الذي كاد أن يجرم الانقلاب إلى مأساة وحدوية.

وعاد المشير إلى القاهرة محسوراً، وتبعه بعد أسابيع باقي الضباط والجنود المصريين وعائلاتهم، تبادلاً مع الضباط والجنود، وطلبة الكليات العسكرية السوريين، الذين كانوا في مصر، بطريقة تمثل فيها الفشل والأسى.

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر مسؤولية الانفصال والقشل الذي حدث على عاتق المشير عبد الحكيم عامر، الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الحفي بين الاثنين، والذي ظهر بين العارفين فقط وفي مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢، وما بعدها والتي سيأتي ذكرها في الفصول القادمة. كما ألهب الصراع أكثر تعيين على صبري رئيساً لمجلس الوزراء في مصر وج. ع. م. في ذلك الوقت.

واستغلت الدول الاستعمارية نجاحها بتحقيق هذا الانفصال، وأظهره أصدقاؤها للعالم العربي مساوية الحكم الثوري المصري في مؤتمر «شنتوا» ببلنان في أواخر عام (١٩٦١).

وبدأت الدول الاستعمارية في حصار مصر (ج. ع. م.) التي لم تغير اسمها أو شعارها، سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، وكان هذا التحول في الواقع حصاراً لفكرة المد الثوري التقدمي، والإبقاء عليه داخل حدود مصر لـ (ج. ع. م.). وكانت عملية الانفصال، هي بداية المؤامرة على حركة الوحدة، بأبعادها القومية التي انتهت بكارثة عام ١٩٦٧.

بعد الانفصال وعقب مؤتمر شنتورا ببلنان، زاد الهجوم على مصر، إلى درجة الحصار السياسي، مما أدى إلى تجاوب مصر (ج. ع. م.) قومياً مع ثورة اليمن، عندما طلب المشير عبد الله السلال مساعدتها العسكرية والسياسية، وكان المشير السلال قد نجح بقيادة الانقلاب العسكري ضد حكم الامام في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، وأشار في طلبه مع مبعوث يمني كبير، إلى اتفاقية التضامن العربي.

وانتهز الرئيس جمال عبد الناصر الفرصة، وقرر التدخل، ودعم الثورة اليمنية عسكرياً وسياسياً وأملاً في كسر الحصار السياسي المفروض على مصر عقب حركة الانفصال، وتطبيقاً لمبدأ التحرر الوطني الذي كانت سياسة ج. ع. م. الخارجية تؤمن به. ولضعف المعلومات لدى القيادة السياسية في مصر عين الرئيس عبد الناصر السيد أنور السادات مسؤولاً سياسياً عن اليمن لتخطيط ودراسة المساعدات السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن وضم إليه الدكتور البيضاوي والقاضي الزيري وهما من مؤيدي الثورة كما عين أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية العليا، هم العميد علي عبد الخبير، والعميد طيار مهندس أحمد نوح، ومقدم من الصاعقة.

توجه أعضاء هذه اللجنة إلى اليمن بسرعة، وعادوا باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة، وسرب طائرات معالونة، لقذف قنابل وصواريخ، واستطلاع جوي، وكانت إمكانيات الدعم الجوي السريع إلى اليمن عبر مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر، محدودة للغاية في ج. ع. م. في ذلك الوقت. فاقترح العميد طيار مهندس أحمد نوح، إمكانية استخدام طائرة التدريب باك (١١) بعد تطويرها، كي تحمل صواريخ أوريلكون جو/ أرض وكانت تصنع في ج. ع. م.

عل أن تنقل الطائرة مفككة إلى صنعاء حيث يعاد تركيبها واستخدامها. وكانت وسيلة النقل الجوي قد اعتمدت عل طائرة الانتينوف (١٢) التي وصلت حديثاً من الاتحاد السوفيتي، كما أمكن استخدام طائرة النقل الجوي اليوشن (١٤) بعد تركيب حمالات نقل قنابل زنة ٥٠٠ كج أيضاً، ونجحت القوات المسلحة المصرية في سرعة نقل أفراد الصاعقة والطائرات والامدادات إلى اليمن، بعد أيام من قيام الثورة وقيل وقتها إن هذه القوة التي لم يزد عدد أفرادها عن ١٠٠٠ فرد سوف تهي مهمتها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

وكانت هذه المساعدة العسكرية السريعة من مصر، هي السبب في تثبيت دعائم الثورة التي غيرت وجه الحياة في اليمن جنوبه وشماله.

مرت الأيام وتطورت الأحداث الداخلية في اليمن، وظهر العداء من جاراتها ضد الحكم الجديد. ولم يكن في اليمن كلها - كما ظهر فيما بعد - أي إمكانيات عسكرية أو اقتصادية، تسهل توطيد الثورة أو الدعم العسكري البسيط، الذي وصل من مصر (ج. ع. م) وزاد من صعوبة الموقف، ضعف المعلومات عن اليمن لدرجة أنه لا توجد خريطة طبوغرافية واحدة في اليمن.

وكانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من القوات، على منطقة صرواح حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التي شاركت فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد في اليمن.

تطور أحداث اليمن:

نشطت القبائل اليمنية المضادة للثورة، والمدعمة من الخارج، بالإضافة إلى نشاط المخابرات الأمريكية المركزية الموجه ضد الحكم الثوري في اليمن.

وقد تمكنت هذه القوى المعادية لثورة اليمن من تطوير الوضع الداخلي، مما أخرج موقف القوة الصغيرة التي أرسلتها مصر (ج. ع. م). وأصبحت المسألة صراعاً عل السمعة. واضطرت إلى إرسال دعم عسكري أكثر، الأمر الذي أدى بمرور الزمن إلى إرسال قوات برية كبيرة، وصلت إلى (١٣ لواء) كما أرسلت معظم كتائب الصاعقة (٧ كتائب) ولواء دبابات، وكتائب مدفعية ميدان في حدود ١٠ كتائب، بالإضافة إلى الوحدات الادارية.

كانت الألوية الأولى التي دفعت إلى اليمن من الأسلحة الغربية القديمة. لكن

بمرور الوقت، وزيادة دفع القوات إلى اليمن، اضطرت القيادة إلى دفع وحدات مسلحة تسليحاً شريعياً حديثاً. كما أرسلت أسراباً من القوات الجوية للنضال والمواصلات، وأسراباً مقاتلة، وأسراباً مقاتلة قاذفة من أنواع «ميج ١٥، ١٧». كما ظلت الطائرات تي. يو ١٦ تعمل في المسرح من قاعدة أسوان الجوية. وأرسلت بعض قطع بحرية مختلفة المهام والنوعية، وهي مدمرة، ٢ فرقاطة، ٢ ناقلة، كاسحة الغام، كما أنشأت قيادة كبيرة لمسرح العمليات في اليمن يقودها ضابط برتبة فريق.

وقد وصل عدد القوات في عام ١٩٦٤ إلى ٧٠,٠٠٠ مقاتل مصري، وكانت الأعمال التي قامت بها هذه القوات حتى عام ١٩٦٤، كافية جداً، من وجهة النظر العسكرية، إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على الثلث الداخلي في اليمن وهو صنعاء - تعز - الحديدة، وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها، كافياً لإنهاء المهمة العسكرية لمصر في اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤. ويتغير القيادة من الفريق أنور القاضي، إلى الفريق أول عبد المحسن كامل مرغحي، وعودة بعض ألوية مينة أتمت تدريبها وتسليحها في مصر، كما تقوم بواجباتها في تعزيز وتوطيد الثورة في اليمن، تعدلت الانخماط العسكرية لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن، وهي مناطق شاسعة جبلية وصحرافية يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسؤولاً سياسياً وعسكرياً عن مسرح العمليات في اليمن في وقت واحد.

وقامت هذه القوات المسلحة المصرية الكبيرة والوية مينة حديثة، ورجال قبائل موالين للثورة، بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر في كل مكان. يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلاً ونهاراً. ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة. إذ اضطرت أن تسرف إسرافاً باهظاً في قوة التيران وإظهاراً للقوة وتخويفاً وإرهاباً لهذا الخصم.

وبالتأكيد ابتلعت رمال وجبال وصحارى اليمن، كل هذا الإسراف في الذخيرة، وإذا حسنا القتل من أفراد القبائل المعادية، والتي كانت تمثل العدو، بالنسبة لحساب المستهلك من الذخيرة، والقنابل والصواريخ، لوجدناها أغل نسبة تكلفة حدثت في حروب العالم كله. أما لماذا لم تتخذ القوات المسلحة المصرية أسلوب حرب العصابات في اليمن؟ لا أحد يدري إنما هي السمعة البراقة والمظهر البيروقراطي المستحدث.

نتيجة لدخول القوات المصرية في عمق البلاد وبداية مرحلة التعمير والتطور الاجتماعي، ولضمان السيطرة على الأرض والقبائل، تولت القوات المصرية مسؤولية ادارة شؤون الحكم الداخلية، فعين القادة حكاماً عسكريين في معظم قطاعات ومدن اليمن الساحلية والداخلية، مما شتت القوات ووضع عبئاً إدارياً إضافياً على القوات المحاربة. علاوة على الاحتكاك الناشئ عن ذلك مع القبائل وأهالي المدن والقرى الصغيرة.

انتهى هذا الوضع بأن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسؤولة عن اليمن أرضاً وشعباً، فاضطرت مصر (ج.ع.م) إلى إرسال الدعم المالي والاقتصادي والمعونات. ووصلت الحالة إلى إمداد القبائل بالأموال والأسلحة. كما ساعدت في بعض النواحي الاجتماعية، مثل فتح المدارس وشق الطرق وإدارة أعمال الميناء الوحيد في اليمن (الحديدة)، كما فتح اتجاه سياسي وتأييد ثوري ضد الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي أطلق عليه اسم «عملية صلاح الدين».

ومن الطريف أن أسجل أن اليمنين لم يرغبوا إطلاقاً في عودة القوات المصرية إلى مصر (ج.ع.م) حتى بعد أن استقر الوضع، ووقعت إتفاقية جدة، وحدثت هزيمة ١٩٦٧. إذ إنني حضرت تخلص آخر مجموعة لواء مشاة من اليمن في ١٩٦٧/١٠/٣. وذهبت ممثلاً عن مصر (ج.ع.م) ومعني ممثل عن السودان وممثل عن المغرب كلجنة إنهاء مهمة باقي القوات من اليمن. فتظاهرت قوات الصاعقة اليمنية أمام مقر القيادة المصرية في صنعاء. وتم إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة إظهاراً لعدم الرغبة في عودة القوات المسلحة إلى مصر (ج.ع.م).

نجاح استراتيجي:

ونجحت عملية اليمن استراتيجياً وقومياً إذ إنها حققت الآتي:

- فتحت عيون أهله على العالم الخارجي.
- بدأ التحرر للجنوب العربي باليمن الجنوبية، وبذلك تقلص نفوذ الاستعمار البريطاني في المنطقة بتواجد ثورات محلية.
- بدأ الاحساس بأهمية وجود وعي استراتيجي عربي قومي في المنطقة العربية.
- غيرت السياسة الاستغلالية لشركات البترول الأجنبية خاصة الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

- فتحت الطريق لكل من اليمن الشمالية والجنوبية للاستقلال والتحرر الوطني والسعي لأخذ معونات ومساعدات وتسليح من الاتحاد السوفيتي.
- أصبح نجاح ثورة اليمن. واستقرار الحكم الجمهوري فيها، دليلاً على نجاح استراتيجية مصر (ج. ع. م).

وحقيقة فقد بالغ المعارضون في تقدير الأموال التي صرفت على عملية اليمن وآثارها الاقتصادية. فقالوا إن مصر (ج. ع. م) تحملت نتيجة لزيادة حجم قواتها في اليمن، خصوصاً في السنوات ١٩٦٤، ١٩٦٥ صرف أموال كثيرة نسبياً وسواء على القوات أو على القبائل اليمنية.

لكن الحقيقة أن معدل الصرف خلال السنوات الأربع لم يتعد ٩٠ مليون جنيه مصري، حيث كانت ميزانية اليمن عام ١٩٦٦ هي ٢٠,٥ مليون جنيه كعملة محلية إضافة إلى ١,٣ مليون جنيه عملة صعبة. أي أن مجموعها هو ٢١,٨ مليون جنيه. وهي أكبر ميزانية خلال أربع سنوات. وهذا المبلغ لم يؤثر على خطة التنمية في مصر (ج. ع. م) خلال هذه المدة بقدر المكاسب الاستراتيجية التي حققتها الحملة.

تأثير أحداث اليمن:

أما الاستنزاف الحقيقي والخسائر المادية والمعنوية والنفسية، فقد وقعت على القوات المسلحة نفسها. ومن ثم تأثرت تأثيراً قاتلاً عندما دخلت معركة ١٩٦٧ مباشرة، ولم تكف تفرغ من مهمتها في مسرح اليمن.

ليس المقصود هنا تأثير الخسائر في الأفراد ضباطاً وجنوداً، الذين استشهدوا أو أصيبوا. إذ إن عددهم كان رمزياً، بل إن المصابين من الحوادث العادية، والتحركات والمرضى، كانوا أكثر من مصابي عمليات العصابات التي تمت.

أما التأثير القتال الذي أفضده فيكمين في المبالغة في تضخيم انتصارات الوحدات المصرية. وحتى روايات البطولات الفردية والترقيات الاستثنائية والنياشين والأوسمة التي منحت كلها، جاءت على عكس المقصود منها. فبينما كانت القيادة المصرية تريد رفع معنويات أفراد القوات المسلحة المصرية والشعب فإن رد فعل هذه المبالغات، كان الغرور القتال والثقة الفارغة بالنفس. والتفليل من شأن العدو الحقيقي. الأمر الذي أدى بالقوات المسلحة إلى تصديق ما يظهر في عناوين الصحف والاذاعات من مجد زائف، وكفاءة قتالية مظهرية.

لقد وصفت أجهزة الإعلام المصرية أحداث اليمن بأنها معارك، بينما هي في الواقع أعمال عصابات، وكان من الأجدر أن نسميها عمليات «تطهير» بدلاً من لفظ عمليات حربية. إذ إن المعركة الحربية يلزم لها طرفا نزاع أو صراع، بينما ما حدث في اليمن هو صراع من جانب واحد فقط. خصوصاً إذا علمنا أن رجال القبائل المضادين ليس لديهم أي دبابة أو مصفحة أو مدفع ميداني، أو طائرة من أي نوع.

في نفس الوقت كتب القادة المصريون في اليمن تقارير تفيد بأن هذه الحالة هي أحسن مجال لتدريب القوات المسلحة على القتال العملي بالذخيرة الحية. وأضافوا «أنه تدريب دموي»، والحقيقة ليست كذلك على أي مستوى. إذ إن ما حدث هو تصادم بأسلوب العصابات ليس أكثر، ولم تتم أي عملية عسكرية مشتركة بين أسلحة مختلفة. إذ إن قوة العدو لم تستدع ذلك إطلاقاً. وترتب على ذلك فقدان القوات المسلحة المصرية واجهها الحتمي وهو التدريب، ورفع كفاءتها القتالية على أسلوب العمليات المشتركة، وهي طبيعة المعركة المنتظرة مع العدو الحقيقي إسرائيل.

لم يكن في مسرح العمليات أي نشاط جوي معاد. وعلى هذا لم يتم عملياً تدريب أي قوات للدفاع الجوي. وبذلك يمكن القول: إن السنوات الأربع السابقة مباشرة لحرب ١٩٦٧، لم يتم فيها تدريب جاد من أي نوع استعداداً للمعركة الفاصلة مع العدو، وبالتالي لم تعد القوات نفسها للمعركة.

ولانشغال الدولة وقواتها في اليمن لم تجهز مصر (ج. ع. م) نفسها أو مسرح عملياتها المنتظر (سيناء) للمعركة. كما تعودت القوات على استهلاك الذخيرة بمعدل ضخم، كما حدث في اليمن وهي عادة سيئة. إذ إن المخزونات، وخطوط الدعم من الذخيرة، عادة تكون عملة على عربات نقل معدلات استهلاكها محسوبة تماماً. وكسر عامل منها يخل بتوازن باقي المعدلات من المخزون أو الاحتياطي القريب. أو الحملة اللازمة لها.

إلا أن أخطر خسارة عادت على القوات المسلحة المصرية، هي إقحام صفات عملة على تصرفات وأخلاق المقاتلين وهي:

- عدم الانضباط العسكري، وهي صفة اكتسبت في مسرح اليمن.

- الوساطة والمحسوبة سعياً وراء المرتب المضاعف واستغلال النفوذ لأغراض شخصية.
- الاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال، والاهمال في العناية بالأسلحة، والاحتفاظ بالمعدات الحربية سليمة وصالحة.

ووصلت هذه الحالة المؤسفة إلى حد اقتراح الضباط المصريين في اليمن، أن يطلبوا عقد امتحان شهادة الثانوية العامة لأبنائهم وأقاربهم هناك. وانتقل جميع الدارسين مرتين وثلاثاً إلى اليمن، وأدوا الامتحان ليعودوا جميعاً إلى أرض الوطن ناجحين، وحاصلين على شهادة الثانوية العامة بتفوق!! فترتب على هذه الحالة، كثرة همس عن المهمة القومية للقوات المسلحة في اليمن. وأشار هذا همس إلى اسم الرئيس عبد الناصر، وضباط مكتب المشير في هذا الموضوع الأمر الذي هز الثقة في بعض القيادات، وقد عولج الموقف بإحالة بعض الضباط الصغار إلى المعاش، وكان وراء ذلك كله الرائد - علي شفيق صفوت - السكرتير العسكري للمشير عبد الحكيم عامر.

وهكذا فإن تأثير حملة اليمن السلمي على القوات المسلحة المصرية ترتب عليه دخولها معركة ١٩٦٧ وهي غير معدة إطلاقاً للحرب الحديثة، ناقصة التدريب، منخفضة المستوى، كفاءتها القتالية ضعيفة جداً، فاقدة للانضباط العسكري، ومعداتها التي استخدمت في اليمن غير مصانة.

ونتيجة لوضع وحجم وحالة القوات المسلحة المصرية في اليمن، تقدمت هيئة عمليات القوات المسلحة في عام ١٩٦٦ بدراسة، وتحليل استراتيجي عسكري عن توزيع قواتنا المسلحة في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ومنها الاتجاه الاستراتيجي لليمن، وتورط الحجم الكبير من القوات لمدة غير محددة من الزمن وغير معلنة. وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها، انه لا يصح التورط في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل في هذا الوقت، ولعدة قادمة طالما أن قواتنا المسلحة متورطة بهذا الحجم في اليمن.

وقد وافقت على هذا التقرير ورفعته بمذكرة إلى المشير عبد الحكيم عامر قبل سفره إلى باكستان في زيارة عسكرية عام ١٩٦٦، بصفتي رئيساً لأركان القوات المسلحة. ولا أعلم ماذا كان رأي المشير في هذا التقرير للآن، ولماذا رفض هذه التصيحة العلمية.

ونمر الأيام وأكلف في أواخر أغسطس عام ١٩٦٧، وبعد الهزيمة العسكرية بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزانة منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجزيرة، وكانت المفاجأة أن وجدت هذا التقرير (دون أن يبدي المشير عامر عليه أي تعليق!!!).

الفصل الثاني

الجبهة الداخلية

مقدمة:

كانت ظروف وأحوال وحقائق الجبهة الداخلية المصرية، تعكس أقرب صورة حقيقية لما كان يجتثه الدهر هذه الجبهة في المستقبل القريب. وكان من الضروري أن يبحث المدقق، لمعرفة حقائق وأصول، دعائم الحكم وأسلوبه كي يصل إلى مقومات الشعب، وعناصر قوته وضعفه، قبل أن يقترب حكامه من أي اختبار مصري له.

فقد أصبح من الضروري أن أتعرض لمقومات الحكم وأسلوبه منذ الستينيات، وانعكاس ذلك على استراتيجية الدولة العسكرية، واعداد الشعب والقوات المسلحة ومسرح العمليات الأساسي، لمعركة حديثة مع إسرائيل، كان من السهل معرفة نتائجها قبل أن تبدأ.

كانت قمة الحكم في مصر (ج.ع.م) مكونة من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي انتخبه الشعب بأغلبية ساحقة على أنه زعيم ثورة ٢٣ يوليو التي غيرت الحياة السياسية والاجتماعية، وغيرت نظام الحكم ليكون جمهورياً.

كما انتقلت الدولة من سلطة الثورة إلى نظام رئاسي برلماني، بُني على نظام التحالف الواحد. وقدم الرئيس عبد الناصر ميثاق العمل الوطني، وأقبلت الدولة على تطبيق عدة تغييرات جذرية، اجتماعية وسياسية واقتصادية دخلت في قالب اشتراكي.

بعد مدة معينة ترك مجلس قيادة الثورة بعض أعضائه، الأمر الذي خلف

مرارات في نفوس من خرجوا. وغلب على الموجودين في الحكم مطلب الأمن - لأنفسهم، وللثورة.

وجاءت أحداث خارجية مثل الوحدة مع سوريا، ثم الانفصال، وصراع اليمن، بالإضافة إلى هجمات الدول الاستعمارية. لتزيد من الشقاق، وأصبح الصراع الداخلي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السمة البارزة، الأمر الذي استفحل بعد ذلك واستقر بين قطبي الدولة. وكان له تأثير مباشر وفعال على المعركة القادمة.

مجلس الرئاسة:

إن تفاصيل ما أذكره هنا عن مجلس الرئاسة، هو مضمون حديث تم بيحه وبين الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨، وكنت في ذلك الوقت وزيراً للحرية. كانت المناسبة هي عرض مشروعات قوانين، مطلوبة لأول مرة في تاريخ مصر، وهي وضع القوات المسلحة في وضعها الصحيح بالنسبة للدولة.

في هذه المناسبة كشف الرئيس عبد الناصر عن بعض الأحداث التي كانت نقطة تحول كبيرة.

قال الرئيس إن فكرة تحديد اختصاصات ومسؤوليات القيادة السياسية، وفصلها عن اختصاصات ومسؤوليات السلطة التنفيذية كالوزراء ورؤساء الأجهزة بالدولة، نبتت عقب عملية الانفصال بين مصر وسوريا مباشرة. ونتج عن ذلك تشكيل مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢.

وطبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٨٧٤ / ١٩٦٢ القاضي بتشكيل مجلس الرئاسة، المحددت اختصاصاته في أن يمثل السلطة التشريعية - أي اقرار القوانين التي تعرض على رئيس الجمهورية، واقرار السياسة العامة للدولة، ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، وله أن يعدلها.

وكان الاسترشاد في ذلك الوقت بالدستور المؤقت القائم في مصر، والذي صدر عام ١٩٥٨، فقد أسند القرار الجمهوري إلى مجلس الرئاسة التخطيط والمتابعة لشؤون الحكم في مصر (ج.ع.م) إلى أن يصدر الدستور الجديد في مارس ١٩٦٤، ويتم انتخاب مجلس للأمة. وقد انعقد هذا المجلس الرئاسي في ١٩٦٢/٣/٢٦.

كان يتحتم في تطبيق هذه الاختصاصات أن يترك المشير عبد الحكيم عامر قيادة القوات المسلحة لفلاند محترف يتحمل المسؤولية الدستورية - ويشعن بمعرفة القيادة السياسية كوزير للحرية وقائد عام للقوات المسلحة. ويتحتم عليه أن يُسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثله مثل أي وزير آخر في الدولة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر ينوي إسناد هذا المنصب إليّ في ١٩٦٢/٧/٢٣.

ولم يكن هذا الاجراء قاصراً على المشير عبد الحكيم عامر، بل ينطبق على باقي أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا في ذلك الوقت يجمعون بين المناصب التشريعية والتنفيذية في الدولة.

وبعرض هذا المشروع على مجلس الرئاسة بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر وافق الحاضرون جميعاً بمن فيهم المشير عبد الحكيم عامر. وبدأ الرئيس عبد الناصر بوضع المشروع في قلبه التنفيذي تشريعياً ودستورياً، محاولة منه لإيجاد قيادة جماعية، بعد نجاح الانفصال السوري.

لكن المحلل المدقق يعرف أن الهدف الحقيقي للرئيس عبد الناصر هو إبعاد المشير عبد الحكيم عامر عن القوات المسلحة، وتمكين مجلس الرئاسة من القيادة والسيطرة عليها.

انقسام القيادة وصراع على السلطة:

فوجيء الرئيس جمال عبد الناصر بعد يومين من هذا الاجتماع بشمس بدران مدير مكتب المشير في ذلك الوقت بخطره بأن المشير عامر غير موافق على القرار الذي سبق عرضه ووافق عليه في اجتماع مجلس الرئاسة منذ يومين. وعندما تسامل الرئيس عبد الناصر عن سبب عدم حضور المشير عامر بنفسه لابتداء هذا الاعتراض، كان رد شمس بدران أن المشير سافر في رحلة بحرية في البحر الأحمر لعدة أيام.

في هذه اللحظة علم الرئيس عبد الناصر، أن المشير استنبط المعاني الكامنة وراء المشروع الجديد، وأن المشروع مات قبل أن يولد. بل أيقن أن الصراع تبلور إلى من يسيطر على القوات المسلحة، ويقودها. خاصة وأنها القوات التي تعتبرها القيادة أداة التغيير الثوري.

في ذلك الوقت وقع العديد من الأحداث العلنية التي صعّدت الصراع إلى

السطح. إذ حاول أعضاء مجلس الرئاسة دون الرئيس جمال عبد الناصر دعوة المشير عامر للاجتماع في ٢٩/١١/١٩٦٢. وطلبوا منه تحويل المجلس سلطة التعيين والترقي في الرتب من العقيد فأعل.

رفض المشير وانسحب من الجلسة، بل تعمد إظهار سيطرته على القوات المسلحة بأن قدم استقالته يوم ١٢/١/١٩٦٢، وأعلن ذلك داخل قيادة القوات المسلحة، ثم سافر غاضباً إلى مرسى مطروح، وكانت هذه الاستقالة مذيلة بجملته تلفت النظر وهي وأنه يرجو ألا يبدر من أحد منها ما قد يندم عليه مستقبلاً، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى القيادات المقرية منه حدث تجمع للضباط ذوي الرتب الكبيرة في مركز القيادة العامة بكوبري القبة، فيها يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات، تعبيراً عن تمسكها وإصرارها على قيادة المشير عبد الحكيم عامر للقوات المسلحة، وشعر الرئيس عبد الناصر بخطر هذا الاتجاه ووصل إلى حد وسط بعودة المشير إلى مكانه ليكون نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وظلت السلطات كما هي.

وقد كان لهذا الحادث أثره الفعال إذ شعرت مجموعة المشير أنه بمثابة انتصار لها، وبقي صراع السلطة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر قائماً ولكن تحت السطح.

محاولات الرئيس عبد الناصر لإقصاء المشير:

لم تكن محاولة مجلس الرئاسة هي المحاولة الأولى للرئيس جمال عبد الناصر لإقصاء المشير عامر، بل سبقتها محاولتان لم تنجحا.

كانت المحاولة الأولى في عام ١٩٥٦، عقب العدوان الثلاثي على مصر إلا أن هذه المحاولة لم تنجح لعدة أسباب. فقد كان عبد الناصر يظهر الحب للمشير، وفي نفس الوقت كان راغباً في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القداماء أولاً متعاوناً مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب، في الوقت الذي حصلت فيه مصر على النصر السياسي والعالمي بعد فشل العدوان الثلاثي.

وكانت المحاولة الثانية في أكتوبر عام ١٩٦١، عقب عملية الانفصال مباشرة. وقد رغب عبد الناصر في إقصائه عن منصبه لإحساسه بمسؤولية المشير عن عملية

الانفصال، وموقفه السلبي في عدم محاولة التصدي للانفصاليين وهو في دمشق. فلما أحس عبد الناصر بمدى حرج موقف المشير بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية، وقائلاً عاماً للقوات المسلحة، والحكام الشرعي للالتقليم الشمالي سوريا - في ذلك الوقت - وهو مطرود من سوريا في طائرة إلى القاهرة، بالإضافة إلى كل هذا كانت تصرفات أعوان المشير أثناء معاونته في حكم سوريا التي لم تخلو من أخطاء تمس السمعة، قد وصلت إلى علم عبد الناصر.

وعندما شعر المشير أن تقدير الرئيس للموقف سليم أبدى رغبته في الاعتزال وترك القوات المسلحة وقام الرئيس بعرض رغبة المشير على زملائه أعضاء مجلس الرئاسة ووافقوا جميعاً على اعتزال المشير.

رغم ذلك لم يصدر عبد الناصر قراره بعزل المشير لأنه أحس بأن هذه الخطوة قد تعطي فرصة أكبر للفرق الانفصالية والرجعية لتصعيد الاعلام ضد مصر (ج. ع. م) والشهير بها. كما لم يكن الرئيس في ذلك الوقت قد أعد البديل الذي يحل محل المشير. ولم يكن راعياً في إحلال أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى في هذا المنصب حتى لا يتكرر الخطأ مرة أخرى. كان عبد الناصر يرغب في تعيين ضابط محترف ملتزم بالمسكينة فقط، وحائز على ثقة الرئيس شخصياً، وضاعت هذه الفرصة.

أما المحاولة الثالثة فهي محاولة مجلس الرئاسة التي سبق ذكرها والتي تمادى فيها عبد الناصر مع المشير عبد الحكيم عامر. وكانت النتيجة انفراد المشير عبد الحكيم عامر بالسلطة تدريجياً من خلال قرارات جمهورية صدرت في الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦.

زيادة اختصاصات المشير في شؤون الدفاع:

ابتداءً من عام ١٩٦٢ صدرت عدة تشريعات بقوانين أو بقرارات رئيس الجمهورية تثبت السلطة الفعلية، والتي تحولت إلى شرعية بعد صدور هذه القرارات. تركزت هذه السلطات في يد المشير عبد الحكيم عامر الذي ثبت مركزه وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأصبحت كل اختصاصات ومسؤوليات الدفاع عن الدولة، والسيطرة،

والقيادة على القوات المسلحة من اختصاص المشير عامر.

فقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٧٨ / ١٩٦٢ الذي نص على أن:

ويكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة، وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الإدارية والعسكرية.

وبمقتضى هذا القرار أصبح رئيس الجمهورية كما أصبح مجلس الرئاسة والذي يشكل القيادة الجماعية، لا اختصاص لها، وبالتالي لا صلاحيات لها بالنسبة لشؤون الدفاع عن الدولة، ولا عن القوات المسلحة. كما تركت المسؤولية كلها بسلطانها إلى المشير عبد الحكيم عامر نفسه.

بعد هذا القرار بعامين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ / ١٩٦٤ الذي نص على أن:

وتنقل اختصاصات وسلطات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة وكذلك اختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليهما في قرار رئيس ج. ع. م بالقانون رقم ١٦٢ / ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وتفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية. وتضم إلى ميزانية القوات المسلحة، كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة، وبذلك انفصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية الأم، بفصل الميزانية. وظل موقف الرئيس جمال عبد الناصر كما هو بالنسبة لزيادة الاختصاصات للمشير في شؤون الدفاع كما يبدو من القرار التالي:

«قرار رئيس جمهورية رقم ١٩٥٦ / ١٩٦٦:

ويتولى السيد / شمس بدران وزير الحربية معاون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسؤولاً أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية».

وبعد هذا القرار مخالفاً للدستور، حيث إن تحديد اختصاصات الوزير وسلطاته لم تصدر من رئيس الجمهورية، كما أصبح الوزير غير مسؤول أمام رئيس الجمهورية بل الذي يسأله هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثم جاء بعد ذلك كله أخطر قرار تنظيمي في الدولة، والذي اعتبر نقطة تحول خطيرة أدى إلى بروز نفوذ المشير قانوناً بحصوله على كل السلطات الخاصة بالقوات المسلحة. وقد قام المشير عبد الحكيم عامر بتسليم هذه المسؤولية الخطيرة وما لها من سلطات بقرار واحد إلى الوزير شمس بدران حسب القرار التالي:

«قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧/١٩٦٦ بشأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات السيد/ شمس بدران وزير الحربية»:

مادة أولى: يتبع وزير الحربية أجهزة القوات المسلحة الآتية:

- ١- كاتم أسرار حربية (وهو الذي يتولى شؤون الترقيات والانتدابات وشؤون الضباط).
- ٢- ادارة القضاء العسكري (وهي التي تتولى المحاكمات والتحقيقات العسكرية).
- ٣- ادارة المخابرات الحربية (المسيطر على أمن القوات المسلحة).
- ٤- ادارة الشؤون العامة.
- ٥- ادارة التوجيه المعنوي.

مادة ثانية: «يختص وزير الحربية بكافة الشؤون المالية والادارية وشؤون الخدمات الطبية والعلاجية، وتتبعه الأجهزة المالية التي تعمل في هذا المجال ويصدر بتنظيمها وتحديد مهامها وأسلوب عملها قرار من وزير الحربية».

مادة ثالثة: تنقل تبعية الأجهزة المنقولة من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة، بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧/١٩٦٤ إلى وزير الحربية وهي:

- أ - مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك.
- ب - المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة.
- ج- مكتب المستشار الصناعي بمدينة كولون بألمانيا ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو.
- د - مكتب التنظيمات العسكرية.

كما صدر قرار آخر بتبعية جهاز التبعية العامة والإحصاء إلى وزير الحربية، وعيّن على رأسه لواء من الجيش هو جمال عسكر. بالإضافة إلى ما سبق تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من ادارة المخابرات العامة، ومباحث أمن الدولة، ووزارة

الحكم المحلي لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحرية وبين قطاعات كثيرة في الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس ادارات وأعضاء في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام. وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء في الخارج من الضباط.

بالإضافة إلى ما سبق تم السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين قيادة الحرس الوطني في مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسياً، بدخول الحرس الوطني، وهم ضباط في الجيش في مهمة التدريب العسكري في المدارس والجامعات.

هذه القرارات التنظيمية تمكن شمس بدران من السيطرة على عدة قطاعات في الدولة. بالإضافة إلى سيطرته على القوات المسلحة.

ثم جاء القرار الأخير والخاص بـ كرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وكانت نتيجة حصاره من الناحية العملية. ويقول القرار الذي أصدره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برقم ١١٨ / ١٩٦٦:

- ١- يدمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة بالقيادة العليا للقوات المسلحة.
- ٢- تنشأ إدارة جديدة تتولى أعمال الأركان حرب بالقيادة العليا برئاسة ضابط يسمى مدير الأركان بالقيادة العليا. (أعلن اسم القيادة العليا لأول مرة ولم يكن له ذكر في الهيكل التنظيمي).
- ٣- يستمر مكتب نائب القائد الأعلى للشؤون العامة (شمس بدران) في مباشرة اختصاصاته الحالية ويسمى مكتب القائد الأعلى ويتبع مباشرة لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ويصدر هذا القرار مع الانتهاء من إنشاء وتكوين قيادة القوات البرية وحصولها على المسؤوليات والسلطات لكل من يرتدي «الكاكي» وهو الزي العسكري وتوزيع هيئات وإدارات وأركان القيادة العامة ورئاسة الأركان معاً في مكتب المشير وشمس بدران، أصبحت أنا ووظيفتي بدون مسؤولية قيادة أو سلطة. بل ومحاصراً أيضاً من وجهة النظر الأمنية. وفي ظل كل تلك الظروف، لم يعد لي إلا الصبر

والثقة الشخصية للرئيس عبد الناصر الذي اختارني لهذا المنصب.

ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة في يد شمس بدران، وازدواج السلطة في أجهزة التخطيط والاشراف التي كان يتولى مسؤولياتها المشير عبد الحكيم عامر وهي التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية.

برغم ذلك لم تعط وزارة الحربية هذا الواجب أي اهتمام واقتصر الأمر على محاولة اعداد القوات المسلحة للحرب مظهرياً، وركزت الوزارة اهتمامها على أمور أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة مما عقد الأمور وأعاق القوات المسلحة طوال زمن السلم وبالتالي فقد أثر على مهامها عندما بدأت الحرب.

فالقائد العام المشير عامر، هو المسؤول عن تدريب القوات المسلحة وتخطيط وإدارة العمليات. بينما شمس بدران مسؤول عن شؤون الضباط من ترقية وتعيين، كما ركز بدران لديه إدارة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي، وهو ما يخص العمليات الحربية والتي هي مسؤولية المشير، وكان لهذا الازدواج في المسؤوليات أثره المدمر على القوات المسلحة في المعركة.

كما أصبح القائد وهو المشير المسؤول عن التدريب القتالي للقوات بينما أصبح شمس بدران مسؤولاً عن التدريب المعنوي والسياسي. وبرغم الارتباط النوعي الوثيق بينهما أدى هذا الازدواج في أجهزة الاشراف إلى حدوث انفصام واسع كانت له آثاره الضارة.

ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلها شمس بدران في غير مفهومها لتقف عائقاً يعوق التدريب، واعداد القوات للحرب. وكان هناك جهازان يصدران تعليمات، ويطلبان مهام متعارضة، كان طبيعياً أن تنال تعليمات الأمن التصيب الأكبر.

ومن هذا الوقت أصبحت تصرفات المشير تؤكد أنه يسعى إلى إبعاد الرئيس جمال عبد الناصر عن القوات المسلحة بالرغم من سلطاته الدستورية والشرعية على هذه القوات. واعتقد المشير عامر أن الرئيس يسعى إلى السيطرة - وقيادة القوات المسلحة - وعزل المشير نفسه خصوصاً بعد تجربة الانفصال مع سوريا التي تسبب المشير عامر فيها.

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر من كل هذا موقفاً مهادناً، وأصبح منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الجمهورية أيضاً منصباً محدوداً جداً بالنسبة للقوات المسلحة.

وبمضي الزمن تزايدت سلطات ونفوذ المشير ومجموعته، بينما ظل الرئيس عبد الناصر مترقياً بحذر تورط هذه المجموعة في أحداث كثيرة متشابهة، الأمر الذي سبب انزعاجاً وضيماً للرئيس في مناسبات كثيرة.

فعندما تورط المشير وقوات كبيرة في اليمن عام ١٩٦٤ اضطر الرئيس للقيام بزيارة ميدانية لليمن لمعرفة الأبعاد العسكرية والسياسية التي وصلت إليها هذه العملية وأبرزت الزيارة في وسائل الاعلام كما لو كان هناك اتفاق بين الرئيس عبد الناصر والمشير في الاستراتيجية العسكرية وفي أسلوب تحقيقها في اليمن وذلك لصد الاشاعات والأقاويل التي سرت بين الضباط عموماً في ذلك الوقت عن مهمة القوات المسلحة المصرية في اليمن.

وفي أواخر أكتوبر عام ١٩٦٠ عندما التزم الرئيس عبد الناصر بحضور مؤتمر أفريقي في الدار البيضاء وقرر السفر بحراً مع وفد مصري، الأمر الذي استدعى حراسة بحرية لسفينة الرئيس «الحرية» فتم تخصيص مدمرتين بحريتين من قواتنا البحرية للقيام بمهمة حراسة السفينة «الحرية» ولكن عندما وصلنا إلى ساحل الجزائر تعطلت المدمرة الأولى، وفي اليوم التالي تعطلت المدمرة الثانية مما اضطرهما إلى اللجوء إلى موانئ أجنبية واستمرت السفينة «الحرية» وحدها وعليها الرئيس والوفد إلى الدار البيضاء، الأمر الذي سبب إحراجاً كبيراً للرئيس. وعندما عاد الرئيس أخطر المشير عن الاهتمام الذي وقعت فيه قيادة القوات البحرية، وطلب إقصاء قائدها لمسؤوليته عن هذا الاهتمام وعدم وجود السيطرة القيادية ولكن المشير عبد الحكيم عامر لم يدعن لطلب الرئيس.

وانتهى الوضع بالنسبة لمسؤوليات الرئيس إلى مجرد التوقيع على ترقية الفريق والفريق أول فقط. أما باقي ترقية وتنقلات وانتدابات وشؤون القوات المسلحة كلها، فكانت تصدر ويصدق عليها المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران.

طغيان الأمن:

وانتهت مشكلة الصراع على السلطة بتعيين الوزير الجديد للحرية الصغير

السن القليل الخبرة، شمس بدران عام ١٩٦٦ إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة كما شهدها الشعب وأحس بها وهي «الأمّن».

بدأت بأمن القوات المسلحة، واشتق منها أمن الثورة ثم أمن الدولة فأمن القائد، وهكذا دخل موضوع الأمن ليغطي على كل شيء إنتاجي أو فكري أو إعداد وتدريب في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧.

كما نتج عن هذا المفهوم انقراط قيادة الثورة الجماعية، حيث أصبح القائد الدستوري الشرعي «جمال عبد الناصر»، مدير شؤون الدولة وسيطر عليها عدا شؤون الدفاع والقوات المسلحة. كما ركز الرئيس اهتمامه الأكبر على شؤون السياسة الخارجية وتفرغ لها، بينما أصبح المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته والقوات المسلحة هم القوة المؤثرة في شؤون الدفاع عن الدولة.

وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاختصار السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته، وكان التهليل والترحيب من جملة الأفراد الانتهازين الذين ركبوا موجة هذا الشقاق، وقد كان هذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧.

وارتضى جمال عبد الناصر مؤقتاً هذا الموقف الذي أظهر أن السيطرة الحقيقية في القوات المسلحة هي في يد المشير عامر ومجموعته. كما ظلت مظاهر الصداقة قائمة بينهما. ولم يرقم الرئيس بأي إجراء ضد المشير سوى تعيين علي صبري رئيساً لمجلس الوزراء بعد حركة الانفصال مع سوريا. ويقدر ما كان علي صبري مقرباً من الرئيس جمال عبد الناصر، فإنه لم يكن على وفاق سياسي أو شخصي مع المشير عبد الحكيم عامر.

ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ الرئيس يوكل إلى المشير وأعوانه وإلى القوات المسلحة مهمات داخلية حساسة. مثل القضاء على الاقطاع وتطبيق تحديد الملكية. والقضاء على الرأسمالية المستغلة، حيث رأس المشير لجنة تصفية الاقطاع بنفسه، وكان الأسلوب الذي اتبعه يمثل تجاوزاً للقانون، وامتهاناً للإنسانية الأمر الذي كان له تأثير سيء، ومضاد للقائمين بالتنفيذ، وخاصة الشرطة الجنائية العسكرية، وهي قسم متخصص أنشئ حديثاً ضمن الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة.

وقد قرر الرئيس عبد الناصر تعيين لجنة فنية لبحث ودراسة الشكاوى التي وردت إليه عن تجاوزات هذه اللجان، وتقرر تحويلها إلى لجنة سياسية رأسها كمال

رفعت وزير القوى العاملة في ذلك الوقت.

وقررت اللجنة رفع الحراسة عن ٣٣٤ حالة - على أن تبدأ إعادة الأرض والممتلكات إلى أصحابها في تاريخ أقصاه نوفمبر ١٩٦٧، وحتى وفاة عبد الناصر لم يتبق سوى ٢٥ حالة فقط لم تتم تسويتها بسبب الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة.

كما أسند الرئيس عبد الناصر إليهم بعض المهمات الداخلية الأخرى مثل إصلاح مرفق النقل العام، والسيطرة على الجمارك بحجة إصلاحها، وغير ذلك. وعلاوة على ما سبق، تم تكليف القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥، وقام بالتحقيق فيها شمس بدران شخصياً، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية، الشرطة العسكرية، الشرطة الجنائية العسكرية التي فتحت لها مكاتب ومدنيين في معظم المحافظات، والقضاء العسكري والسجن الحربي.

وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون في تطبيق وتنفيذ هذه المهمات، الأمر الذي سجل على القوات المسلحة وأجهزتها، سلبات خاصة ضد أجهزة المباحث الجنائية العسكرية، والشرطة العسكرية والتي اكسبها القانون رقم ٦٦/٢٥ صفة الضبطية القضائية.

قانون الخدمة العسكرية رقم ٦٦ / ٢٥ :

استحدثت على هذا القانون في عام ١٩٦٦ بنود وفقرات جديدة، أدخلت المواطن المدني الذي يشترك في خصومة مع فرد عسكري، بأن يقدم إلى محكمة عسكرية.

ويعتبر هذا القانون الذي عرض على مجلس الأمة في مايو ١٩٦٦، وتم اعتماده في دقات ودون أن يناقش انتهاكاً شديداً لحقوق المواطنين المدنيين.

ويعد زوال سلطة المباحث الجنائية، بل إلغاؤها بعد هزيمة ١٩٦٧ تعدل القانون ٦٦/٢٥، برفع كل البنود، والفقرات التي تخص المدنيين وذلك في يناير ١٩٦٨. ردد فعل سيئة:

كان لتدخل القوات المسلحة في الشؤون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف، وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود، تأثيرات ضارة على

القوات المسلحة نفسها وعلى علاقتها بجماعير الشعب.

وعلى الرغم من أن المشير قام بالعديد من المحاولات لكسب ولاء القوات المسلحة لشخصه بالاستجابة لرغبات وطلبات أفرادها، المجاوزة للحد مثل إعطاء الضباط أولويات للسكن في شقق الدولة، وصرف عربات مدنية، وغيرها من الامتيازات التي نسبت للمشير شخصياً، بغرض تقريب واحتواء القوات المسلحة وزيادة مرتبات ضباطها وجنودها علماً بأن حالة الدولة لم تكن مؤاتية لمثل هذه التصرفات، التي كان لها العديد من التأثيرات الضارة المتمثلة في:

- بروز سخط شعبي واضح على ما بدا من ظلم وتعمس في تصرفات القوات المسلحة وأجهزتها.

- انشغال القوات المسلحة في مهمات غير منوطة بها أصلاً، مما شتت جهودها وجهود قائدها.

- شملت السلبية معظم الضباط الذين ليس لديهم مقدرة الوصول إلى مكانة المقربين، فظلوا مع جنودهم يؤدون ما يطلب إليهم من أعمال اكتسبت صفة السلبية المطلقة.

كما لم تنجح القوات المسلحة من أسلوب القسر والاجراءات العنيفة، فكان الطرد والمحاکمات السرية، والإحالة إلى المعاش عن غير الطريق التأديبي، وهي إحدى السلطات التي أضيفت إلى المشير، من نصيب عدد كبير من ضباط القوات المسلحة.

وقد تأثرت القوات المسلحة تأثيراً سلبياً بكل هذا، إذ ضعفت القدرة القتالية لها رغم التسليح الروسي الضخم وتفشي بين أفرادها عناصر الخوف والسلبية، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصي للمشير وبمجموعته. وطغت المظهرية على الفاعلية الحقيقية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد عثرت على كشف بأسيا تنظيم سري داخل القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران، في خزينة القيادة العليا بعد الهزيمة، كانت معظم أسمائه من دفعة عام ١٩٤٨ التي ينتمي إليها شمس بدران، وكان الهدف من هذا التنظيم امداد شمس بدران بالمعلومات عن الضباط والجنود وضمان ولائهم له وللمشير عبد الحكيم عامر.

أما على مستوى القمة، فقد كان رد فعل هذا الصراع الشخصي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كبيراً ومؤثراً على مستقبل مصر (ج. ع. م.) نفسه. فبينما كان الرئيس والمشير متفقين على الأهداف القومية والوطنية، إلا أن أسلوب تحقيق هذه الأهداف كان مختلفاً من وجهة نظر كل منهما.

كان عبد الناصر يرى تحقيق الأهداف القومية في الصراع العربي الإسرائيلي في بناء قوة ردع حقيقية مرتكزة على قاعدة سياسية واقتصادية متينة، والتحرك السياسي عربياً وعالمياً استناداً إلى قوة الردع هذه، مع تفادي الصدام المسلح في حالة عدم ضمان نتائجه. إلا إذا حدث اضطراباً كدفاع عن النفس - ومن هذا المنطلق كان اضطرابه لتعبئة وحشد القوات في سيناء لردع إسرائيل عن تهديدها لسوريا. كان عبد الناصر على يقين من أن الصدام المسلح مع إسرائيل آت لا ريب فيه، ولكنه لم يكن مطمئناً إلى أن حالة قواتنا المسلحة في ١٩٦٧ هي أنسب الحالات لخوض هذا الصراع.

أما المشير عبد الحكيم عامر فرغم اتفاهه مع عبد الناصر حول الأهداف الوطنية والقومية، إلا أنه كان، في رأيه، متلهفاً على حسم الصراع مع إسرائيل بصدام مسلح كان يتصور أن قواتنا المسلحة مستعدة له في عام ١٩٦٧ رغم أنها لم تكن قد انتهت بعد من مسرح العمليات في اليمن. كان يريد نصراً سريعاً بواسطة القوات التي يقودها تأكيداً لقدرته وتعويضاً عن فشله في مواقف سابقة.

نتيجة الصراع:

كانت نتيجة الصراع الخفي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في سنوات ما قبل معركة يونيو ١٩٦٧، تمزق وحدة القيادة الجماعية وانفصال في صنع القرار المصري للدولة، واختلاف الفكر في التطبيق، فكان الرئيس عبد الناصر يحكم ويسيطر على الدولة والشعب، والمشير عبد الحكيم عامر ومجموعته تسيطر على القوات المسلحة التي خرجت عن الإطار الطبيعي للدولة، وبالرغم من ذلك فقد حافظ كل من الرئيس والمشير على بقاء العواطف المتبادلة بينهما على ما هي عليه ولو ظاهرياً، حتى لا ينتقل الصراع إلى الجماهير، وكانت أبرز نتيجة ظهرت من هذا الصراع ان كلاً منهما لم يتمكن من معرفة القدرة القتالية الحقيقية للقوات المسلحة إلا بعد أن تورطت في إجراءات المعركة.

واستكمالاً للصورة الشاملة للموقف قبل الهزيمة لا بد من التعرض بشيء من التفصيل لما كانت عليه القوات المسلحة من الناحية التنظيمية والاستراتيجية، والتعبوية والتكتيكية، مما سيوضح أن هذه القوات لم تُعد أصلاً للقتال. بل ستوضح أنه كان يمكن التنبؤ بكل ما سيحدث من قبل وقوع المعركة.

الفصل الثالث

التخطيط والاعداد والسيطرة

قيادة موحدة وليست جيوشاً موحدة:

في مارس عام ١٩٦٤ تم تعيين الفريق أول «علي علي عامر» قائداً عاماً للقيادة العربية الموحدة. التي أنشأت بقرار من مجلس الرؤساء والملوك العرب في نفس السنة. كما صودق على الهيكل التنظيمي لهذه القيادة الذي شُكّل من ضباط كبيرين الرتب، من كل الدول العربية في مجلس الدفاع العربي المشترك.

واعتبرت هذه القيادة - نظرياً - الجهاز التنفيذي لهذا المجلس، الذي كان يتكون من وزراء الخارجية، والدفاع للدول العربية. لكن اتحنى الفريق «علي علي عامر» بقيادته مستقلاً عن أجهزة الجامعة العربية، وصمم على عرض موضوعاته ومشاكله على مجلس الملوك والرؤساء العرب نفسه.

قامت هذه القيادة بوضع مخطط عسكري «دفاعي» هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد إسرائيل. واستدعت هذه الخطة إنشاء جبهتين مستقلتين. الجبهة الشرقية (سوريا، الأردن، وما يدعمها من قوات العراق، السعودية). الجبهة الجنوبية (مصر، تدعمها قوات رمزية من الجزائر والسودان). إلا أن هذه القيادة لم تحقق أي إنجازات على المستوى الواقعي العملي.

وكان الفريق عبد النعم رياض الذي عيّن رئيساً لأركان هذه القيادة، هو المحرك الفعلي لنشاطها في أغلب دول المواجهة ما عدا مصر. إذ إنه كان شبه مبعّد عن القوات المصرية لأنه ليس مقرباً من المشير ومجموعته.

إلا أنه قبل بدء المعركة في ١٩٦٧ اختير ليكون مندوب المشير عبد الحكيم

عامر في القيادة المتقدمة. وقد أطلق هذا الاسم على القوات الموجودة في عمان والتي كان معها بعض كتائب الصاعقة المصرية.

وبناءً على ذلك فإن اسم القيادة الموحدة، كان رمزياً فقط وغير مؤثر في وقت السلم أو في وقت الحرب، فلم يكن هناك أي دور فعال للفريق أول علي علي عامر، ولقيادته الموحدة، بسبب عدم وجود سلطات حقيقية لهذه القيادة، تستطيع من خلالها السيطرة وإدارة الجيوش العربية التي خطط لها فيها قبل عام ١٩٦٧. إذن فقد كانت مجرد قيادة موحدة دون أن يكون لها جيوش موحدة.

التخطيط والتنسيق:

بالرغم من وجود اتفاقية ثنائية عام ١٩٦٦ بين مصر وسوريا للدفاع المشترك ضد عمليات التوسع الإسرائيلي، فإن عملية التنسيق لم تتعد التخطيط النظري.

وضعت خطط تبادلية كثيرة، أغلبها خطط دفاعية ووقائية، اتفقت عليها بنفسها مع رئيس أركان القوات السورية اللواء أحمد سويدان. وكان من ضمن هذه الخطط قيام إحدى الدولتين بهجوم جوي على مطارات العدو في حالة اعتداء إسرائيل على إحدى الدولتين. ولكن لم تنفذ أي من هذه الخطط عندما حان الوقت لتنفيذها.

بل أستطيع أن أقول إن موضوع التنسيق العسكري بين أي قوتين عسكريتين عربيتين ليس أمراً عملياً إطلاقاً، دون قيادة موحدة تسيطر وتفقد، وتأمّر كلاً من القوتين في وقت واحد.

الاستراتيجية العسكرية لمصر:

كان اندفاع مصر بعد نجاحها السياسي عام ١٩٥٧ واستغلالها لهذا النجاح في إقامة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨-١٩٦١)، ثم تأييدها السياسي والعسكري لليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) قد جعل الاستراتيجية السياسية تتفوق وتظهر آثارها لا في المنطقة العربية فقط بل في دول العالم الثالث أيضاً.

وكان من أبرز النتائج الإيجابية للاستراتيجية السياسية، ما قامت به من اتصالات ناجحة أدت إلى الدعم العسكري الشرقي من الاتحاد السوفيتي، في أول صفقة أسلحة كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، وبدأت القوات المسلحة المصرية من عام

١٩٥٨ في تغيير أسلوب التدريب والقتال والاعداد على النهج الشرقي، والذي استغرق سنوات.

ولم تظهر استراتيجية عسكرية محددة لمصر إلا بعد أن اتفق ملوك ورؤساء العرب، عندما بحثوا مشروعات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٦٤ على هدف مبدئي هو العمل على منع إسرائيل من التوسع، وهنا كلفت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضع الخطة وقاهر الدفاعية.

ولم يتبع ذلك استكمال أو تخطيط اعداد الدولة أو الشعب أو مسرح العمليات للمعركة خاصة في الاتجاه الاستراتيجي الرئيسي، وهو سيناء فقد اقتصر اعداد المسرح على الآتي:

- اعداد وتجهيز النطاق الأول الدفاعي فقط حسب الخطة وقاهره التي كانت موضوعة. أما باقي النطاقات والعمق التعبوي فلم تجهز.
- تم تجهيز ٤ كباري فقط بالإضافة إلى المعديات في الشط، جنوب البحيرات، شمال البحيرات بالإسماعيلية.
- لم تجهز سوى أربعة مطارات هي: السر، العريش، المليز، ويشر تامة، لكن بدون ملاحيه أو دشيم، وكل مطار به ممر واحد فقط.
- جهزت مسبقاً آبار للمياه في: الحسة، تمادا، المنشرح، أم قطف، ونخل، بالإضافة إلى وضع ٦٠ خزان مياه، ومد خط أنابيب مياه من الإسماعيلية حتى جفجافة، وامتد منه فرع إلى وادي المليز.
- تم وضع كابلات أرضية للتليفونات على المحاور الرئيسة، لخدمة القوات البرية والجوية، كما دعمت محطات تقوية، وأنشء سترال في العريش.

إن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة لم تكن متوفرة. ولعل الدليل على هذا هو عدم وجود أي تشريع دستوري في مصر (ج. ع. م) حتى عام ١٩٦٧، يبين السلطات والمسؤوليات والاختصاصات والواجبات في شؤون الدفاع عن الدولة، سوى اسم مجلس الدفاع الوطني.

كما لم تهتم القيادة العسكرية باعداد القوات المسلحة للحرب، الاهتمام

الكافي، وهو من الأسس الذي تبنى القيادة السياسية عليه قرارها للدخول في صراع مسلح مع العدو.

وجاء التصنيع المحلي للتسلح والذخيرة ضمن مشروعات البلاد. بل كان باكورة التطور الصناعي والاجتماعي في مصر (ج. ع. م)، وخصصت له ميزانية ضخمة على توالي السنين، حتى أنشئت وزارة سميت وزارة الانتاج الحربي.

ثم برزت فكرة تصنيع صواريخ بعيدة المدى، وطائرات مقاتلة حديثة، وأنشئت مصانع لهذه الغرض كما أنشئت ميادين تجريبية لها، وسميت الصواريخ بالقاهر والظافر والرائد. كما بُدئ بتصنيع محرك الطائرة المقاتلة، ووصلت المسألة إلى الاتفاق المشترك مع الهند على تبادل التصنيع في الطائرات المقاتلة. ويقضي هذا الاتفاق بأن تصنع مصر (ج. ع. م) محرك الطائرة وتصنع الهند جسمها.

لكن بالرغم من هذا المجهود، ومحاولات الخبراء الألمان الذين عملوا سراً وصرف مبالغ كبيرة بالعمولات الصعبة على هذه المشروعات، وقيام الدعاية الاعلامية بواجبها إلى درجة مرور هذه الصواريخ في الاستعراض السنوي العسكري يوم ٢٣ يوليو الموافق تاريخ قيام الثورة، إلا أن هذه المشروعات كلها فشلت فشلاً ذريعاً، وخسرت الدولة خسائر مادية كبيرة بسبب عدم دراسة المشروعات اقتصادياً، وضرورة عرضها على مجالس متخصصة ليس لها هدف سوى مصلحة الدولة العليا.

الارتجال في التعبئة:

وحقن التعبئة العامة - وهي واجب عدة أجهزة في الدولة - تتعاون كلها لاعداد الاحتياطي العام من حيث استدعاؤه، اعداده، تدريبه، تكاليفه، وغير ذلك من الأمور التي تؤثر على مرافق الدولة كلها، لم يكن لها وجود سوى على الورق فقط.

فقد وضعت خطة تعبئة عامة صودق عليها من المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٥، ولكنها كانت محدودة الهدف والحجم، ولم يتم تجربتها أو التدريب عليها ولو مرة واحدة.

كما أنها وضعت على أساس حجم معين للقوات المسلحة، لتنفيذ خطة دفاعية معينة، كانت موضوعة في ذلك الوقت تحت اسم كودي والقاهرة لكن عندما بدأت عملية الحشد في ١٤/٥/١٩٦٧، تم تغيير الخطط العسكرية عدة مرات خلال فترة الحشد للقوات في سيناء، وعلى ذلك لم تستطع خطة التعبئة الموضوعية مجابهة الطلبات

الزائدة عن المخطط في الافراد والمهمات، والمعدات والتسليح، والعربات، والأجهزة، وغير ذلك من المطالب التي أمر المشير عبد الحكيم عامر بتجهيزها فور بدء التعبئة والحشد يوم ١٥/٥/١٩٦٧.

وكان الشره القيادي في طلب المزيد من الافراد، أي افراد، حتى ولو لم يكونوا مدربين أو مقاتلين، لمواجهة التغيرات الجديدة التي طرأت فجأة، فكان الارتفاع هو السمة المميزة لعملية التعبئة.

جاء هذا الارتفاع استجابة لأوامر ارتفاعية سريعة ومفاجئة من المشير عبد الحكيم عامر بدعوى أن مصر (ج. ع. م) يمكنها أن تحشد ٢ مليون فرد. وهم جملة الرجال القادرين على القتال في مصر حسب ظنه. وهكذا تم حشد الرجال الذين لم يدربوا منذ عام ١٩٥٦، وهو تاريخ آخر مجابهة مع إسرائيل تمت فيه تعبئة عامة. كما لم يوضع أي فرد سبق له أن عمل في وحدة ما، في نفس المكان الذي كانت له خبرة سابقة فيه.

وليس غريباً في هذه الحالة بعد أن يصل الأفراد من قراهم ويرتدون الزي العسكري، أن تجدهم وقد اصطحبوا ملابسهم العادية (جلباب أو قميص وبنطلون مدني) في طريق حشدهم في سيناء. وهو ما يدل بوضوح على عدم انضباط الجنود وانخفاض روحهم المعنوية، وإن ذكرى ما حدث في عام ١٩٥٦ ما زالت ماثلة في أذهانهم.

فشل القيادة والسيطرة:

على مستوى القوات المسلحة، فإن المركزية المطلقة في السلطة وفي السيطرة، وفي القيادة، كانت في يد فرد واحد فقط هو المشير عبد الحكيم عامر. يعاونه وزير الحربية شمس بدران، وأفراد مكتب المشير الذين كانوا يمثلون سكرتارية أكثر منهم جهازاً فنياً.

وكان مديرو مكتب المشير على التوالي منذ تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة هم: صلاح نصر، عباس رضوان، ثم شمس بدران، وعلي شفيق صفوت. وقد تم فيها بعد تعيين الأول مديراً للمخابرات العامة والثاني وزيراً للدخالية والثالث وزيراً للحربية.

من هنا كان لتوجيه المشير وأوامره، ورغباته فعل السحر داخل القوات

المسلحة. وكان جميع القادة. قبل أن يقبلوا على أمر أو حتى يفكرون فيه يتحسسون رغبة المشير أو اتجاهاته نحو هذا الأمر.

ولم يكن للقيادة العامة للقوات المسلحة أي أجهزة تخطيط أو متابعة. فاقصرت القيادة العامة - وهي رأس القوات المسلحة - على وجود فرد قوي المسيطر صاحب الشأن كله.

حتى رئاسة الأركان العامة، وهو المنصب الذي كنت أشغله - ومعها أجهزتها المختلفة للتخطيط والمتابعة - بالرغم من وجودها تحت قيادي إسمياً - فإن تعليماتها نتيجة ازدواجية السلطة - كما ذكرنا - كانت تصدر وتنبع من المشير نفسه أو من وزير الحربية.

علاوة على أن الصلاحيات المحدودة لرئاسة الأركان الفعلية لا تطبق إلا على القوات البرية فقط. أما سيطرتها أو حتى التنسيق مع القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي فكانت أمراً بعيداً جداً.

نتيجة لهذا لم توجد أي أجهزة حقيقية تخطط وتتابع التطور المطلوب. لرفع كفاءة وقدرة القوات المسلحة. ومهما تكن كفاءة أي فرد، فإنه لا يمكنه وحده أن يقود ويسيطر على القوات المسلحة. بل لا بد من وجود السلطة وأسلوب السيطرة أيضاً لكل الأجهزة المذكورة، بالإضافة إلى جهاز المتابعة والتفتيش الذي يمكنه بحكم عمله أن يرى ويشارك ما يدور حقيقة في القوات المسلحة وينقله نقلاً أميناً لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

بالرغم من هذا الخلل في السلطات فإن القادة أنفسهم كان بإمكانهم أن يباشروا مهمة قيادتهم لقواتهم، ويراعوا ضمائرهم في نقل الحسن والسيء معا للمشير. لكن ما كان يحدث هو إظهار الجيد من الفعل والقول بالنسبة لقواتهم فقط، وظل المشير المسؤول عن القوات المسلحة، والمسيطر الوحيد عليها غير واع بحقيقتها، وقدرتها وكفاءتها طوال أعوام ما قبل ١٩٦٧. بينما أخذ جهاز المخابرات الحربية في ملء هذا الفراغ الموجود، بواسطة أسلوب غير أمين في التحري عن الضباط والقادة. وبالطبع لم يكن قادراً على إظهار كفاءة وقدرة القوات المسلحة بقدر ما كان يركز على الأفراد من وجهة النظر الأمنية.

أصبحت التقارير الخاطئة ترفع من هذا الجهاز إلى المشير عبد الحكيم عامر

رأساً، مع رفع صورهما فقط إلى وزير الحربية شمس بدران دون تعميمها على باقي القادة أو الأسلحة. فكانت كلها تقارير أمن على الأفراد بالقوات المسلحة، ومن وقت لآخر كانت تحتلق واقعة ويتم فيها تسجيل ملفق لبعض أفراد القوات المسلحة لإثبات تهمة تأمر على المشير، تنتهي بتهمة تأمر على نظام الحكم.

حكمة ذلك أن يبقى جهاز المخابرات الحربية (القسم الخاص)، نشطاً وأميناً فينضم إلى أهل الثقة والمعرفة لدى المشير.

وفي ذلك الوقت ظهر في القوات المسلحة بعض الضباط الذين أمكنهم التقرب إلى المشير عبد الحكيم عامر، ووزير الحربية شمس بدران، بطريقة أو بأخرى وأطلق عليهم لقب «أهل الثقة». وأصبح هؤلاء بالنسبة للقوات المسلحة مصدر معلومات موثوق بها ينقلونها عن أفرادها صدقاً أو كذباً. مؤداها أن تثبت أقدامهم، وترفع قدرة المشير عامر الذاتية.

وكان على هؤلاء الاختلاط بأفراد القوات المسلحة ونقل ما يعن لهم عما يحدث أو يقال بين صفوف أفرادها قادة وضباطاً وجنوداً. وانتهى هذا الحال إلى تدوين تقارير سرية، تكتب بخط اليد وتسلم أو ترسل إلى وزير الحربية شمس بدران. وبذلك وصل هؤلاء (أهل الثقة) إلى رتب القيادة للتشكيلات الميدانية، ومارسوا هذه القيادات، إلى أن تم الحشد الحقيقي في سيناء وأصبحت البلاد على شفا حرب مع إسرائيل.

في هذه اللحظة اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلاً منهم ضباطاً آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن جاء ذلك متأخراً، أي أن التشكيلات الميدانية وخاصة القوات البرية أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧، وتم تنفيذه حتى ٦٧/٦/٥ يوم بدء القتال.

قائد دون قيادة:

حتى بدء القتال مع إسرائيل في ١٩٦٧/٦/٥، لم تكن للقوات المسلحة قيادة موحدة. كان القائد موجوداً بشخصه ويقوته الذاتية، ولكن بدون قيادة تمكنه من خلال أجهزتها المتخصصة والمختلفة، من تنفيذ ومتابعة توجيهات القائد العام إلى

التشكيلات والوحدات الميدانية والادارية والفنية بالقوات المسلحة.

بل وصلت الحالة إلى درجة أن قيادات القوات المسلحة وقيادات المناطق والاتجاهات والمحاور، اعتادت ألا تنفذ أمراً ما، إلا إذا شاهدت توقيع المشير شخصياً في شؤون العمليات وفي التدريب. أو إمضاء شمس بدران في الشؤون الأخرى لهذه القوات. أما الأوامر والتعليمات التي تصدرها رئاسة الأركان لمختلف فروع القوات المسلحة، فكانت موضع عدم ثقة.

إن أفرع القوات المسلحة الرئيسية في ذلك الوقت كانت: القوات البحرية والقوات الجوية، والدفاع الجوي، والقوات البرية، وقوات السواحل، وقوات الحدود، وقوات قطاع غزة (مصرية فلسطينية تحت الإدارة المصرية). كانت كل من هذه القوات تعمل منفردة، دون وجود أي تنسيق أو تعاون مشترك بينها. كان قائد كل قوة يريد أن يفصل بقواته، وأن تكون له وحده سلطة السيطرة والقيادة. لا يقبل أن يمد يد المساعدة المشروعة لغيره من أفرع القوات المسلحة، إلا بأمر من المشير شخصياً.

وعلى ذلك دخلت القوات المسلحة المعركة وليس في مفهومها أي تشريع، أو توجيه عن كيفية إنعام تنسيق التعاون في القتال، وهو الأمر الذي كان يأمل المشير أن يحققه بنفسه قبل ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥. غير أن القتال بدأ فعلاً والقوات المسلحة لم تنسق وتنظم التعاون بينها.

كما أن كل القوات التي بدأ حشدتها وتوكلها في سيناء منذ ١٤/٥/٦٧ لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم إعطائها مهمات قتالية محددة.

وكان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة خلفاً للفريق أول علي عامر، مفاجأة لي شخصياً، وكان موقفي الموضوعي خلال ممارستي للمهام الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريباً، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة، وكنت صابراً، لثقة وأمل الرئيس عبد الناصر في شخصي من جهة ورغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسؤوليات وسلطاتي من جهة أخرى.

أذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي - سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات أو تفسيرها، وإعادة طبعها، وتوزيعها على القوات المسلحة. وحتى

التسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسة في وقت السلم، كان مستحيلاً، بسبب ترتيبه في أقدمية الرتب بين القادة. إذ كان الفريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية، والفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أول محمد فؤاد الدجوي قائد السواحل، والفريق أول يوسف العجرودي قائد قطاع غزة أقدم مني. فكانت صفة الأمر ووزنه مني شخصياً غير مقبول لديهم، الأمر الذي استحال معه دخولي في موضوع القيادة أو السيطرة، أو حتى التنسيق بالنسبة لهؤلاء القادة جميعاً. ولم يبق من القادة البارزين سوى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد القوات البرية إذ كان القائد الوحيد الأحدث مني، وحتى هو قد استبان الوضع وأخذ يطالب نفسه بسلطات وصلاحيات للقيادة والسيطرة، والادارة على قواته البرية، أشبه بما كان يتمتع بها فعلاً كل من قائدي القوات البحرية والجوية.

وحق ضباط مكثي الخاص تم ادماجهم في مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة فتم تعيين اللواء علي عبد الحبير مديراً للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات المسلحة، وبذا فقدت أداة التنفيذ الخاصة بحملي. وكان العرف قد جرى في القوات المسلحة، على أن يكون رئيس الأركان من ضباط المشاة على اعتبار أنهم أكثر عدداً. وهو تقليد كان سائداً قبل الثورة ثم استمر بعدها. ولم يتغير هذا الوضع إلا عند تعييني رئيساً للأركان، فأنا من سلاح المدفعية ولم يكن تعييني في هذا المنصب تخطيطاً من القيادة العسكرية، بقدر ما كان ترضية لرغبة الرئيس جمال عبد الناصر. لكن بعد تعييني بدأت اختصاصات وسلطات هذه الوظيفة العملية تتحول بالتدريج إلى جبهات أخرى.

والغريب في الموضوع، أنه بقدر ما كان المشير يظهر لي رغبته في سماع آرائي، ويصر على بقائي معه أكثر من الوقت المألوف للمقابلات عادة، بقدر ما كان يتجاهل - في التنفيذ - هذه الآراء والأفكار.

وكانت محتدم داخلي صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجد نياز الانهيار في القوات المسلحة يزداد، نتيجة اصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة. كتسليح وحدات الصاعقة بأسلحة ثقيلة وهي أبعد ما تكون عن تنظيمها الأصلي، بل غير مطلوبة في مهماتها القتالية، ثم أعلن بعد ذلك أن هذا التسليح لأغراض الأمن. أو الاصرار على تمركز

وحدة مدفعية ميدان مضادة للدبابات ثقيلة العيار في مكان ما في الماطه خارج تشكيلها الأم، وتعديل أسلوب السيطرة عليها لتكون تحت القيادة المباشرة لمدير المدفعية، لأغراض الأمن أيضاً، وضد احتمال قيام وحدات دبابات من معسكر قريب بأعمال مضادة لنظام الحكم، وهكذا ندى مفهوم القوات المسلحة نتيجة لهذه الظروف والحوادث، إلى مفهوم قوات مسلحة لأمن الثورة، أكثر منها قوات مسلحة لتجديد القتال الحديث قيادةً وتنظيماً وتدريباً، وحل أمن الثورة مكان رفع القدرة والكفاءة القتالية.

فصلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية فقامت فعلاً بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية، والدول الأفريقية، التي كانت تدعوني لزيارتها. كل ذلك كان قتلاً للوقت، وبعداً عن الظروف التي كانت حواري خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة.

وأيضاً أخيراً أن تعيني في هذا المركز، ما هو إلا جزء من خطة كبيرة تخص أمن القوات المسلحة. كما أحسست بأن الثقة كانت متوفرة بل ومؤكدة من الرئيس عبد الناصر، بينما هي مفتعلة وغير حقيقية من المشير عامر، وحتى بدء القتال في ١٩٦٧/٦/٥ كانت حدود أعمالي ونشاطي في مهمات القوات المسلحة محض شكلية.

البيروقراطية العسكرية:

التصق هذا الداء بالقوات المسلحة المصرية بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، بهدف إظهار سيطرتها ونفوذها، فهي مفجرة الثورة وأداة التغيير فيها، وبعد استقرار الحكم على أكتاف القوات المسلحة ظهرت البيروقراطية العسكرية كأسلوب في دفع عجلة الثورة نحو الانجازات السياسية، والاجتماعية، ولكن كان رد الفعل الأول لتطبيق الأسلوب البيروقراطي، على القوات المسلحة نفسها، فنخرجت عن مهمتها الأساسية وهو الاعداد للقتال، وركزت على زيادة السيطرة والنفوذ، وكانت التقارير والبيانات الخاطئة التي ترفع إلى القيادة العسكرية والسياسية، تشيد بقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، الأمر الذي سبب خطأ في التقديرات التي بُني عليها قرار الحرب.

وكان أقرب وصف لحالة القوات المسلحة يكمن في العبارة التي قالها الرئيس عبد الناصر للرئيس هوراي بومدين عقب الهزيمة ١٩٦٧: «إن موقفنا أشبه بالسحمة

التي أسكت برأسها صئارة الامبريالية العالمية، وكان ذلك بسبب تغلغل البيروقراطية العسكرية فيها.

وكانت القيادة العليا قبل عام ١٩٦٧، تتكون من المشير وأعضاء مكتبه الخاص، وشمس بدران، وإدارة المخابرات الحربية. فركزت هذه القيادة طوال الوقت على اجراءات الأمن التي ترتب عليها تولي المراكز القيادية والحسابه - أي قيادات التشكيلات الميدانية والوحدات المقاتلة - من قبل أفراد ليسوا دائماً على مستوى الكفاءة العسكرية، وظل هؤلاء القادة أنفسهم في مناصبهم حتى بداية المعركة مشكلين عصب البيروقراطية العسكرية المعوقة في القوات المسلحة.

وانغمست البيروقراطية العسكرية في الحداد الاعلامي بفصد السيطرة على الشعب المصري أيضاً، فكانت الاستعراضات العسكرية التي تقام بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، تضخم قدرات القوات المسلحة التي هي «جيش الشعب» وتظهرها إعلامياً على أنها معجزة من ناحية العدد والتسليح. بينما كان التدريب الحقيقي على استخدام أسلحة القتال، والتدريب المشترك على مستوى التشكيلات الكبرى مظهرياً، كما أن القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧ لم تمارس عملياً أسلوب وإدارة العمليات المشتركة، وأسلوب تنظيم التعاون بين التشكيلات المختلفة أو الأسلحة المعاونة، ولكنه كان يدرس نظرياً في المعاهد العسكرية العليا فقط.

الفصل الرابع

مقدرة وكفاءة القوات المسلحة

التدريب:

إن التدريب الجدي الشاق والمتواصل لرفع الكفاءة والقدرة القتالية للقوات المسلحة، العاملة والاحتياطية، هو الأساس الأول لكسب أي معركة بشرط متابعة تنفيذ واستمراره بكل دقة.

ومشتملات هذا التدريب كثيرة جداً، ومتنوعة وينطبق هذا النوع على أجهزته، ومساعداته وقادته جميعاً، بكل مستوياتهم لأن التدريب هو العمل الأساسي لهم في وقت السلم.

إن القوات المسلحة المصرية لم تُعْطِ هذا الموضوع حقه من الممارسة الحقيقية، رغم أن المشير عبد الحكيم عامر كان المسؤول عنه بشكل أساسي، كما تحدت اختصاصاته وسلطاته في ذلك الوقت. صحيح أنه كان شخصياً يصدر التوجيهات، ويوفر الامكانيات، ويشجع القادة على تحقيق هذا العامل، إلا أن عدم المتابعة الشخصية له، لباشرة تنفيذه، بسبب عدم تفرغه، أو تعاليه عن ممارسة هذه المسؤولية، أفقد القوات المسلحة أهم خصائصها.

كان المسؤولون عن هذه المهمة الخطيرة، وهم قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وبالرغم من توصيات المشير لهم بالاهتمام وحضور التدريبات العملية لقواتهم، وإعطائهم الامكانيات المادية اللازمة حسب طلبهم، يتشبهون بما يفعل المشير، لذلك غلب عليهم التعالي على هذا الواجب المهم، مكتفين بالظهور، ومتابعة بعض أو جزء من تدريبات وحداتهم، بقصد إكتمال الشكل الرسمي أو «سد خاتمة» كما كانوا يقولون. وكثيراً ما كان يعترض إنمام التدريبات ظروف يدعى

أنها وأمنية أي معارضة لواجبات الأمن أو يعترض التدريب شكوى القيادة الصغار والمقرين أيضاً، من التعب والاجهاد في مواصلة التدريب.

وفي كل سنوات ما قبل ١٩٦٧ التي عشتها كرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، كنت أرسل للمشير خطة التدريب العام، الموضوعه بمعرفة هيئة التدريب عن السنة المعنية بالنسبة للجيش فقط. كانت الخطة تشمل كل أنواع وأشكال التدريب المثالية، والمطلوبة لتشكيلات ووحدات الجيش (التدريب الإنفرادي ثم التدريب المشترك إبتداء من الفرد المقاتل وحتى مستوى تدريب اللواء). وكان المشير يصادق على هذه الخطة، ثم يعيدها إلى هيئة التدريب للتنفيذ والمتابعة. وتقوم الهيئة بدورها بأخطار الأسلحة والتشكيلات الميدانية، ومراكز التدريب بالخطة الواجب تنفيذها في العام التدريبي المعني.

والمفروض أن يبدأ العام التدريبي بتنفيذ الخطة حتى شهر إبريل أو شهر مايو، حيث يصبح الدور على تدريب اللواء. ورغم ذلك أفاجأ بأن المشير نفسه أصدر توجيهات جديدة، بعدم تنفيذ باقي الخطة، أو إرجاء تنفيذها، وضرورة العودة إلى تدريبات الفرد، بحجة عدم إتقان الأفراد لتدريبهم. وأعلم بعد ذلك أن بعض قادة الألوية والمقرين طلبوا من المشير عدم إتمام الخطة، حتى لا يحاسبون أو تتم متابعتهم، لتخوفهم من ظهور نتائج سيئة، فكانت النتيجة أنه لم يتم تدريب أي لواء من الجيش في سنوات ما قبل ١٩٦٧. شاهدت هذه المسألة بنفسى تنكرر طوال أعوام ٦٥، ٦٦، ١٩٦٧. وفي أغلب الأحيان تأتي تقارير ضرب النار، وهي تدريبات غاية في الأهمية، وترتب عليها القيادة العليا قياساً معيناً لدقة الإصابة، كثيراً ما تأتي هذه التقارير غير صحيحة، ومدون بها بيانات زائفة. وهي أخطر ما وصل إليه حال التدريب القتالي الفردي والجماعي في القوات المسلحة.

كما كانت تقارير متابعة التدريب التي ترفع إلى المشير مضللة - لتظهر مجهود القائمين على التدريب فقط، دون التفات لآظهار الحقيقة. وكانت هذه الأساليب المضللة والحادعة، هي الوسيلة المفضلة، لدى قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وهم المسؤولون بعد المشير عن تدريب قواتهم.

والذي يُدعي في ذلك الوقت - أي في سنوات ما قبل ١٩٦٧ - أن ممارسة معظم القوات المسلحة لواجباتها في اليمن، يعتبر تدريباً عملياً، وتأهيلاً لها للقيام

بواجبها الأكبر ضد إسرائيل، يكون إدعاؤه باطلاً.

كذلك لم يتم التدريب على واجبات العمليات الحربية، بسبب غياب واجبات الوحدات التفصيلية. واقتصرت التدريب على واجبات عمليات دفاعية عامة، انحصرت فقط في «صد هجوم العدو المفاجيء»، وظلت هذه الفكرة التدريبية تتكرر ما بين سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٧. إلى حد أن القوات البرية لم تتدرب إطلاقاً على أي واجبات أو مهمات تعرضية أو هجومية.

أما فرقة المشاة الوحيدة، التي كانت متمركزة في الاتجاه الاستراتيجي الأساسي في سيناء. فكانت تقوم بالتدريب على واجبات عملياتها، في حدود النطاق التعبوي الدفاعي الأول فقط. أي أنها لم تُجهز بأي نطاقات دفاعية أخرى كما هو لازم بالنسبة للخطة الموضوعية مسبقاً «قاهر».

وطوال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧، لم يقم المشير بالزيارة والتفتيش، أو حضور التدريب لواجبات العمليات في هذا الاتجاه الرئيسي - سوى ثلاث مرات فقط.

ولعل أفضل دليل عملي على ما سبق، هو نتائج التدريب عموماً في القوات المسلحة، والتي تظهر في التقارير الختامية لكل عام تدريبي. أذكر منها على سبيل المثال:

- نتائج تدريب وحدات الدبابات للمعاونة القريبة، مع المشاة. «لم تطلق طلقة واحدة من أي دبابة داخل تشكيلات المشاة عن العام التدريبي ١٩٦٦/٦٥».
- «استهلكت دبابات المشاة من الوقود المخصص للتدريب، عن العام التدريبي ١٩٦٦/٦٥ مقدار ١١٪ فقط من الوقود المخصص لها للتدريب في السنة نفسها».
- وعن نتائج التدريب للعام نفسه أيضاً، جاء في التقارير:
«حققت القوات البرية، كافة المهمات التي كلفت بها داخل وج. ع. م. وخارجها بروح عالية وتصميم أكيد للحصول على المستوى الرفيع المأمول لقواتنا هادفة إلى تحمل الجهود والتضحيات التي تتطلبها الأحداث لتحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة».
- «إن أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة. وهي في مجموعها لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات».

- وكان الهدف التدريبي للعمليات في سنوات ما قبل ١٩٦٧ هو:
 والتدريب الميداني للوحدات الفرعية، ورفع استعدادها للقتال بفرض القيام
 بأعمال قتالية نشطة لصد هجوم مفاجيء للعدو.

إن الملاحظ على هذه التقارير هو الاستخدام الدائم لجملة «صد هجوم مفاجيء للعدو». أي دائماً تكون التدريبات دفاعية مصحوبة بخوف المفاجئة من العدو.

إن مثل هذه التقارير المضللة تستحق أكثر من وقفة، وأكثر من حساب.

خلو التشكيلات من خريجي الجامعات:

إن الجنود في أي قوات مسلحة، هم عصب أي معركة، ومع ذلك فقد كانت الغلبة بين ضباط الصف والجنود في أفرع القوات المسلحة الرئيسية «للأميين»، فيما عدا النسب التالية من ضباط الصف المتطوعين، أو المجددين، فكان تعليمهم حتى المستوى الاعداوي فقط.

٩٪ من قوة أفراد الجيش.

١٨٪ من قوة أفراد القوات البحرية.

٢١٪ من قوة أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي.

أي أنه لم يكن بين صفوف القوات المحاربة، أي التشكيلات الميدانية في القوات المسلحة، جنود مؤهلاتهم عليا أو جامعيون.

كان التقليد والعرف، وليس القانون - يستبعد بطرق كثيرة المؤهلات العليا من الجامعيين والمعاهد العليا. وكانت المؤهلات المتوسطة والثانوية وما يقابلها مقسولة للالتحاق بالقوات المسلحة فقط ليكونوا كتبة عسكريين أو ميكانيكيين في القوات الجوية والبحرية. أما صلب القوات المقاتلة فكان خالياً من فئة الشباب المتعلم، مما جعل هذا الجسم الكبير العدد والذي وصل إلى ربع مليون جندي مكوناً في مجمله من الأميين.

أثر هذا الوضع على أسلوب قيادتهم المعنوية والثقافية، وجعلها عسيرة للغاية، كما أن تأثير وفاعلية حرب العدو النفسية عليهم كان كبيراً للغاية، علاوة على طول مدة - وصعوبة تدريبهم لاستيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة.

لماذا لم تقبل القيادة العليا في ذلك الوقت المؤهلات الجامعية بين صفوف المجندين في القوات المسلحة على الرغم بأن القانون الذي صدر بعد الثورة مباشرة يجعل التجنيد خدمة وطنية واجبارية على جميع شباب مصر اللائق طبياً للخدمة؟.

السبب كما علمته من مناقشة هذا الموضوع على أعلى مستوى من القيادات العسكرية المسؤولة في هذا الوقت، كان تخوف القيادة العليا من دخول الجامعيين لأسباب أمن القوات المسلحة. وكثيراً ما عارضت هذه الفكرة، وهذا التخوف وأبدت الدلائل والأساليب لمعالجة هذا الموضوع كي تكتسب القوات المسلحة عنصرأ متفوقاً عقلياً، علاوة على المكاسب الزمنية مثل قصر مدة التدريب، والمكاسب المعنوية والأدبية التي تعود على القوات المسلحة وعلى الشعب نفسه. ولكن لم يستجب إلى رأي أحد.

الانضباط والروح المعنوية:

الانضباط والروح المعنوية، عاملان متلازمان، كما أنها من أهم العوامل التي تؤثر على القوات المسلحة في تأديتها واجبائها. ولا يتأتى الحصول على هذين العاملين إلا بالتدريب الشاق المتواصل ووضوح الهدف، كما أنها صفتان تحددان الثقة في القيادات على أعلى المستويات. وبها يتفانى أفراد القوات المسلحة في تأديتها واجبائهم، وفي قمتها التضحية بالنفس عن طواعية ورضى واقتناع.

إضافة لعدم وضوح الرؤية والهدف، وعدم وجود عقيدة القتال ووحدة القيادة، وبعد القوات عن الهدف السياسي، وإخفاء المعلومات والحقائق عن أفراد وحدات القوات المسلحة، مع وجود الفكر القائل المسيطر المتمثل في فرد واحد فقط، دون مجالس متخصصة تتحمل مسؤولية القرار الجماعي، كل ذلك أثر على معنويات الضباط والجنود وأثر على انضباطهم العسكري. مما جعل أي تفكير منطقي، يستتج شكل المعركة القادمة ونتيجتها بسهولة قبل إطلاق أي طلقة فيها.

حجم القوات المسلحة:

مع بدء إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة على النمط الشرقي منذ عام ١٩٥٨، بُدئ في زيادة حجم القوات. بناء على خطة من تصور هيئة العمليات الحربية وكلفت قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضعها.

في أوائل ١٩٦٧ بلغ حجم القوات، قدراً كبيراً معتمداً أساساً على قدرة مصر

(ج. ع. م) البشرية. وكان الامتداد الأفقي هو رغبة القيادة العسكرية على حساب التوسع الرأسي.

رُوعي في بناء هذا الحجم الكبير، التركيز على الجندي العامل، وليس الاحتياطي خلافاً لما هو متبع في الدول المتقدمة. إذ عادة ما تكون القوات العاملة هي ثلث الحجم المقرر. ولكن بالنسبة لقواتنا كان الحجم الفعال المقاتل كله من الأفراد العاملين، وجاء الاحتياط لاستكمال الوحدات الأقل فاعلية ومعظمها من المشاة.

كما أدخل الحرس الوطني ضمن هذا الحجم، علماً بأن إنشائه وتكوينه كان لتحيق شعار «الشعبية العسكرية»، والتي صعقت إعلامياً لإظهار قدرة مصر (ج. ع. م) على تجنيد ٢ مليون فرد في أي وقت.

وبالبحث داخل هذا الحجم نجد أن التوازن الاستراتيجي بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية، لم يكن محققاً. فقد طغت القوات البرية بالنسبة للقوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي في الحجم. والسبب واضح وهو توفر ورخص العنصر البشري.

كما أن التوازن التعموي داخل التشكيلات لم يكن كذلك محققاً، فنلاحظ أن قوة الصدم (المدركات) بالنسبة للمشاة هي فرقة مدرعة إلى ٤ فرق مشاة، ولواء واحد مدرع إلى ٩ ألوية مشاة كما أن عنصر الاستطلاع كان ناقصاً بل مهملاً على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى التشكيلات الميدانية. وكان هذا النقص ظاهراً جداً بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

وبرز كنقص عام في الحجم، قلة الوحدات الفنية ووحدات الإصلاح، والوحدات الطبية والعلاجية، ووحدات النقل والإخلاء، كذلك الوحدات الادارية والتخزين، إذ إن هذه الوحدات ذات طابع فني وتخصصي.

أما أبرز عنصر ظهر جلياً في حجم القوات الجوية فهو النقص الشديد في عدد الطيارين المقاتلين، والطيارين المهندسين، لدرجة تأثرت بها القوات الجوية وبالتالي القوات المسلحة، وكان هذا النقص وحده كفيلاً بقيد الدولة في عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كلياً.

والمقارنة التالية تعطي فكرة واضحة عن هذا القصور.

العدو: لكل طائرة من ٢ : ٣ طيارين.

قواتنا: لكل طائرة ٨, ٠ طيار.

وهذا هو السبب في أن الطائرات المقاتلة الحديثة كانت توضع فور وصولها في المخازن، ولدة كبيرة قبل أن تستخدم مثل ما حدث في بقاء سرب طائرات سوخوي ٧ كاملا في صانديقه، فلم تفتح ولم تتركب ولم تشترك في قتال معركة يونيو ١٩٦٧.

التنظيم والتسليح:

وضع الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية على أسس سليمة بالنسبة للشكيلات والوحدات الميدانية والادارية فقط. أما رأس القوات المسلحة القيادة العامة، فلم يعتن بها تنظيمياً، فولد الجسم بدون رأس. ولم تمارس القوات المسلحة التطبيق العملي لهذا التنظيم على مستوى القيادة العامة حتى يونيو ١٩٦٧. ولم توضع أو تستكمل التشريعات التي تحدد السلطات والمسؤوليات بالنسبة لمختلف القيادات وهي المحور العملي للقيادة والسيطرة وانضباط القيادات والقوات.

زاد الموقف سوءاً من الناحية التنظيمية بقبول فكرة إنشاء قيادة للقوات البرية، وجعلها فرعاً رئيسياً منفصلاً في القوات المسلحة. علماً بأنه لا يوجد مثل هذا الوضع في أي قوات مسلحة في العالم. كما لوحظ خلو الهيكل التنظيمي من عنصر التفتيش والمتابعة على كل المستويات، بالإضافة إلى غياب عنصر الاستطلاع على جميع مستويات أفرع القوات المسلحة الرئيسية. كما أن عناصر الاستطلاع على مستوى الشكيلات لم يعتن بها تدريبياً. وتم وضع وحدة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي في يد وزير الحربية غير المختص.

ومن الملاحظات البارزة في تنظيم وتسليح القوات المسلحة كثرة عدد الفاذفات الثقيلة والخفيفة في القوات الجوية مع قلة عدد المقاتلات القاذفة. وفي الدفاع الجوي لوحظ تواجد الصواريخ وأسلحة المدفعية المضادة للطائرات للارتفاعات العالية والمتوسطة وغياب الصواريخ والأسلحة المضادة للطائرات على الارتفاعات المنخفضة يضاف إلى هذا القصور عنصر الانذار البعيد كذلك عنصر الانذار والتتبع للطيران المنخفض مع غياب عنصر الاستطلاع الالكتروني كلياً.

وبالنسبة للقوات البرية يلاحظ وجود دبابات حديثة مع قلة الحملات التي

تنقلها إلى مسافات طويلة، وغياب عنصر المدفعية ذاتية الحركة. بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الادارية والأجهزة الفنية بالنسبة إلى حجم القوات المسلحة ومطالبها.

كان التسليح عموماً يعتبر جيداً خاصة من الناحية العددية، إذا قيس بالفترة الزمنية التي أعيد فيها تنظيم القوات المسلحة. لكن كان القصور في تطوير هذا السلاح. كذلك في استخدامه بالشكل الأمثل نتيجة لقلة التدريب وعدم وجود الجندي المثقف بالإضافة إلى ضعف القاعدة الفنية والعلمية في القوات المسلحة. كما لم يتواجد أي احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات في المخازن، لخدمة مرحلة التعبئة العامة، خصوصاً في جميع أسلحة البحرية والأسلحة الجوية والدفاع الجوي، والأسلحة الثقيلة والفنية في القوات البرية.

كانت القوات المسلحة قبل العمليات في يونيو ١٩٦٧ في حالة هزمت سلم منخفضة، إذ تم تسريح دفعة الاحتياط قبل المعركة بثلاثة شهور بغرض توفير مرتباتها. وكانت حالة النقص عموماً في الأفراد والتسليح والمعدات في القوات البرية يوم ١٤/٥/١٩٦٧ قياساً لمرتبات الحرب كالآتي:

نقص ٤٠٪ من الأفراد.

نقص ٣٠٪ من الأسلحة الصغيرة.

نقص ٢٤٪ من قطع المدفعية.

نقص ٤٥٪ من الدبابات.

نقص ٧٠٪ من المركبات.

ميزانية القوات المسلحة:

زاد الحوار والتعليق حول ميزانية القوات المسلحة عن عام ٦٦/٦٧ بعد المعركة مباشرة حتى انقلب إلى لغط واتهام للدولة. كما ذكر القادة والضباط الذين قدموا للمحاكمات، كذلك بعض ممن كتبوا عن هزيمة ١٩٦٧ قائلين إن القوات المسلحة معذورة في عدم اعداد قواتها بشكل كامل بسبب تخفيض الميزانية عام ١٩٦٧/٦٦.

برر هؤلاء هذا العذر بالتعليمات التي صدرت من وزير الحربية - في أوائل ١٩٦٧ - والتي ورد فيها ضرورة تخفيض استهلاك الوقود للمركبات والمركبات والمعدات، التي تعمل في الشؤون الادارية والنقل والمواصلات ودخل في إطار

التخفيض قرار آخر لشمس بدران، هو تسريح دفعة الاحتياطي قبل تاريخها المقرر بثلاثة أشهر بغرض توفير المايعات لأفراد هذه الدفعة وتكاليفها المعيشية. وقيل وقتها إن السبب في توفير المال هو عجز الميزانية.

والحقيقة أن ميزانية القوات المسلحة التي كانت تشمل المخابرات العامة (١,٥ - ٢ مليون جم) أيضاً يصادق عليها وتنفذ بقرار جمهوري من ٧/١ من كل عام. وكانت ميزانية القوات المسلحة ترصد كمبلغ رقمي واحد تحت زعم السرية والأمن ويمكن القول إن دعوى تخفيض ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ هي دعوى خاطئة بدليل أن الميزانية للعام المالي ٦٦/٦٥ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٧/٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٨/٦٧ كانت ١٧٤ مليون جنيه أيضاً بالإضافة إلى ميزانية الطوارئ والتي كانت تسمى ميزانية اليمن في هذا الوقت أي لم تغير ميزانية القوات المسلحة خلال السنوات الثلاث المذكورة.

كما جاء التعليق الخاطيء على عجز ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ كعذر لعدم تمكن القوات الجوية من بناء دشمة وملاجيء أسمتية للطائرات المقاتلة، وبالرغم من عدم اقتناع القوات الجوية بهذا المشروع إذ قالت عنه: ويعتبر مقابر للطائرات، إلا أن وزير الحربية شمس بدران صادق على مشروع بنائها في أواخر ١٩٦٦ أي بعد ربط وتنفيذ الميزانية، ولعدم وجود اعتماد مالي مخصص للمشروع في الميزانية تقرر توزيع تكاليفها على الميزانيات القادمة.

ولكن الشكوى التي أثبتت في ذلك الوقت كانت عن الجمود الإداري في عدم إمكان تحويل اعتمادات مالية من باب إلى آخر في الميزانية بعد التصديق عليها. وربما كان هذا الموضوع هو الذي أجبر وزير الحربية على إصدار قرار بتخفيض عدد جنود القوات المسلحة ٢٥ - ٣٠٪ بإخراج دفعة من المجندين قبل تاريخها المقرر بثلاثة شهور - تعطيه وفرأ قدره مليون - ٢ مليون جنيه - قيمة المرتبات والملبوسات والأعاشة التي يوفرها نتيجة لهذا التخفيض وللأسف الشديد، جاء هذا القرار وطبق في مارس حتى يونيو ٦٧ - وأصبح عدد الجنود العاملين في القوات المسلحة في حدود ٧٥٪ من قوتهم الأصلية. معنى ذلك أن وزير الحربية لم يكن لديه أي احتمال ولو بسيط لصدور قرار الحشد والتعبئة الذي فاجأ به المشير عبد الحكيم عامر القوات المسلحة والدولة في ١٤/٥/١٩٦٧ وأن وفر ٢ مليون جنيه في الميزانية لا يعادل إطلاقاً الجهد الضخم الذي عانته القوات المسلحة يوم ١٥/٥/١٩٦٧ والأيام التالية في إعادة

هؤلاء الجنود إلى وحداتهم، بالإضافة إلى استدعاء الضباط والجنود الاحتياطيين في خطة التعبئة علاوة على استدعاء الضباط والجنود في الاحتياطي الإضافي لإنشاء وتكوين وحدات إضافية أخرى غير مخططة أو مجهزة في خطة التعبئة المشار إليها.

الفصل الخامس

استعداد القوات للمعركة

رفع مفاجيء لدرجة الاستعداد: (٥)

منذ عام ١٩٥٧ والقيادة السياسية والعسكرية في مصر تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية الإسرائيلية للسيطرة على المياه الاقليمية - حيث كان في وجودها مساس بالسيادة الوطنية لمصر (ج. ع. م).

لقد اتضحت لي رغبة كل من الرئيس جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر فيما قبل عام ١٩٦٧، بانتهاز أي ظرف دولي أو اقليمي، يسمح بإزالة هذه القوات. وحانت هذه الفرصة عندما أعلنت مصر (ج. ع. م.) أنها على استعداد لدخول المعركة ضد إسرائيل، إذا تعرض القطر السوري للعدوان كما جاء في تهديدات وليني اشكول، وأبا ايان، وإسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي والتي وصلت إلى حد الانذار بغزو سوريا.

وكان على مصر (ج. ع. م) أن تتحين الظروف السياسية والعسكرية لإزالة قوات الطوارئ الدولية على الحدود الشرقية وللسيطرة على مدخل خليج العقبة.

وقد فوجئت القوات المسلحة المصرية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٤/٥/١٩٦٧ بصدور توجيهات نائب القائد الأعلى المشير عبد الحكيم عامر، برفع درجة الاستعداد في القوات المسلحة من الاستعداد «الدائم» إلى حالة الاستعداد «الكامل» للقتال بحيث يتم ذلك في الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه.

كما صدرت توجيهات القيادة العليا في الساعة الثانية عشرة من اليوم نفسه بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدتها في جبهة سيناء، على أن تتم التعبئة لهذه

• الشكل رقم (٥)

القوات الواردة في الخطة في فترة تتراوح بين ٤٨ إلى ٧٢ ساعة.

إلا أنه لم يتم تنفيذ الأمرين في الزمن المحدد لها بسبب عدم ممارسة وتدريب القوات عليها بالجدية المطلوبة قبل هذا التاريخ، وعدم قدرة وكفاءة القوات وأجهزة وزارة الحربية، أو رئاسة الأركان، أو القيادات على استيعاب خطة الحشد والتعبئة، لضعف إمكاناتها سواء في الخبرة أو التدريب أو السيطرة أو حتى الاقتناع بحتمة هذا الاجراء.

تساءل القادة والضباط والجنود بعد وصول هذه التوجيهات المفاجئة عن سبب هذا الحشد، وهو سؤال موضوعي جاء في وقته، لكن لم يحظ الجميع بإجابة أو رد يقنع. والسبب هو عدم إعلان توجيهات سياسية ورسمية من القيادة السياسية، أو مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس المختص بمثل هذه الأمور.

ووقع القادة والضباط والجنود في حلقة «الاشاعات»، الأمر الذي جعلني وزملائي، نتشام من هذه البداية. رغم ذلك كثرت التكهنات التي تحجب على سبب التعبئة ثم الحشد. فقد قيل مرة إنه بسبب إلتزام مصر (ج.ع.م) بالقيام بمظاهرة عسكرية تجاوباً مع سوريا، التي ارتبطت معها باتفاقية دفاع مشترك ثنائية عام ١٩٦٦. وقيل مرة أخرى إن الحشد وإجراءات التعبئة هدفها الضغط العسكري والنفسي على إسرائيل حتى لا تجرؤ على مهاجمة أو تهديد سوريا، فبادرت مصر إلى إعمال إلتزامها القومي بالدفاع عن الشعب العربي في سوريا.

وإنني أعتقد أن هذا الرد الأخير هو الأقرب للحقيقة - في ذلك الوقت - بالإضافة إلى استفادة مصر من هذا الموقف في رفع وإزالة قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر (ج.ع.م). وإعادة التمركز في شرم الشيخ، واستعادة مصر (ج.ع.م) لسيادتها على مياها الإقليمية، والتحكم في الممر المائي في مضيق تيران. أي السيطرة على خليج العقبة.

كما أعتقد أن الهدف الأخير كان أملاً وطنياً ملحاً على ذهن كل من جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٥٧. إلا أن قناعة الرئيس عبد الناصر بتحقيق هذا الهدف لا تصل إلى درجة الدخول في صراع مسلح فعلي مع إسرائيل، بخلاف ما يهدف إليه المشير من الزج بالقوات المسلحة في صراع مسلح سريع مع إسرائيل.

دعم اعتقادي بهذه الحقيقة، أن القيادة السياسية لم تصدر أي قرار أو توجيه يشتمُّ أو يفهم منه، ان مصر (ج. ع. م.) بالتعبئة والحشد سوف تهاجم أو تحارب إسرائيل، أو تقفل مضيق تيران في وجه الملاحة الدولية أو الإسرائيلية، وكل هذه الاجراءات ما هي إلا اجراءات حركية لم تتعد في قناعاتي في ذلك الوقت أكثر من كلمة تهديد إيجابي لإسرائيل، تشبهاً بما حدث في يناير عام ١٩٦٠ عندما رفعت القوات المسلحة المصرية درجة الاستعداد، وحشدت قواتها في سيناء كي لا تقدم إسرائيل على مهاجمة سوريا. ونجحت خطة التهديد الإيجابي في ذلك الوقت.

السبب الحقيقي للحشد:

في ١٤/٥/١٩٦٧ كلفني المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة للتحقيق، ومعرفة مدى صحة المعلومات التي وصلت من الاتحاد السوفيتي ودول أخرى، عن الحشد العسكري الإسرائيلي على حدود سوريا.

سافرت فعلاً إلى دمشق في اليوم نفسه، ومكثت ٢٤ ساعة تفقدت فيها قيادة جبهة سوريا، كما سألت المسؤولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة، عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أنني لم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات بل العكس كان صحيحاً، إذ أنني شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية، التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يوم ١٢، ١٣/٥/١٩٦٧، فلم ألاحظ أي تغير للموقف العسكري العادي.

وأنشاء وجودي في دمشق، أخطرت رئيس الأركان السوري اللواء أحمد سويدان بالاجراءات العسكرية التي اتخذت في مصر (ج. ع. م) وأكدت عليه للمرة الأخيرة ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تنسيق بيننا للخطة العسكرية، وتبادلت معه وثائق الاتصال الكودي لجميع النداءات اللاسلكية والترجمة، لخطط وإجراءات اتفق عليها مسبقاً.

وكلمة «التنسيق» في العلاقة القيادية بين قوتين متحالفتين من الناحية العسكرية لا تلزم بالتطبيق الجبري، مثل ما كان سيحدث لو أن القيادة العسكرية بين البلدين موحدة.

عدت إلى القاهرة يوم ١٥/٥/١٩٦٧ وقدمت تقريري إلى المشير عبد الحكيم

عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية، فلم لاحظ أي ردود فعل لديه عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية، ومن هنا بدأت اعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سبباً وحيداً أورياً في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذتها مصر بهذه السرعة.

وكانت هناك ملاحظة هامة عن وضع القوات المصرية قبل الحشد. فبالرغم من أن سيناء تعتبر الاتجاه الاستراتيجي الأول لمصر (ج. ع. م.) في ذلك الوقت، فإن تمركز القوات البرية خصص ما يعادل ١٠/١ من قوات المشاة و ١٠/١ من قوات المدرعات الموجودة بمصر قبل ١٩٦٧.

معنى ذلك أن قوات مصر (ج. ع. م.) لم تحتل مراكزها حسب الخطة وقاهرة، لإمكان تجهيز مواقعها، ولو لفترات محدودة خلال العام التدريبي. وعلى ذلك فإن مسرح العمليات المنتظر لم يجهز، كما أن عدم تمركز القوات، حرم القوات نفسها، وقائدها بالتالي من ممارسة تطبيق الخطة، لتبين أوجه النقص في الكفاءة القتالية، والنقص في المعدات، أو أسلوب التعاون، أو إمكانية الاتصالات اللاسلكية، وكلها من الأمور الواجب التدريب عليها عملياً، ولو على هياكل قوات أو قيادتها فقط، وبذلك يمكن تلافي العيوب قبل القتال الفعلي.

ورغم أنه تم تدريب القوات الموجودة في سيناء، وهي فرقة مشاة واحدة، ولواء مدرع خلال شهر فبراير عام ١٩٦٧ على مشروع تدريبي بسيط، إلا أنه لم يحقق غايته في إعداد قوات الاتجاه الاستراتيجي الكاملة لمصر (ج. ع. م.) في ذلك الوقت.

سحب قوة الطوارئ الدولية:

كان وجود قوة الطوارئ الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التي ترتبت عن حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السليات التي تعرضت لها سمعة الحكم في مصر (ج. ع. م.) كما كانت مثاراً لحملة شنتها صحف وإذاعات الدول العربية التي تعارضت سياستها وقتل مع سياسة مصر (ج. ع. م.) مثل السعودية والأردن.

لذلك تجلّت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ في إزالة هذه

القوات، أي أن هذا الموضوع كان هدفاً في حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبد الناصر أو المشير عبد الحكيم عامر يوماً ما بعد حدوثه عام ١٩٥٧.

ففي عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصري من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر (ج.ع.م) لليمن، كان الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بور توفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقبلين عن إمكانية توجيه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم الشيخ - في ذلك الوقت - فتصبح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططاً له إلى مركزه في القاهرة.

ومرة أخرى جاء ذكر هذا الأمل عندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكري عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفوية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديداً لإسرائيل بغلق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد السبب في هذا الطلب، أو مناسبه في ذلك الوقت. ولم تتم أي خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقي الموقف على ما هو عليه. أي ظلت قوات الطوارئ الدولية في أماكنها على الحدود بين مصر (ج.ع.م) وإسرائيل، وفي منطقة شرم الشيخ التي تسيطر على مدخل خليج العقبة.

بناء على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر أرسلت يوم ١٦/٥/١٩٦٧، خطاباً إلى الجنرال ج. أ. ريكبي قائد قوة الطوارئ الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر (ج.ع.م)، وضماناً لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فوراً.

في اليوم التالي أي ١٧/٥/١٩٦٧، جاء رد الجنرال ريكبي، بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسؤول عن اتخاذ الاجراءات القانونية، حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكرياً، بل كان المقروض أن يُبلِّغ وزير الخارجية المصري بهذا

الأمر، الذي ينقله بدوره إلى يوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت هذا الموقف قصوراً في فهم الاجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية.

وافق «يوثانت» السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارئ الدولية يوم ١٧/٥/١٩٦٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيراً من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علماً بقراره. وكانت اتفاقية تمركز قوات الطوارئ عام ١٩٥٧ تعطي السكرتير العام هذا الحق ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ إن هذه القوات متمركزة على أرض مصر (ج. ع. م) وليس على الجانب الآخر.

في يوم ١٨/٥/١٩٦٧ أعلنت مصر (ج. ع. م) قرار إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على أرضها، وبدأ الجنرال ريكي في سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظارنا إلى نقطة في غاية الأهمية، فقد قيل عن طلب مصر (ج. ع. م) بالنسبة لسحب قوة الطوارئ أن القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكن مفضودة في هذا الطلب. أي أن مفهوم المشير لقوات الطوارئ على الحدود الشرقية كان يعني قوة الطوارئ على الحدود المشتركة مع إسرائيل، وهي الحدود الأرضية المشتركة من رفح شمالاً إلى طابة جنوباً فقط.

فلما بدأ الجنرال ريكي تنفيذ قرار السكرتير العام بسحب قوة الطوارئ، كان السحب ينطبق على القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة، وقد علق على هذا الأمر قائلاً: إن القرار يشمل جميع قوات الطوارئ الدولية المتمركزة على حدود مصر (ج. ع. م) الشرقية بما فيها قوات طوارئ شرم الشيخ وغزة وبالفعل أخذت هذه القوات في التجمع في العريش، حتى غادرت مصر (ج. ع. م).

وهنا يطرح السؤال نفسه، هل كانت النية لدى القيادة السياسية والعسكرية هي عدم النظر - ولو مؤقتاً - في غلق الخليج، أم أن الموضوع كان فهماً خاطئاً عن مهمة قوات الطوارئ الدولية على حدودنا الشرقية - وأن شرم الشيخ وقطاع غزة ليست ضمن الحدود الشرقية؟

في اعتقادي أن التفسير الأول هو الصحيح، بدليل أن التخطيط العسكري، وتجهيز القوات، وقرار تمركزها والواجبات التي كلفت بها، لم تذكر شرم الشيخ على

الاطلاق. ورغم أنه كان ضمن الخطة «قاهر» لمركز اللواء الرابع مشاة في منطقة شرم الشيخ، إلا أن هذا لم يتم مع بدء الحشد يوم ١٤/٥/١٩٦٧.

معاونة في تدبير القوات:

تحت ضغوط كثيرة، ومعاونة تم تدبير القوات اللازمة للمركز في شرم الشيخ، وبدأت تمرّكها يوم ١٨/٥/١٩٦٧ بعد سحب وحدات فرعية من تشكيلات كبيرة، وصلت إلى أكثر من عشر وحدات فرعية ادجت معاً ثم تشكلت لها قيادة خاصة على عجل.

كما لاقت القوات الجوية صعوبة كبيرة (إدارية، فنية، ومواصلات) في تمرّك سرب مقاتل في الغردقة، حيث لم يكن المطار مجهزاً، أما القوات البحرية فقد حركت أكثر من ست قطع بحرية مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. من الاسكندرية إلى الغردقة، سفاجة، الطور ورأس نصراتي في البحر الأحمر.

كل ذلك جاء تدبيره وتجميعه، وترحيله إلى هذا المحور الجديد الذي لم يكن في حسيان القيادة، متأخراً عن توجيهات وتعليمات وأوامر الفتح التعبوي والحشد للقوات الذي صدر يوم ١٤/٥/١٩٦٧.

وكان سبب الدعم البحري الجديد زيادة على ما كان موجوداً أساساً وهو ٩ لنشات، والفرقاطة رشيد، هو المعلومات التي وردت للقيادة العسكرية، باحتمال هجوم بحري معاد من الدول البحرية العظمى على مدخل خليج العقبة. وقد نفذت القوات البحرية هذا القرار بسرعة، على الرغم من أنه جاء مفاجئاً.

وقد أظهر هذا القرار عدة نقاط مهمة كان لها تأثيرها في الأيام الحاسمة.

- أظهر هذا القرار أن التخطيط السابق المجهز في الفتح التعبوي للقوات، والمركز الاستراتيجي للقوات البحرية بصفة خاصة، كان خاطئاً. إذ إنه لم يحسب التقديرات الخاصة بتدخل بحري أجنبي في شمال البحر الأحمر، نتيجة لوجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، والتي لم يكن سحبها في الحسبان وبالتالي لم يكن هناك تخطيط مسبق لقفل الخليج ضد الملاحه.

- تبين عدم صحة المعلومات التي وردت في آخر لحظة باحتمال هجوم بحري أجنبي في الجنوب ضد خليج العقبة، حيث لم يحدث الهجوم فعلاً. ويجوز أن تكون

الحركة المخادعة في انتقال حاملة الطائرات الأمريكية (انتربيد) يوم ١٩٦٧/٦/٣ في قناة السويس، متجهة إلى المنطقة نفسها خطة خداعية أجبرت المشير على التحول عن هدفه، واحداث التغيير المفاجيء في القوات البحرية.

- أوضح هذا القرار عدم توازن الفتح التعويبي للقوات البحرية في البحرين الأبيض والأحمر، مع الوضع في الاعتبار احتمال قفل قناة السويس، حيث كانت تجهيزات تدعيم الكباري، بغرض سد قناة السويس مدبرة وجاهزة.

- أوضح أيضاً القصور في إعداد الدولة للحرب حيث لم تكن التجهيزات الفنية ومعدات الإصلاح وورش قطع الغيار والترسانات متوفرة إطلاقاً. كما أوضح القصور في معرفة شروط والتزامات «حق المرور البريء» الأمر الذي أخذ جدلاً كثيراً في القيادة العامة للقوات المسلحة عند اصدار التعليمات النهائية بغلق الخليج ضد الملاحة الإسرائيلية.

كل ذلك يدل على صحة اعتقادي، بأن موضوع قفل خليج العقبة في وجه إسرائيل، لم يكن موضوعاً في حسيان القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عند التخطيط لتصاعد الصراع العسكري مع إسرائيل في أوائل مايو ١٩٦٧.

الأمر الأخطر أنه ترتب على هذا القرار (أي تمركز قواتنا في شرم الشيخ)، إن أصبحت المواجهة العسكرية تمتد من رفح شمالاً إلى شرم الشيخ جنوباً وهي مسافة طولها ٤٩٠ كيلومتر بدلاً من مواجهة تمتد من رفح إلى ايلات (٢٥٠ كيلومتر).

الهدف الوطني أم الهدف القومي؟

بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م) مع إسرائيل، تم إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ كلياً، وتهيأت الظروف في منطقة (شرم الشيخ ورأس نصراني) لاستعادة مصر (ج. ع. م) لحقها المشروع في تفتيش مياهها الاقليمية، والسيطرة والنحكم في مضيق تيران (مدخل خليج العقبة الجنوبي) إلى ميناء ايلات الإسرائيلي مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦.

وعندما يتعمق المؤرخون في تحليل موضوع إزالة قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية، وهو الهدف الوطني، ومقارنته بالهدف الاستراتيجي للدول العربية في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، وهو ردع إسرائيل لمنعها من الاستمرار في

سياسة التوسع الاستعماري في الأراضي العربية المجاورة، هنا يكون السؤال هل من المنطق والمعقول أن يتحقق الهدف الاستراتيجي فنفي قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزاً سياسياً على الحدود ضد سياسة التوسع الإسرائيلي، أم يتغلب الهدف الوطني على الهدف القومي ويتم سحب قوات الطوارئ؟.

الغريب في هذا الشأن أن الدول العربية المحاربة والمواجهة لإسرائيل لم تفتح بهذا التصور للواقع إلا في السبعينيات، أي ضرورة بقاء قوات الطوارئ ولكن بعد الشعور بالهزيمة.

لذلك أتساءل بيني وبين نفسي باستمرار، ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن مصر (ج.ع.م) لم تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية على الإطلاق؟ وأعتقد أن سحب هذه القوات لا يعود على مصر (ج.ع.م) في ذلك الوقت بأي فائدة وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسياً وعسكرياً، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ وغزة مزعجاً للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغيير الخطط العسكرية المدروسة والمجهزة في سيناء كما سأوضحه فيما بعد.

غلق خليج العقبة:

حتى يوم ١٠/٣/١٩٤٩ كانت ثلاث دول عربية هي السعودية والأردن ومصر تسيطر على مضيق تيران (مدخل الخليج). وقبل توقيع الأردن على إتفاقية الهدنة قامت إسرائيل في ١٠/٣/١٩٤٩ بعمل عسكري واحتلت قرية وأم رشرش التي سميت «إيلات». وبعد انسحاب قوات إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦ طلبت إسرائيل وضع قوات هيئة الأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧.

وبسحب قوة الطوارئ الدولية أصبح الطريق مفتوحاً لإعادة التمركز في شرم الشيخ، وللسيطرة السياسية لمصر (ج.ع.م) على المياه الإقليمية المشروعة والموجود بها مضيق تيران، الذي يعد المنفذ الوحيد جنوب خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه واجهت القوات المسلحة، بل والدولة مشكلة الملاحة في خليج العقبة والمرور البريء في المضيق.

كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ قرار سياسي على أعلى مستوى. وفي اعتقادي أن

هذا القرار كان أخطر القرارات التي اتخذت، والتي أدت في النهاية إلى قيام الحرب. فموضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ، ولو أنه جاء متأخراً خمسة أيام، إلا أنه يعتبر منفصلاً من الناحية السياسية عن موضوع غلق خليج العقبة. ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور البريء. إلا أن الموضوعين ارتبطا معاً من حيث الزمن. إذ تزامن إعادة تمركز القوات المصرية في منطقة شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية، مع إصدار قرار غلق المضيق ضد الملاحة الإسرائيلية والمرور البريء بطريقة عاجلة، وغير مدروسة كما سأبين فيما بعد.

لقد بدأ التفكير في موضوع غلق الخليج، عقب إعلان سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ يوم ١٧/٥/١٩٦٧، حيث اتصل بي المشير عبد الحكيم عامر مساء نفس اليوم، وأخطرتني باستدعائه القادة لعقد مؤتمر في القيادة مساء يوم ١٨/٥/١٩٦٧ بغرض تجهيز وتدريب قوات لإعادة التمركز في شرم الشيخ. كما حدد لي استدعائه قائد المظلات عميد عبد المنعم خليل، لاستلام قيادة هذه المنطقة.

في نفس الليلة أي ١٧/٥/١٩٦٧ تناقشت مع مساعد رئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة البحوث العسكرية في الموقف العام العسكري، إثر إضافة محور جديد، وقوات إضافية جديدة لإعادة احتلال منطقة شرم الشيخ. وما هي واجباتها ومهامها، والميكل التنظيمي لها، وكل هذه الأمور الواجب التفكير فيها. واستقر الرأي على عدم جدوى غلق الخليج، بسبب عدم توفر قوات إضافية ونفاذياً لاتساع المواجهة على القوات المصرية، بل إن سيطرتنا على وسط وشرق سيناء، كافية لحماية شرم الشيخ نفسها.

أخطرت المشير بالرأي الذي توصلت إليه مع زملائي، قبل انعقاد المؤتمر بدقائق أي يوم ١٨/٥/١٩٦٧، وذكرت له مبررات هذا الرأي، فرد عليّ قائلاً ولقد تم صدور قرار سياسي بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات. وبدأ المؤتمر بسرد ما يمكن تدبيره من القوات البرية والبحرية والجوية، والدفاع الجوي، إذ إن تأمين هذه المنطقة يحتاج إلى استخدام كل الأسلحة المشتركة معاً، وعيّن المشير عبد الحكيم عامر، العميد عبد المنعم خليل في هذه القيادة، وأعطاه تعليمات غير كاملة عن المهمة بالنسبة لسير الملاحة في المضيق، معلناً أن التعليمات ستصله فيما بعد، وتم هناك وضع لواء مظلات، كتيبة مدرعات وكتيبة حدود، وكتيبة مدفعية ميدان.

وسحبت وحدات فرعية كثيرة للشؤون الادارية والفنية من تشكيلات أخرى كان بعضها متمركزاً في سيناء فعلاً. كما وضعت تحت قيادته سرية مدفعية ساحلية ذات مدفعين ١٣٠ مم، وفي معاونته سرب طائرات «ميج ١٩» تمركز في مطار الغردقة لأول مرة، و٤ قطع بحرية، ٢ ناقلة، فرقاطة، مدمرة انتقلت من البحر الأبيض، وبعض الغام بحرية، بالإضافة إلى لواء لنشات طوربيد وصواريخ.

ثم صدرت تعليمات العمليات الحربية الخاصة بهذه المهمة، وكان أصعب ما فيها إمكانية الاتصالات اللاسلكية وتوفيرها. كذلك ظهر القصور العملي لدى القائد الذي تم تعيينه في إمكانية استخدام القوة الجوية أو البحرية، التي ظلت تأخذ تعليماتها من قيادتها في القاهرة أو الاسكندرية على التوالي، إذ انها ليست تحت قيادته.

صدر القرار السياسي بغلق خليج العقبة يوم ١٧/٥/١٩٦٧، ونشرته الصحف المصرية في اليوم التالي وقبل وصول «يوثانت» سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة إلى القاهرة. كان يوثانت يهدف إلى التوسط في النزاع وتخفيف حدة التوتر. وكان يقصد بالتحديد موضوع حرية الملاحة عبر خليج العقبة على أساس أنه موضوع يمس، بل يضر مصالح الدول الأخرى من وجهة النظر الدولية.

عرض يوثانت في مقابلته مع الرئيس ثلاث نقاط، فهو يطلب من إسرائيل عدم مرور أي سفينة عبر الخليج ويطلب من الدول ألا تحمل سفنها مواداً استراتيجية لإسرائيل، ويطلب من مصر (ج.ع.م) عدم مزاوله حق التفيتش للسفن التي تمر عبر مضيق تيران. وأيد محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت هذه النقاط، وقبلها الرئيس عبد الناصر، سأل يوثانت الرئيس عبد الناصر قائلاً «إن إسرائيل متخوفة من هجوم مصري عليها»، فأكد الرئيس عبد الناصر نفيه لذلك. وغادر يوثانت القاهرة وهو مسرور بنجاح مهمته.

إن موافقة الرئيس عبد الناصر على النقاط الثلاث المذكورة كانت مرهونة بموافقة الدول المعنية أيضاً، إلا أنه يجدر الإشارة هنا إلى التعارض في الفكر وفي أسلوب التطبيق بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر.

فبينما الأول يوافق يوثانت بتعهد مصر عدم مزاوله حق التفيتش للسفن التي تمر عبر المضيق، نجد أن المشير عبد الحكيم عامر في نفس الوقت تقريباً أي في

١٩٦٧/٥/٢٢ يصدر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ، بفرض عملية التفشيش البحري على جميع السفن التي تحاول عبور المضيق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة يوم ١٩٦٧/٥/٢٣.

أهمية القرار ووحدة الرأي:

وفي حديث شخصي مع الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٨ عن كيفية أخذ قرار غلق خليج العقبة قال الرئيس: «إنه دعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والمهندس صدقي سليمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت إلى اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/١٧».

بعد مناقشة الموقف السياسي والعسكري وسحب قوات الطوارئ، وتقرير المشير عبد الحكيم عامر بإمكانية احتلال شرم الشيخ، طلب الرئيس عبد الناصر أخذ القرار بالتصويت. ووافق الجميع على غلق الخليج أمام الملاحه الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذي عارض القرار.

كان المهندس صدقي سليمان وأحد الحاضرين - لم يذكر الرئيس اسمه - يريدان فصل موضوع إعادة التمرکز في شرم الشيخ عن موضوع قفل خليج العقبة في وجه الملاحه الإسرائيلية. وأنه لا مانع من إعادة التمرکز، ولكن لا يجب اعتراض الملاحه أو قفل الخليج. هنا اعترض المشير بحدّة قائلاً: «كيف يمكن لقواتي المتمركزة هناك أن تشاهد العلم الإسرائيلي يمر أمامها بهذه البساطة»، وانتهى الاجتماع عقب هذه الكلمة بدون مناقشة أو دراسة موضوعة. وصدر قرار الغلق.

أثناء رواية جمال عبد الناصر لقصه أخذ قرار غلق خليج العقبة، سألته لماذا صدر القرار هذه المرة بالتصويت؟، ولم يزد الرئيس في الإجابة على القول: «أهمية القرار ووحدة الرأي».

كان هناك اختلاف في الرأي على مستوى القمة القيادية في أسلوب التطبيق، وتراوحت الآراء بين السيطرة وبين الغلق، فبينما نرى أن الرئيس عبد الناصر يريد التلويح بالقوة، ويستفيد من مظاهرها، للوصول سياسياً وإعلامياً إلى هدفه، نرى المشير يرفض هذا الأسلوب ويريد تصعيد المجابهة العسكرية بسرعة، وهو يعلم جيداً أن غلق خليج العقبة ضد الملاحه الإسرائيلية، معناه وقوع الصدام العسكري حتّى.

صدر قرار الغلق، ولم تصدر معه التعليمات التفصيلية عن أسلوب وطريقة

الغلق، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى كثير من التساؤلات، وتخبطت فيه القيادة السياسية بسبب الضغط الخارجي من الدول البحرية الكبرى. كما تخبطت فيه القيادة العسكرية حيث لم يتمكن المشير أثناء المؤتمر أن يبدى بأية تعليمات.

وتخبطت أيضاً قيادة القوات البحرية ووزارة الخارجية التي دخلت في التنفيذ على اعتبار أنه خليج دولي.

كان أكثر الأشخاص إخراجاً هو قائد قوة شرم الشيخ نفسه، فعلى سبيل المثال طلب الإجابة الصريحة على الحالات الآتية:

- السماح أو المنع للسفن الحربية.
- السماح أو المنع للسفن الأجنبية التي تحمل بضائع أو سلعاً استراتيجية لإسرائيل، أو حتى بضائع قومية.
- السماح أو المنع لنافلات البترول.
- السماح أو المنع لسفن حراسة حرية تحرس سفينة إسرائيلية.
- السماح أو المنع لسفن إسرائيلية ترفع علماً دولياً أو أجنبياً.
- السماح أو المنع لسفن أجنبية مؤجرة لإسرائيل ومتجهة إليها.

وهكذا ظلت هذه التساؤلات تأتي من قائد منطقة شرم الشيخ ابتداءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٣، إلى أن صدرت توجيهات المشير بالتفصيلات النهائية بالغلق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٦٧/٥/٢٣، ووصلت هذه التعليمات إلى القائد الساعة ١١،٥٩ مساءً يوم ١٩٦٧/٥/٢٢، رغم أن هذا القرار أذيع على العالم كقرار سياسي منذ يوم ١٩٦٧/٥/١٨.

بعد صدور التعليمات، أصبحت المشكلة الرئيسة هي نقل وترحيل القوات التي خصصت لمهمة تأمين منطقة شرم الشيخ، والسيطرة على مضيق تيران البحري. كانت أصعب المشاكل، هي توفير المواصلات بين هذه الوحدات وبين القيادة العامة وقيادة الجبهة. وموقف هذا المحور التعويبي الجديد من ناحية القيادة والسيطرة. واستقر الرأي أن تكون تحت القيادة العليا بالقاهرة مباشرة.

وتم التمرکز لأول مرة في هذا المحور دون إعداد مسبق، وزاد الأمر صعوبة أن المنطقة كلها صحريّة ووعرة. كما ظهرت الصعوبة في التنسيق بين قوات المظلات التي وضعت في غير مهمتها، بينما هي أساساً في الاحتياطي الاستراتيجي العام. كما

نشأت أيضاً الصعوبات الفنية في المواصلات عند تمركز سرب المقاتلات الفاذقة في مطار الفردقة، والذي خلا من أجهزة الانذار والتوجيه الضرورية. كما وجد القائد المكلف صعوبة في التنسيق والاتصال بالقوات البحرية المخصصة لهذه المهمة.

هكذا وصلت القوات المخصصة لمنطقة شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ وبدأت في إعداد المنطقة لتحقيق مهمتها. وخصّصت طائرتنا نقل اليوشن ١٤ يومياً لخدمة هذه القوات من القاهرة وبالعكس. وفي يوم ٢٢ من نفس الشهر صدرت توجيهات المشير عامر الخاصة بأسلوب غلق الخليج وكانت:

أ - يقلل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ساعة ١٢,٠٠ (١٢ ظهراً) يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ أمام السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي. وكذلك ناقلات البترول المتجهة إلى ابيلات على اختلاف جنسياتها.

ب - يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

ج- د- هـ - تعليمات للرقابة والتفتيش والتحذير.

و - إذا لم تستجب السفينة لطلقي الانذار، يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً، ثم إغراقها بعد ذلك.

ز - يصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي.

القرار الذي قلب حسابات الرئيس:

بإعلان مصر (ج. ع. م) غلق خليج العقبة اعتباراً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ تحول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها، إلى قضية قفل الخليج. واتخذ هذا الخبر الصدارة في أخبار العالم كله مشفوعاً بحملة مضادة ضد مصر (ج. ع. م) إعلامياً.

وفي ١٩٦٧/٦/٢ أعلنت بريطانيا، استراليا وإسرائيل، موافقتها على تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن خليج العقبة هو ممر مائي دولي لا يجوز غلقه في وجه الملاحة البحرية، واقترحت بريطانيا في ذلك الوقت إرسال بعض قطع

بحرية من هذه الدول لتأمين المرور في الخليج، لكن الرئيس الأمريكي جونسون رفض الاقتراح.

من كل ما سبق نجد أن الممرات المائية في خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ، وعلى الرغم من أهميتها الكبرى لمصر (ج.ع.م) إلا أنها لم تحظ بدراسة موضوعية، أو تجهز وتخطط لها بعمق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لعام ١٩٦٧.

بهذه الطريقة وفي هذه الظروف صدر أخطر قرار سياسي عسكري، كان هو السبب المباشر في قيام إسرائيل بالهجوم صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥. وأنا اعتبر أن قرار غلق الخليج الذي أعلن يوم ١٩٦٧/٥/١٨ وتنفذ من الساعة الثانية عشرة من صباح يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ هو الذي قلب حسابات الرئيس جمال عبد الناصر رأساً على عقب. إذ إن هذا القرار حتم بالضرورة تحول المواجهة العسكرية إلى صراع مسلح. بدليل أن إسرائيل لم تتخذ قرار الدخول في المعركة إلا بعد صدور قرار الغلق من مصر (ج.ع.م) وفشل الجهود الدولية في منع الصراع.

رغم أن قرار الحشد وإزالة قوات الطوارئ الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية وللسيطرة على الخليج باحتلال شرم الشيخ. إلا أن صدور قرار غلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية هيا لإسرائيل الأسباب والمبررات التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب.

رغم هذا فإن إعلان مصر (ج.ع.م) عن حرية الملاحة في خليج العقبة لجميع سفن العالم - حسب تقديره - لم يكن كافياً لمنع العدوان الإسرائيلي العسكري. إذ إن هناك طرفاً ثالثاً جاءته الفرصة للإطاحة بالرئيس جمال عبد الناصر ونظام حكمه، ألا وهي الامبريالية العالمية تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السادس

الفتح التعبوي للقوات في سيناء

بدأت القوات المسلحة المصرية الحشد في مسرح العمليات الرئيسي في سيناء طبقاً لتوجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والمشير عبد الحكيم عامر، الصادرة في ١٥/٥/١٩٦٧ والتي تقضي بأن ينتهي تمرکز التشكيلات الميدانية في أماكنها يوم ١٧/٥/١٩٦٧.

الغريب أنه لم يصدر مع هذه التوجيهات مهام عملية حربية محددة لهذه التشكيلات الميدانية. وكان هذا أول خطأ عسكري أثر تأثيراً كبيراً على فشل الفتح التعبوي للقوات من البداية. كما لم يكن هناك تجهيز مديبر من وجهة نظر العمليات، لتمرکز القوات في إطار الخطة وقاهره الدفاعية في سيناء، وهي الخطة التي سبق أن تم التصديق عليها من المشير عام ١٩٦٦ وتم التدريب عليها بواسطة جزء من قواتنا. فاضطرت القوات إلى التمرکز في مناطق غير مجهزة في سيناء انتظاراً لصدور مهام عمليات محددة لها.

زيادة أوامر التعبئة العامة:

في نفس الوقت تتابع صدور قرارات التعبئة العامة من القيادة العليا إلى هيئة التنظيم والادارة، لتعبئة وانشاء وحدات وعناصر جديدة لم يسبق التخطيط لها في خطة التعبئة المعتمدة عام ١٩٦٥ على أن يتم حشدتها يوم ٢٦/٥/١٩٦٧.

والغريب في هذا الأمر أن القرار الجمهوري بالتعبئة العامة، قد صدر في يوم ١٩٦٧/٦/٥ علماً بأن التنفيذ كان يجري العمل فيه منذ ١٤/٥/١٩٦٧.

وقد فوجئت هيئة التنظيم والادارة بهذه التوجيهات الجديدة، فظلت تعمل

وتصدر أوامر تعبئة، وتضع لأول مرة جداول مرتبات أفراد، وتسليح ومعدات لإنشاء وحدات وعناصر جديدة فوراً، وظلت هذه الأوامر تصدر حتى يوم بداية المعركة. حيث صدر من هيئة التنظيم ١٧٨ أمر استدعاء لعدد ٣٥٩٥ ضابطاً و٦٦٦٧ فرداً إحتياطياً وذلك لتغطية النقص الاجمالي في القوات المسلحة يوم ١٤/٥/١٩٦٧، والذي بلغ ٣٧٪ من الضباط و٣٠٪ من الرتب الأخرى. وفي نفس اليوم تم إيقاف فرق التعليم في المنشآت التعليمية، كما توزع الضباط والرتب الأخرى لاستكمال النقص في أفراد التشكيلات الميدانية.

ولم تكن هذه الأوامر لتعبئة واستدعاء وإنشاء وحدات خارج الخطة وليدة دراسة تعبوية قامت بها أجهزة العمليات لسد النقص الميداني أو لأداء مهمة قتال تتطلبها الخطة الدفاعية وقاهره كما أنه لم يتوفر من قبل احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات والمركبات، وتبين أن هذا الاستدعاء الضخم لم يكن إلا تلبية لأوامر سريعة، تحقق رغبة المشير في جمع أكبر عدد من القوات للحشد، استجابة للشعارات الإعلامية التي رفعت قبل سنوات من المعركة، تدليلاً على قدرة الدولة ذات التعداد البشري الكبير على تجنيد أكبر جيش في الشرق الأوسط.

وقد صدر من هيئة التنظيم والادارة ٨٢ أمر تعبئة لوححدات مدونة في خطة التعبئة، وعدد ١١٨ وحدة لم يكن لها أي أساس في الشكل العام للمهيكل التنظيمي للقوات المسلحة. وبالتالي لم يكن لها وجود في خطة التعبئة العامة.

إلغاء مراكز تجميع الأفراد المجندين (الأساسات):

في مطلع عام ١٩٦٧ ألغيت مراكز الأساسات للقوات البرية وألقي عبء تدريب المستجدين وتجميع أفراد الاحتياطي على التشكيلات الميدانية. فلما بدأت عملية حشد القوات والفتح التعبوي في سيناء يوم ١٤/٥/١٩٦٧، وتحركت تبعاً لذلك هذه التشكيلات إلى أماكنها في المسرح، خلفت وراءها فراغاً كان من المتعذر معه ضمان استمرار عملية تجميع الأفراد المستدعين من الاحتياطي العام لذمة هذه التشكيلات وأصبحت عملية التعبئة والإنشاء وانسياب الإمداد بالرجال إلى التشكيلات الميدانية في مسرح العمليات عقيمة للغاية كما أوقف تدريب أي مجند هذه التشكيلات.

حجم الحشد صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ :

قواتنا:

١- سيناء:

٤ فرق مشاة - ٤ ألوية مشاة مستقلة - ١ فرقة مدرعة - ٤ ألوية مدرعة مستقلة - ولواء مدرع ثقيل مستقل - ٥ ألوية مدفعية ميدان رئاسة عامة - ٣ كتائب هاون (١٦٠ مم، ١٢٠ مم) رئاسة عامة - ٤ كتائب مدفعية صواريخ موجهة (شميل) مضادة للدبابات رئاسة عامة - ٢ فوج مضادان للطائرات رئاسة عامة - ١ كتيبة مدفعية ساحلية ١٣٠ مم - ١ كتيبة استطلاع مدرعة رئاسة عامة - ٢ فوج حدود - ٣ كتائب صاعقة.

بالإضافة إلى وحدات مهندسين، وكيميائيين، ووحدات إدارية، ووحدات فنية ووحدات حراسة، ومناطق إعاشة، وشؤون إدارية.

٢- قطاع غزة:

٢ لواء مشاة فلسطيني تعاونه ٣ كتائب مدفعية ميدان ٢٥ رطل مصري - ١ لواء حرس وطني فلسطيني - ١ كتيبة صاعقة فلسطينية - ١ كتيبة فدائية فلسطينية - ١ كتيبة حرس وطني مصري - ١ كتيبة دبابات وشيرمان - وكلها تحت قيادة وعين جالوت، الفلسطينية.

٣- منطقة شرم الشيخ:

١ لواء مظلات - ١ كتيبة مشاة - ١ كتيبة صاعقة - ١ كتيبة حرس وطني - ١ فوج سيارات حدود - ١ كتيبة مدفعية ساحلية ١٣٠ مم - ١ كتيبة مدفعية ١٥٥ مم. بالإضافة إلى وحدات مهندسين وكيميائيين، ووحدات إدارية وفنية ووحدات دعم أخرى.

٤ - الفردقة:

١ كتيبة مشاة - ١ كتيبة حدود - ١ كتيبة حرس وطني.

٥ - منطقة النفاة:

٢ لواء حرس وطني.

٦ - مسرح اليمن:

٦ ألوية مشاة - ١ لواء دبابات عدا قيادته - ١ لواء مدفعية - بالإضافة إلى قيادة المسرح، ووحدات مهندسين، ووحدات كيميائية، ووحدات إدارية، ووحدات فنية، ومناطق إعاشة، ومناطق إدارية، ووحدات نقل، ووحدات إخلاء، ووحدة ميناء.

٧ - قوات مصرية بالأردن:

٣ كتيبة صاعقة نقلت جواً من بئر نمادا إلى عمان يوم ١٩٦٧/٦/٣.

٨ - القوات الجوية والدفاع الجوي:

طائرات القوات الجوية (وعددتها ٢٦٠ طائرة مقاتلة قاذفة وقاذفة خفيفة وثقيلة، منها ٢٠٠ طائرة صالحة للاستخدام بقودها ١٥٠ طياراً فقط) تمركزت في ١٠ قواعد ومطارات رئيسة منها ٤ مطارات في سيناء (٣٤ طائرة مقاتلة قاذفة)، ٣ مطارات في منطقة القناة (٦٦ طائرة مقاتلة قاذفة، ٢٤ طائرة قاذفة خفيفة) وباقى الطائرات المقاتلة القاذفة في مطارات المنطقة المركزية والدلتا.

أما القاذفات الثقيلة في - يو ١٦ وعددتها ٢٤ طائرة فكانت متمركزة في قاعدتي غرب القاهرة وبنى سويف. وظلت ٧٤ طائرة سوخوي وميج ٢١ جديدة تحت التركيب في مخازنها ولم يكن لها طيارون.

كان تمركز جميع الطائرات في ١٠ مطارات ومعظمها ذات ممر واحد فقط، قد سهل على العدو مهاجمتها وتدميرها في أقصر وقت ممكن، وخلت مطارات أخرى كثيرة في عمق الدولة فلم تشغلها طائرات القوات الجوية مثل المنيا - دراو - أسوان - الوادي الجديد - رأس بناس - وكان السبب في ذلك هو قلة عدد الفنيين، والمساعدات الفنية وأفرادها في القوات الجوية.

أما قوات الدفاع الجوي التي اقتصر على ٢٧ كتيبة صواريخ سام ١، ٢ من النوع الثابت ذي الوقود السائل، فقد تمركزت غرب قناة السويس والقاهرة والاسكندرية وأسوان، ومعها ألوية وكتائب المدفعية المضادة للطائرات عيار ١٠٠ مم - ٨٥ مم - ٣٧ مم، وكانت أوضاع هذه القوات لا تحمي التجمع الرئيسي للقوات البرية، سوى ٦ وحدات خفيفة مضادة للطائرات توزعت في شرق ووسط سيناء، ولقلة عددها فإنها لم توزع لوقاية التجمع الرئيسي للبحرية في موانئ البحر الأبيض أو البحر الأحمر ولا للقواعد الجوية أيضاً، وبقيت وحدات مدفعية مضادة للطائرات عيار ٣٠٧ بوصة ٤٠ مم وهي أسلحة غربية، تمركزت في المنطقة المركزية.

كانت قوات الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات والدفاع الجوي، تابعة للقوات الجوية في العمليات الحربية، وتابعة لإدارة المدفعية في شؤون الأفراد والشؤون الفنية والإدارية في نفس الوقت، وكان لهذا الازدواج في القيادة والسيطرة تأثيره الكبير في جهود قوات الدفاع الجوي وإعاقة تطورها.

٩- القوات البحرية:

تمركزت قطع البحرية من مدمرات - فرقاطات - كاسحات ألغام - قنصات - لنشات صواريخ وطورييد - غواصات وناقلات جنود بين موانئ البحر الأبيض المتوسط (الاسكندرية - بورسعيد) والبحر الأحمر (السويس - الغردقة) وعددها جميعاً أكثر من ٨٠ قطعة. وكان التجمع الأكثر في البحر الأبيض المتوسط خاصة في ميناء الاسكندرية الذي كان مخصصاً للأعمال التجارية أيضاً، وفيه ورش الإصلاح الرئيسة للقوات البحرية.

وكانت نسبة الصلاحية في القطع البحرية لا تتعدى ٥٠٪ من جميع القطع عدا اللنشات فكانت ٨٠٪. ولم يكن في مسرح اليمن من القطع البحرية عند بدء المعركة سوى ناقلة جنود وفرقاطة وكاسحة ألغام.

ويتساعد أزمة خليج العقبة دفعت بعض الوحدات البحرية الرئيسة الصالحة للعمليات إلى البحر الأحمر وبدا اختل التوازن التبعوي للقوات البحرية.

وكان عنصر الاستطلاع البحري الجوي ناقصاً في تنظيم القوات البحرية، فاعتمدت في ذلك على القوات الجوية.

وبالرغم من أن واجبات ومهام المدفعية الساحلية، تدخل ضمن الواجبات الدفاعية للقوات البحرية، وتتمركز في أوضاعها في الموانئ البحرية، إلا أن المدفعية الساحلية كانت تابعة حتى معركة ١٩٦٧ لإدارة المدفعية فاقصر التعاون بينها وبين القوات البحرية على التنسيق في إدارة عملياتها الحربية.

١٠- المنطقة المركزية (القاهرة)، والمنطقة الشمالية (الاسكندرية)، والمنطقة الجنوبية (أسيوط - أسوان):

تمركز في كل منها لواء من الحرس الوطني ووحدات تحت الإنشاء ووحدات إدارية وفنية وإعاشة.

قوات العدو صباح ١٩٦٧/٦/٥ أمام الجبهة المصرية في سيناء:

١٠ ألوية مشاة وميكانيكي - ٤ ألوية مدرعة - ٣ كتائب دبابات مستقلة - ١ لواء مظلات - ١ كتيبة نحال - حامية ايلات الدفاعية، والتي دعمت بعناصر فدائية بحرية، وزوارق إنزال وعناصر ألغام بحرية - ٣٩٠ طائرة مقاتلة - مقاتلة قاذفة - قاذفة - ٧٧ طائرة نقل مظليين - ومواصلات - ٥٦ طائرة هيلوكوبتر .

أما قوات الاحتياطي العام لقوات العدو والتي اندفعت إلى محور سيناء بعد يوم ١٩٦٧/٦/٥ مباشرة، فكانت كبيرة خاصة في الألوية المدرعة والميكانيكية، الأمر الذي ظهر في حصر ومقارنة القوات المتصارعة بعد إنتهاء المعركة. وبدخول هذا الاحتياطي العام في محور سيناء، أصبح التفوق العددي والقدر في جانب العدو، ثم تحول هذا الاحتياطي العام بعد أيام إلى جبهة الأردن ثم إلى الجبهة السورية.

فشل نظام، وأسلوب التعبئة:

اجتمعت الظروف المعرفلة، فسببت فشل نظام التعبئة والحشد والفتح التعبوي للقوات المصرية وإجرائاتها في المدة من ١٩٦٧/٥/١٥، حتى ١٩٦٧/٦/٥، وهي:

- عدم تدريب الضباط والجنود الاحتياطيين على واجباتهم، خصوصاً مع تطور التسليح والمعدات. إذ أنهم لم يستدعوا لهذا الغرض في وقت السلم، بل إن منهم عدداً كبيراً لم يستدع سوى هذه المرة، منذ دخوله حرب ١٩٥٦.

وكانت النتيجة هي عدم وجود احتياطي من الأسلحة والمهمات والمعدات لهذا الحجم من القوات الذي استدعي، فجأة، ودون تخطيط مسبق.

- طلب زيادة وحدات الدبابات لتعبئة الوحدات الجديدة، ونتيجة لعدم وجود احتياطي من الدبابات، فقد تم تفتيت الوحدات الأصلية بإعادة توزيع نفس عدد الدبابات على الوحدات الأصلية والإضافية معاً، وبهذا نقص عدد الدبابات في كل وحدة عن المرتب القتالي للوحدة الواحدة. أما الألوية المشاة الاحتياطي، والألوية الحرس الوطني، فقد تمركزت في أماكنها في الفتح التعبوي، بنقص خطير في الأسلحة والأجهزة اللاسلكية والعربات.

كذلك كان لواء (١١) مشاة مخصصاً للدفاع عن العريش، وقد تدرّب على هذه المهمة عام ١٩٦٦، وتمركز هذا اللواء في العريش فعلاً ليلة ١٤/٥/١٩٦٧ إلا

أنه فجأة تقرر دفعه إلى رفح قبل يوم ٢٩/٥/١٩٦٧ وحل محله في العريش اللواء ١٢١١ الاحتياطي.

كما دفعت فرقة «٦» مشاة للعمل على المحور الجنوبي، «نخل، التمد، الكونتلا»، رغم أنها كانت مخصصة للدفاع عن النطاق الثاني طبقاً للخطة وقاهرة، وقد سبق لهذه الفرقة استطلاعها، ولواء «١١٣» مشاة مستقل دفع إلى الكونتلا، بعد أن جهز دفاعاته في التمد، طبقاً للخطة وقاهرة.

إن المجهود الذي تم في التعبئة، وإنشاء الوحدات الجديدة المطلوبة، لا يتناسب مع النتائج التي حصلنا عليها في التعبئة الشاملة للقوات المصرية، بدليل أنه كان مطلوباً ١٢٠ ألف جندي احتياطي استجاب منهم ٨٠ ألفاً فقط وتحلف ٤٠ ألفاً.

أسلوب حشد وتجميع القوات:

هناك أيضاً ملاحظات على أسلوب حشد وتجميع القوات المسلحة المصرية قبل المعركة. فقد تمت تحركات عرضية، لا للمناورة تمهيداً للهجوم كما هو مقرر، بل لاتخاذ أوضاع دفاعية. هذه التحركات أنهكت القوات والمعدات وبلبت أفكار القادة وجعلتهم غير مستوعبين لطبيعة المهام المطلوبة منهم.

على سبيل المثال، تحرك اللواء «١٤» مدرع من القاهرة إلى الشلوفة ليلة ١٨/١٧ مايو ١٩٦٧، ثم عاد وتحرك إلى جبل لبنى، ثم إلى منطقة الشيخ زويد في ٢٧/٥/١٩٦٧، ثم إلى جنوب الحسنة يوم ٢/٦/١٩٦٧، وكانت النتيجة أنه استهلك ٥٠٠ كيلومتر تقريباً على الجزير، نتيجة لتغيير خطط العمليات أربع مرات خلال المدة من ١٥/٥/١٩٦٧ حتى ٥/٦/١٩٦٧ ينبعها تلقائياً تحركات لتغيير أوضاع القوات.

كذلك تحركت القوة الخفيفة رقم «١» في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧ من الشيخ زويد إلى بئر المالح عرضياً، مسافة تعادل ثلثي المواجهة أي أكثر من ١٥٠ كيلومتر. كما تم حشد قوات على عجلة من الأمر، بانضمام وحدات فرعية دون أن تستكمل، مثل إنشاء وتكوين اللواء «١٤١» مدرع، الذي استدعي من اليمن، من الكتيبة ١١ في الحرس الجمهوري وقيادة اللواء «١٥» المدرع التي استدعيت من اليمن، ووصلت إلى منطقة جبل لبنى يوم ٤/٦/١٩٦٧، ودخل اللواء «١٤١»

المعركة يوم ١٩٦٧/٦/٥، وقد تفتت اللواء الرابع مشاة، الذي كان مخصصاً للدفاع عن شرم الشيخ، ليكون كتيبة في الغردقة، وكتيبة في الطور، أما باقي اللواء فقد ذهب إلى الشلوفة يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ ليضاف عليه كتيبتان احتياطيتان كي يدافع على النطاق الثاني في سيناء يوم ١٩٦٧/٦/٢.

تعيين قائد عام للجبهة:

في يوم ١٩٦٧/٥/١٦ صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر، بتعيين الفريق أول عبد المحسن كامل مرتمحي، قائداً عاماً للجبهة المصرية مع إسرائيل. وكان الفريق أول مرتمحي يشغل في ذلك الوقت منصب قائد القوات البرية.

تم هذا التعيين رغم أن الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية لا يوجد فيه مركز قائد عام للجبهة. وبناء عليه فلم يكن مقرراً لهذا المركز أي اختصاصات أو سلطات مسبقة في التنظيم العام للقوات المسلحة. وتعيين قائد عام للجبهة حدث ازدواج في الاختصاصات، تبعه ازدواج في المسؤوليات والسلطات والقيادة والسيطرة، بين قائد الجبهة وبين قائد الجيش الميداني الوحيد في سيناء، نتج عنه بلبلة في الفكر التنظيمي، وتسلسل القيادة الميدانية لدى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وقادة الأفرع الرئيسية كذلك.

ولم يكن هذا هو التغيير الوحيد الذي حدث في قيادة القوات المسلحة في الفترة التي سبقت المعركة مباشرة، فقد تم تغيير قادة فرق، ورؤساء أركان فرق، وعددهم ١٢ حتى اليوم السابق على المعركة.

وجاء قرار المشير وشمس بدران بأن القادة السابقين هم ضباط لا يصلحون للقيام بمهام، ومسؤوليات القيادة الميدانية، متأخراً جداً للقوات التي أتمت فتحها التعميري في سيناء. ولم يتسلم القادة الجدد مراكزهم إلا يوم ١٩٦٧/٦/٤، ويمكنني في هذه الحالة تصور ما حل من أزمات نفسية وميدانية، وجهل بالموقف بالنسبة لهم. كذلك بالنسبة للقوات نفسها التي يعتبر القادة مصدر ثقتهم والقوة الحسنة لهم، ولا يتم ذلك إلا بالممارسة الفعلية لزمن طويل بالقيادة.

وبنهاية يوم ١٩٦٧/٦/٤ كانت أعمال الفتح التعميري التي لم تنته على وضع معين، والتي أوقفت بسبب هجوم العدو يوم ١٩٦٧/٦/٥، كانت هذه الأعمال لا

تربطها أي مفاهيم عسكرية، الأمر الذي أجبر قائد الجيش الميداني في مرحلة متأخرة على الاستفهام عن حقيقة المهام المطلوبة من هذا الجيش.

إذ إنه تخيل وتصور - كما تعود غيره من القادة - أن المقصود من التعبئة هو حشد أكبر عدد من الشعب المصري في سيناء على أية صورة. وكان التظاهر بالقوة العددية وليس الاستخدام الصحيح للقوى المدربة، هو الأسلوب الذي اختاره المشير في هذه الجولة، فقد بلغت القوات المصرية المحتشدة في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) ضابط، ١٣٠,٠٠٠ جندي (مائة وثلاثون ألف) منهم ٨٠,٠٠٠ احتياطي (ثمانون ألف).

ضغط سياسي من القوى العظمى:

في يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ طلب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة مقابلة عاجلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، ناقلاً رسالة من الرئيس الأمريكي «جونسون» يطلب فيها عدم البدء بالعدوان على إسرائيل، إذ إن ذلك يضر بموقف مصر (ج. ع. م) دولياً.

وقد أذيع بعد وقت قليل من هذه المقابلة رغبة الولايات المتحدة في قبول دعوة السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، للزيارة والتفاوض والبحث في حل النزاع القائم في المنطقة دبلوماسياً. وبقيت هذه الدعوة معلقة من جانب الولايات المتحدة، إلى أن وقع الهجوم الإسرائيلي فعلاً.

واعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بهذه الدعوة إطالة فترة التحضير والاستعداد لدى الجانب الإسرائيلي، خصوصاً بعد أن وضح لها وإسرائيل تصميم مصر (ج. ع. م) على تحدي إسرائيل عسكرياً بخلق خليج العقبة في وجه الملاحه الإسرائيلية، وتسرب المعلومات عن الضربة الجوية المصرية المزمع تنفيذها من جانب مصر في فجر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧، والتي وصلت تعليماتها التفصيلية إلى القواعد الجوية الأمامية بمطاري العريش والسر، حيث سترك قواتها في هذه الضربة الجوية.

أما عن الجانب السوفيتي، فقد طلب السفير «فينو جرادوف» في يوم ١٩٦٧/٥/٢٧ في الساعة الثالثة صباحاً مقابلة عاجلة مع الرئيس جمال عبد الناصر ونصحه بناءً على تعليمات عاجلة من دولته، بعدم البدء بأعمال تعرضية ضد

إسرائيل، وعلل السفير السوفيتي طلبه بقوله حتى لا تكون مصر (ج. ع. م) هي البائدة بالعدوان العسكري، خوفاً من انقلاب الرأي العام العالمي ضدها.

وهنا تجدر ملاحظة دقة التوقيت فيما يسمى بالنصيحة - من الدولتين الأعظم - ورغم أن الأولى معادية والثانية صديقة إلا أن التوقيت واحد تقريباً وكلا النصيحتين بلغة واحدة.

كما أعلنت فرنسا برئاسة ديجموله في نفس الوقت أنها ستترسم سياستها على ضوء من الذي سيبدأ بالعدوان. واتضح فيما بعد أنه كان هناك نوع من التوافق الفكري على هذا الموضوع بين الدولتين الأعظم، وكان الحاسر هو مصر (ج. ع. م).

إثارة شعوب العالم:

تساعد أسلوب الاعلام المصري وتبعه الاعلام العربي كله ضد إسرائيل والصهيونية، خاصة بعد إعلان التعبئة العامة وحشد القوات في سيناء مصحوباً بالتهديد واستخدام القوة، مما ألهب شعور الوطن العربي كله ضد إسرائيل، وصاحب ذلك إعلان كثير من الدول العربية للمشاركة بقواتها في هذا الصراع، وانضم الملك حسين إلى مصر عسكرياً، وأبدى استعداداه لإشراك قواته من جهة الأردن الغربية من قلب إسرائيل في الصراع الذي بدأ يأخذ شكل جهة عربية إعلامياً.

تلفقت إسرائيل كل هذا، وبدأت دعايتها العالمية، بل قام الشعب الإسرائيلي بإثارة شعوب العالم ضد العرب الذين يريدون الفتنك بهم. وقام كثيرون من الإسرائيليين بإرسال البرقيات والخطابات إلى ذويهم ومعارفهم في غرب أوروبا وفي أمريكا لمساندتهم، وإنقاذهم من العدو الجبار الذي يريد أن يفضي على شعب مسلم. ولعبت الصهيونية العالمية دوراً كبيراً في هذا المجال، أدى إلى كسب عطف كل شعوب العالم تقريباً.

التمسك بقطاع غزة:

إضافة إلى التأثيرات السياسية الخارجية، كان هناك العديد من التأثيرات الداخلية أيضاً، فقد عقد بالقيادة العليا للقوات المسلحة المصرية عدة مؤتمرات لأغراض التخطيط للعمليات الحربية.

وقد حضر الرئيس جمال عبد الناصر واحداً منها، وهو المؤتمر الذي عقد يوم ١٩٦٧/٥/٢٥. كان الرئيس عبد الناصر مستمعاً فقط لما يعرضه القادة، أو هيئة العمليات على المشير عبد الحكيم عامر. ولم يتدخل الرئيس إطلاقاً في أي تخطيط للعمليات الحربية التي كانت موجّهة ضد إسرائيل، ولكنه - الرئيس - أشار في آخر الاجتماع إلى أهمية الاحتفاظ بقطاع غزة وتأثير ذلك على الناحية السياسية والمعنوية خاصة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وبعد مغادرة الرئيس للاجتماع، أصدر المشير تعليماته بضرورة التمسك والاحتفاظ بقطاع غزة من الناحية العسكرية، قبل أن يدرس ويدقق في مهمة القوات المسلحة الأساسية في سيناء، فتم تغيير هيكل الدفاع عن سيناء، مما كان له أثره أيضاً في عدم تماسكه واتزانه.

وزير الحربية في موسكو:

سافر شمس بدران يوم ١٩٦٧/٥/٢٥ في مهمة عاجلة إلى موسكو لمدة أربعة أيام يرافقه وكيل وزارة الخارجية أحمد حسن الفقي، وانضم إليهما في موسكو الدكتور مراد غالب سفير مصر هناك حيث تم لقاء عاجل مع القيادة السوفيتية العليا بهدف دعم مصر عسكرياً. بـ«صفحة أسلحة» كما طلب شمس بدران التأييد السياسي والأدبي لموقف العرب ومصر بالنسبة لإسرائيل، وانتهى اللقاء مسجلاً في محضر كتابي عاد به وكيل وزارة الخارجية إلى القاهرة. وشعر شمس بدران من تصرفات «غريشكوف» معه عند توديعه في المطار بأن ذلك دليل على أن الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل سياسياً وعسكرياً، وشعبياً في صف العرب في صراعهم مع إسرائيل، وأضاف شمس بدران وجهة نظره إلى الموضوع بأن هذا التدخل سيكون مباشراً.

وصل الوزير إلى مطار القاهرة، وتوجه رأساً لمقابلة الرئيس عبد الناصر، وبادر شمس بدران بإعطاء تقرير شفوي عما حدث في موسكو، مركزاً حديثه على ما شعر به من معنى في وداع «المارشال غريشكوف» له في المطار قائلاً: «الاتحاد السوفيتي سوف يؤيد قضية العرب ضد إسرائيل، لدرجة أنه - أي الاتحاد السوفيتي - سوف يساعدنا مساعدة مباشرة في صراعنا المسلح مع إسرائيل».

ولفظ المساعدة المباشرة، مفهوم ومعروف لدى العسكريين، وبالطبع لا تخفى هذه الكلمة على الرئيس عبد الناصر.

جاء رد الفعل على كلام شمس بدران، على لسان عبد الناصر الذي كان يعد للقاء جماهيري مع وفود مجلس الأمة، المحامين العرب، العمال العرب، ورجال الصحافة، عقب وصول شمس بدران مباشرة، وتأخر اللقاء حتى يعرف منه الرئيس ما حدث في موسكو.

وأعلن عبد الناصر طبقاً لما قاله وزير الحربية: «أن الاتحاد السوفيتي يقف معنا في هذه المعركة، ولن يسمح لأي دولة بأن تتدخل».

كما جاء رد فعل سوء الفهم هذا، على لسان شمس بدران نفسه في لقائه مع مجلس الوزراء في اليوم التالي على وصوله، إذ أفتح الحاضرين جميعاً بقوله: «إذا تدخل الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط في الصراع العسكري بيننا وبين إسرائيل، فإن قاذفاتنا الجوية - يقصد تي. يو ١٦ - تعاونها اللشعات السريعة لقواتنا البحرية، يمكنها بسهولة تدمير أكبر حاملات طائرات أمريكية لذلك الأسطول».

سلم أحمد حسن الفقي محضر الجلسة التي عقدت في موسكو مقفولاً، إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر وعليه إشارة «شخصي وعاجل جداً» وللأسف لم يطلع عليه الرئيس عبد الناصر إلا يوم ١٣/٦/١٩٦٧، بعد انتهاء المعركة.

لم يجد عبد الناصر في التقرير أي إشارة، أو تلميح إلى كلمة «مساعدة مباشرة» أو تدخل عسكري، كما روى شمس بدران عقب وصوله مباشرة. بل إن الحقيقة التي عرفها الرئيس من التقرير «أن قادة الكرمليين طلبوا من شمس بدران عدم تصعيد الموقف»، وأن إشارة «غريشكو» إلى شمس الدين بدران أثناء توديعه في المطار لم تكن سوى «أنا سوف نكون إلى جانبكم على الدوام».

وهناك فرق كبير بين ما نقله شمس بدران إلى الرئيس، وبين ما تم فعلاً في الكرمليين يوم ٢٦/٥/١٩٦٧. وهو سوء فهم آخر وقعت فيه مصر.

تشكيل وزارة الحرب:

مع موجة الحماس في خطاب عبد الناصر يوم ٢٨/٥/١٩٦٧ ومع الفهم الخاطئ لشكل تأييد السوفييت للعرب، بادر الملك حسين في يوم ٣١/٥/١٩٦٧ بالحضور إلى القاهرة رغم سوء العلاقات السياسية، بينه وبين الرئيس عبد الناصر.

حضر الملك حسين بلباسه العسكرية مصعداً مظاهر الموقف العربي الجماعي

وأبرم اتفاقية دفاع مشترك مع الرئيس عبد الناصر.

وبهذا العمل تم حصار إسرائيل عسكرياً من جميع الجهات: سوريا، مصر، الأردن. كما توالت الدول العربية الأخرى مثل لبنان الكويت، الجزائر، والعراق في إعلان استعدادها للاشتراك في المعركة العسكرية ضد إسرائيل.

أما الدول العربية التي ساهمت فعلاً بإرسال قوات رمزية فهي السودان، الكويت، أما العراق ففضلت في آخر لحظة، وقبل قيام المعركة، إرسال قواتها البرية والجوية إلى الأردن.

وفي اليوم التالي للاتفاق أي ١٩٦٧/٦/١ سارعت إسرائيل، بتشكيل وزارة الحرب وكان هذا الوضع نذيراً بوصول الصراع إلى قمته.

وتوقع الرئيس عبد الناصر عن يقين، بأن الحرب ستقع بعد أيام معدودة مثلما حدث عام ١٩٥٦، إذ شكلت إسرائيل وزارة الحرب قبل الاعتداء الثلاثي في يوم ١٩٥٦/١٠/٢٥، وذلك تفادياً ليوم السبت المحرم فيه القتال في تقاليد اليهود، وكما حدث بالضبط في عام ١٩٥٦. وبنه إليه عبد الناصر طبقاً لخبرته السابقة. شكلت إسرائيل وزارة الحرب يوم ١٩٦٧/٦/١، وبدأت هجومها يوم ١٩٦٧/٦/٥.

بالتأكيد أثرت كل هذه الحوادث على تصرفات القيادة على المستوى السياسي أو العسكري. فحشد القوات في سيناء، وغلقت الممر المائي، هياً لإسرائيل مبررات الدخول في الحرب. والضغط السياسي الذي تم من قبل القوتين الأعظم، ألزم الفكر العسكري للمشير عبد الحكيم عامر بعد تورطه في حشود كبيرة تطبيقاً للخطة الهجومية التي بدأ في تحضيرها منذ ١٩٦٧/٥/١٥، أن يتحول فجأة إلى أوضاع الدفاع التي لم يسعفه الوقت لإعدادها.

كما أن التمسك بالنزعة السياسية للدفاع عن قطاع غزة وأهميته، أثر على هيكل وأوضاع القوات في الدفاع عن سيناء كلها وجعله غير متوازن، بينما أجبر مسار الأحداث مصر (ج. ع. م) على الاستمرار في مظاهرتها العسكرية.

زاد من الارتباك قبل وقوع الصدام تحول شكل وأوضاع الفتح الشعبي إلى دفاع ليس له شكل أو أساس، أو حتى مفهوم بالنسبة لقواتنا أو للعدو، وكان هذا الشكل له الفضل الكبير في إعطاء إسرائيل مسببات النصر السريع والأكيد على قواتنا في سيناء.

الفصل السابع

خطط العمليات الحربية (٥)

كان مفهوم الدولة الاستراتيجي العسكري في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧، مقتصرًا على تطبيق وتجهيز وتدريب القوات المسلحة المصرية على أسس ومفهوم الخطة وقاهرة الدفاعية عن سيناء، والحدود الشرقية لمصر، كما تحدد هذا الاتجاه الاستراتيجي، ليكون هو الأساس بالنسبة لمجهود القوات المسلحة المصرية، طوال السنوات التي تلت الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أي أن الفهم الاستراتيجي العسكري كان دفاعياً تجاهياً مع الاتجاه السياسي العسكري في منع إسرائيل من التوسع في الأراضي العربية.

الخطة وقاهرة:

وضعت أسس الخطة قاهر بمعرفة قيادة المنطقة العسكرية الشرقية، في بداية عام ١٩٦٦، وأضافت هيئة عمليات القوات المسلحة بعض التعديلات عليها، وعرضت على المشير عبد الحكيم عامر وصادق عليها في ١٢/١/١٩٦٦ وقامت القوات الجوية بوضع خطة جوية اشتقت من الخطة قاهر، أطلق عليها إسم كودي «فهد» وهي للمعاونة المباشرة والاستطلاع، كما وضعت القوات البحرية خطة مساعدة وإسناد للقوات البرية لحماية جنيت القوات البرية في الدفاع عن سيناء، ونظمت الفتح التعبوي لقواتها في البحرين الأبيض والأحمر مسبقاً.

وأصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة تعليمات مشتقة من الخطة قاهر لكل المناطق العسكرية، وأفرع القوات المسلحة الرئيسية، والتشكيلات الميدانية، كانت هي واجبات العمليات الحربية للقوات المسلحة، كي تتدرب عليها وتقوم بتجهيز

مسرح عملياتها وإعداد القوات، واستكمال المطالب الفنية والإدارية والمواصلات، وبناء هيكل الدفاع على أساس هذه الخطة.

بنيت فكرة الدفاع في الخطة وقاهرة، على أساس منع العدو من الاختراق والوصول إلى قناة السويس. وتدمير قوات العدو التي تنجح في الاختراق، توطئة للقيام بالهجوم المضاد العام، بالتعاون مع الاحتياطي الاستراتيجي للقضاء على العدو.

وكانت فكرة الدفاع في هذه الخطة، ترمي في جوهرها إلى السماح للعدو بالتورط في هجمات قوية، حيث يمكن للقوات المدافعة أن توقع به خسائر كبيرة، من هنا كان فرض قبول الضربة الجوية الأولى على مصر، وتقبل المبادأة من العدو في المرحلة الافتتاحية من العملية البرية، عاملاً مؤثراً على فكرة قرار قائد المنطقة العسكرية الشرقية، وكانت تقديرات القيادة بالنسبة لحجم قوات العدو التي ستقوم بالهجوم أقرب لما حدث فعلاً.

وقد بني هيكل الدفاع إجمالاً كما يلي:

١ - نطاق أمن: يتمثل في منطقة الحدود الشرقية. وخصصت له الوحدات المناسبة من كتائب الاستطلاع المدرع، وأفواج الحدود، وكتائب الصاعقة.

٢ - العمق الدفاعي التكتيكي ويتكون من نطاقين دفاعيين هما:

النطاق الدفاعي الأول: التمدد - القسيمة - أم قطف - منطقة العريش، ويحتله ويجهزه ويدافع عنه فرقة مشاة، ٢ لواء مشاة مدعمان، وفوج مدرع. أما النطاق الدفاعي الثاني فهو منطقة جبل الحلال، ويدافع عنه فرقة مشاة.

٣ - إحتياطي المنطقة: ويتكون من الإحتياطي رقم (١)، فوج مدرع شمال نخل.

إحتياطي رقم (٢) ويتكون من: ٢ لواء مشاة وقيادة فرقة في منطقة الحسنة.

إحتياطي رقم (٣) ويتكون من لواء مدرع في الكيلو (١٦١) بالطريق الأوسط.

٤ - إحتياطي عام القيادة العليا: ويتكون من فرقة مدرعة، ولواء مظلات.

أما الواجبات فهي:

١ - النطاق الدفاعي التعبوي الأول، تقوم قواته باحتلال، والدفاع عن الحد الأمامي للمضائق.

٢ - النطاق الدفاعي التعموي الثاني، تقوم قواته باحتلال، والدفاع عن الحد الخلفي للمضايق.

٣ - محور دفاعي منفصل، في شرم الشيخ مكون من لواء مشاة، تسانده قوات بحرية محدودة.

كانت فكرة هيكل الدفاع هذه عن سيناء سليمة، وتلاحظ أنها قد حققت عدة اعتبارات. فقد أصبح قطاع غزة منفصلاً، ووضعت له أسلحة دعم ثقيلة في العريش مكونة من ١٠ دبابات شيرمان، وقطع مدفعية ميدان ٢٥ رطلاً، وقطع مدفعية مضادة للدبابات، وبعض هاونات متوسطة.

كما تحقق هذه الخطة دفاعات قوية معتمدة على قوات متماسكة، وعلى نقط إرتكاز قوية، أساسها محاور سيناء الرئيسة وخطوط الدفاع المثالية في العمق. وتجدر الإشارة إلى أن عمق الدفاع، كان مكوناً من (٢) نطاقين تكتيكيين (٢) نطاقين تعويين. كما تلاحظ تواجد إحتياطي المنطقة «الجيش» ومرونته، في تقسيمه إلى ثلاث إحتياطات فرعية، بالإضافة إلى إحتياطي عام القيادة العليا، المكون من أكبر تشكيل مدرع لدى القوات المسلحة، ولواء مظلات.

تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود النطاقين الدفاعيين التعويين شرق وغرب المضايق، وهي المنطقة الحساسة، والتي تعتبر حد المناورة الخلفي لقوات الجيش في سيناء من وجهة النظر العسكرية البحتة. كما نسميه خط الدفاع القومي عن وادي النيل، منذ عمليات الإنجليز والأتراك، في الحرب العالمية الأولى ١٩١٥ - ١٩١٧. ومن الغريب أن القوات البرية التي كانت مخصصة لشغل هذا الهيكل الدفاعي، في الخطة «قاهر» تزيد قليلاً عن نصف عدد القوات التي حشدت بدون فكرة أو هدف أو حتى وعي في مايو ويونيو ١٩٦٧.

وقامت القوات البرية بجزء من قوائها - فرقة ٣ مشاة وعناصر معاونة قليلة من القوات البحرية والقوات الجوية بالتدريب على واجبات عمليات الفرقة، تطبيقاً للخطة «قاهر» في مشروع عملي بالجنود في فبراير عام ١٩٦٧ داخل النطاق الدفاعي الأول فقط، أطلق عليه إسم كودي «فارس» وحضره معظم القادة، وقد ظهرت ملاحظات كثيرة خلال المشروع التدريبي لهذه الفرقة، عن إعداد مسرح العمليات وعدم كفاءة القادة، على جميع المستويات وأنهم مقيدون بالخراطئ، وليسوا قادة

ميدانيين، كما ظهر عدم التنسيق بين التشكيلات البرية، وبين الوحدات التي خصصت رمزياً من القوات البحرية والجوية.

توجيهات المشير:

رغم وجود الخطة وقاهره، وهي الخطة المعتمدة والتي تم التدريب عليها، إلا أن المشير أخذ يصدر توجيهاته التي كان لها أسوأ الأثر، والتي لم يكن لها أدنى علاقة بالخطة التي صادق عليها.

وقد فصدت أن أسرد فيما يلي هذه التوجيهات للعمليات الحربية الصادرة من المشير عبد الحكيم عامر، بتسلسلها الزمني، إذ انها من وجهة نظري، وللتاريخ، سوف تظهر تطور الفكر العسكري للمشير، ومدى الارتباك العسكري، والبلبله التي حدثت للقوات والقادة اثر هذا التطور السريع في اتجاهات عمليات عسكرية، أرهقت قواتنا من ناحية فهمها، أو حتى فهم المقصود منها.

وكانت هذه التوجيهات للعمليات، هي المصدر الأساسي لتحرك أو تغير حركة القوات منذ بدء حشدتها في سيناء. وللحقيقة، لم يحدث أن نجرأ قائد أدنى من المشير، أن يجور أو يغير أو يعترض على الفكرة أو التطبيق، أو حتى يماطل في التنفيذ.

١- في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٤/٥/١٩٦٧، صدرت أولى توجيهات وقرارات نائب القائد الأعلى، تنوه باحتمال قيام إسرائيل بعمل عدواني ضد سوريا. وعزم القيادة السياسية، والعسكرية المصرية أن تتدخل بقواتها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا، وتنفيذاً لذلك صدرت القرارات الآتية:

- أ - ترفع درجة إستعداد القوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل.
- ب - يتم حشد القوات المسلحة فوراً على جبهة سيناء، وتنفيذ الخطة الدفاعية وقاهره.
- ج- إيقاف الدراسة بالمعاهد والمنشآت التعليمية.
- د - قطاع غزة - تحتل قوات عين جالوت مواقعها، كما جاء في الخطة وقاهره معتمدة على مواردها الذاتية، وتدعم بالوحدات الثقيلة المجهزة لها في العريش.

- هـ - تجهيز عناصر فدائية لتنفيذ الخطة «فهد» (٢) بالنسبة للفدائين داخل إسرائيل - إغارات تدميرية.
- و - ينسق العمل العسكري مع سوريا.
- ز - القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، تبدأ تنفيذ الفتح الاستراتيجي للقوات كما هو وارد في الخطة «قاهر».

وبناء على هذه التوجيهات، أصدرت هيئة العمليات أمرها لقائد قطاع غزة للدفاع بالموارد الموجودة لديه، مع دعمه بما جهز له مسبقاً بأسلحة معاونة من منطقة العريش. ويعتبر هذا الأمر بالنسبة لقطاع غزة سلبياً ومنتشياً مع المفهوم السابق دراسته. كما شملت هذه التعليمات تغيير مهمة اللواء ٤ مشاة، الذي كان مخصصاً للدفاع عن منطقة شرم الشيخ في الخطة «قاهر»، ودفع مع باقي التشكيلات إلى سيناء، وكان هذا القرار أول خروج عن تطبيق الخطة «قاهر».

٢ - صدر أمر تحرك يوم ١٥/٥/١٩٦٧ إلى تشكيلات ووحدات ميدانية كثيرة، (فرقة ٦) من المنطقة المركزية إلى مناطق تجميع حول الحسة، خروجاً عن الخطة الدفاعية «قاهر». وكانت هذه القوات مخصصة للنطاق الدفاعي الثاني.

٣ - بدأ التخطيط العسكري السابق إعداده وتجهيزه في الخطة «قاهر»، بتغير نتيجة لسحب قوات الطوارئ من قطاع غزة وشم الشيخ، الأمر الذي لم يكن محسوباً من قبل، كما بدأ تغير أوضاع القوات والتحركات الكثيرة. وصدرت توجيهات نائب القائد الأعلى، لتجهيز قوة من المظلات لاحتلال منطقة شرم الشيخ على وجه السرعة، بدلاً من اللواء ٤ مشاة. وكان هذا اللواء قد خطط، واستطلع للتمركز في منطقة شرم الشيخ طبقاً للخطة «قاهر».

٤ - صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى في ١٦/٥/١٩٦٧ بفتح مركز قيادة متقدم له في الجبهة الشرقية «بجبل الميثان» كما بدأت توجيهات عمليات تأمين قطاعي غزة والكونتلا، تأخذ مكانها في التحضير والإعداد، ثم جاء بعدها مباشرة، إعداد الخطط التعرضية المحدودة، ضد شمال النقب وجنوبه لاحتتمال تدخل العدو بعملياته ضد قطاع غزة ومنطقة الخليج. وهنا حدث تغيير كامل في مهمة القوات المسلحة الموضوعية في الخطة «قاهر».

٥ - مساء يوم ١٨/٥/١٩٦٧ أصدرت تعليمات العمليات الجوية، لإتمام الضربات

الجوية، والمظلة اللازمة لوقاية القوات البرية المهاجمة لمنطقة «إيلات»، وأطلق عليها إسم كودي (أسد ١). كما أعدت قوات الجيش الميداني تجهيز نفس الخطة لنفس الغرض، وأطلقت عليها إسم «فجر» وهي خطة تعرضية هجومية.

ونتيجة لتوجيهات عمليات نائب القائد الأعلى، بتغيير مهمة القوات التي تلقت تعليماته يوم ٥/١٤ لإجراء عمليات تعرضية مشتركة ضد إيلات، أدى هذا إلى تغيير آخر بالنسبة لمهمة الفرقة السادسة مشاة إذ تم نقلها إلى المحور الجنوبي يوم ٥/١٨.

٦- قام المشير يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ بصاحبه وزير الحربية شمس بدران، بالمرور على القوات في سيناء. وفي نفس اليوم تصاعدت مشكلة خليج العقبة الذي وصل إليه لواء مظلات. واعتقدت القيادة العسكرية إن اسرائيل سوف تتأثر بهذا العمل. وتقوم بالاعتداء على قطاع غزة، ومنطقة الكونتلا. قد جاء هذا الاعتقاد نتيجة للحرب النفسية والخطابية التي بدأها العدو.

٧- وفي يوم ١٩٦٧/٥/٢٢ تمت زيارة الرئيس عبد الناصر لقاعدة إنشاص الجوية التي تعد أكبر تجمع للمقاتلات (الميج ٢١) بصاحبه المشير، والفريق أول صدقي محمود. وهناك تم استعراض كفاءة واستعداد المقاتلات في سرعة إقلاعها عقب وصول الإنذار إليها.

وكان التبسط والتدليل هو الطابع الظاهر من المشير للطيارين أمام الرئيس عبد الناصر، الذي دُعي لهذه الزيارة بغرض رفع معنويات الطيارين والاعتراف بكفاءتهم وقدراتهم، وتكلم الرئيس مع الطيارين عن الموقف السياسي والصراع في المنطقة، ولم يلفظ بكلمة عن الحرب مع إسرائيل، وبعد انتهاء الزيارة لاحظ المشير إستياء الطيارين، فقال لهم «ما تخافوش سوف تحاربون يا أولاده».

٨- وصدرت توجيهات المشير بدفع الفرقة ٧ مشاة والقوة الخفيفة رقم (١) التي تقرر إنشائها وتجميعها في نفس اليوم واللواء مدرع ١٤ إلى منطقة رفح التي تعتبر حيوية للدفاع التبعوي عن قطاع غزة. كما أن تواجد قوات مدرعة وخفيفة بها، تهدد أي قوات من العدو وتحاول الاعتداء على قطاع غزة.

٩- كما أصدر المشير توجيهاته بدفع قوات أساسية لمنطقة الكونتلا، بغرض الدفاع عنها. وهذه المنطقة محتاجة بطبيعتها إلى قوات كبيرة، خاصة وانها غير مجهزة من

قبل للدفاع. وقد احتلها اللواء ١١٣ مشاة المدعم بالإضافة إلى لواء مدرع.

زوال «قاهر»:

قبل الاسترسال في بقية تعليمات المشير المضطربة. أفف هنا لحظة لاين كيف تم زوال الخطة وقاهره. وتم معه خلخلة الدفاع عن سيناء كلياً نتيجة دفع جزء من القوات إلى منطقة رفح، ودفع جزء آخر إلى منطقة الكونتلا.

لقد تغير الحد الأمامي للدفاع فأصبح «الكونتلا - القسيمة - رفح» - بدلاً من خط «التمد - القسيمة - أم قطف - العريش» الذي تحول تلقائياً ليكون النطاق الدفاعي الثاني وترتب عليه سحب قوات من العمق لتحل كل القوات التي دفعت للأمام في الحد الأمامي للدفاع (الكونتلا - رفح).

كما قل عمق الدفاع في سيناء، واضطرت الظروف المفاجئة التي تولدت عن دفع القوات إلى الكونتلا ورفح، إلى استخدام إحتياطي الجيش، والاحتياطي الاستراتيجي، للدخول في صلب النطاق الدفاعي، فحزمت القوات المسلحة من الاحتياطي الاستراتيجي القوي.

نشأ عن تواجد قوات الفرقة السابعة للدفاع في رفح - وهي غير مجهزة - وضع غير سليم عسكرياً. إذ إن المطلوب من القوات، دفاع في شريط ساحلي ليس له عمق دفاعي الأمر الذي جعلها سهلة المنال في أول هجوم إسرائيلي يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وقد نتج عن دفع التشكيلات القوية للأمام، وعل كلا طرفي المواجهة، أي الكونتلا، وبيروز رفح، أن خلا المحور الشمالي والمحور الأوسط من القوات. وهما المحوران اللذان يتوقع هجوم العدو عليها كما جاء في تقدير، وتصور الخطة وقاهره، وفعلاً حدث ذلك. كما نتج عن دفع الاحتياطي الاستراتيجي، وإشراكه في صلب الهيكل الدفاعي أن قل سمك وكثافة الدفاع عن سيناء عموماً.

تحركات بلا هدف:

رغم كل ما سبق صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ بتكوين القوة الخفيفة رقم (١) وأسندت قيادتها إلى اللواء سعد الشاذلي، وضمت عناصر متباينة من الصاعقة والمشاة والمدفعات.

تركزت هذه القوة بين رفح والشيخ زايد يوم ٥/٢١ بغرض تهديد خطوط مواصلات أي قوة معادية لقطاع غزة. ثم جذب أنظار العدو للقطاع الساحلي. في نفس الوقت كانت القوة تستعد لشن عملية تعرضية محدودة، ضد منطقة كرم أبو سالم أو في اتجاه الخلصة، وقد أطلق على هذه الخطة إسم «سهم».

لكن هذه القوة سحبت في اتجاه عرضي يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ بطول مواجهة القوات، من رفح إلى المحور الجنوبي، منطقة بئر المالح، وتم هذا التحرك الغرب والحاطي، نتيجة لتأكيد معلومات المخابرات الحربية (الحاطنة) عن حشد قوة مدرعة كبيرة في اتجاه المحور الجنوبي لسيناء. وبهذا التحرك لم يتحقق أي هدف من الأهداف السابقة.

ولجعل هذه القوة خفيفة الحركة، تم سحب عربات مدرعة من اللواء ١٦ الميكانيكي وهو أحد اللوامين الميكانيكيين الموجودين في القوات البرية كلها، لتمكين أفراد كتية المشاة، وكتية الصاعقة من ركبها. واضطر قائد الجيش إلى تغيير مهمة اللواء ١٦ الميكانيكي، لتكون مهمة دفاعية صرفة، وهي مهمة لم يكن مدرباً عليها - مما أدى إلى انهياره أمام هجوم العدو في صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

في ١٩٦٧/٥/٢٠ صدرت توجيهات رقم ٦٧/١٥ عن قوة تأمين شرم الشيخ، وقفل خليج العقبة إعتباراً من ٢٣ ١٩٦٧/٥. ونلاحظ هنا تأخير هذا الأمر حتى يوم ٥/٢٠، بينما كان المفروض احتلال اللواء الرابع مشاة لها في الخطة وقاها في يوم بدء التحرك ١٤/٥/١٩٦٧.

ونستنتج من هذا أن نية إغلاق خليج العقبة لم تكن موجودة لدى المشير في أيام ١٤، ١٥، ١٦ ١٩٦٧/٥. إلا بعد أن أصدر السكرتير العام يوم ١٦/٥/١٩٦٧ قراره بسحب كل قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ. ولم يجد المشير من القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ - إلا لواء مظلات كلف بمهمة دفاعية ليست من خصائصه الأساسية. وفقد المشير وحدة مهمة من وحدات الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المصرية، حيث وصل هذا اللواء إلى شرم الشيخ يوم ٢٠/٥/١٩٦٧.

وتوالى بعد ذلك القرارات بتحريك القوات بدون هدف، فقد صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ١٦/١٩٦٧. في ٢٣/٥/١٩٦٧، بتجهيز خطة

تعرضية لعزل منطقة النقب الجنوبي وسميت الخطة «فجر»، واشترك القوات الجوية معها (الخطة أسد) والقوات البحرية (لنشان من القوات البحرية ضد إيلات) في هذه العملية المشتركة برياً، بحرياً، جواً.

صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/١٧ في ١٩٦٧/٥/٢٣ بإعداد خطة هدفها، توجيه ضربة جوية مفاجئة ضد قوات العدو في كرم «أبو سالم» رفح، والسماة «سهم» على أن تبدأ بعد عملية «فجر» بـ ٤٨ ساعة.

كما صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٦ خاصة بتأمين منطقة رفح، والاستعداد بقوات الفرقة السابعة من المشاة، واللواء ١٤ المدرع للقيام بأعمال تعرضية (هجومية) في شمال النقب.

ويمكن حصر الخطط التعرضية التي جهزت على عجل وبدون استطلاع أو معلومات صحيحة عن العدو كالآتي: -

١ - العملية التعرضية (فجر):

توجيهات المشير رقم ٦٧/١٦ في ١٩٦٧/٥/٢٣.

- القوات: فرقة مشاة، لواء مشاة مستقل، لواء مدرع، لواء مدفعية وسط، لواء مدفعية ميدان - كتيبة هاون - كتيبة مضادة للطائرات، كتيبة مضادة للدبابات، سرية مهندسين، سرب قاذقات لب، كتيبة طرق، سرية كيميائية.

- الهدف: عزل منطقة النقب الجنوبي وإيلات.

- القوات الجوية: تعاون بالخطة (أسد)، وتوفير الحماية الجوية، والاستطلاع الجوي، ومجهود مباشر بقوة ٩ طلعات سرب مقاتل قاذف، وطلعة سرب قاذف خفيف «يومياً» وبلدة ٣ أيام.

- القوات البحرية: نشترك مع الخطة فسي قصف ساحل إيلات بنشآت صواريخ، وتدمير مدفعية العدو الساحلية، وقصف مستودعات الوقود ومنشآت الميناء.

- التوقيت: وقت استعداد العملية الساعة ٨ مساءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ وقد عرض الفريق صلاح محسن قائد الجيش قراره أمام الفريق أول مرئحي الساعة ٨ مساءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٥، فصادق على الخطة، وصدرت توجيهات عمليات

قائد الجبهة الشرقية رقم ٦٧/١ بهذه العملية. ثم صادق المشير على نفس الخطة يوم ١٩٦٧/٥/٢٦.

٢ - العمليات التعرضية «سهم»:

- القوات: اللواء مشاة المدعم، والقوة الخفيفة رقم (١).

- الهدف: غارة من محور رفح، لصد وتهديد أي قوات للعدو تهدد قطاع غزة.

ألغيت الخطة «سهم» بسبب تحرك القوة الخفيفة رقم (١) جنوباً.

٣ - العملية التعرضية «عسق»:

- القوات: فرقة مشاة

الهدف: غارة قوية في اتجاهين:

(أ) «بيرين» بقوة سرية مدعمة.

(ب) «جيفان راحيل» بقوة كتيبة مدعمة عرض قائد الفرقة قراره على الفريق

صلاح محسن الساعة (١٠) صباحاً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٨.

٤ - العملية التعرضية «سليمان»:

- القوات: فرقة مشاة، لواء مدرع.

الهدف: صد قوات تهدد قطاع غزة، وإغارة قوية ضد كرم أبو سالم والدنحور.

لم يتم الموافقة على الخطة بسبب تردد، ومناقشة بين قائد الجيش وقائد الفرقة

على اختيار المحاور المناسبة للإغارات، وظلت هذه المناقشات مستمرة منذ يوم

١٩٦٧/٦/١ وحتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٩.

نتائج العمليات التعرضية:

تبين أن العدو سيكون هو الأسبق في شن العمليات التعرضية - وعلى ذلك

صدر الأمر للفرقة السادسة مشاة، بأن تكون جاهزة لصد عمليات العدو على المحور

الجنوبي. وفي هذا استمرار للخطة في معرفة نية العدو في اتجاه الهجوم، حيث كان

هجومه مركزاً على المحور الشمالي. كما صدر الأمر أن تؤجل أي أعمال ترتبط

بالعملية «فجر»، وهي أكبر عملية تعرضية، أخذت جهداً كبيراً وخصصت لها قوات

كبيرة أيضاً على محور خاطيء. ليس له نهاية تعبوية أو تكتيكية.

وفي صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ بدأ العدو هجومه، ولم يكتمل تخطيط أي عملية تعرضية من الإغارات البرية الثلاث «فجر، غسق، سليمان». كما انه لم يكن هناك أي وحدة برية أو مدرعة، تدرت قبل ١٩٦٧/٦/٥ على واجبات وممارسة الهجوم من الحركة أو حتى من أي عمليات تصادمية.

تطور فكر المشير وتعديل الخطط:

حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ كانت الخطط الحربية الصادرة عن توجيهات عمليات المشير، متجهة جميعها إلى فكرة الدفاع الوقائي، مع تحضير خطط عمليات برية وجوية وبحرية تعرضية (هجومية) محدودة، مثل الخطة «فجر» ومعها الجوية «أسد» ضد إيلات. والخطة «غسق» ضد الثقب الشمالي.

كما أن خطط الدفاع عن سيناء نفسها، خرجت عن أسس أي دفاع البتة بسبب اقتناع المشير بضرورة التمسك والدفاع عن الكونتلا، وقطاع غزة. الأمر الذي جعل الدفاع عن سيناء نفسها غير متوازن، وغير متماسك وليس له عمق أو احتياطي استراتيجي مرن. يضاف إلى ذلك أن المواقع الدفاعية التي احتلتها القوات، ليست مجهزة من قبل فيها عدا منطقتة، أم قطف والغسيمة.

بذلك تمركزت القوات التي تحركت من المنطقة المركزية (القاهرة)، ومن منطقة القتال، للحشد في مناطق تجمع، وليس في مناطق دفاعية. وظهر جلياً ان تخطيط المشير للعمليات الحربية، منذ البداية، كان أبعد ما يكون عن تنفيذ وتطبيق الخطة «قاهر» الدفاعية المجهزة من قبل.

ثم جاء التحول الكبير المفاجيء أيضاً للقوات في الخطط العسكرية، وبالتالي في توجيهات المشير للعمليات، للقوات التي فتحت تعبواً في سيناء. وبدء التساؤل لماذا التحول المفاجيء؟ بل لماذا هذا التراجع؟ وظلت القوات معلقة لا تعلم الهدف من هذه التحولات، والتغيرات في خطط المشير.

وأخيراً صدرت توجيهات المشير رقم ٦٧/١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٩ تحدد الهدف العام للعمليات، وهو صد هجوم العدو المفاجيء وهزيمة قواته وتدميرها. والاستعداد للانتقال إلى العمليات التعرضية في اتجاه سيناء، فلسطين في أقل وقت ممكن طبقاً للخطة «قاهر».

وهذه أول مرة يذكر فيها إسم الخطة «قاهر» لكن للأسف جمد التنفيذ بسبب القيد الذي شغل قوات كبيرة نسبياً في تنفيذ الخطط التعرضية.

توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٠ في ١٩٦٧/٥/٣٠: احتمال قيام العدو بضرية مفاجئة بأكبر حشد ممكن من مدرعاته في وادي لصان والمعين وجنوبها، في اتجاه بئر مالح، المطلة. وهو المحور الجنوبي لسياءه. وأصبح من مهام المنطقة العسكرية الشرقية عمل ستارة مضادة للدبابات على الخط العام (جبل واسطة البحيري - جبل حرم - المطلة) ولا يسمح باختراقها، وخلق أنسب الظروف لاقترام الفرقة الرابعة المدرعة وهي الاحتياطي الاستراتيجي العام للإشتباك.

وهنا نلاحظ التراجع في نية المشير وإلغاء جميع الخطط التعرضية (الهجومية) ثم الالتجاء، لا إلى الدفاع الوقائي بل إلى دفاع تقليدي. يضاف إلى هذا إشغال القوات بعمل ستارة مضادة للدبابات (وهي قوات ثابتة أي تنتظر قدوم العدو لتشتبك معه من موقع الثبات). كما ان فقد الاحتياطي الاستراتيجي بدفعه للإشتباك جعل له مهمة أخرى خلاف مهمته الأساسية كاحتياطي إستراتيجي عام.

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢١ في ١٩٦٧/٥/٣١ خاصة بالقوة الخفيفة رقم ١، والتي تحركت باتجاه الجنوب، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي (ظلت في المحور الشمالي ٦ أيام فقط من ٢٢ - ١٩٦٧/٥/٢٨) لمهمة تأمين وادي لصان والمعين، والعمل على جنب العدو ومؤخرته، وقفل الثغرة بين جبل أم حصيرة وجبل حرم.

هذه التحركات العرضية الطويلة للقوات، وأخرى من الخلف للأمام على كل المحاور بطريقة جنونية أرهقت القوات وضاع المفهوم في الفكر العسكري ليكون دفاعاً تقليدياً مصحوباً بخوف من العدو.

توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٤. في ١٩٦٧/٦/٢ تقضي بأن تكون مهمة المنطقة الشرقية هي الدفاع عن منطقة الكونتلا، القسيمة، أم قطف، رفح العريش بغرض هزيمة العدو، وتدمير قوائمه ومنعها من الوصول إلى قناة السويس، ويركز الجهود الرئيسي للدفاع عن الكونتلا والقسيمة، أم قطف، الحسنة، المطلة.

- صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٧ في ١٩٦٧/٦/٣ إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة، بالتعاون مع إحتياطي المنطقة العسكرية الشرقية قائلاً بالنص

وعليك تدمير قوات العدو التي تحاول إختراق النطاق الدفاعي الثاني في اتجاه بئر المالح، المطلة. تستعد للعمل في الاتجاهات المقررة في الخطة وقاهرة. تدمير قوات مظلات العدو التي يحتمل نزولها في نخل، بئر الحمه، الميول الشرقية لمضائق الخائمية، الجدي، سدر الحيطان.

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٨. في ٤/٦/١٩٦٧ عن احتمال قيام العدو أثناء تقدمه باحتلال مجموعة المضائق ليقبى بها، ويركز عليها بغرض تهديد القناة. خصص المشير القوات وأعطى الفرقة السادسة مشاة رابع واجب زمني منذ بدء حشدتها في سيناء يوم ١٥/٥/١٩٦٧ بالإضافة إلى اللواء الاحتياطي ١٢٤، ١٢٥ واللواء المدرع، للمركز في المضائق، وكانت هذه آخر توجيهات تعطى للقوات البرية في سيناء وإستعداداً للمعركة. إلا أن هذه التوجيهات لم تصل إلى القوات في سيناء.

أربع خطط عسكرية في ٢٠ يوماً:

بدأ حشد القوات المسلحة في الاتجاه الإستراتيجي «سيناء» يوم ١٤/٥/١٩٦٧ واتخذت أوضاعها الدفاعية طبقاً للتخطيط العسكري السابق تجهيزه وإعداد وثائقه في الخطة الدفاعية وقاهرة، كما صدرت أولى توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى في نفس اليوم وأشارت باعتماد قطاع غزة في الدفاع، على موارده الذاتية ودعم بسيط من أسلحة معاونة كانت مخصصة له من قبل في العريش، ويصبح بهذا الشكل منطقة دفاعية منفصلة. كما حشد اللواء ٤ مشاة مع القوات في سيناء، وكان مخصصاً في الخطة وقاهرة للمركز في منطقة شرم الشيخ.

برفض السكرتير العام للأمم المتحدة بقاء قوات الطوارئ الدولية في منطقتي غزة وشم الشيخ حدث فراغ عسكري في هاتين المنطقتين لم يكن في حساب المشير من قبل وهنا جاء التطور الأول في تغيير أوضاع القوات كما جاء في الخطة وقاهرة، واضطر المشير إلى دفع الفرقة ٧ مشاة وهي إحدى الفرق الأربع التي تشكل هيكل الدفاع المترن عن سيناء، إلى منطقة رفح لتأمين قطاع غزة ضد أي تهديد من العدو.

ومنتطقة رفح تكون بروزاً جغرافياً، ليس له عمق دفاعي، فاضطر المشير كي يوازن الدفاع في تمركز قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح، أن يصدر توجيهاته

لتمركز الفرقة ٦ مشاة في منطفة الكونتلا على الجانب الآخر من مواجهة الدفاع عن سيناء، وترتب على ذلك تغيير أوضاع بقية القوات في سيناء بدفعها للأمام، لاستكمال اتزان الدفاع، واستمر تعديل أوضاع القوات حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٣.

وجاء التطور الثاني بعد عملية فرض الحصار البحري ضد الملاحه الإسرائيلية في خليج العقبة، وخوف المشير من قيام العدو والدول البحرية التي تؤيده بتهديد الخليج، فكان هذا الاحتمال هو باكورة الفكر التعرضي في التخطيط العسكري للمشير، وأصدر توجيهاته بإعداد خطط تعرضية محدودة ضد إسرائيل، وفي الساعة العاشرة صباح يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ صادق المشير على الخطة التعرضية «فجر» ضد النقب الجنوبي، والخطة التعرضية «غسق» ضد النقب الشمالي، كما أصدر توجيهاته إلى القوات الجوية لإعداد الخطة «أسد»، لمعاونة الخطة «فجر» ضد النقب الجنوبي وإيلات، وأمر اللواء ١٤ المدرع بالاستعداد للقيام بعمل تعرضي في اتجاه الخالصة (النقب الشمالي)، كما بدأ اهتمام المشير بفتح محور فرعي جديد (الشط - الطور - شرم الشيخ)، واستعداد القوات البحرية للقيام بعملية بحرية داخل خليج العقبة ضد إيلات.

وجاء التطور الثالث في تخطيط المشير نتيجة لخداع إسرائيلي استجابت له المخابرات الحربية، عن وجود حشود مدرعة إسرائيلية كبيرة في النقب الجنوبي مما جعل المشير يصدر توجيهاته بنقل نقل القوات في سيناء إلى المحور الجنوبي (الكونتلا - التمد - نخل) وإنشاء الستارة المضادة للدبابات التي ضمت وحدات فرعية كثيرة وانتقال القوة الخفيفة الحركة رقم (١) من الشيخ زايد في الشمال، كي تعاون الستارة المضادة للدبابات، وإشراك الاحتياطي الاستراتيجي (الفرقة ٤) المدرعة في عمليات الجيش، بدعوى إمكانية تدمير القوات المدرعة الإسرائيلية إذا حاولت الاختراق في هذا المحور ونتج عن ذلك تجميع أغلب القوات البرية في سيناء في هذا المحور. وفي هذه المرحلة ظلت الخطة التعرضية البرية السابق ذكرها قائمة.

وجاء التطور الرابع في تخطيط المشير بعد اقتناعه بموقف الدول الكبرى في هذا الصراع مع إسرائيل، ومعرفة المتأخرة بعدم وجود الحشود المدرعة الإسرائيلية، نتيجة لأول استطلاع جوي ناجح من قواتنا الجوية، ثم اقتناعه المتأخر أيضاً بعدم قدرة قواتنا البرية على القيام بالأعمال التعرضية، وقبوله مبدأ قيام إسرائيل بالضربة الجوية الأولى، فأصدر توجيهاته الأخيرة بالتزام القوات المسلحة بالدفاع التقليدي

عن سيناء والعودة إلى أسس الخطة الدفاعية وقاهره، ولكن المشير ترك القوات في سيناء في أوضاعها وظل يؤكد لأخر لحظة على تدمير القوات الإسرائيلية، بعد اختراقها حدودنا بواسطة قوات الستارة المضادة للدبابات، وجاء يوم ١٩٦٧/٦/٥ والقوات البرية في سيناء في أوضاع غير متزنة، والدفاع عموماً غير متماسك، وبدأ هجوم العدو من المحور الشمالي ولم يتعرض إطلاقاً للقوات الضخمة التي تشكلت منها الستارة والقوات المعاونة لها، بما فيها الاحتياطي الاستراتيجي في المحور الجنوبي.

وقد انتهت هذه التطورات في التخطيط العسكري الذي تغير أربع مرات في ٢٠ يوماً، إلى إنهاك الفكر والأجهزة التخطيطية في القيادة العامة، وفي قيادات القوات الميدانية، كما أنهكت القوات نفسها من كثرة التغير. وما تبعه من تحركات للأفراد والمعدات بالإضافة إلى حدوث البلبلة في الفكر وفي التنفيذ نتيجة لكثرة التبدل في المواقع والمهمات، وفقدان الثقة بين الجنود وبين القادة الذي انتهى بعدم وضوح الرؤية عند الجميع.

كما أظهرت هذه التطورات عدم وجود إستراتيجية عسكرية ثابتة وواضحة، حيث إن التخطيط لم يكن يتعدى ردود الفعل لأعمال ومبادرات ومعلومات خداعية، يقوم بها العدو ومن يسانده. وأظهرت البون الشاسع بين الأهداف السياسية، وبين استعداد القوات المسلحة لتحقيق هذه الأهداف، وإن الانفصال بين نظريات وأسس الخطة، وبين واقع الأوضاع في الميدان في الفترة الحرجة، قد ضيع جهوداً مضيئة ذهبت هباء، وبدد آمالاً عريضة.

أصدر المشير توجيهات إلى الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، بتنفيذ الخطة الجوية وأسده إعتباراً من أول ضوء يوم ١٩٦٧/٥/٢٧.

وأسرعت قيادة القوات الجوية بإصدار التعليمات التفصيلية إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ، وكان ضمن هذه الوحدات مطار العريش، حيث ثبت فيها بعد أن هذه التعليمات، وتوقيت تنفيذها تسربت منه إلى العدو، مما كان موضع إتهام قائد المطار، ومساعدته خلال المحاكمات العسكرية التي تمت عقب المعركة.

وقد حضر الرئيس عبد الناصر اجتماعاً عسكرياً يوم ١٩٦٧/٥/٢٥ للقادة

ورؤساء الهيئات، وظهر في هذا المؤتمر إستمرار نية المشير في إتمام الإجراءات التحضيرية، والتدريب لتنفيذ الحطط الهجومية. إلا أنه بعد الاجتماع تم لقاء بين الرئيس عبد الناصر والمشير منفردين، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء توجيهاته السابقة الخاصة بالخطوة «أسده» وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من الإصدار الأول. ويبدو أن المشير إقتنع بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المعلق بينهما. وكانت قد وصلت برفقة عاجلة من سفيرنا في الولايات المتحدة الأمريكية يذكر فيها بانزعاج أمريكا من وصول معلومات أكيدة إلى إسرائيل عن نية مصر بالهجوم عليها مع تحديد توقيت هذا الهجوم، «يقصد الخطوة أسده» المزمع تنفيذها مع أول ضوء يوم ١٩٦٧/٥/٢٧. وقد اتضح للرئيس عبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة. وانه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر هذا الهجوم الجوي.

رغم ذلك ظلت نيات المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية «فجر وغسق»، مع تحول كبير في اتجاه المجهود الرئيسي للقوات في الدفاع عن سيناء. هذا المجهود انتقل بثقل كبير، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي، حيث أصبح مؤكداً - من وجهة نظره - وطبقاً لتقارير المخابرات الحربية الخاطئة - ان إسرائيل سوف تقوم بالهجوم بثقل مدركاتها في اتجاه المحور الجنوبي. وعمل هذا تم نقل القوات إلى الجنوب بينما ترك المحور الشمالي.

وفي يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ صدر إنذار من المشير نفسه إلى جميع القوات وتم تعميم نشره في القوات المسلحة، «يقضي بأن الموقف بلغ أقصى درجات التوتر وعمل الجميع أن يتوقعوا الصدام المسلح ابتداءً من ١٩٦٧/٥/٢٩».

ورغم إعلان رئيس الولايات المتحدة تأييده الحاسم لإسرائيل، ومقابلة سفير الاتحاد السوفيتي العاجلة للرئيس عبد الناصر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧ التي نصح فيها بعدم قيام مصر (ج. ع. م) بيده العمليات الحربية مع إسرائيل إلا أن الرئيس عبد الناصر كان لا يزال يتخذ أسلوب الهجوم الإعلامي والسياسي، لكن ليس بدرجة الوصول إلى مواجهة عسكرية فعلية.

وفي يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ تم أسر عربة استطلاع تحمل إثنتين من قادة كتائب مدفعية الميدان والمضادة للطائرات، ورئيس عمليات اللواء مشاة، أثناء استطلاع منطلق العوجة في نطاق الأمن الأممي، نتيجة الإهمال وعدم المبالاة وحصل العدو

عل وثائق وخرائط عسكرية، كما حصلت إسرائيل على معلومات عن قواتنا، ورغم هذا ظلت نية المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية وتحويل أغلب القوات إلى المحور الجنوبي.

كما صدر الأمر في الساعة ٩ مساء يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ بتحريك مركز القيادة المتقدم للمشير من الإسماعيلية إلى الميثان على الطريق الأوسط كي يفتحه قبل الساعة ٢ صباحاً يوم ١٩٦٧/٥/٢٩. وتبين فيما بعد أن المشير كان ينوي التواجد في هذا المقر قبل بدء العمليات يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ حسب تقديره.

تم إعلان تعيين السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية قائداً للدفاع الشعبي، وهذا إتجاه دفاعي محض. كما حدث تحوّل كبير في نية واتجاهات المشير بالنسبة لخطط العمليات الهجومية، إذ صدرت في تلك الليلة وفي وقت متأخر جداً، توجيهات كثيرة من المشير إلى رئيس هيئة العمليات الفريق أنور القاضي، بتعديل الخطط العامة للقوات المسلحة المصرية من خطط هجومية إلى خطط دفاعية وقائية.

الفصل الثامن

المعلومات الميدانية وموقف القمة العسكرية

عندما تتطور الأحداث، وتقترب إحتتمالات الصدام المسلح مع العدو، يصبح من الضروري توفير أحدث المعلومات التعبوية والميدانية الدقيقة، للجهاز المختص في القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو هيئة العمليات التي سبق وأن جهزت الحخطط للعمليات الحربية، وحددت واجبات العمليات لأفرع القوات المسلحة الرئيسية، والتشكيلات الميدانية على ضوء خطة الدولة الاستراتيجية العسكرية.

وتنشط أجهزة الاستطلاع الجوي والبحري والبري لتوفير هذه المعلومات الحديثة والدقيقة عن حجم العدو- قوته- إتجاه مجهوده الرئيسي- مناطق الحشد- إلخ ذلك من المعلومات حتى يسارع جهاز العمليات الحربية بتطوير الحخطط السابقة، كي تطابق المعلومات الحديثة التي ترد له تباعاً من أجهزة الاستطلاع المختلفة.

وهنا تصدر واجبات العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية، ويتم الفتح التعبوي للقوات في المسرح المجهز من قبل، على أساس سليم في التوقيت المناسب وبالأسلوب الصحيح، مع توضيح الرؤية السليمة لهذه القوات بالنسبة للهدف الأساسي لهذا الصراع وأسلوب تنظيم التعاون بينهما، وأن يكون هذا الفتح التعبوي للقوات مطبقاً ليأدى الحرب الأساسية.

وخلال هذه المرحلة، مرحلة الحصول على المعلومات الحديثة وإتمام الفتح التعبوي للقوات وتنظيم أسلوب التعاون بينها، تطبيقاً لأسلوب وقواعد عمليات الأسلحة المشتركة، تتم إجتماعات قتالية في قمة القيادة العسكرية هدفها وضع

للمساة الأخيرة في تطبيق خطط العمليات الحربية المنتظرة والتي تصدر عنها واجبات العمليات الحربية النهائية لجميع التشكيلات الميدانية التي ستأخذ مكانها في مسرح العمليات إنتظاراً لبدا المعارك.

وهذه الإجراءات تأتي كلها في مرحلة التحضير والتجهيز للعمليات الحربية المنتظرة وسوف أوجز ما تم في هذه المرحلة، سواء بالنسبة للمعلومات الميدانية أو إجتماعات القمة العسكرية.

دور المخابرات الحربية:

حتى عام ١٩٦٧ لم تكن إدارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع في القوات المسلحة المصرية قد استكملت، تشكياً وتدريباً في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، وعنصر الاستطلاع يعتبر القناة الطبيعية التي توفر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية للقوات المسلحة عن العدو سواء في وقت السلم أو الحرب.

ولغياب هذا العنصر حلت إدارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها، في توفير المعلومات للقيادة العليا وأفرع القوات المسلحة الرئيسة والتشكيلات الميدانية وظل أسلوب توصيل المعلومات يعمل مثل وقت السلم، حتى لو كانت المعلومات واردة من مركز المعلومات الامامي في العريش مثلاً، فإن المعلومات تصل إلى المركز الرئيسي للمعلومات في مكتب وزير الحربية شمس بدران في كوبري القبة للإطلاع عليها ويقوم بإرسالها إلى القوات الامامية في سيناء وهو أسلوب غير سليم في وقت الحرب أو وقت الاستعداد لها علاوة على التأخير في وصول هذه المعلومات.

وكان مدير إدارة المخابرات وجميع ضباطه موضع ثقة خاصة لدى المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران، وزادت هذه الثقة أكثر بعد أحداث «الأمم» التي مارستها هذه الإدارة في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧. وبذا كانت المعلومات عن العدو الصادرة من هذه الإدارة أو فروعها موضع ثقة وتصديق كاملين لدى القيادة العليا.

ولكن ثبت من تطور الأحداث في الفترة الزمنية للفتح التعبوي للقوات في سيناء والتخطيط للعمليات المنتظرة مع العدو والفكر العسكري لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بين ١٩٦٧/٥/١٥ حتى ١٩٦٧/٦/٥، ان جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو قوته أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة

ومدى عمل طيرانه، كانت خاطئة الأمر الذي جعل تخطيط العمليات الحربية التي أقرها المشير عبد الحكيم عامر والتي اعتمدت على معلومات وتقديرات المخابرات الحربية خاطئة كذلك.

كما أن أوضاع القوات وتمركزها في سيناء خلال هذه الفترة والتي تغيرت أربع مرات تطبيقاً لخطط العمليات كانت خاطئة كذلك، وبذا أصبحت أوضاع التشكيلات الميدانية في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ غير سليمة، الأمر الذي مكن العدو من الحصول على نصر سريع في معركة ١٩٦٧.

ملخص تقارير المخابرات الحربية:

١- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٥ ومازالت هناك تجمعات عسكرية إسرائيلية في المنطقة الشمالية من إسرائيل ٥-٧ ألوية، وهذا خطأ إذ إن هذا العدد من الألوية الإسرائيلية لم يكن موجوداً على الجبهة السورية.

٢- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٦:

«إسرائيل سوف تعيد التفكير قبل أن تقدم على تصعيد الموقف» وهذا التقرير يدل على تردد إسرائيل وخوفها وهذا غير صحيح.

٣- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٧:

«الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي منخفضة وهناك حالة منتشرة من الخوف والتساؤل» وهذا تقرير غير صحيح ويدل على حالة خاطئة بالنسبة للشعب الإسرائيلي، تعكس إنطباعات غير سليمة على قواتنا المسلحة.

٤- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٨:

«عن استمرار إسرائيل في تعبئة إحتياطي الحط الأول، وقدر التقرير حجم القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية؛ ٦ ألوية مشاة ولواء واحد مدرع وكتيبة دبابات»، كان هذا الحجم من القوات الإسرائيلية غير موجود في هذا التاريخ.

٥- تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٩:

«الأحداث التي جرت في المنطقة قللت من فرص إسرائيل في تحقيق المبادأة ودفعتها إلى إتخاذ موقف التريث والحذر». أدى هذا التقرير إلى الاستهانة بقوات العدو.

٦ - تقرير المخابرات يوم ٢١/٥/١٩٦٧:

«ظهر نشاط نقل جوي إلى الجنوب - جنوب النقب - والظروف الراحة ليست ملائمة من وجهة نظر إسرائيل لشن عمليات شاملة نظراً لفقدائها عامل المبادأة والمفاجأة علاوة على حاجتها الماسة إلى الدعم العسكري الخارجي».

بدأ هذا التقرير بلفت نظر القائد والقوات إلى المحور الجنوبي كما أن التقرير أشار إلى ظروف ليست صحيحة في إسرائيل مما أدى إلى استرخاء في قواتنا المسلحة.

٧ - تقرير المخابرات يوم ٢٢/٥/١٩٦٧:

«عزز العدو قواته أمام الجبهة المصرية بلواء مدرع ودفع أسراباً مقاتلة إسرائيلية إلى مطارات النقب الجنوبي» حاشور - أبراهام - ديمونا - مشاد - مشاييه زامون» التقرير لفت نظر القائد المصري إلى الاتجاه الجنوبي وبيّن انه خاطيء كما أن الطائرات الإسرائيلية لم تعمل إلا من المطار الأول فقط في هذه المنطقة.

٨ - تقرير المخابرات يوم ٢٤/٥/١٩٦٧:

ذكر التقرير الموضوعات التي تمت في مؤتمر قيادة الجيش الميداني الذي حضره جميع قادة الفرق و تمت فيه قراءة تقارير المخابرات عن مقارنة قواتنا بقوات العدو على الجبهة المصرية وهي:

القوات المصرية:	القوات الإسرائيلية:	
٣	١	المدرعات
٣	١	المشاة
١٠٠٠	غير معروف	الدفعية بالقطعة

وقد ثبت خطأ هذه النسب فيما بعد واتضح ان النسب الحقيقية في القوى

هي:

القوات المصرية:	القوات الإسرائيلية:	
١	١,٧	مشاة
٠,٦	١	مدرعات

٠,٥	١	المدفعية
٢,٥	١	طائرات
٢,٧	١	طيارون
١	صفر	مركبات جنزير
١	صفر	ونصف جنزير

وقد أعطى تقرير المخابرات الخاطئ إنطباع الاستهانة بقوة العدو، بينما لو علمت القيادة العسكرية حقيقة قوة العدو لترددت أكثر من مرة في وضع قرار الحرب.

٩ - تقرير المخابرات يوم ٢٥/٥/١٩٦٧:

«عن سفر وزير الحربية إلى موسكو ومغادرة السكرتير العام للأمم المتحدة بعد فشل مهمته في القاهرة يوم ٢٣/٥/١٩٦٧». اعتبر السكرتير العام للأمم المتحدة أن مهمته ناجحة».

١٠ - تقرير المخابرات يوم ٢٦/٥/١٩٦٧:

وذكر التقرير إهتمام إسرائيل بمنطقة إيلات وجمع قوات إضافية بها وأن حجم القوات الإسرائيلية فيها وصل إلى: ٣ ألوية مدرعة، ٣ ألوية مشاة كتيبتين مدرعتين علاوة على لواء ميكانيكي ولواء مشاة إحتياطي».

كان هذا التقرير تأكيداً على نية إسرائيل للمعمل على المحور الجنوبي ضد قواتنا المتمركزة في سيناء مما جعل المشير عبد الحكيم عامر يركز حوالي ٧٠٪ من قواته في سيناء على هذا المحور. واتضح فيما بعد أن هذا التقرير خاطئ. وكان تأثيره مدمراً بالنسبة للأوضاع الخاطئة لقواتنا في سيناء، إذ لم يكن لدى العدو في هذا الاتجاه وفي هذا التوقيت حتى بدء المعركة سوى لواء ميكانيكي واحد. اعتقد أن خطة خداع العدو لمخابراتنا قد نجحت.

١١ - تقرير المخابرات يوم ٢٧/٥/١٩٦٧:

«زيادة نشاط العدو تجاه المنطقة الجنوبية للنقب وتعزيزها بلواء آخر» أي استمرار في الخطأ وتأكيد له.

١٢ - تقرير المخابرات يوم ٢٩/٥/١٩٦٧:

وأكد التقرير على نشاط أكيد للعدو في منطقة وادي الجواني، ووادي لصان

والمعين» وهي نفس المنطقة الجنوبية للثقب «وذلك بهدف القيام بعملية هجومية».

نفس الخطأ يتكرر مرة أخرى فأماكن تجمع العدو خاطئة كما أن نية العدو في الهجوم من المحور الجنوبي مضللة، وقد نوه هذا التقرير بأن قيادة الجيش الميداني قد أصدرت تعليماتها بضرورة تأمين الاتجاهات العنبري الجنوبي وهي في الحقيقة صدى خطأ معلومات المخابرات.

١٣ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٦/١:

وأكد مكتب مخابرات العريش عزم العدو الوشيك على القيام بعملية تعرضية هجومية ضد الاتجاه الجنوبي، واحتمال إسقاط جوي معاد جنوب الكونولا» هذه المعلومات كلها خاطئة ومضللة سواء بالنسبة للاتجاه أو بالنسبة لنية العدو.

١٤ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٦/٢:

«إن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرضي «أي هجومي» وإن الصلابة العربية الراهنة ستجبر العدو بلا شك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

بالرغم من أن التقدير الوارد في هذا التقرير كان خاطئاً وتأثيره على القوات المسلحة المصرية كان مدمراً فقد أمر المشير بتوزيعه على جميع القوات حتى مستوى القادة الأدنى علاوة على أن توقيت إذاعة هذا التقرير على القوات جاء مناقضاً لتأكيد الرئيس عبد الناصر في اجتماعه مع المشير والقادة في نفس اليوم (١٩٦٧/٦/٢) بحتمية العدوان الإسرائيلي خلال يومين أو ثلاثة.

١٥ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٦/٣:

«ذكر التقرير مراكز تجمع القوات الإسرائيلية وقوتها على طول المواجهة المصرية وجاء التقرير على المحور الجنوبي لقوات العدو التي لا تزيد عن كتيبة نحال، وكتيبة أقلبات للمراقبة، وخلفها لواء مكانيكي وبعض الدبابات». وهي أولى المعلومات السليمة عن قوة العدو أمام المحور الجنوبي لأنها كانت حصيلة أول استطلاع جوي ناجح قامت به قواتنا الجوية ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٢ فوق منطقة الثقب الجنوبي ولعمق ١٥ كلم داخل حدود إسرائيل.

ولكن كانت هذه المعلومات السليمة عن قوة العدو على المحور الجنوبي متأخرة

جداً، ولم يحاول المشير بعد وصول هذه المعلومات أن يغير أوضاع القوات في سيناء كما لم يعلق القادة المجتمعون في قيادة الجيش في «ريشات لحمان» مساء نفس اليوم على سبب تجميع أغلب قواتنا في المحور الجنوبي أمام قوة العدو الضعيفة، التي ذكرت في تقرير المخابرات لهذا اليوم. إنه الارتباك الذهني للقادة والقوات بسبب كثرة التوجيهات وكثرة تغيير أوضاع القوات، وخطأ معلومات المخابرات الحربية منذ يوم ١٥/٥/١٩٦٧.

إجتماعات القمة العسكرية:

على مستوى القمة العسكرية ومنذ بدء الحشد في سيناء تمت إجتماعات عسكرية يومياً تقريباً في مكتب المشير عبد الحكيم عامر في مقر القيادة بمدينة نصر، بهدف تحضير وتجهيز خطط العمليات المنتظرة في هذا المسرح. حضر معظم هذه الاجتماعات كل أو بعض قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة أو رؤساء أركانهم ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومساعدوه وقائد عام الجبهة أو رئيس أركانه وقائد الجيش الميداني وأعضاء مكتب المشير جميعهم، وأنا. يبدأ المشير بتوجيه الحاضرين لأهداف العمليات المتوقعة ويستمع منهم إلى اقتراحاتهم ويوافق عليها، أو يعدلها، كما يستمع إلى طلباتهم ذات الأهمية العاجلة من معدات أو تسليح أو معدات إدارية وفنية أو وحدات دعم معاونة لاستكمال قدراتهم القتالية.

وفي الاجتماع التالي بحضور القادة ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة خرائط القرارات لخطط الاجتماع السابق للتصديق عليها من المشير ويقوم رئيس هيئة العمليات بإصدار توجيهات العمليات الحربية المصادق عليها من المشير ويوزعها على التشكيلات الميدانية للتنفيذ، هكذا كان أسلوب إعداد وتجهيز خطط عمليات معركة يونيو ١٩٦٧.

وقد حضر الرئيس عبد الناصر ثلاثة إجتماعات فقط خلال الفترة من ١٥/٥/١٩٦٧ حتى ٤/٦/١٩٦٧، وهي الاجتماعات التالية:

إجتماع يوم ٢٥/٥/١٩٦٧:

بدأ الساعة الثامنة والنصف مساء وكانت أول مرة بحضور فيها الرئيس وظل مستمعاً طوال الاجتماع الذي تركزت فيه المناقشة على احتمالات قيام العدو بالعمل ضد قطاع غزة كذلك على المحور الجنوبي «الكوتلا» وشرح رئيس هيئة العمليات

والقادة الإجراءات العسكرية التي تمت لتأمين قطاع غزة والمحور الجنوبي. كما عرض قائد الجيش خطته التعرضية ضد القوات الإسرائيلية في النقب الجنوبي، كذلك الخطط التعرضية في المحور الشمالي ووافق المشير عليها وأمر بزيادة التنسيق والتدريب والتحركات اللازمة لنجاح هذه الخطط التعرضية. وقبل انتهاء الاجتماع أشار الرئيس إلى أهمية قطاع غزة من الناحية السياسية والمعنوية، خاصة على الشعب الفلسطيني، ثم انفراد الرئيس بالمشير في لقاء مغلق لمدة نصف ساعة عاد بعدها المشير للاجتماع وأصدر قراراً بإلغاء العمليات الجوية الهجومية التي كان قد صادق عليها في نفس اليوم وهي الخطة الجوية وأسده والمزعم تنفيذها فجر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧.

اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ :

بدأ الساعة التاسعة مساء وتم خلاله عرض الموقف العسكري العام في سيناء والمنطقة وبالذات خليج العقبة وانتهى الاجتماع الذي ظل الرئيس طواله مستمعاً، وبعد الاجتماع تم لقاء منفرد بين الرئيس والمشير ولم نعلم شيئاً عما تم فيه سوى ما صدر بعد ذلك من قرار بتعيين السيد زكريا محي الدين قائداً للدفاع الشعبي ثم طلب المشير الفريق أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في وقت متأخر من نفس الليلة وأصدر إليه توجيهات عمليات جديدة تعدل وتغير التوجيهات السابقة ليكون الدفاع عن سيناء دفاعاً وقائياً، كما ألقى جميع الخطط التعرضية ضد إسرائيل.

اجتماع يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٢ :

كان أهم الاجتماعات التي تمت بمكتب المشير عبد الحكيم عامر، بالدور (الطابق) السادس من مبنى القيادة العامة بضاحية مدينة نصر.

شهد هذا الاجتماع الرئيس عبد الناصر والمشير عامر، وشمس بدران وقادة الأفرع الرئيسية وقادة الميدان ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ورئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية، ومديرو مكتب المشير جميعهم وأنا.

ونظراً لأهمية هذا الاجتماع، ولأنه سبق بداية المعركة بثلاثة أيام فقط فستعرض له بالتفصيل.

بدأ الرئيس عبد الناصر... الحديث محلاً للموقف السياسي العالمي، ثم الموقف السياسي والعسكري داخل إسرائيل. كما أشار إلى الرأي العام العالمي

وخص بالذكر اتجاه الولايات المتحدة من حيث احتمال تقديمها مساعدة مباشرة لإسرائيل في حالة تعرض أمنها العسكري للخطر.

وأمنى الرئيس حديثه التحليلي بالتأكيد على قيام إسرائيل، بالضربة الأولى الوقائية بعد أن أنهت إجراءاتها الداخلية المعتادة، وأشار في هذا الصدد إلى تجربة ١٩٥٦، وتوقع أن تبدأ الحرب خلال يومين، أو ثلاثة على الأكثر، أي في يوم ٤، أو ٥ يونيو، إلا أنه عاد فأكمل حديثه الذي كان أقرب إلى تأكيد إنذاري، بأن إسرائيل ستبدأ هجومها يوم ٥ يونيو.

وقد تحول الحديث بعد ذلك إلى تفصيل إجراءات الحرب الوقائية وحمية قيام إسرائيل بالضربة الأولى، مشيراً أيضاً إلى ما حدث عام ١٩٥٦، وفي هذه المرة كانت الإشارة في الحديث موجهة إلى الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

حول هذه النقطة قام نقاش إنحصر في الحسائر المحتملة لقواتنا الجوية وإمكانية توفير القدرة لها. لشن ضربة مضادة، وقد قدر الفريق أول صدقي محمود الحسائر المتوقعة في قواتنا الجوية من ١٥ إلى ٢٠ في المائة، لكنه قال: إن هذا الإجراء يعني فقد المبادأة من جانبنا، وربما أدى هذا إلى «تكسيح» قواتنا الجوية، وقد نطق الفريق أول صدقي محمود «تكسيح» باللغة الانجليزية.

تطورت المناقشة التي اشترك فيها الرئيس والمشير والفريق أول صدقي محمود إلى استحسان ملاقاته الضربة الجوية من إسرائيل أولاً، بدلاً من فقد عطف العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي قدر الرئيس عبد الناصر احتمال دخولها إلى جانب إسرائيل، في حالة قيامنا نحن بالضربة الأولى، كما أنها ستقوم بتسجيل وفضح اعتدائنا على إسرائيل، وما سيرتب على ذلك من موقف سيء بالنسبة لنا عالمياً.

وفي آخر المناقشة تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية في قواتنا الجوية للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى من إسرائيل، وتوفير القدرة لها لشن ضربة جوية مضادة.

وقد وافق المشير على ذلك مصدراً أوامره للفريق أول صدقي محمود باتخاذ إجراءات تأمين القوات الجوية ضد الضربة الجوية الأولى، خصوصاً وأن واجب

قواتنا أصبح دفاعياً بشكل عام وإن عجز ٢٠٪ من الضربة الأولى ونحارب إسرائيل أفضل من أن نبدأ الضربة الأولى ونحارب أمريكا وإسرائيل معاً. إلا أن المشير لاحظ علامات الضيق على الفريق أول صدقي، فتعمد اختصار الجلسة على ما تم من مناقشة، مما لفت أنظار الحاضرين. فقد كان الجميع ينتظرون دور المشير نفسه في الحديث. لكن الرئيس عبد الناصر أنهى الاجتماع بتأكيد على نية إسرائيل في شن هجومها صباح يوم ٥ يونيو وقال إنه يعلم تماماً الخطوات التي تتخذها إسرائيل داخلياً وخارجياً في مثل هذه الأحداث والظروف. مثملاً بما تم عام ١٩٥٦. أي مفاجأة عسكرية، وحرب قصيرة المدى ونقل المعركة إلى أرضنا.

بعد الاجتماع مباشرة اتصل المشير تليفونياً بالفريق أول جمال عفيفي نائب قائد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، وكان جالساً بمكتب الفريق أول صدقي محمود، وأخطره بقراره الذي يقضي بتأمين القوات الجوية ضد الضربة الأولى.

وفي صباح اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٣ حضر الفريق أول صدقي محمود وأخطر المشير، بعدم إمكانية التغيير الشامل في أوضاع أسراب المقاتلات في سيناء، بإعادة تركزها، وأخبره بأنه اقتصر على نقل سرب واحد من مطارات سيناء إلى مطار كيريت. وكان الفريق صدقي قد بدأ كلامه عن تحوفه من إعادة الطيارين للخلف مما يؤثر على روحهم المعنوية، ووافق المشير على هذا الرأي بأنه ما زالت هناك فرصة للمراجعة على الطبيعة عند زيارته - أي المشير - إلى سيناء يوم ١٩٦٧/٦/٥، وأنه أخطر قائد الجبهة الفريق أول مرعي بهذه الزيارة.

ولأهمية هذا الاجتماع أرى ضرورة تحليل مواقف أطرافه المختلفة، فقد أوضح الرئيس عبد الناصر تطورات المعركة المتوقعة، ونية العدو تماماً، كما حدد توقيت وتاريخ بدء المعركة مع إسرائيل، وحدد أن بداية المعركة ستكون بضربة جوية أولى من إسرائيل.

أما المشير عامر، فمن خلال موقفه في الاجتماع تستطيع أن تقول إنه لم يقتنع بتقديرات الرئيس السياسية والعسكرية، كما أنه لم يبال بالإنذار الصريح من الرئيس بميعاد المعركة وهو ١٩٦٧/٦/٥، بدليل أنه استمر في تنفيذ برنامجه المعتاد، وقيامه بزيارة سيناء في نفس اليوم الذي حدده هذا الإنذار.

وقد كان موقف القادة الحاضرين سلبياً، فهم لم يتلقوا من المشير أي تحذير أو

إنذار باحتمال قيام إسرائيل بيده عملياتها يوم ١٩٦٧/٦/٥، بل إن هذا الكلام سمعوه من الرئيس عبد الناصر وبالتالي فهم لم يخطروا أحداً بما سمعوه من الرئيس، بل أكثر من ذلك فقد سرت مهمة بعد الاجتماع إعتقد أنها منقولة عن المشير نفسه تقول: «هو يعني كانت تقديراته - أي عبد الناصر - سليمة عام ١٩٥٦، إذن القادة الحاضرون لم يقتنعوا بموقف الرئيس وتحديراته، تشبهاً بقائدهم المشير عبد الحكيم عامر».

وزاد من حدة هذا الموقف وصول ملخص تقرير المخابرات الحربية يوم ١٩٦٧/٦/٢، وعقب الاجتماع مباشرة «يرجع ان إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرضي، وان الصلابة العربية الراهنة، ستجبر العدو بلا شك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

ولعدم اقتناع المشير بتحليلات الرئيس عبد الناصر، وتأكيداً لموقفه هو، أمر بإعادة طبع هذا التقرير وتوزيعه على القوات بشكل واسع، وبدأ هذا التقرير يصل إلى مستوى الوحدات الفرعية، خلافاً لما كان يحدث لأي تقرير مخابراتي سابق.

إتسغال القوات:

وحتى تعطى صورة حقيقية عن حالة قياداتنا، ودرجة إنشغالها بتلقي توجيهات المشير ومحاولة تنفيذها، وهي تتكرر - أي التوجيهات - بشكل مستمر يومياً، بما في ذلك التحركات التي لم تنته حتى بدء القتال، مستعرض لأحداث مؤتمر قائد الجيش الميداني الذي تم مساء يوم ١٩٦٧/٦/٣.

عقد الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني هذا الاجتماع في مقر قيادة الجيش في «ريشات لحمان» قبل بدء المعركة بيومين، وحضره جميع قادة التشكيلات من فرق والوية مستقلة متمركزة في سيناء.

في هذا الاجتماع وزع قائد الجيش صورة توجيهات نائب القائد الأعلى رقم ٢٤ والتي وصلت في اليوم السابق ثم شرح مهمات كل تشكيل بالنسبة لما جاء في هذه التوجيهات، وقد قام قائد الجيش بنوزيعها كتابة في اليوم التالي على التشكيلات.

كما أبلغ القادة بمواعيد عرض قراراتهم على التوالي وذلك بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٤، وبسبب تحضير وتجهيز ما يطلب منهم في الاجتماعات اليومية لقائد

الجيش، لم يتمكن القادة من مباشرة مهامهم الأصلية في المرور على قواتهم أو جنودهم خلال الأسبوع الأخير من الفتح التعبوي، وهذا هو نفس ما حدث بالنسبة للرؤساء في تشكيلاتهم.

وقد أذاع قائد الجبهة - وهذا قبل المعركة بيوم واحد - نبأ زيارة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٩٦٧/٦/٥، بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة صباحاً، وهو الميعاد المنتظر لوصوله إلى مطار «بئر نماد» وقد حدد في هذا الاجتماع عدد المستقبلين ووظائفهم التي تتراوح بين الفريق أول، والعميد، وهم ٢٨ قائداً يحضر بعضهم بهليكوبتر للإستقبال.

واستكمل قائد الجيش خطة مرور المشير، كذلك برنامجه خلال هذه الزيارة بأن قال: «يحضر المشير بعد الاستقبال في المطار، مؤتمر تنظيم التعاون لل تشكيلات الميدانية، الذي سيديره قائد الجبهة الفريق أول مرغني الساعة ١٢ ظهراً، وهو إجراء يتم لأول مرة» رغم أنه مرحلة ضرورية من إجراءات الفتح التعبوي للقوات» ثم يتوجه المشير بعد ذلك إلى مقره في الميثان.

وفي هذا المؤتمر أيضاً إستكمل قائد الجيش تعليماته اليومية، بأن أمر بإجراء ضرب ناز فردي للمقاتلين، الذين لم يسبق لهم الضرب، وأعطى تعليمات تدريب للفرق كالأتي: تدريب على الهجوم من العمق ومن الحركة حتى مستوى الكتيبة في ثلاث فرق مشاة.

وجدير بالذكر ان هذا النوع من التدريب لم يتم من قبل، كما أن جميع فرق الجيش لم يصل تدريبها في وقت السلم إلا إلى مستوى الكتيبة في الدفاع وهو غير كافٍ، علاوة على انه دفاع فقط. أي أنهم رغم دخولهم الحرب لم يتدربوا على الهجوم من قبل.

كما سرد قائد الجيش تعليماته باستقبال القوة الكويتية، كي تصل إلى العريش في وقت مناسب، للاحتفال بها، واستقبالها إستقبال الأخوة الأشقاء في السلاح، وحدد قائد الجيش وصولها حوالي الساعة الثامنة صباحاً.

اليوم الأخير قبل بدء المعركة:

كي تكتمل الصورة لا بد وأن نعرف ماذا حدث في يوم ١٩٦٧/٦/٤. فمن الغريب انه بعد انقضاء واحد وعشرين يوماً على بدء إعلان حالة التعبئة والفتح

التعبوي في سيناء، لم يكن الجيش الميداني قد وصل إلى حالة مناسبة في الإعداد، أو الاستعداد سواء للدفاع أو للهجوم.

ففي الصباح وصل اللواء ثوفيق عبد النبي، وكان ملحقاً عسكرياً في باكستان، كي يتولى منصب قائد السنارة المضادة للدبابات الجديدة، وعند استلامه للقيادة ظهر له أن كتيبة دبابات ثقيلة، وسرية مدفعية ذاتية الحركة، وكتيبة هاون ثقيل لم تصل بعد. وان ٧ دبابات فقط وصلت من كتيبة دبابات أخرى، وان جميع أفراد السنارة المضادة للدبابات من الاحتياطي غير المدرب مع نقص كبير جداً في المرئيات والأسلحة، والمعدات والأصناف الهندسية لإقامة التجهيزات.

وفي هذا اليوم تم تحرك قيادة فرقة مشاة ولواء مشاة من نخل إلى الكونتلا.

ولما كان قائد الفرقة ٩ المدرعة والمشكلة حديثاً قد وصل يوم ١٩٦٧/٦/٣ ولم تكن وحدات الفرقة قد وصلت بعد، فقد أمر قائد الجيش بوضع لواء مدرع لم يستكمل بعد تحت قيادته، وكلفه بالإشتراك مع الفرقة ٤ المدرعة بالضربة المضادة.

كما وصلت بعض عناصر اللواء ١٨ مشاة من اليمن، عدا كتيبة مشاة، وكتيبة مدرعة، وكتيبة مدفعية ميدان، وكتيبة مضادة للطائرات، واضطر قائد الجيش إلى حجز كتيبة مشاة، وكتيبة هاون من لواء إحتياطي، وضمها إلى اللواء ١٨ مشاة.

وفي الساعة السابعة مساء. اتصل الفريق أول مرنجي، بالفريق صلاح محسن وأخطره عن ميعاد وصول المشير إلى بئر تمادا حوالي الساعة ٩ في صباح اليوم التالي، وحدد له خطط سير المشير، وهو: قوات السنارة، تنظيم التعاون ثم لواء ١٨ مشاة، ثم التوجه إلى قيادته في الميثان، كما حدد له عدد المستقبلين من رتبة العميد حتى رتبة الفريق أول، وعددهم ٢٨ قائداً وهو تكرر لما أذاعه في اليوم السابق.

وفي الساعة الحادية عشرة مساء، عقد قائد الجيش الفريق صلاح محسن مؤتمره اليومي، وبدأه بالإتصال بالفريق أنور القاضي لمعرفة المجهود الجوي المخصص للعمليات الدفاعية، والعمليتين الهجوميتين «فجر» و«غسق» ثم نظم إحتياطي الجيش، وطلب حصر الأسلحة التي لا تتوفر لها ذخيرة، ووعد بإحضارها ثم دبر النقص الموجود في ضباط اللواء ١٨ مشاة.

كما ظهر ان كئاثب النقل ينقصها ٣٠٠ سائق، وبدراسة موقف المواصلات

الخطية إكتشف نقصها في الخط المباشر بين قيادة الجيش وبين القوات المتمركزة على المحور الجنوبي، وأصدر أوامره بأن يتم تدمير ذلك قبل يوم ١٩٦٧/٦/٨.

وفي ذلك اليوم تم نقل ١٦ جهازاً لاسلكياً تخص اللواء مشاة إحتياطي كانت في القرش غرب القناة إلى الستارة المضادة للدبابات التي لا تملك أي جهاز لاسلكي.

كما تمت تحركات كثيرة من وحدات مضادة للطائرات زودت بتعليمات حديثة إلى مطارات سيناء، وإلى محطات الرادار في سيناء، والتي كانت مفتقرة إلى هذا العنصر، وجاءت هذه العناصر من وحداتها الأصلية في المناطق العسكرية الأخرى، أو من المطارات الداخلية في غرب القناة أو الدلتا أو المنطقة المركزية.

وتم إصدار تعليمات تنظيم عملية استقبال كتية المغاوير الكويتية التي ستصل في اليوم التالي بالقطار إلى العريش، مع التنسيق في مواعيد وقوف قطارها كي تتم حفاوة واستقبال جيدين، وهو اهتمام زائد على أعلى مستوى ميداني.

وفي النهاية نظم قائد الجيش أيضاً التحركات التي ستتم في اليوم التالي أي يوم ١٩٦٧/٦/٥، وهي لا تقل في حجمها وكثافتها عن أي تحركات تمت في ذلك اليوم أو الأيام السابقة.

أما عن القوات الجوية، فقد أقامت الشؤون العامة للقوات الجوية، حفلاً ترفيهياً للقوات الجوية والدفاع الجوي المتمركزة في منطقة أنشاص. وكانت التعليمات لإقامة هذا الحفل قاصرة على الشاي والموسيقى، ولكن أموراً أخرى خافية حولت هذا الحفل البريء إلى حفل ساهر إمتد إلى ساعة متأخرة من الليل الأمر الذي جعل الإشاعات المغرضة والأكاذيب، تأخذ الفرصة في التشيع والافتراء والتناول على القوات الجوية وقياداتها.

الفصل التاسع

المعركة

بدء المعركة: (٥)

كان نذير المعركة هو إرسال إنذارين تعيين في غاية الأهمية، الأول من مكتب مخابرات العريش بقيادة المقدم إبراهيم سلامة، إلى جهة غير معنية بالعمليات ومكتب الوزير شمس بدران بكويري القبة في الساعة السابعة صباحاً، بينما وصل إلى هيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة في الساعة ٩.٤٠ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

أرسل الإنذار الثاني من الفريق عبد المنعم رياض الذي كان بالقيادة المتقدمة لنائب القائد الأعلى بعثان في الساعة السابعة صباحاً أيضاً، ولكنه لم يستقبل بالجهة المعنية، وهي غرفة عمليات الدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي إطلاقاً.

وأقول إنه لو وصل هذان الإنذاران صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥، قبل بدء العمليات بساعة ونصف، لكانت على الأقل قد تغيرت الحوادث عما وقع فعلاً صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الإنذار الأول:

تجمعت لدى الدوريات الامامية لوحات نطاق الأمن، مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير في مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم حوالي الساعة ٤ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وصلت هذه المعلومات إلى مكتب مخابرات العريش الذي كان يعمل كمركز إستطلاع تعبوي للجيش في نفس الوقت. وقد حاول هذا المكتب التوفيق والتجميع

• الشكل رقم (٣)

والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى، وأرسل إشارة في الساعة ٧ صباحاً من نفس اليوم إلى قياداته العليا بכתب وزير الحربية شمس بدران بكويري القبة، هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كروية لاحتمال قيام العمليات الحربية أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية.

استقبل الضابط المناوب في كويري القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير حيث كان نائباً في القيادة العامة بمدينة نصر، إستلم هذه الإشارة المقدم علي شفيق صفوت مدير مكتب المشير، وعرضها عليه في غرفة نومه عقب استلامها، أي حوالي الساعة ٧ صباحاً. ولم يعلق المشير أو المقدم علي شفيق صفوت بأي تعليق على فحوى الإشارة. إلا أني علمت بعد ذلك متأخراً في نفس اليوم أي ١٩٦٧/٦/٥، ان هذه الإشارة وصلت إلى الجهة المعنية، أي هيئة عمليات القوات المسلحة في الساعة ٩،٤٠ أي بعد حدوث الهجوم الفعلي.

كما ان القوات نفسها، قيادة الجيش، وقيادة الجبهة، لم تبلغ القيادة العامة بأي هجوم على القوات الامامية، إلا حوالي الساعة ٨،٣٠ أيضاً في نفس وقت الضربة الجوية الإسرائيلية تقريباً.

خطأ في الإنذار الأول:

عندما وصل هذا الإنذار إلى المقدم إبراهيم سلامة في الساعة ٤ صباحاً. وبعد أن قام بالتأكد والتجميع، حلل هذا الخبر تحليلاً خاطئاً، وذئب الإشارة المرسله منه بالآتي: «إن الوحدات الامامية لإسرائيل على كلا المحورين الشمالي والأوسط تقوم بتغيير قواتها من إحتياطي المنطقة»، وأضافت الإشارة أنه صدرت تعليمات من قيادة الفرق الامامية بالحذر، ودفع دوريات أمامية أكثر لزيادة التأكد، واستمرار المتابعة.

ولم تكن هذه التحركات سوى التحركات النهائية لوحدة العدو الامامية للفتح التكتيكي على كلا المحورين إستعداداً للهجوم على قواتنا في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الإنذار الثاني:

في محطة عجلون للإنذار المبكر «بقريه عجلون بالأردن» جهاز رادار ممتاز ويرتفع ٤٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلي بإسرائيل، ومدى عمله جيد جداً،

وتم ربطه لاسلكياً بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال. أحدهما يمثل مصدر المعلومات الإستراتيجية والتعبوية لمصر (ج.ع.م) والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة في مكتب شمس بدران بكويري القبة. وجهاز الاستقبال الثاني كان بغرفة العمليات الرئيسة للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، وهو مركز الاستقبال الرئيسي، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعي أي يستمع فقط لما يذاع في المركز الرئيسي. هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات.

وفي الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثت محطة عجلون للإنذار المبكر إلى المحطتين معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل، تنجّه نحو الجنوب الغربي مترجمة باللفظ الكودي «عنب» «عنب» «عنب».

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسي - بالجيوشي - الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة قال عنه في التحقيق: «إنه غيّر تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفي المرة الثانية قال: إن توقيت العمل بالتردد القديم «حسب جدول العمل بالشفرة» إنتهى، فغير على التردد التالي. على أي حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسي للطيران والدفاع الجوي عن مصر (ج.ع.م).

أما المحطة الفرعية وهي محطة إستماع فقط خاصة بالمخابرات في مكتب شمس بدران في كويري القبة فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. إنه إنذار أكيد بيده هجوم طيران العدو على أراضي (ج.ع.م) مصر في اتجاه الجنوب الغربي من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب في كويري القبة، لم يحظر الوزير لعدم وجوده في مكتبه بكويري القبة، أو في مدينة نصر، وبعد مرور حوالى ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار. وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسة بالجيوشي. أراد أن يذكره بنفس الإشارة، وما فيها من إسم كودي يدل على طائرات العدو المغيرة. فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسة بالتهكم قائلاً: «عنب أيه وبصل أيه. ١٩. دول فوق دماغنا أي ان الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطارنا، وكانت الساعة ٨.٤٥ بتوقيت مصر (ج.ع.م) فعلاً. عدا ذلك لم يصل من أي محطة إنذار أخرى في مصر (ج.ع.م) أي إنذار باقتراب طائرات العدو وذلك

لسببين أولاً: ان طيران العدو في الاقتراب تم على مستوى منخفض جداً. ثانياً: إن محطات الإنذار والرادار كانت هي الهدف الأول للتعويبي للتدمير أو التعطيل بواسطة طائرات العدو. هكذا كان الحال في أدق مرحلة، بل في أدق ساعة، ضياع ٣٠ دقيقة أو ٤٥ دقيقة كلفت القوات الجوية خسارة فادحة. وهكذا كان «وعي الإشارة» وتحمّل المسؤولية، و«الشعور بالواجب» على صعيد تنظيم أسلوب المعلومات الاستراتيجية والتعبوية. كما تمت التبليغات الآتية من الفريق عبد المنعم رياض الساعة ١٠ صباحاً من عمان يوم ١٩٦٧/٦/٥، وهي: (٢) حاملتنا طائرات من ٢٠ إلى ١٠٠ ميل غرب تل أبيب تشترك في العمليات الحربية. و ١٦ طائرة قادمة من الحاملات في البحر الأبيض المتوسط غرب تل أبيب هبطت في مطار رامات دافيد، كما أسقطت طائرة للعدو في قطاع غزة وأسر قائدها، (٢) إنسان من قوارب الطوربيد للعدو أمام غزة.

تقييد نيران الدفاع الجوي:

قامت من مطار الماطلة طائرتان من طراز اليوشن ١٤ بين الساعة ٨.١٥ والساعة ٨.٣٠ صباحاً، الأولى تحمل المشير والفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وبعض ضباط مكاتبتهم متجهة إلى بئر نمادا في سيناء، والثانية تحمل رئيس وزراء العراق يرافقه حسين الشافعي متجهة إلى مطار أبو صوير للزيارة حيث أعلن العراق استعداده للمشاركة العسكرية لـ (ج.ع.م) مصر. طار المشير بطائرته حتى عبر قناة السويس حيث أخطره قائد الطائرة بمشاهدة نيران في مطارات القناة. وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وان جميع المطارات تضرب في وقت واحد ولم تخمس على إقلاعه من الماطلة سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فقط. وقد وصلت الطائرة الثانية إلى مطار أبو صوير قبل ضربه بدقيقة أو بدقيقتين وكانت قيادة الدفاع الجوي قد أصدرت أمراً إلى جميع المطارات وجميع عناصر الدفاع الجوي بين القاهرة وسيناء، بالتوقف عن إطلاق النيران في المدة من الساعة ٨ إلى الساعة ٩ صباحاً، لعبور الطائرتين.

والمعروف ان الأوامر المستدعية لتعريف إجراءات فتح النيران، تقضي بفتح النيران عند حدوث أي اعتداء مباشر، بالرغم من قيدها لأي سبب مثل السبب السابق، أي ان تفتح النيران فوراً في حالة الاعتداء المباشر، أي ان العدو إذا حاول

المهجوم على أي مطار أو أي عنصر من عناصر الدفاع الجوي، يلزم مقابلته فوراً دون استئذان أو تردد.

والسؤال الآن لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوي هذا الأمر المستديم؟ لا أحد يعلم، إنما هو ذهول المفاجأة أحدث التوقف الذهني، كما أنني أقول إن عدم الممارسة العملية للقيادة والسيطرة، والاستهانة وعدم المبالاة وعدم السيطرة من القائد المباشر تضاف إلى الدهول أيضاً.

عاد المشير بطائره ومعها الفريق أول صدقي محمود، والفريق أنور القاضي، ونزلوا بالطائرة اليوشن (١٤)، مضطربين في مطار القاهرة الدولي، حيث استقل المشير «ناكسي» ووصل إلى مقر القيادة في بدروم مبنى مدينة نصر الساعة ١٠،٣٠ تقريباً، ودخل مذهولاً من هول المفاجأة.

وقد شاهد رئيس وزراء العراق، وحسين الشافعي واقعة الهجوم على مطار أبو صوير، بأكثر من هجمة جوية تم فيها تدمير جميع طائرات اليوشن ٢٨ المرصوصة على عمر المطار صفاً واحداً. كما لاحظنا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوي المحيطة بالمطار أو حتى من أي رشاش أو بندقية في أيدي رجال الدفاع الأرضي. إذ إن الطائرات المغيرة كانت في مدى عمل هذا السلاح البسيط، مرة أخرى فإن السبب هو الدهول الذهني وعدم السيطرة.

الهجوم الجوي الإسرائيلي:

قبل بداية الهجوم الجوي بثوان بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبرتي» في إعاقة خطوط المواصلات السلوكية واللاسلكية الموجهة، وإعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه كذلك. وكانت هذه بالإضافة إلى قلة الخبرة والتدريب لدى أفرادنا بداية التخلخل وفقد السيطرة على قواتنا الجوية وعناصر الدفاع الجوي.

في الساعة ٨،٤٥ بدأ الطيران الإسرائيلي قصف محطات الرادار، والمطارات وأجهزة الدفاع الجوي. في سيناء ٤ مطارات، وفي منطقة القناة ٣ مطارات، كذلك مطار المنصورة.

في ذلك التوقيت فقط أي الساعة ٨،٤٥ علمت القيادة العليا والقيادة العامة والقوات المسلحة أن الهجوم الإسرائيلي المفاجيء قد بدأ. وكانت المفاجأة التكتيكية أكثر تأثيراً على القوات الجوية، وعناصر الدفاع الجوي بسبب شلل المواصلات

بأنواعها والإعاقة والتشويش على أجهزة الرادار كلها.

وغطت الموجة الثانية من الطيران الإسرائيلي، بقية مطارات مصر (ج. ع. م) الداخلية في المنطقة المركزية «القاهرة»، ثم المطارات الجنوبية، لدرجة أنها تمكنت من الوصول إلى أبعد مطار تنصوره مخبراتها الحربية التي قالت لقواتنا الجوية «بأن المدى التكتيكي لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط».

وهكذا تم تدمير طائرتنا القاذفة الثقيلة في الأقصر ورأس بناس، وهو مطار على أقصى الحدود الشرقية الجنوبية لمصر.

كما تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة ٨٥٪ خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم في الساعة ٨،٤٠ يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الخطة الإسرائيلية «كولمب»:

خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة، وهي حوالي ١٦٤ طائرة للإشتراك في الضربة الجوية المفاجئة، التي تمت بنجاح في أربع ساعات تقريباً وما بين الساعة ٨،٤٠ صباحاً والساعة ١٢ ظهراً.

تركزت مهمة الدفاع الجوي عن قلب إسرائيل لمظلة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي، ولوسائل الدفاع الجوي السلبية، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات، بما في ذلك المطارات الخمسة الأساسية التي حشدت فيها أغلب الطائرات التي قامت بالضربة الجوية.

كما أن إسرائيل خصصت طائرات التدريب، من جميع الأنواع في استكمال خطة التعاون الجوي مع قواتها البرية، التي قامت بالفتح والمهجوم في نفس توقيت الضربة الجوية تقريباً.

طريقة تنفيذ الخطة:

استغرق التدريب على تنفيذ هذه الخطة عشر سنوات. أي ان التدريب عليها بدأ منذ عام ١٩٥٧.

وقد تم تخطيط الهجوم على أن يشمل جميع مطارات مصر (ج. ع. م) التي كانت تشغلها طائرات القوات الجوية المصرية. وكانت كلها جاثمة على الأرض عدا خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز تي ١٦، كانت في برنامجها اليومي في التدريب

على اختراق الضاحية من بني سويف «قاعدتها» إلى أسوان وبالعكس أي أنها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم على مصر (ج.ع.م) كما أنها لم تكن في درجة الاستعداد الكامل، كما تنص الأوامر منذ يوم ١٤/٥/١٩٦٧.

تم الهجوم الجوي الإسرائيلي على نسقين، وعلى ارتفاع منخفض جداً في المجيء، وارتفاع عالٍ جداً في طريق العودة. كان كل نسق مكوناً من ٨٠ طائرة أغلبها من طراز «ميراج ٣، ٥» كما استخدمت طائرات «الفتور» على المطارات البعيدة مثل الأقصر ورأس بناس.

قام النسق الأول بقصف مطارات سيناء الأربعة، ومحطات الرادار للإنذار، على الحدود الشرقية لمصر (ج.ع.م) ومطارات القناة الثلاثة، ومطار المنصورة، ثم عادت إلى قواعدهما للتموين بالوقود والذخيرة.

أكمل النسق الثاني الهجوم على بقية مطارات مصر (ج.ع.م) وكانت القاذفات الثقيلة ت.ي ١٦ المتمركزة في غرب القاهرة وبني سويف من نصيب هذه المجموعة فتم تدمير وقصف هذين المطارين أثناء طيران التشكيل الجوي المصري، من القاذفات وعددها ٥ في التدريب، وأثناء عودتها صدرت الأوامر لها من قيادتها في منطقة «الجيشي» بالهبوط في مطار الأقصر المدني، وفعلاً نفذ الأمر، وبعد هبوط التشكيل بنصف ساعة، كانت الدفعة التالية من طائرات العدو، قد وصلت فأتمت تدمير هذا التشكيل وهو على الأرض.

والسؤال لماذا لم يصدر الأمر إلى هذا التشكيل من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية بمنطقة الجيشي بالتوجه إلى الخرطوم، أو إلى جده مثلاً أو إلى مطار العظم بليبيا، فالوقود كان كافياً للقيام بذلك. ولماذا لم يصدر إليه الأمر بتنفيذ الخطة «فهد» التي أمر المشير عامر الفريق أول صدقي بتنفيذها؟

يقال إن الطائرات لم تكن مستعدة، أي لم تلتفن للعمليات، وبالتالي لم تُفلا بالقنابل والذخيرة؟.

وتتوالى الأسئلة، ولماذا لم تجهز بالذخيرة والقنابل وهي في أقصى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو هبوطها في مطار الأقصر؟ وهذا المطار لم يكن به من قبل أي نوع من أنواع الطائرات الحربية، كما أنه لم يذكر في الخطة الإسرائيلية «كولب»؟

أسئلة كثيرة تؤكد أن عناصر استطلاع ومخابرات إسرائيل عن قواتنا كانت جاهزة ودقيقة، بل إنني لا أستبعد أن تردّدت شبكاتنا الأسلكية والسلكية، كانت سهلة المثال وفي أيديهم، لكن برغم هذه الظروف السيئة فإن قائد لواء طائرات النقل «أنتيوف ١٢» المتمركز في مطار شرق القاهرة أمر طائراته بالتوجه إلى الخرطوم فور الهجوم الجوي مباشرة وكان تصرفه سليماً.

لقد تم قصف المطارات المصرية على هجمتين جويتين، الأولى باستخدام القنابل والصواريخ، والثانية بالمدافع الرشاشة، كما استخدمت إسرائيل لأول مرة قنابل الباراشوت البطيئة التفجير ضد ممرات المطارات لتدميرها. حيث إن القنبلة الواحدة تحدث حفرة في المر قطرها من ٤ إلى ٦ أمتار، وعمق ١,٥ إلى ٣ أمتار ومعنى هذا تعطيل استخدام الممر فعلاً حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفرة.

وللعلم فإن قواتنا الجوية في ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية مجهزة من قبل، لإصلاح هذه الحفر فور وقوعها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات ممر واحد فقط. ومن هنا جاء الشلل، مثلما جاءت المفاجأة.

كان زمن الهجوم الجوي، للنسق الواحد، ٤٥ دقيقة، إقلاع وطيران واقترب من الهدف ٢٠ دقيقة، ثم هجمتان جويتان على الهدف لمدة ٥ دقائق، فعودة ٢٠ دقيقة. وقد أعيد الملء في القواعد الرئيسة بإسرائيل وعددها خمس قواعد، ولم توزع إسرائيل أو تنشر قواتها الجوية في مطاراتها المختلفة التي تزيد عن عشرين مطاراً، رغبة في تحقيق مبدأ «تجمع القوى والحشد» ولتركيز عناصر الدفاع المضاد للطائرات «الهوك» والميكانيكيين والفنيين، وبهذا استغرق زمن إعادة الملء من ٧ إلى ١٠ دقائق وهو زمن قياسي. وقد انتهت الضربة الجوية الإسرائيلية بتدمير ٨٥٪ من قواتنا الجوية عموماً، ١٠٠٪ بالنسبة للقاذفات الثقيلة والحفيفة.

مفتاح الضربة «كولب»:

وضعت الخطة «كولب» على أساس خروج الطائرات الإسرائيلية من المطارات الرئيسة الخمسة داخل إسرائيل على ارتفاع منخفض جداً من ٣٠ إلى ٥٠ متراً فوق سطح البحر، متجهة غرباً فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى نقطة ما تمركزت فيها سفينة الإرشاد والتوجيه والشوش «ليبري» الأمريكية وكانت هذه السفينة مجهزة بأجهزة إلكترونية حديثة لالتقاط الإشارات اللاسلكية على قنوات وترددات كثيرة في

المنطقة ومدى عملها يصل إلى ٥٠٠ ميل وأجهزة توجيه إلكترونية من اتجاهات بحرية وأرضية دقيقة جداً وأجهزة تداخل وتشويش لاسلكية على نوات وترددات متعددة، وأجهزة إلكترونية لفك وحل أي شفرة كودية، وأجهزة إتصال دولية تربطها مع قيادتها في الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق مع قيادة القوات الجوية الإسرائيلية وذلك في اتصال كودي دائم.

حينما وصلت أفواج الطائرات الإسرائيلية فوق هذه النقطة الإشارية في الجزء الجنوبي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي نقطة ثابتة أخذت «ليبرتي» بمساعدتها باتجاه ملاحى آخر إلى الهدف على أرض مصر (ج. ع. م).

جاءت هذه المساعدة الملاحية من السفينة ليبرتي كمساعدة فنية كبيرة جداً لجميع الطيارين الإسرائيليين لعدم فقد اتجاههم الملاحى نحو هدفهم. إذ إنه لا يوجد طيار في العالم يطير بطائرته على ارتفاع ٥٠ متراً على سطح البحر، ويمكنه أن يضمن بقاءه في اتجاهه السليم، مهما كان متقيداً بعددات وأجهزة الطائرة الملاحية طوال المسافة بين إسرائيل وبورسعيد، وهي مسافة كبيرة نسبياً. ويجب أن لا ننسى أن الطائرة المقاتلة «الميراج» بها طيار واحد يقوم بمهتين «قائد وملاح» في نفس الوقت، ولذلك قامت نقطة الإرشاد «ليبرتي» بمهمة توجيه وتصحيح إلتجاه، وتوزيع على أهداف سيناء وفي منطقة القناة. وكانت هذه المهمة هي مفتاح الضربة الجوية التي ساعدت على نجاحها.

التداخل والتشويش:

أضافت السفينة ليبرتي بأجهزتها الإلكترونية مساعدة غير مباشرة أخرى لإسرائيل، إذ إنها لمكانها القريب من سواحل سيناء والدلتا، ومعرفتها بالترددات التي تعمل عليها أجهزتها اللاسلكية، والقنوات الإشارية التي تعمل عليها قواتنا، والطابع المميز لقواتنا- في ذلك الوقت- في عدم الحرص على أمن المواصلات عموماً، كل هذا مكن السفينة أن تتحدد، وقبل بدء العمليات، أماكن تركز جميع القيادات الميدانية الكبيرة أو المؤثرة، سواء في الجيش الميدانى، أو المطارات وعناصر الدفاع الجوى، خاصة أجهزة الرادار سواء الإنذار أو التوجيه.

وقبل بدء المعركة بدقائق، وجهت هذه السفينة بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عالٍ جداً إلى المحطات اللاسلكية والقيادية، ومحطات الرادار المصرية فتم

التشويش على أجهزتنا اللاسلكية، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة، كما تم تدخّل لاسلكي بين كل معطّين تابعين لنا كانتا على تردد واحد مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة، أو قائد سرب جوي، وطائرات تشكيلية وهي في الجو.

بالإضافة إلى التشويش الراداري على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء مسحاة. فإن أفراد أطقم الرادار عندنا لم يتدربوا على كيفية مقاومة أو تقليل تأثير مثل هذا العمل.

وعلى ذلك فشلت عملية توجيه طائراتنا في الجو من المحطة الرادارية في القاعدة التي كانت توجهها إلى مناطق القتال.

رد الفعل المصري:

أثناء الضربة الجوية، تمكن حوالي ٣٠ طياراً مقاتلاً شجاعاً من قواتنا الجوية، من الإقلاع وسط الهجمة الجوية، والاشتباك مع المقاتلات الإسرائيلية واستشهد منهم ١٢ طياراً.

أما قوات الدفاع الجوي، وكانت مسلحة بصواريخ سام ١، سام ٢، فقد أطلقت صواريخها دون دقة، لعدم وجود التدريب والخبرة السابقة. وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة. وكانت كلها بلاغات خاطئة، لأنها خاصة بإسقاط الحزانات الاحتياطية للوقود التي تسقطها طائرات العدو عقب الهجمة مباشرة لاكتساب المرونة والسرعة. لكن قواتنا في الدفاع الجوي احتسبتها طائرات تم إسقاطها بمعرفتها. ولعدم وجود مواصلات تبادلية، ولعدم وجود عناصر الإصلاح السريع لخطوط المواصلات السلكية، كذلك لعدم وجود وعي أمن المواصلات، فقدت القيادة الرئيسة للقوات الجوية والدفاع الجوي، والقيادات الميدانية، السيطرة على وحداتها وعناصرها في اتجاه المسرح الرئيسي والقاهرة - سيناء.

تخريب المواصلات الخطية:

مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥، نجحت طائرة هليكوبتر إسرائيلية تحمل طاقم تدمير في النزول بجوار الطريق الأوسط في منطقة الخانمية، حيث كان يمر الكابل المحوري الرئيسي عبر قناة السويس إلى سيناء، والذي كان يتفرع بعد ذلك إلى محورين رئيسيين على الطريق الأوسط، والطريق الشمالي في سيناء، ويخدم كل المواصلات السلكية للقوات الجوية والدفاع الجوي، بما فيها محطات الرادار الإنذارية، كما

يخدم - جميع التشكيلات البرية وينتهي بسترال أنشء حديثاً في العريش.

والغريب، بل والمدهش أن طاقم التدمير الإسرائيلي، والطائرة الهليكوبتر إنما العمل بتدمير الخط المحوري في أكثر من مكان بطريق التفجير، أمام نظر وأعين جنودنا الذين كانوا يتحركون بعرياتهم على نفس الطريق، ولم يبلغوا حتى قياداتهم بما يحدث. اعتقد انه الجهل وعدم الفهم.

الخداع الأمريكي لمصر:

إن الدور الأكبر للولايات المتحدة، قد تم عن طريق الخداع السياسي لمصر بدرجة سهلت على إسرائيل تنفيذ مخططاتها العدوانية في الوقت المناسب كما لعب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت «جونسون» دوراً بارزاً في هذا الخداع.

في يوم ٢٣/٥/١٩٦٧ وهو بدء إغلاق مضيق العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وصلت رسالة من الرئيس الأمريكي «جونسون» إلى الرئيس عبد الناصر تدل على حسن النوايا. واقترح جونسون إرسال نائبه «همفري» لزيارة المنطقة ودعا كافة الأطراف إلى الالتزام باحترام إتفاقية الهدنة وان (ج. ع. م) يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها لقيام أي عدوان في المنطقة. أما بالنسبة لمشكلة خليج العقبة فيمكن عرضها على محكمة العدل الدولية.

وفي نفس ذلك اليوم، وصلت رسالة من جونسون إلى كوسيجين يقترح فيها التعاون بين البلدين لمواجهة مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، ويطلب جونسون من الاتحاد السوفيتي مساعدته في عدم قيام مصر ببدء أي عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

بالفعل استجاب الاتحاد السوفيتي لطلب جونسون، فطلب سفيرا الدولتين الأعظم مقابلة عبد الناصر - في وقت واحد تقريباً - وطلباً منه عدم البدء في أية عمليات عسكرية ضد إسرائيل. وقد وعدهما الرئيس عبد الناصر بذلك.

في ذلك الوقت ولدى مغادرة «يوتانت» سكرتير هيئة الأمم المتحدة القاهرة بعد مقابلة عبد الناصر التي استجاب فيها لمقترحات يوتانت الثلاثة حول الملاحة في خليج العقبة، سأل يوتانت الرئيس عن تخوف إسرائيل والرأي العام العالمي من نية مصر (ج. ع. م) بدء العدوان على إسرائيل وقد رد الرئيس ينفي هذا الأمر. كان

جونسون يتوقع رفض الرئيس عبد الناصر هذه المقترحات فلما علم بقبولها تجاهل متابعة مجهودات يوثانت.

وكان الاتحاد السوفيتي قد أبلغ جونسون يوم ٢٧/٥/١٩٦٧ بأن إسرائيل تخطط للهجوم على (ج. ع. م) فقام جونسون بتحويل هذه المعلومات إلى أشكول رئيس وزراء إسرائيل، ولم يتخذ أي إجراء يوقف فيه هذا الهجوم تلبية لروح التعاون والوفاق الدبلوماسي مع الأتحاد السوفيتي.

في يوم ٢/٦/١٩٦٧، كان الموقف السياسي قد تصاعد، وإزاء الضغط الدولي والأمريكي بصفة خاصة نجح الرئيس عبد الناصر في إقناع المشير عبد الحكيم عامر، في مقابلة خاصة بينها بتغيير خطط الهجوم، والالتزام بالدفاع، والعمل على تلافي الضربة الجوية الإسرائيلية، وقد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بتاهيل جونسون لهذه اللعبة الخداعية، فأكدت له أن مصر (ج. ع. م) ليس لديها خطط للهجوم على إسرائيل، وإن الأخيرة يمكنها بسهولة كسب المعركة على العرب. وفي نفس اليوم أيضاً وصلت رسالة من الرئيس جونسون إلى إسرائيل يتعهد فيها بالعمل على صيانة وسلام، وحرية إسرائيل، وصيانة حرية المنطقة بأقصى درجة ممكنة من فاعلية المساندة الأمريكية.

قام الرئيس جونسون في نفس الوقت بإخطار الأتحاد السوفيتي، للاتفاق على عدم المواجهة بين الدولتين الأعظم في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل ما في حدود أمن وسلامة إسرائيل وأي إخطار الأتحاد السوفيتي بنية الولايات المتحدة في حالة الضرورة.

وقد رفض الرئيس جونسون الاقتراح البريطاني بقيام الدول البحرية العظمى بالتدخل بحرباً للسيطرة على مياه خليج العقبة. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت عام ١٩٥٧ «بالالتزام أمريكي للمحافظة على حق المرور البري في مضيق تيران، كذلك بحق إسرائيل بالرد بالقوة إذا أغلق المضيق في وجه الملاحاة الإسرائيلية». وبذلك لم يبق إلا انفراد إسرائيل بعدوانها على العرب، يعلم وتأييد الرئيس جونسون الذي حرصت إسرائيل على موافقته أولاً.

فقد قام «أبا أيان» وزير خارجية إسرائيل في أواخر مايو ١٩٦٧، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقابل الرئيس جونسون بعد معرفته لوجهة نظر وزارة

الخارجية الأمريكية، والإدارة، والبتاجون، وتؤكد من جونسون أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل ويقف بجانبها، بل ويضمن سلامتها وأمنها، وقد قال جونسون لايبان: «إن إسرائيل لن تكون وحدها ما لم تقرر أن تسير وحدها».

وقال أيضاً إن الولايات المتحدة سوف تستخدم أي وسيلة، بل كل الوسائل لفتح المضيق.

وتأكد لإسرائيل قبل أن تصدر قرارها بدخول الحرب أي قبل ١٩٦٧/٦/٢ أن لديها أضواء خضراء كثيرة، وموافقات بل تأييد ومساعدة من الولايات المتحدة، ومن الرئيس جونسون شخصياً.

وفي ١٩٦٧/٦/٣، طلب «بوست» مندوب جونسون الشخصي، مقابلة وزير الخارجية محمود رياض، ليبلغه رسالة جديدة من جونسون يوافق فيها على استقبال زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية في واشنطن. وفي نفس اليوم، بدأ العد التنازلي لبدء العمليات الهجومية الإسرائيلية ضد (ج. ع. م) مصر بعد أن اتخذت قرار الحرب. وتشكلت وزارة الحرب وبدأت التعبئة العامة. وهو نفس اليوم الذي أنهى فيه جونسون خداعه للعرب.

من هنا جاء وصف هذا الصراع على لسان الرئيس عبد الناصر وهو يشرح الموقف للرئيس بومدين في يوليو ١٩٦٧ بالقاهرة، قائلاً: «إن الامبريالية الغربية تمكنت بأسلوبها الخداعي أن تمسك رأس السمكة الكبيرة يقصد (ج. ع. م) وساعدها في ذلك البيروقراطية العسكرية فيها».

موقف القوات في سيناء:

وصل المشير ومعه الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي والفريق أنور القاضي، إلى مقر القيادة العامة بضاحية مدينة نصر حوالي الساعة ١٠.٣٠ صباح يوم ٥ يونيو.

توجه الفريق أول صدقي على الفور إلى مقر قيادته بمنطقة الجيوشي وهناك علم بعد اتصالات تليفونية مع معظم القواعد الجوية والمطارات، أنها جميعاً هوجمت، أو انتهى تدميرها، والطائرات على الأرض، كما علم انه فقد حوالي ٨٥٪ من قوائه الجوية ولم تبق لديه سوى ٣٠ طائرة مقاتلة وميج ١٧ وميج ٢١، وان جميع الغاذقات الثقيلة والخفيفة قد دمرت نهائياً.

أصدر المشير أوامره إلى الفريق أول صدقي، بتنفيذ الخطة الجوية «فهد» وهي الخطة التي جهزت عقب التصديق على الخطة «قاهر» الدفاعية منذ ١٩٦٦. ولكن لم يتم تنفيذ هذا الأمر لعدم وجود أداة التنفيذ.

وفي حوالي الساعة ١١ صباحاً كلفني المشير بالاتصال بالقيادة السورية لأخطارها بالموقف، ومحاولة تنفيذ خطط القصف الجوي على مطارات إسرائيل الشمالية، وهي جزء من الحطوط التي كنت قد نسقتها مع رئيس أركان الجيش السوري «اللواء أحمد سويدان».

ارتبطت به لاسلكياً، وطلبت منه تنفيذ الخطة التعرضية «رشيد» لكنني لم أحصل على رد إيجابي، وكان كل ما نطق به هو جملة واحدة «نحاول سيدي» ثم علمت بعد ذلك إنه لم تصدر أية أوامر من الجانب السوري بالتخاذ أي موقف مضاد أو تعرضي، أو حتى تدخل في أي عمليات إطلاقاً ضد إسرائيل.

كما كان الفريق عبد المنعم رياض في عمان قد طلب من القيادة السورية نفس طليي قبل ساعة أو أكثر. إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبياً أيضاً.

بعد ظهر نفس اليوم حضر الرئيس جمال عبد الناصر، كما حضر أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقون، والفريق أول علي علي عامر، إلى مقر القيادة العامة، حيث جلس أعضاء مجلس قيادة الثورة صامتين في غرفة المشير يستمعون إلى البلاغات التي كان يجولها المقدم علي شفيق صفوت مدير مكتب المشير من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي، إلى وسائل الإعلام المختلفة، وكانت كل البلاغات عن إسقاط أعداد كبيرة من طائرات العدو، وكلها بيانات كاذبة.

أما الرئيس عبد الناصر فقد جلس بجوار المشير الذي كان يدير المعركة ويتصل بالقيادة سواء الموجودين في الميدان، أو في مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي والذي كان يبلغه شخصياً بعدد الطائرات الإسرائيلية التي دمرت. ولم تكن الأعداد بالطبع صحيحة.

كانت الاتصالات في ذلك اليوم مركزة مع قائد الجيش الميداني، الفريق صلاح محسن «وقائد الجبهة الفريق أول عبد المحسن مرتضى» وقائد المحور الشمالي الذي كان العدو قد بدأ يخترقه، وكان المتكلم من العريش دائماً هو اللواء «نصر الدين» قائد المنطقة الإدارية.

حتى تلك اللحظة لم يكن قد ظهر شيء في الموقف العام بالنسبة للقوات البرية ونية العدو الحقيقية، فيما عدا قوات المحور الشمالي «شمال العريش» وقوات الفرقة السابعة مشاة بيروز رفح، و«اللواء ١١ مشاة».

كان التأثير بادياً فقط على ضياع قواتنا الجوية، وكانت لغة التشجيع بالدفاع والتمسك بالأرض، هي الشعور السائد حتى الساعة السادسة مساءً. في تلك اللحظة غادر الرئيس جمال عبد الناصر مبنى القيادة، مشيراً إلى الجالسين بأفضلية ترك المشير يتفرغ لعمله، وإدارة المعركة، خاصة وأن الجالسين كلهم، لا يؤدون أي عمل أو مساعدة فعلية.

خلال الاتصالات التي تمت مع المشير من قوات سيناء تردد طلب واحد مشترك من الجميع وهو طلب المعاونة الجوية والعطاء الجوي. كما علم المشير من الفريق صلاح محسن أنه يتوي دفع اللواء ١٤ المدرع واللواء مشاة، لوقف تقدم قوات العدو المتجهة إلى العريش، فأمر المشير الفريق أول صدقي بمحاولة جمع أعداد من الطيارين للإشتراك في معاونة قوات النطاق الدفاعي الأول صباح ١٩٦٧/٦/٦. وقد اعتزل المشير في غرفته ليلاً في ذلك اليوم. ولم يتم أحد من الموجودين في مبنى القيادة العامة في تلك الليلة.

بدأت الاتصالات تقل من سيناء نتيجة خلل المواصلات، حيث تم قطع الخط المحوري الرئيسي مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥. كما أن التداخل والتشويش على المحطات اللاسلكية الرئيسة تم صباح نفس اليوم كما ذكرت سابقاً. إستمر الاتصال بالعريش وكان المتكلم دائماً هو اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية الذي حفظ للجميع اسمه من كثرة ما تردد أمامهم.

عاد الرئيس عبد الناصر إلى القيادة ومعه شمس بدران، ودخل على المشير في غرفته ثم خرج بعد حوالي ٢٠ دقيقة فقط من دخوله حيث وجد المشير في حالة عصبية، بدت في احمرار وجهه بشدة، وقمت أنا بتوصيل الرئيس إلى الباب الخارجي حيث قال لي: «إن حالة المشير لم تسمح حتى بالكلام أو المناقشة. كما أشار إلى أن الأخبار الواردة من الإذاعات الخارجية مزعجة».

القتال في نطاق الأمن:

في نفس الوقت الذي قامت فيه القوات الإسرائيلية الجوية بضربتها كانت

قواتها البرية تفتح النيران من وحداتها الأمامية للهجوم، بعد تمهيد نيران من المدفعية والطيران على مواقع، الماسورة، كرم ابن مصلح، أبو عجيل، القسيمة والكونتلا.

ثم تحركت قوات العدو المدرعة، والمشاة المحملة على عربات مدرعة في اتجاه خان يونس، الدرب التركي، وادي الأزارك، أم بيسس والصيحة، وادي خراف الفحامي، والحياض، ولم تتم أي معاونة جوية من جانب قواتنا فارتدت قوات الأمن إلى النطاق الدفاعي الأول.

القتال على النطاق الدفاعي الأول:

بدأ العدو الهجوم على قوات الفرقة ٧ مشاة، في الساعة ٩ صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. وبمعاونة الطيران استطاع العدو اختراق الجانب الأيسر للفرقة واللواء ١٦ مشاة ثم اتجه غرباً.

تمكنت حوالي ٢٠ دبابة للعدو من التحرك جنوباً من غرب منطقة الشيخ زويد في اتجاه العريش. ووصلت إلى النصب التذكاري في مدخل العريش حوالي الساعة ٦،٤٠ مساءً وبذلك تم حصار وعزل قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح.

ومنذ الساعة ٢،٥٠ بعد ظهر نفس اليوم بدأ الهجوم على أم قطف حيث تمكنت (٢) سربتا دبابات، وكتيبة مشاة من اختراق الخندق ١، ٢، وعلى الفور دفعت قواتنا بسرية ذاتية الحركة ١٠٠ مم لصد هجوم العدو، وتمكنت من استرداد الموقع. وفي صباح اليوم التالي كرر العدو هجومه على نفس الموقع وتم الاستيلاء على أم قطف، في الساعة العاشرة والنصف مساءً يوم ٦/٦/١٩٦٧.

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم ٦/٦/١٩٦٧، بدأ العدو مهاجمة القسيمة بلواء مشاة ولواء مدرع. تمت إشتياكات بالنيران وحاول العدو الالتفاف لكنه لم ينجح. وبناء على طلب سابق من قائد الفرقة، ظهر تشكيل جوي مصري في سماء القسيمة للمعاونة، لكنه دخل في قتال جوي مع طائرات العدو.

حاول العدو الهجوم مرة أخرى في الساعة السادسة مساءً من الأمام والخلف وتمكنت قوات الفرقة (٢) من رده، وكانت دفاعات القسيمة هي المنطقة الوحيدة التي فشل العدو في الاستيلاء عليها وصمدت حتى ٦/٦/١٩٦٧. إلى أن قامت بالارتداد العام غرباً.

أما الهجوم على الكونتلا فقد بدأ في الساعة ١٢,٥٥ مساء يوم ٩٦٧/٦/٥ وقد بدأ الهجوم يقصف مدفعي من لواء ميكانيكي. على قواتنا التي تمكنت من صد هجوم العدو، ثم قام اللواء الأول المدرع بمطاردة العدو داخل حدود إسرائيل. وقد اتضح فيما بعد ان هذا الهجوم الإسرائيلي على الكونتلا كان هجوماً تكتيياً فقط بهدف منع قواتنا من الحركة. وهكذا انتقل الهجوم والقتال إلى النطاق الثاني.

القتال على النطاق الثاني:

بدأ الهجوم على العريش في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٦٧/٦/٥ حيث تقدم اللواء ١٤ المدرع، وكتيبة مشاة من منطقة الكيلو ١٦١ إلى العريش للدعم ومحاولة إيقاف تقدم العدو.

قاد هذا التشكيل، اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية بالعريش تطوعاً، وتم الاشتباك مع العدو، ولكن تدخل طيرانه دمر معظم دبابات التشكيل.

وتمكنت ٢٠ دبابة للعدو، من اختراق مواقع التبة ٣٨ شمال العريش حيث وصلت إلى النصب التذكاري، ثم تابعت التقدم إلى الغرب على الطريق الساحلي، وفي منطقة النخيل غرب العريش أعادت الدبابات الملء، ثم اشتبكت المدفعية الساحلية غرب العريش، مع قوئل دبابات العدو تمكنت من تدمير دبابتين، وطلبت قوات العريش معاونة جوية صباح يوم ٦/٦، إلا انها لم تصل.

هذه التحركات التي ذكرتها وواقعة الهجوم على العريش هي نفس الحديث الذي كان يسمع بوضوح بين المشير وبين اللواء نصر الديب في غرفة القيادة مساء يوم ٦٧/٦/٥ وسمعه الرئيس عبد الناصر أثناء وجوده بجوار المشير، وحفظ الرئيس إسم «اللواء الديب» لتكراره خلال هذا الحديث التلفزيوني. ويسقط العريش وأم قطف، ومحاولة تقدم العدو غرباً، صدرت أوامر قائد الجيش بارتداد بقية قوات النطاق الأول، والتمسك بمواقع النطاق الثاني. وكان ذلك في الساعة ٦ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦.

معركة بئر الحفن:

في الساعة الرابعة صباح يوم ٦/٦، إشتبكت مجموعة جنوب غرب العريش (اللواء عثمان نصار) أثناء تقدمها لدعم العريش مع قوات العدو المكونة من كتيبة مدرعة، وفي الساعة ١١,٣٠ صدرت الأوامر بارتداد القوات إلى النطاق الثاني

والتمسك به تنفيذاً لقرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي بلغه الفريق أنور القاضي إلى اللواء محمد صادق شرف قائد منطقة القتال وشرق الدلتا لتوصيله إلى قيادة الجيش الميداني في سيناء.

وقمت الموافقة على تجهيز النطاق الثاني والتمسك به وهو الخط الذي يمتد من جبل لبني حتى التمدد. وجاء في نص الإشارة اللاسلكية: ترتد قوات اللواء نصار، قوات اللواء سمعدى إلى النطاق الثاني، تتم العملية ليلاً. إجراء هجمات مضادة محلية. يرتد اللواء ١ المدرع، واللواء ١١٣ مشاة إلى الخلف من الكونتلا، تتمسك الفرقة ٦ مشاة بالتمدد ونخل. تتجمع الفرقة ٤ المدرعة في المنطقة من وادي البروك، نخل وتستخدم الشفرة على قدر الإمكان. تعيين اللواء صادق شرف قائداً لمنطقة القناة، يتم تأمين المضائق مع تكوين احتياطي.

ولأن الاتصالات كانت مقطوعة بين هيئة عمليات القوات المسلحة في القاهرة وبين أي قوات في الجبهة بما فيها قائد الجبهة أو قائد الجيش. فقد تم تبليغ هذه المعلومات إلى العريش، عن طريق خط تليفوني هوائي يخص قوات الحدود وهو الذي كان يتكلم المشير من خلاله مع اللواء نصر الديب. واعتقد ان القرار بالانسحاب إلى النطاق الثاني والتمسك به تبع من الفريق أنور القاضي الذي عرضه على المشير فجر يوم ١٩٦٧/٦/٦، ووافق عليه.

أما يوم ١٩٦٧/٦/٧ فقد كان يوم هرولة القوات كلها بالانسحاب إلى غرب القناة، وفي تقديري ان عدم وجود حملة كافية لقوات الستارة المضادة للدبابات جعلها تفضل الثبات في مكانها، وإن كان قد علم بعد ذلك انه لم يتم أي هجوم للعدو على قوات الستارة، وكانت شبك التمويه والإخفاء تغطي أسلحتها، أي انها لم تقاتل إطلاقاً.

القتال على النطاق التمويهي:

في الساعة ٩.٥٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٧، دفعت قواتنا كتيبة صاعقة وكتيبة دبابات، وسرية استطلاع إلى رمانة لصد هجوم العدو والمتقدم على الطريق الساحلي، ومجموعة الـ ٢٠ دبابه ودارت معركة بين القوتين يوم ٦/٨ حيث تدخل طيران العدو، واشتركت مقاتلاتنا وميج ١٧، في ضرب قول العدو، لكن قواتنا ارتدت إلى القنطرة شرق.

مساندة القوات البحرية:

قامت القوات البحرية بمساندة الجانب الأيسر للقوات البرية في سيناء إذ ظلت دورياتها تعمل في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء، من بدء حشد القوات، وأثناء تقدم قول دبابات العدو «قول ٢٠ دبابة» يوم ١٩٦٧/٦/٧ على الطريق الشمالي قرب رمانة، قامت القوات البحرية بضربه وتعطيله وعرقلة تقدمه، فطلب معاونة جوية لوقف هذا الغدق من البحرية المصرية، فسارعت طائرات العدو بمهاجمة القطع البحرية على الساحل الشمالي لسيناء، فأصاب السفينة «البرتي» الأمريكية التي كانت تعمل في هذه المنطقة لصالح القوات الإسرائيلية وكانت الإصابة مدمرة واعترفت إسرائيل بخطأها واعتذرت للولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الخطأ.

لم تستطع القوة المصرية التي لم يكن لها قائد استطلاع للأرض التقدم، بل غرست معظم العربات والمعدات الثقيلة في أرض سيخية معروفة بجوار بحيرة البردويل. فتمركزت الوحدات الصغيرة بعد انسحابها في منطقة مرتفعة شمال القططرة شرق، حيث استمرت مدافعة عن مدينة «بور فؤاد».

معركة الفرقة الرابعة المدرعة:

صدرت تعليمات هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد الجيش الفريق صلاح محسن في الساعة السابعة صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧، باستمرار الفرقة ٤ المدرعة في أماكنها بالمضايق إلى أن يصدر أمر بانسحابها، وقد أجاب قائد الجيش أنها في مواقعها بالمضايق بناء على أوامره السابقة حتى الساعة الثانية عشرة من يوم ١٩٦٧/٦/٧.

ثم أرسلت إشارة شفرية في الساعة ٧،٤٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧ من هيئة العمليات إلى قائد الفرقة ٤ المدرعة اللواء صدقي الغول. هذا نصها: واستمر في مواقعك إلى أن يصدر أمر منا بالانسحاب. أقد عن تمركز وحدائك الآن. قيادة الجيش على نفس التردد مستمعة، لكن اللواء صدقي لم يفد بوصول الأمر. أي ان الإشارة لم تصل إليه. وقد طلبت قيادة الجيش إرسال هذه الإشارة عن طريق قيادة منطقة القناة في الإسماعيلية ضماناً لوصولها إلى اللواء صدقي الغول.

كانت جميع الإشارات إعتباراً من ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦، نصب ألياً في الإسماعيلية

بقيادة منطقة القناة. بسبب انسحاب قيادي الجبهة والجيش في وقت واحد ودون أن يسبقهم إلى المكان الجديد قيادة تبادلية.

في نفس الوقت تمت معركة ألوية الفرقة ٤ المدرعة حوالى الساعة ١١،٤٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧ حيث اشتبك اللواء ٢ المدرع مع مدرعات العدو في وادي الجدي. واشتبك اللواء ٣ المدرع مع مدرعات العدو المتقدمة في اتجاه الإسماعيلية. كما اشتبك اللواء ٦ الميكانيكي مع مدرعات العدو في المدخل الغربي لمضيق متلا.

إرتداد القوات إلى غرب القناة:

في الساعة الثامنة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة إلى «قائد الجيش» الفريق «صلاح محسن» رأساً بإرتداد القوات إلى غرب القناة خلال ليلة واحدة.

شهداء للتاريخ:

بالرغم من الظلام الذي ساد رؤية القادة والضباط في الميدان فقد شهدت سيناء بطولات خارقة من أفراد القوات المسلحة. وسيشهد التاريخ كيف يسترخص أبناء هذا الوطن دماءهم في الدفاع عنه، ولكن هذه البطولات وروعيتها قد ناهت في الظلام الرهيب الذي أسدلته الهزيمة على هذه الصورة المجيدة في يونيو ١٩٦٧.

الفصل العاشر

إنسحاب القوات من سيناء

قرار الانسحاب:

ظهرت أول تية للمشير بانسحاب القوات من سيناء عندما صدرت إشارة لاسلكية من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة ٥,٥٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦ يطلب فيها وضع خطة إنسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة.

وقد طلبني المشير بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦، قائلاً لي: عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس، ثم أضاف وأمامك ٢٠ دقيقة فقط.

فوجئت بهذا الطلب، إذ إنه أول أمر يصدر إليّ شخصياً من المشير، الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لم يكن يسمح بالناقشة أو الجدل، أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر. فقد كانت القوات البرية في سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاة متمسكة حتى هذا الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعي إطلاقاً التفكير في انسحابها.

أسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة إنسحاب القوات، بعد أن أعطيت طلب المشير إلى كليهما. وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جداً، وإطار واسع لتحقيق الفكرة، ودونها اللواء تهامي في ورقة، وكان هذا الإطار يحدد خطوط إنسحاب القوات وتوقيت التمرکز في هذه الخطوط.

توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظراً واقفاً خلف مكتبه. واضعاً إحدى ساقيه على كرسي المكتب، ومركزاً يذفته على ساقه الموضوعة فوق الكرسي.

بادرت المشير بقولي: «على قدر الإمكان، وقدر الوقت، وضعنا خطوطاً عامة لتحقيق فكرة سيادتك، ونرجو الإذن بأن يقرأها اللواء تهامي، وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله: ترند القوات إلى الخط كذا... يوم كذا ثم إلى الخط... يوم كذا وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب - أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليالٍ».

عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب، رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لي: «أربعة أيام وثلاث ليالٍ يا فوزي، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص». ثم دخل إلى غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمراراً أثناء توجيه الحديث، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندeshين من حالة المشير. بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء عن طريق الإسماعيلية «قيادة القناة» أن المشير قد أصدر أمره إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط إلى غرب القناة في ليلة واحدة. والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات عن قرار الانسحاب بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦، أي حوالي الساعة الخامسة مساءً، إلا إذا كان الأمر قد صدر فعلاً قبل الظهر من المشير، إلى قائد ما، لم تكن نستطيع حتى تلك اللحظة الاستدلال عليه.

وقد قام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة لشخصه، وفرقه فقط، دون أن يخطر قيادته العليا والقوات التي تجاوره، وهذا عمل من الأعمال التي تحرم عسكرياً في جميع القوانين العسكرية إذ أنه يمس أمن وسلامة بقية القوات مساً مباشراً.

وجرى العرف العسكري على أن مثل هذا الأمر يتم كتابة، ويدقق القائد المنفذ في توقيع القائد الأعلى على مثل هذا الأمر. كل هذا بسبب الحساسية وفوضى التنفيذ، والدمار المتوقع للقوات عموماً إذا تم الانسحاب الكلي أو الجزئي بدون تنظيم أو سيطرة. وفي بعض الدول الكبرى يسمح كعرف أيضاً أن تطلق التياران على أي جندي يحاول الانسحاب منفرداً، أو حتى على أي جماعة تنسحب بدون أوامر تنظيم وتوقيت، وتأمين هذا الانسحاب.

الغريب أن الفريق أول مرغمي قائد الجبهة قد عرف بأمر الانسحاب، من القوات المنتسبة نفسها، وقرر أن ضابط شرطة عسكرية توجه إلى قيادته، وأخبره بالأمر مدلاً على ذلك بأنه الوحيد الموجود في الموقع بعد انسحاب القوات فعلاً، أي لم يتم اختطاره لا من القيادة العليا ولا من قيادة الجيش الميداني، كما قرر أنه سأل الضابط عن مصدر الأمر فرد عليه الضابط بأنه أمر المشير شخصياً. وهنا أعود بالقارئ لتتذكر أن كلمة أمر المشير لها فعل السحر والطاعة، ولقد نفذ الفريق أول مرغمي بالفعل هذا الأمر وعاد بقيادته إلى الإسماعيلية.

كما قرر لي عند مقابلة في الإسماعيلية يوم ١٩٦٧/٦/٧، ان المواصلات الداخلية بين قيادته وبين قيادة الجيش، وبين قيادته وبين التشكيلات والمحاور كانت مقطوعة من ليلة ١٩٦٧/٦/٥، غير أن الفريق أول مرغمي قرر فيها بعد أنه اتصل بالمشير شخصياً وكلمه يوم ١٩٦٧/٦/٥ مرتين بخصوص موقف القوات البرية.

أما قائد الجيش الميداني، الفريق صلاح محسن، فكان على اتصال بالفريق أنور القاضي، والمشير شخصياً طوال نهار يوم ١٩٦٧/٦/٥ مرة مباشرة وبقيّة المرات عن طريق اللواء نصر الديب في العريش، وقد عرض على الفريق أنور القاضي فكرته الابتدائية عن ارتداد القوات إلى النطاق الثاني، ولكنه طلب التصديق من المشير قبل أي تنفيذ.

وقد تبين بعد ذلك ان الفريق صلاح محسن إتصل رأساً بالمشير يوم ١٩٦٧/٦/٦ واتصل هاتفياً في السابعة مساءً يوم ١٩٦٧/٦/٦ باللواء صدقي الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة، وأخبره أن المشير عامر أصدر أوامره بالانسحاب إلى غرب القناة، وعلى الفرقة الرابعة المدرعة إحتلال المضائق حتى الساعة الثانية عشرة من اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٧ لحماية إنسحاب القوات، ثم تسحب الفرقة الرابعة بعد ذلك. ومن هنا جاءت الموافقة على فكرته من الفريق أنور القاضي في الساعة ١١،٣٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، أما سيطرة الفريق صلاح محسن على قوات الجيش، فكانت مفقودة أصلاً نتيجة تدخل المشير في أعماله حتى الصغيرة منها، وإصداره لأوامر كثيرة، وصلت إلى حد نقل «سرية» لدعم مكان آخر مطلوب له قوات، علاوة على التغييرات ذات الحجم الكبير في الأعداد، والتي كانت تتوالى عليه يوماً خلال الأيام العشرة الأخيرة قبل بدء المعركة، ثم كان شلل المواصلات الداخلية بين تشكيلاته، بل وقطعها نهائياً، مكملاً لفقد سيطرته تماماً على الميدان.

ولاهمية الاتصالات في ذلك اليوم ١٩٦٧/٦/٦ الذي أصدر فيه المشير أمر الانسحاب إلى غرب قناة السويس، وفي ليلة واحدة فستوردها كما رواها القادة فيما بعد.

- الساعة ١١،٣٠ صباحاً تمّ إتصال بين المشير وبين الفريق أول مرتضى تكلم فيه الأخير عن إقترحاته بالنسبة لانتقال القوات إلى خط الدفاع الثاني وموقف الفرقة الرابعة المدرعة، كاحتياطي عام.

- الساعة ٣،٣٠ بعد الظهر تمّ إتصال تليفوني بين الفريق صلاح محسن، والفريق أول مرتضى، أخطره فيه أن المشير يطلب قيام الفرقة الرابعة المدرعة بهجوم مضاد لفك حصار القسيمة.

- الساعة ٤ مساءً، صدر أمر المشير الشفوي بالانسحاب إلى غرب القناة لمن؟ لا أحد يعلم.

- الساعة ٤،٣٠ مساءً كلفني المشير بوضع اقتراح أو مشروع إنسحاب القوات.

إشاعات حول غير الانسحاب:

لعدم وجود قرار مكتوب ومنظم لأمر الانسحاب، تطوع ضباط كثيرون خاصة من أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، بزيادة تفصيلات وإضافات على الأمر نفسه، فزاد الغموض أكثر. وحدثت بلبلة في التنفيذ، وأصبحت حالة إنبهار القوات مادياً ومعنوياً هي السائدة، وانقلب الانسحاب غير المنظم إلى فوضى وهلاك.

لقد انتشر خبر الانسحاب بأي طريقة، وبأي شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسؤولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيتته، فتعارضت أماكن تمركز المتسحين، وطرق إنسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا دون تحديد مكان معين، مرة إلى هاكستب، ومرة أخرى إلى دهبور.

كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط، وضباط صف الشرطة العسكرية التي كانت تلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش الذي انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية.

ووصل الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية الواقف على مخرج المعبر

رقم ٦ بالإسماعيلية، المصدر الرئيسي للمعلومات عن عمليات إنسحاب القوات من سيناء، أي التي عبرت قناة السويس. ومنها تم انتقال الوحدات الإدارية للفرقة الرابعة المدرعة من سيناء إلى معسكر المطار شرق القاهرة مباشرة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ بقيادة نقيب إسمه ضرغام.

كما وصلت إشاعة إلى مركز عمليات إدارة منطقة القناة للقوات الجوية بحوار معسكر الجلاء، بإخلائه، وانسحاب طاقمه، وتدميره، وقد أوقفت مثل هذا الخبر الكاذب بنفسه يوم ١٩٦٧/٦/٧، وكل هذه البلبلة في الآراء تنجم إلى معنى واحد هو إصدار المشير قراره الشفوي بالانسحاب يوم ١٩٦٧/٦/٦، والقاضي باعادة أفراد الجيش الميداني وعددهم ١٢٠ ألف فرد إلى غرب قناة السويس سالمين.

أما العامل المشترك الآخر، والصحيح من وجهة نظر المقاتلين فهو عبور الجنود قناة السويس غرباً، كفيما اتفق، وبأسلحتهم الشخصية فقط بغرض الدفاع عن أنفسهم، لا لمقاتلة العدو، كما أنهم قد اشتركوا جميعاً أو أغلبهم في اتجاه واحد معين، هو رغبتهم وبدون سابق ترتيب في الاتجاه إلى قراهم ومنازلهم، سيراً على الأقدام، أو بأي وسيلة يحصلون عليها، خاصة الجنود، وفي منازلهم تستريح أجسامهم وأنفسهم، كما يشعرون أنهم أدوا واجبهم.

حدث ذلك لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرد استمروا في السير إلى قراهم حوالي أسبوع من يوم ١٩٦٧/٦/٧، وبعدها عادوا، وانضموا إلى وحداتهم لكن بدون أي أسلحة.

تراجع أخير للمشير:

كان الفريق صلاح محسن قد أصدر بعض التعميمات، في محاولة لتنظيم الانسحاب مساء يوم ٦/٦، منها أن تبقى الفرقة الرابعة المدرعة في منطقة المضائق حتى الساعة الثانية عشرة صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧، وتم إخطار الفريق أنور القاضي بذلك عن طريق الإسماعيلية.

وخلال ليلة ٦، ٧ يونيو كان المشير يصارع انهياراً نفسياً نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل في غرفة نومه التي تقع خلف مكتبه يبدوم القيادة. ولعل صدمة تحطيم القوات الجوية كانت هي العامل الأساسي في هذا الانهيار اليائس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوي بالانسحاب كما ذكرت سابقاً.

كان الكل في تلك الليلة تخيم عليهم حالة من الوجوم واليأس والانهيار وقد قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل، حيث كان يدخل ويخرج ليلتقى مكالمات تليفونية إنحصرت في مكالمة مع الرئيس عبد الناصر، وأخرى مع السفارة السوفيتية، وثالثة مع وزارة الخارجية، إنتهت بمناقشة ولغظ كثير برز على لسان شمس بدران في صورة إستدعائه للفريق أنور القاضي، حيث سأله عن إمكانية وصول أمر إلى قيادة الجيش الميداني، وقيادة الفرقة الرابعة المدرعة، بضرورة التمسك بالمضايق، وعدم الانسحاب منها إلا بأوامر أخرى.

وقد ثبت فيما بعد أن قائد الفرقة الرابعة المدرعة، كان أول من انسحب في الفرقة، وعبر قناة السويس مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦، ثم عاد صباح يوم ٦/٧ وتمركز وحده وبمجموعة قيادته، بدون أجهزة لاسلكي في جنوب البحيرات، بحجة استحضر قول وقود للفرقة، ولم يعثر عليه أحد في تلك الليلة.

وكان السؤال هو لماذا تراجع المشير في استمرار تنفيذ أمر الانسحاب الأول الصادر صباح يوم ٦/٦، وحاول التغيير في أمره مساء نفس اليوم؟.

دوافع وأسباب هذا التغيير غير واضحة، ولكني بعد استقراء الأحداث فيما بعد، استنتجت أن هناك رأياً صادراً من القوات الجوية صاحبة الكارثة، يقول «ولماذا لا يقاتل الجيش بدون غطاء جوي، ولو دفاعاً تقليدياً تمسكاً بالأرض؟ كما كان هناك إتهام آخر صدر من السفير السوفيتي، والملحق العسكري السوفيتي في صورة سؤال يقول لماذا لا تترك الجيش يقاتل ويثبت صموده وعزيمته؟ في حين يمكن تعويض الطيران بأسرع ما يمكن».

ويجيب عليّ إن هذا القول أقرب إلى الحقيقة، إذ إن أول دعم جاء من الاتحاد السوفيتي على وجه السرعة وصل من الجزائر وشمل ٤٠ طائرة «ميج ١٧» اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٠.

إلا أن هناك رأياً آخر قد يبرر هذا التراجع، فقد دار حديث تليفوني بين المشير عامر والرئيس عبد الناصر يطلب الأول فيه الرأي عن إمكانية الصمود في المضايق بدلاً من الانسحاب رأساً إلى غرب القناة، فلم يتلق رداً من الرئيس سوى جملة مُرّة - كما علمت فيما بعد هي: «يعني كنت أخذت رأيي في الانسحاب الأول» «وجاي دلوقت نسألني رأيي عن المضايق؟».

هذه النقطة تؤكد بوضوح أن المشير كان في حالة غير عادية، فهو الذي أصدر أمر الانسحاب الأول صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، ثم عاد وكرره تأكيداً للفريق أنور القاضي الساعة الثامنة مساء نفس اليوم، حيث سارع بإرسال إشارة أوامر الارتداد العام وفي ليلة واحدة إلى غرب القناة.

وفي صباح يوم ٦/٧، كلفني المشير بالتوجه إلى الإسماعيلية في محاولة لوقف انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإبقائها في منطقة المضائق، مضافاً إليها أي قوات أخرى يمكن أن تساعدنا.

توجهت بالفعل إلى الإسماعيلية واصطحبت معي اللواء مصطفى الجمل، والسكرتير العسكري، ووصلت إلى معسكر الجلاء، حيث مقر قيادة منطقة القناة، فوجدت الفريق أول مرغى، والفريق صلاح محسن، واللواء أحمد اسماعيل واللواء الدغيدى قائد الطيران، ومعظم القادة الآخرين العائدين من سيناء.

أخطرتهم جميعاً بأمر المشير، بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة وأي قوات أخرى، للتمسك بالمضائق. فقرروا جميعاً وبلا أي تردد، بل بطريقة عصبية عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ، فظالماً لا يوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها.

وحدث جدل بيني وبين القادة الموجودين جميعاً، وعلى رأسهم الفريق أول مرغى الذي سارع بطلب المشير تليفونياً، وأخطره - أي الفريق مرغى - بالموقف ليقنعه، ثم ترك لي سماع التليفون كي يكلمني المشير شخصياً. وبالفعل قال لي المشير كلمتين لا ثالث لهما «خلاص يا فوزي - إرجع أنت إلى القاهرة».

- بهذه البساطة، وبهذه السهولة، وبالقول القاطع من المشير إنتهت سيناء إلى العدو بدون قتال من القوات البرية المصرية الضخمة!؟

مظاهر اليأس

في طريق عودتي إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٦/٧، سلكت الطريق الجنوبي المتجه إلى السويس، فشاهدت جنوب البحيرات حادثاً نطق وحده بالحقيقة المرة التي وضعت فيها قواتنا وهي «عدم الميل أو الرغبة في القتال». شاهدت خمس دبابات جديدة وت ٥٥٥ على الجانب الشرقي للقناة، متروكة بدون أطقم أو سائقين، فقد تركت الأطقم دباباتها وعبرت القناة سباحة أو في قوارب صغيرة، وكانت جميع المعابر

قد دمرت في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٦/٧، ما عدا معبراً شمال البحيرات، وقد أخطرت اللواء عماد ثابت مدير إدارة المدرعات الذي شاهدته بالصدفة حينما كان متوجهاً ورئيس أركانه اللواء حسني عبد إلى غرب القناة للمساعدة في إعادة القوات إلى الغرب بتكليف من شمس يدران. أخطرت مدير المدرعات بضرورة إعادة سائقي هذه الدبابات الجديدة ومحاولة إنقاذها بالعبور من شمال البحيرات. فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ولكنه فشل.

وعندما شاهدت بعض جنود العدو يقتربون من الدبابات أمرت رئيس أركان المدرعات اللواء حسني عبد بتكليف طاقم هاون كان متمركزاً على بعد قليل مني، بإطلاق عدة طلفات للإزعاج بجوار الدبابات.

إلا انه عاد ليخبرني بأن ضابط الطقم رد عليه قائلاً: «بلاش يا فندم حسن طائرات العدو تشوفنا، وتضرب مواقعنا».

هذا هو المثل الواقعي للانضباط القتالي، وهو نفس المثل لروح القتال أيضاً.

غادرت المنطقة في اتجاه السويس، ووجدت نفس الحال، ونفس الروح، بل شاهدت بعيني مظاهر اليأس والاستسلام مضافاً إليها القوضى بكل مظاهرها ولم أجد في أي وحدة أو جماعة ضابطاً واحداً بين مجموعة جنوده إطلاقاً.

وفي نفس اليوم تمت محاولة للقتال على المحور الشمالي، مع قول دبابات للعدو وهو القول الذي بدأ الاختراق الأول على الساحل، يوم ١٩٦٧/٦/٥، وكان مكوناً من ٢٠ دبابة، وقد سميت هذه المعركة كما ذكرت سابقاً «معركة جليانة».

عدت من منطقة القتال مساء يوم ٦/٧ إلى مقر القيادة في مدينة نصر، فوجدت أن الجو العام هو اليأس والهزيمة. وبدأ يتراعى إلى سمعي عبارات تعني أن النشاط الدبلوماسي قد بدأ يأخذ طريقه بين القيادة العليا «المشير وشمس يدران» وبين وزارة الخارجية، كما علمت أنه تمت مقابلات واتصالات بين المشير وشمس يدران وبين السفير السوفيتي في نفس اليوم.

إندحار القوات المصرية:

كان قرار المشير عبد الحكيم عامر بانسحاب القوات المصرية كلها من سيناء، في ليلة واحدة إلى غرب قناة السويس، هو السبب الحقيقي في اندحار القوات

المسلحة المصرية، وهي القوات التي لم تعط فرصة لقتال العدو.

وقد تعمدت القوات الإسرائيلية التي وصلت إلى القناة مساء يوم ٦/٧ أن تفيض فقط على الضباط الذين وصلوا إلى شرق القناة بعد تدمير المعابر فأسرتهم وأعادتهم بسياراتهم إلى نقط تجمع الأسرى في العريش.

بينما سمحت القوات الإسرائيلية للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية بالمرور، فعبروا قناة السويس بواسطة القوارب المدنية الصغيرة، لعدم إمكانية نقلهم إلى الخلف لكثرة عددهم.

كما أن مجموعة من الضباط المهندسين، الذين كلفوا بتدمير المعابر وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط مخابرات من مكتب الإسماعيلية، تسرعوا في تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعقول. فقد كان التوقيت المعقول بالنسبة لهم هو عبور القادة والضباط وليس المعدات أو الجنود وكان هذا التصرف إستجابة لأمر المشير إلى قيادة القوات في العريش: «بالانسحاب إلى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط في ليلة واحدة».

وحتى المعبر الأخير الذي تركته قائماً شمال البحيرات يوم ١٩٦٧/٦/٧ دمر في اليوم التالي بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسي الجيش، وقائد مكتب مخابرات الإسماعيلية.

كان الدافع لهذه السرعة، هو الرعب والخوف من عبور العدو إلى غرب القناة مع تأكدهم بعدم إمكانية ذلك. ولم ينتظر هؤلاء القادة عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التي تجمعت على الشاطئ الشرقي للقناة حيث ألقى الجنود بأسلحتهم الشخصية في القناة، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور.

حتى الدبابات المصرية الجديدة «ت ٥٤»، «ت ٥٥» استخدمت في نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود، إلى غرب القناة، ولم تستخدم كأداة قتال على الإطلاق. وكانت أكبر قوة دبابات قد وصلت قبل تدمير المعابر هي ٤٧ دبابة قادمة من المحور الجنوبي، وكانت متماسكة. أما بقية الوحدات المصرية فقد وصلت كلها فرادى.

بقي الفريق صلاح محسن وقيادة الجيش، في قيادة منطقة القناة بمعسكر الجلاء، وظل اللواء صادق شرف قائد منطقة القناة يبذل الجهد الكبير، في لم شتات الوحدات في المنطقة إلى أن تم تعيين اللواء أحمد إسماعيل قائداً للمنطقة الشرقية يوم ١٩١٧/٦/١١.

ولعل أبلغ دليل على ما أصاب القوات المصرية في معركة ٥ يونيو ١٩٦٧ هو النظر إلى هذه الأرقام.

الحسائر بالنسب المئوية:

أ - أفراد:

- ١ - خسائر القوات الجوية والدفاع الجوي ٤٪ من القوة للطيارين
- ٢ - خسائر القوات البحرية صفر ٪ من القوة
- ٣ - خسائر القوات البرية ١٧٪ من القوة

ب - معدات:

- ١ - في القوات الجوية والدفاع الجوي ٨٥٪
- ٢ - في القوات البحرية صفر ٪.
- ٣ - في القوات البرية ٨٥٪

ج - خسائر القوات الجوية بالتفصيل:

- ١ - الفاقدات الثقيلة ١٠٠٪
- ٢ - الفاقدات الخفيفة ١٠٠٪
- ٣ - المقاتلات الفاقدة والمقاتلة ٨٥٪

الحسائر بالعدد:

تمكنت قواتنا من خلال تمركزها في أماكنها ، قبل انسحابها عند بدء القتال من التعرف على بعض الشهداء بصعوبة. إلى درجة ان قائد الفرقة السابعة للمشاة اللواء عبد العزيز سليمان، لم نتأكد من استشهاده من أقرب الناس إليه، وهم أفراد قيادته، فتم تقييده في سجل المفقودين إلى أن أعلن استشهاده عام ١٩٧١. واقتصر عدد الشهداء من الضباط والجنود حينئذٍ على ٢٠٠٠ فرد في المعركة.

لكن عند إتمام الاتصال بطرف الصراع الآخر «إسرائيل» بواسطة الصليب الأحمر الدولي، استطعنا حصر الشهداء والمفقودين والأسرى.

كان الرقم الإجمالي هو ١٣,٦٠٠ فرد، عاد منهم ٣٧٩٩ فرداً أسيراً (٤٨١ ضابطاً و ٣٢٨٠ جندياً، ٣٨ مدنياً مقابل ٢١٩ فرداً إسرائيلياً تمت عملية مبادلتهم بهم في يناير ١٩٦٨).

أما بقية المفقودين وعددهم ٩,٨٠٠ مفقود فقد ظل التعامل معهم قانوناً كأنهم أحياء، حتى سنة ١٩٧١ حيث أعلن استشهدهم.

نسبة خسائر الأفراد بالنسبة للدبابات:

إنضج بعد المعركة أن الفرقة المدرعة على سبيل المثال: عدد دباباتها ٢٠٠ دبابة تقريباً، دمر منها ١٢ دبابة واستشهد فيها ٦٠ فرداً، أما الـ ١٨٨ دبابة فقد تركت بدون أفراد. الأمر الذي يوضح أن ٦٪ فقط من الأفراد هم الذين التزموا بمعداتهم.

يقال إن الطائرات لم تكن مستعدة، أي لم تلقن للعمليات، وبالتالي لم تُغلب بالقنابل والذخيرة؟.

وتتوالى الأسئلة، ولماذا لم تجهز بالذخيرة والقنابل وهي في أقصى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو بهبوطها في مطار الأقصر؟ وهذا المطار لم يكن به من قبل أي نوع من أنواع الطائرات الحربية، كما أنه لم يذكر في الخطة الإسرائيلية «كولب»؟.

أسئلة كثيرة تؤكد أن عناصر استطلاع وغابرات إسرائيل عن قواتنا كانت جاهزة ودقيقة، بل إنني لا أستبعد أن ترددات شبكاتنا اللاسلكية والسلكية، كانت سهلة المنال وفي أيديهم، لكن برغم هذه الظروف السيئة فإن قائد لواء طائرات النقل «انتينوف»، المتمركز في مطار شرق القاهرة أمر طائراته إلى الخرطوم فور الهجوم الجوي مباشرة وكان تصرفه سليماً.

لقد تم قصف المطارات المصرية على هجمتين جويتين، الأولى باستخدام القنابل والصواريخ، والثانية بالمدافع الرشاشة، كما استخدمت إسرائيل لأول مرة قنابل الباراشوت البطيئة التضخيم ضد عميرات المطارات لتدميرها. حيث أن القنبلة

الواحدة تحدث حفرة في المر قطرهما من ٤ إلى ٦ أمتار، وعمق ١.٥ إلى ٣ أمتار، ومعنى هذا تعطيل استخدام المر فعلاً حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفرة.

وللعلم فإن قواتنا الجوية في ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية مجهزة من قبل، لاصلاح هذه الحفر فور وقوعها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات عمر واحد فقط. ومن هنا جاء الشلل، مثلما جاءت المفاجأة.

ويبقى شمس بدران في القيادة، على مكتب المشير، ونام في غرفة نومه في تلك الليلة، ونظراً لأهمية تلك الأيام فساذكر ما حدث فيها بالترتيب.

يوم ١٩٦٧/٦/٨:

قابلت شمس بدران فأخبرني أن مصر قبلت وقف إطلاق النيران قائلاً: «الروس حيساعدونا، وأنت ستمسك القوات المسلحة، والمشير قدم استقالته، وأنا كمان سأقدم إستقالتي إلى الرئيس عبدالناصر. إن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضاً، وأنا قلت كده للفريق أول صدقي محمود، لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة».

في تلك اللحظة أدركت معنى كلمة «المشير مساء أمس» غلبي بالك من القوات المسلحة.

أخطرت القادة الأتية أسماءهم بعد، بما ذكره لي شمس بدران وهم: «فريق أول سليمان عزت، فريق أول صدقي محمود، فريق أول أحمد حليم امام، فريق أول هلال عبدالله هلال، فريق أول عبد المحسن كامل مرعشي، فريق أول جمال عفيفي، فريق أنور القاضي».

بدأت ترد إليّ إستقالاتهم في اليوم التالي فجمعتها وسلمتها إلى سامي شرف، مدير مكتب الرئيس للمعلومات في الساعة ١٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٠.

ومع مساء نفس اليوم ١٩٦٧/٦/٨ علم القادة أن المشير موجود بمنزله بالحلمية، فذهب إليه عدد كبير منهم وعلى رأسهم الفريق أول علي علي عامر، والفريق أول صدقي محمود، والفريق أول سليمان عزت ومعظم القادة من رتب

الفریق أول والفریق واللواء وبعض الضباط من الرتب الأخرى بالإضافة إلى شمس بدران. وجميعهم كانوا من الضباط المقيمين.

وصلت إلى هذا الجمع متأخراً، وعرفت أن الكل ينتظر مقابلة المشير، الذي احتل بشمس بدران ثم خرجا معاً من باب المنزل الخلفي، دون أن يعلم أحد من القادة بذلك، إلا بعد انصرافهما بفترة طويلة فغادروا المنزل دون أن تتاح لهم فرصة رؤية ومقابلة المشير.

ذكرني هذا الجمع من القادة المقيمين، بالاجتماعات التي كانت تتم في القيادة في أوقات الأزمات والصراع بين الرئيس، وبين المشير في أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٤.

وبنهاية يوم ١٩٦٧/٦/٨، كان قد تم لإسرائيل احتلال الضفة الغربية لهر الأردن، وفي ذلك اليوم أيضاً بدأ التركيز في الهجوم على سوريا، كما صدر قرار وقف إطلاق النيران من مجلس الأمن، ووافقت مصر عليه مضطرة، بعد محاولة فاشلة من الاتحاد السوفيتي بإضافة شيء ما إلى القرار لصالح العرب.

يوم ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧:

فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية غروب يوم ٦/٩، وقد أعلن القرار من قصر القبة وأسند الرئاسة بموجب الدستور إلى السيد زكريا محيي الدين.

وفي رواية أخرى على لسان الكاتب محمد حسين هيكل، انه رأى إسم «شمس بدران» مكان إسم «زكريا محيي الدين» في مسودة قرار الرئيس بالتنحي، لكن الرئيس غير الاسم في آخر لحظة، وهذه رواية صحيحة كما علمت من الرئيس نفسه فيما بعد إذ قال: «إن ذكر إسم شمس بدران جاء على لسان المشير في آخر لقاء معه مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨، ولكن هذا الإسم لم يكن يهدف إليه أو يعنيه في شيء، وهكذا أخفى الرئيس عبد الناصر الاسم الحقيقي الذي يعنيه حتى إذاعة بيان التنحي».

في خطابه سرد عبد الناصر مؤامرة أمريكا وإسرائيل واعترف بأن حجم الخيانة

لم يكن متوقفاً، كما ذكر كثافة هجوم الطيران الإسرائيلي، واتجاهه غير المتوقع، وأعلن بكل شجاعة تحمله لمسئولية الهزيمة.

وناشد الرئيس في خطابه جميع المصريين بأن يعمل كل فرد في موقعه، كما ذكر أن القوات البرية انسحبت من سيناء، ولم تستطع تحمل عدم وجود غطاء جوي لها، وأشاد بموقف القوات المسلحة ورجالها، ولم يشر بأية كلمة عن مسؤولية القائد العسكري المسؤول عن المعركة، ولا عن قيادات القوات المسلحة أيضاً وتحمل وحده بكل شجاعة المسؤولية التاريخية دون ذكر أي شخص آخر.

وكان لهذا القرار ردود فعل مختلفة لكنها قوية، فبينما ظهر فرح إسرائيل والولايات المتحدة التي تابعت الأحداث الداخلية في مصر، في انتظار قرار استسلامها لإسرائيل، رفض الشعب المصري كله، والحكومة المصرية، ومجلس الأمة وجميع الهيئات وال نقابات هذا التنحي.

كما رفضت كل شعوب الدول العربية بلا استثناء هذا القرار من الرئيس والزعيم جمال عبد الناصر، وتجمع الشعب المصري في شوارع القاهرة وعلى طول شاطئ النيل حتى منطفة منشية البكري، حيث كان يقم الرئيس.

وانهالت البرقيات من الدول العربية، والمكالمات الشخصية من قادة ورؤساء العرب، واجتمع مجلس الوزراء ومجلس الأمة، ورفضوا القرار، كما أصدر السيد زكريا محي الدين بياناً للشعب وللأمة، يرفض ترشيح الرئيس له بل طالب مجلس الأمة بضرورة تواجد الرئيس في المجلس الذي ظل منعقداً إلى أن وعد الرئيس بالذهاب إليه لمناقشة القرار. ولكنه في اليوم التالي ونتيجة للكنتل البشرية المترامية التي أوقفت الحياة العامة، داخل القاهرة كلها لم يستطع الرئيس الذهاب واضطر أمام هذا الضغط الشعبي المصري والعربي أن يصدر البيان التالي في ١٠ يونيو ١٩٦٧:

«إنني سوف أبقي حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعاً من أن نزيل آثار العدوان، إن الأمر كله بعد هذه الفترة، يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام، إنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت، فإن صوت

الشعب بالنسبة في أمر لا يرد، وهذا فإن القرار مؤجل».

«إن الهزيمة، لا بد وأن تضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً، وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة وفاحصة وافية، على كثير من جوانب عملنا».

وبعدول الرئيس عبد الناصر عن التنحي تحت ضغط الجماهير المصرية والعربية والأفريقية والعالم الثالث كله ثبت للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس عبد الناصر هو الزعيم الوحيد والقوي الذي يجب على كل من الدولتين الأكبر التعامل معه دون سواء في المنطقة العربية كلها.

وقد أعلن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في نفس ذلك اليوم اعتزالهما، بينما استمر الهجوم الإسرائيلي على سوريا بالرغم من إعلان وقف إطلاق النيران. أما المشير عامر فقد اعتكف في منزله بالجيزة إعتباراً من ذلك اليوم، وبدأ بعض الضباط القادة والمقربون السابقون في الاتصال به في منزله والمطالبة بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، لكن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران أعلنوا نبأ اعتزالهما جميع مناصبهما، وظهر ذلك في الصحف يوم ١٠/٦/١٩٦٧.

وكان الملحق العسكري السوفيتي قد حضر إليّ صباح يوم ٩/٦/٦٧ طالباً مني معرفة الأسلحة والمعدات التي فقدت أو دمرت في القتال في أفرع القوات المسلحة، أو بياناً بالأسلحة الباقية، كما طلب معرفة الأسلحة والمعدات المتوفرة لدينا بعد وقف إطلاق النيران ومكان تمرکزها، ونفس هذا الطلب بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

كان هذا الطلب مفاجأة لي إذ أنه حتى تلك اللحظة، لم يكن بمقدور أي فرد أن يجمع مثل هذه البيانات، وكان هدف الملحق العسكري الذي كلف به من قيادته بموسكو، هو سرعة دعم قواتنا المسلحة بالأسلحة والمعدات المطلوبة.

وقد استجاب الاتحاد السوفيتي بسرعة غير متوقعة، إذ بدأ الجسر الجوي بكثافة ابتداء من يوم ١١/٦/١٩٦٧ والهبوط بالطائرات و٢٢ الضخمة في مطاري القاهرة الدولي، وغرب القاهرة، والغريب في الأمر أن عناصر المدفعية المضادة للطائرات في منطقة القاهرة كانت تفتح وبدون سيطرة نيراناً طائشة على جميع

الطائرات التي تعبر سماء القاهرة دون أي انضباط خلال يومي ١٠، ١١ في الوقت الذي كانت فيه القاهرة تعج بالناس وجميع المواصلات متوقفة.

وفي ذلك اليوم تم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أذيع في الساعة ١٠ مساء يوم ١٠/٦/١٩٦٧ وقف إطلاق النيران على الجبهات الثلاث مصر والأردن وسوريا، بعد أن حققت إسرائيل أهدافها كاملة وتم لها الاستيلاء على سيناء، عدا شريط رأس العش وبورفؤاد، كما تم الاستيلاء على الضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان في ستة أيام وانتقل الصراع إلى ردهات الأمم المتحدة حتى صدر القرار ٢٤٢ الشهر.

تحدي السلطة الشرعية:

في يوم ١١/٦/١٩٦٧ في الساعة ٩ صباحاً، حدث تجمع غريب غير متوقع من بعض ألوية وعمداء، وعقداء القوات البرية وجميعهم ممن يقال عنهم «مقربون».

كان عددهم يزيد عن خمسين ضابطاً تجمعوا في البهو الداخلي بمقر القيادة بمدينة نصر مطالبين «بضرورة حضور المشير للقيادة، وممارسته للسلطة» وكانت الكلمات تتناثر من أفواههم «لا قائد إلا المشير» أين المشير؟

وقد علمت من اللواء عبد الرحمن فهمي أقدم الضباط المتجهرين أن المشير كان قد وعدهم بالحضور إلى القيادة، عندما ألحوا عليه في مساء اليوم السابق.

واجهت هذا الجمع من الضباط بمفردي في البهو، مذكراً إياهم بصوت عالٍ وبحدّة ان هذا التجمع ضار بهم، وانه لا توجد لدي أي معلومات عن حضور المشير إلى القيادة. وأضفت ان المشير موجود بمنزله بالجيزة ثم أمرهم بالانصراف فوراً.

بعد وقت قليل من تفرق الضباط أخطرتني ضابط أمن المقر أن حوالي ١٢ عربة مصفحة (من عربات سربتي الحراسة وشرطة عسكرية) مسلحة تحت قيادة ضابطين من نفس السريتين قد دخلت عنوة من الباب الرئيسي للقيادة ورفع أفرادها أسلحتهم إلى أعلى مهللين ومطالبين باستمرار قيادة المشير عبد الحكيم عامر.

ولا قائد إلا المشير نفس هتافات الضباط الذين سيفهم في التجمع، وقد علمت فيها بعد أن هذه الهتافات قد بدأت عند مرور العربات والجنود أمام منزل

الرئيس عبد الناصر في منطقة منشية البكري التي تعد المدخل الطبيعي إلى مقر القيادة بمدينة نصر.

خرجت لمواجهة هذا التجمهر العسكري الثاني على باب المدخل الداخلي للقيادة، وطلبت حضور أحد ضباط القوة، الذي لم يجرؤ على المشور أمامي، فأرسلت إليه مرة أخرى أمراً بالانصراف، وإلا قبضت عليهم جميعاً وحاکمتهم محاكمة عسكرية ميدانية فورية فانصرفوا جميعاً.

عرفت بعد ذلك أنهم توجهوا إلى منزل المشير في الجزيرة حيث رابطوا هناك بأسلحتهم وذخائرهم وعرباتهم، مكونين، فيما بينهم قوة حراسة شخصية للمشير عبد الحكيم عامر.

وحتى تلك اللحظة، لم يرغب الرئيس جمال عبد الناصر أن يدي مجابهة أو يحدث صداماً مع المشير، وعلى ذلك ظلت هذه القوة قائمة في حراسة المشير بمنزله بالجزيرة تمون بالتعيينات والوقود، والمرتببات كأي قوة أخرى من وحدات الحراسة والشرطة العسكرية، بل استكملوا نقل إحتياجاتهم من معسكر الحلمية حيث كان يقيم المشير سابقاً، إلى منزل الجزيرة.

وقد اتصل بي الرئيس عبد الناصر في الساعة الحادية عشرة صباحاً وكان قد علم بمظاهرة الضباط كبيرى الرب، ومظاهرة سريبي الشرطة العسكرية وسألني عن الموقف ومطالبهم أو هتافاتهم، وكيف تصرف معهم، وإن كانوا ذهبوا أم لا، فأجبت على جميع أسئلته.

تعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة:

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١١/٦/١٩٦٧ إتصل بي الرئيس عبد الناصر وأخطرنى بأنه تم تعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحملي لمثل هذه المسؤولية من الآن، فأجبت بموافقتي على تحمل هذه المسؤولية. ثم أخطرنى بأن هذا أول قرار يصدره، وأنه سيعلن في الإذاعة الساعة ٢،٣٠ بعد ظهر نفس اليوم.

قبول إستقالات القادة وإحالتهم للمعاش:

في الساعة ٣ بعد ظهر نفس اليوم إتصل بي الرئيس مرة أخرى وأخطرنى، بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم:

فريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية
 فريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
 فريق أول محمد أحمد حليم امام مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
 فريق أول هلال عبد الله هلال مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
 فريق أول جمال عفيفي نائب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
 فريق أول عبد المحسن كامل مرعشي قائد عام الجبهة الشرقية وقائد القوات البرية
 فريق أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة
 كما صادق الرئيس عبد الناصر بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة على إحالة
 الآتية أسماؤهم إلى المعاش:

لواء عبد الرحمن فهمي، لواء عبد الحليم عبد العال، لواء عثمان نصار، لواء
 حمزة بسيوني، لواء طيار إسماعيل لبيب، عقيد جلال هريدي، لواء محمد فؤاد
 علوي.

كما أمرني الرئيس بضرورة الاتصال بهؤلاء شخصياً، وتبلغهم هذه القرارات
 وقبول الاستقالة أو الإحالة إلى المعاش إعتباراً من يوم ١٩٦٧/٦/١١ وأن يتفدوا
 القرار في نفس اليوم.

ثم عاد الرئيس للإتصال بي بعد الظهر وأخطرتني أنه علم أن المشير قد أمر
 شمس بدران بالإفراج عن النقيب شرف عبد المنعم أبو زيد وبعض ضباط الصف
 من السجن الحربي قبل اعتزاله، وعلم أنهم خرجوا فعلاً وقال إن هذا الإجراء غير
 سليم، طالباً مني إعادتهم مرة أخرى إلى السجن الحربي، والإسراع في محاكمتهم.

تعيين قائد القوات الجوية:

وفي نفس اليوم جرى إتصال آخر بيني وبين الرئيس عبد الناصر، أبدى لي فيه
 رغبته في اختيار الفريق مذكور أبو العز، وكان محافظاً لأسوان في ذلك الوقت،
 ليتولى منصب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

وكان الفريق مذكور أبو العز رئيساً لأركان القوات الجوية إهام الصراع على
 السلطة.

وقد قام مكتب الرئيس باستدعائه من أسوان، كي يعمل في نفس الليلة
 ويستلم قيادة القوات الجوية.

أول لقاء مع الرئيس:

حدد لي الرئيس الساعة ٧ مساء يوم ١١/٦/١٩٦٧، كموعده للقاءه في منزله ومعني تقرير عام عن الموقف، كما طلب مني آخر كشف مُعدّل عن ضباط القوات المسلحة.

كان هذا أول لقاء لي على انفراد مع رئيس الجمهورية، حيث بدأ في دراسة، وتذكر أسماء أصحاب الرتب العظمى في القوات المسلحة والوية، عمداً وأخذ يسألني عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم.

أخذ الرئيس عبد الناصر يركز في تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة، وتأكدت هنا للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذي كان موجوداً بينه وبين المشير، وكيف نجح المشير في إبعاد عبد الناصر كلية عن القوات المسلحة، حتى أسماء القادة الكبار ومنهم دقته كان يسأل عنهم ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت.

كما لمست في نفس الوقت عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير عندما يأتي ذكر إسم أحد من الضباط الكبار الذين كانوا يتعاونون تعاوناً شخصياً مع المشير، معطين ولاءهم المطلق له فقط. أما مركز المشير نفسه، فلم يعرض له الرئيس بسوء، وركز في أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران وظهر عدم معرفتي ببعضهم، أما من أعرفهم، فقد ذكرت له معلوماتي عنهم من ناحية القدرة والكفاءة العسكرية فقط.

وقد أثارت هذه الأسئلة المركزة حول شمس بدران شكوكاً كثيرة في نفسي لم أحدها في تلك الجلسة. كما استنتجت بعد الحديث، أن موقف كل من شمس بدران والمشير، وشخصيتيها، وعلاقتها العاطفية والأخوية بالرئيس عبد الناصر سوف تلعب دوراً هاماً في تفكير الرئيس فيما بعد.

والحقيقة أنني لم أتبين بعمق مثل هذه العلاقات وتأثيرها في شخصية الرئيس عبد الناصر، واستمر اللقاء في تحديد الأهداف العريضة، والصعبة التي ستدخلها القوات المسلحة الجديدة، في فترة حددها الرئيس بثلاث سنوات تقريباً.

كما سألتني عن رغبتني في إعادة التنظيم للقوات المسلحة، وأهدافي وأسلوب

عملي، في توحيد قيادة القوات المسلحة، وفي التدريب والتنظيم والانضباط والشؤون المعنوية، والتسلح، وشؤون الضباط، والجنود عموماً.

تعيين رئيس الأركان:

سألني الرئيس في نفس اللقاء عن أرشحه ليكون رئيساً للأركان العامة فذكرت إسم الفريق عبد المنعم رياض بدون تردد، أو انتظار في التفكير.

إندهش الرئيس من سرعة الرد، واستفسر عن علاقتي به وصفاته، ثم وافق على تعيينه طالباً مني استدعائه فوراً من عمان حيث كان يشغل منصب قائد مركز متقدم لثائب القائد الأعلى في عمان ابتداء من يوم ١٩٦٧/٦/٢.

تعيين وزير الحربية:

طرح الرئيس مركز وزير الحربية، ورشح لهذا المنصب إسمين هما السيد عبد المحسن أبو النور، والسيد أمين حامد هويدي.

وأخذ يسترسل في ذكر صفات ومؤهلات وعلاقة كل منهما به، ثم سألني عن علاقتي الشخصية بهما، ووقع الاختيار على أمين هويدي ليشغل منصب وزير الحربية.

وقد قال الرئيس، أتمنى أن يتم التعاون الوثيق بينكما، وأن تبذلا كل جهد، وبإتباع من أنني سوف أتفرغ لمساعدتكما في بناء القوات المسلحة على أسس علمية حديثة وروح جديدة، إلا أن المهمة شاقة.

إنهاء بعض القرارات الجمهورية:

في نفس اللقاء لمح لي الرئيس بأنه سوف يلغي بعض القرارات التي كان يشعر أن المشرع اغتصب بها صلاحيات ليست له. ولما قلت له ضاحكاً إنها قرارات كثيرة جداً، رد بقوله سوف أكتفي الآن بقرارين فقط.

وعلى هذا قرر الرئيس إلغاء قرار منح السلطة المالية «ميزانية ثرية» الخاصة بالشؤون العامة، وكان حجمها سنوياً منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٧ من ١,٥ إلى ٢ مليون جنيه سنوياً.

ولم تكن هذه الميزانية تحت رقابة الدولة، بل كانت تصرف بإمضاء أي ورقة

من المشير أو شمس بدران، أو حتى علي شفيق صفوت، كما ثبت فيما بعد في قضية الشؤون العامة.

أما الشيء الثاني، فكان تعديل قرار منح المشير سلطات قانونية، في تطبيق القانون رقم ٦٦/٢٥، الحاص بالأحكام العسكرية، وهي أحكام مسحوبة من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة شخصياً.

وهكذا بدأت مهمة الرئيس عبد الناصر الجديدة من يوم ١٩٦٧/٦/١١ مباشرة في بناء القوات المسلحة الجديدة، على أسس علمية جادة لم تحدث في التاريخ من قبل.

ولكن كان هناك موضوع مزعج آخر يجب الانتهاء منه قبل أن تبدأ عجلة البناء والصمود في الدوران. كان يجب أن يحسم الصراع على السلطة.

الفصل الحادي عشر

نهاية الصراع على السلطة

أجبر الشعب المصري، بل شعوب الأمة العربية كلها، الرئيس جمال عبد الناصر على الرجوع عن قرار التحني، ورغم إعلان الرئيس تحمله المسؤولية إلا أن الجميع كانوا يعلمون أنه ليس المسؤول عما حدث.

وجد الرئيس عبد الناصر نفسه بعد عودته أنه أمام موقف حرج تجاه المشير وأعوانه، ذلك إن المشير لم يقدم إستقالته تخريبياً إلى الرئيس عبد الناصر، واقتصر تصرفه على توصيته للقادة الكبار بتقديم إستقالاتهم، كما ظهر في الصحف إعتزال المشير جميع مناصبه في الدولة يوم ١٠/٦/١٩٦٧.

وعندما أصر الشعب على إعادة جمال عبد الناصر، بدأ المشير يتساءل لماذا جمال عبد الناصر فقط، لماذا لم يذكر الشعب، أو حتى القوات المسلحة إسم المشير مقترناً باسم عبد الناصر كما تعود دائماً؟

في تلك اللحظة شعر المشير أنه أصبح وحيداً في تحمل مسؤولية الهزيمة وأنه سيواجه وحده الشعب معزولاً من أي مساندة من القوات المسلحة التي طالما تباهى بأنه صانعها وحامها وقائدها.

نفوذ وسلطة المشير:

كان المشير عبد الحكيم عامر يمثل مركز قوة، له نفوذه، وسلطانه الاستثنائية الكثيرة، وكلها صادرة من مجلس قيادة الثورة، أو مجلس الرئاسة، أو الرئيس عبد الناصر نفسه، على التوالي منذ قيام ثورة ١٩٥٢، وحتى عام ١٩٦٧.

كان المشير يشعر دائماً أن القوات المسلحة وراءه، وأنه صاحب الكلمة العليا

في مستقبل أفرادها، وصاحب العلاقة المفضلة مع الرئيس عبد الناصر، وقد ظهر تفاصيل كل هذا في أحداث الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والصراع الذي نشأ بين أعضاء مجلس الرئاسة، كان المشير يشعر بقوة «وهي قوة القوات المسلحة» صاحبة الثورة وأداة التغيير في الدولة. ويعلم أن عبد الناصر نفسه يتحاشى الصدام معه أو مواجهته علنياً، كما حدث بالنسبة لبقية أعضاء المجلس.

وتمكن المشير نتيجة تطور الصراع لصالحه أن يعدد الرئيس عبد الناصر عن القوات المسلحة ويقلص اختصاصاته، ويمارسه لصالحاته إلى أدنى حد ممكن.

بيت المشير يتحول إلى حصن:

بدأ المشير عامر في جمع أعوانه من قادة وضباط القوات المسلحة الذين استقالوا أو أحيّلوا للمعاش، وعل رأسهم شمس بدران في منزله بالجيزة، وكان أغلبهم بيت هناك.

نقل إلى منزله، وبأوامر منه سريتي شرطة عسكرية «الحرس الخاص» تتكونان من ٤ ضباط، ٢٩٠ فرداً، ١٢ عربة مصفحة، كاملة التسليح والذخيرة، كما أحضر المشير من قريته «اسطال» بمحافظة المنيا، حوالي ٣٠٠ فرد مدني، معظمهم من الفلاحين فاندجوا مع أفراد سريتي الشرطة العسكرية، يشاركونهم معيشتهم، ومهماتهم في الحراسة والدفاع عن منزل المشير الذي كان يقع بشارع الطحاوي بمحافظة الجيزة، وقد وضع هؤلاء شكاير رمل، وأقاموا مزاحل لاستخدام أسلحتهم في الدفاع وتحول البيت إلى شبه حصن.

أخذ المشير يكثف الاتصالات الخارجية من المنزل مع أصدقاء ومعاونين وأقارب ورجال صحافة وأعضاء في مجلس الأمة، وغيرهم، يعاونه في ذلك شمس بدران وبعض أعوانه من ضباط القوات المسلحة، المحالين إلى المعاش أو الموجودين في الخدمة، لكن الكل مرتبطين بشمس بدران إرتباطاً شديداً وبصفة خاصة بعض ضباط دفعته.

أعقب هذا خطوة أخرى في محاولة لإثارة الشعب لصالحه، وذلك انه أعاد طبع استقالته التي قدمها عام ١٩٦٢، وتم توزيعها بمعرفة معاونيه المقيمين معه في المنزل، ووصلت هذه الاستقالة إلى رجال الصحافة وبعض أعضاء مجلس الأمة وبعض ضباط القوات المسلحة.

وتطورت الأمور لتحدث بعض الحوادث الفردية، منها قيام المقدم المتقاعد جلال هريدي، بإطلاق الرصاص على بعض رجال الأمن خارج منزل المشير عندما حاولوا اعتراضه في الدخول.

بعد الحادث مباشرة، إتصل بي المشير تليفونياً قائلاً: «يا فوزي أحسن تبعد رجال الأمن عن المنطقة التي يقع فيها منزلي، أنا عندي رصاص يقابل أي رصاص يا فوزي». رددت عليه قائلاً في نفس المكالمة: «هذا وضع غير لائق با سيادة المشير وغير شرعي، ثم إن جلال هريدي هو الذي بدأ بفتح النار، ووضعه في منزل سيادتك هو وأعوانه وضع غير سليم وهم جميعاً على المعاش». وكان رد المشير أن أغلق التليفون منياً بذلك المكالمة.

سافر المشير إلى قريته «اسطال» وبقي هناك لمدة أسبوع تقريباً، حيث لحقه شمس بدران، وعباس رضوان، وبعض الضباط الكبار، والمحالين إلى المعاش وحتى تلك اللحظة كانت العلاقة العاطفية من الرئيس عبد الناصر تجاه المشير ما زالت موجودة. هذه العلاقة التي استمرت طوال عمر الثورة مع المشير فقط دون بقية أعضائها، وكان الرئيس يود أن ينتهي موضوع المشير بسلام.

لكن رفض المشير الأسلوب السلمي، والأحداث التالية لذلك غيرت عاطفة وشعور الرئيس عبد الناصر، وأصبح لا مفر من المواجهة العنيفة لتصفية مثل هذا الموقف الغريب.

المجابهة بالقوة:

شعر الرئيس عبد الناصر أن تصرفات المشير والشكل الذي تحول إليه منزله بالجيزة تشكل جبهة ضد الرئيس، وزاد هذا الشعور كثرة المقابلات التي كانت تتم في منزل المشير مع أعضاء مجلس الأمة وأقاربه وأعوانه، وأعوان شمس بدران، وكذلك اتصالاته خارج المنزل.

وبدأت الأخبار تظهر اتجاه ونية المشير في الإسراع بالمجابهة. كما بدأ شمس بدران وأعوانه من الضباط المتقاعدين في وضع خطط عسكرية، بغرض تمكين المشير من الوصول سراً إلى القيادة الرئيسة الميدانية الوحيدة في ذلك الوقت، وهي قيادة الجهة الشرقية في منطقة الإسماعيلية، وكان يرأسها في ذلك الوقت اللواء أحمد إسماعيل. كما علم أن بعض وحدات الصاعقة في أنشاص، وبعض الطيارين،

سوف يشتركون في تلك العملية كما تمت إتصالات مع أحد أفراد الفرقة الرابعة المدرعة وبعض ضباط الإشارة.

عند الوصول إلى تلك المرحلة نشطت أجهزة الأمن في الدولة، المخابرات العامة، المخابرات الحربية، إدارة المباحث العامة، وأجهزة أمن رئاسة الجمهورية في تتبع هذه الاتصالات ومعرفة نية المشير الحقيقية من هذه التجهيزات.

وقد انحصرت هذه الخطة كما ثبت في التحقيق والمحاكمة فيما بعد، في أن يصل المشير إلى أشخاص بمساعدة رجال من الصاعقة، ثم منها إلى قيادة الجيش في القصاصين وأبو صوير، حيث يستلم قيادة الجيش الميداني الوحيد في تلك الفترة.

كانت الخطة تقضي بإجبار الرئيس عبد الناصر، بعد الاستيلاء على الجبهة على ترك الحكم يوم ١٩٦٧/٨/٢٧. أي قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي يوم ١٩٦٧/٨/٢٩. كما علم من التحقيقات فيما بعد أن هذه الخطة وضعت في منزل المشير بالجيزة يوم ١٩٦٧/٨/٢٣، وتقرر تنفيذها وكان يوم «ي» أي اليوم الأول ليده التنفيذ. . هو ١٩٦٧/٨/٢٧ وكلمة السر «نصر».

حدث واحد أنهى تردد الرئيس عبد الناصر. ذلك الحادث هو مقابله لشمس بدران بمنزله في منشية البكري.

طلب عبد الناصر من بدران أسماء أفراد التنظيم الداخلي في القوات المسلحة، الذي كان يعتمد عليه شمس بدران، كجهاز أمن «خاص وسري» له، ولما أجاب بدران على طلب الرئيس بقوله «لا يوجد تنظيم سري داخل القوات المسلحة، وإنما كل ضباط القوات المسلحة، في صفه وفي صف المشير وأن الرئيس لا يمكنه أن يسر المشير، أو يحسه هو بأي ضرر. وأن القوات المسلحة كلها ستقف ضد الرئيس، إذا حاول إيذاء المشير».

وروى لي الرئيس بعد ذلك أنه كان يعتبر شمس بدران ابناً له في الثورة، وأنه بالرغم من معاونته للمشير في القوات المسلحة، إلا أن ولاءه الأول للرئيس، هكذا كان اعتقاد الرئيس عبد الناصر حتى تلك المواجهة التي تأكد فيها أن شمس بدران يعمل ضده.

وأنهى الرئيس المواجهة وأخذ قراره، وأبلغني بضرورة الاستعداد بقوة مسلحة

لمجابهة المشير، وأعوانه، وحصنه في الجزيرة بالقوة. وكان هذا هو القرار الوحيد الذي يمنح المشير من تماديه في معارضة السلطة الشرعية والتلويح بقوته ونفوذه في وسط الشعب، والقوات المسلحة، وقد كان هذا القرار تهدئة وقناعة لجميع المسؤولين وأهمهم أفراد القوات المسلحة نفسها.

تطهير منزل المشير:

في الساعة ٤ مساء يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ كلفني الرئيس عبد الناصر بتطهير منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجزيرة، والقبض على الضباط المتقاعدین، وضباط وجنود سريفي الشرطة العسكرية، والمدنيين المتمركزين في المنزل بأسلحتهم وذخائرهم.

وكنت قد قمت قبل ذلك ومنذ إبلاغ الرئيس لي بموقفه، بتجهيز قوة مسلحة من سرايا الشرطة العسكرية الميدانية، ودعمتها بتسليح أكبر من التسليح المقرر لها نوعاً وكماً، كما أضفت إليها بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي. وأوكلت قيادتها إلى مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبد الكريم، بعد أن قمت بالتفتيش عليها واختبار مدى كفاءتها، وتسليحها وتضجها الوطني، وقد قمت بوضع الخطة، وجعلت القوة في حالة استعداد لحين صدور الأمر.

بعد أن صدر الأمر، توجهت إلى منزل الرئيس في منشية البكري وأجريت التنسيق اللازم وتنظيم التعاون مع الوزراء شعراوي جمعه، وأمين هويدى، وسامي شرف، بالنسبة لواجبات رجال الشرطة المدنية، والمخابرات، والانصالات اللاسلكية.

وعلمت أن المشير قد حدد له موعد لمقابلة الرئيس عبد الناصر في الساعة ٧ مساء نفس اليوم بمنزل الرئيس في منشية البكري، وأن المشير سيبقي بمنزل الرئيس لحين انتهاء مهمتي في تطهير منزله بالجزيرة.

أعطيت قائد القوة تفصيلات بالمهمة، وحددت له موافقت التنفيذ كما حددت له مكان تجمع القوة حيث يتم التلقين النهائي، بالمهمة، قبل توزيع القوة إلى مجموعات لحصار منزل المشير وتنفيذ المهمة. وفي الساعة التاسعة مساء نفس اليوم توجهت القوة إلى أماكن تجمعها وتم حصار منزل المشير. وقد أمرت قائد القوة بعدم فتح النيران بدون أمر شخصي مني.

عندما وصلنا إلى باب المنزل الرئيسي يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ وجدته مغفلاً

بسلسلة حديدية وقفل. خلف الباب كان يقف شمس بدران، عثمان نصار، عبدالحليم عبدالعال، جلال هريدي، وآخرون. وجميعهم مسلحون بالرشاشات القصيرة، وفي أيديهم وجوههم قنابل يدوية.

أخطرت شمس بدران، فلم يذعن للأمر، وفي تلك اللحظة وصل عباس رضوان وهو يقيم بمنزل قريب من منزل المشير ليسأل عليه. وعندما علم بعدم وجوده بالمنزل طلب مني الانتظار فترة، لحين معرفة الموقف داخل منزل المشير. واصطحب معه شمس بدران، بينما بقي الضباط المتقاعدون خلف باب الخديفة الخارجي.

خلال النقاش الذي تم صدرت بعض طلقات الرصاص من فوق سطح المنزل لكنها كانت للإزعاج، فلم يرد عليها أحد من القوة، حسب أوامري، كما وصلني بلاغ من أحد أفراد القوة عن مشاهدة دخان حريق من الشياك رقم كذا، ورقم كذا، وقد علمت فيما بعد أن مجموعة شمس بدران قامت بحرق وثائق وخرائط سرية، تحرمها لو وقعت في يدي.

خرج عباس رضوان وشمس بدران من داخل المنزل، فتحا باب الخديفة الخارجي وطلبا مني الدخول مع قائد القوة مبادرين «بقولهم» إحنا مستعدين تنفيذ ما تطلبه. وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض.

أصدرت الأمر رقم «١٥» وهو أمر علني في الميكروفون اليدوي طالباً نزول جنود سريتي الشرطة العسكرية، بدون أسلحة وذخيرة أولاً، حيث كانت لواري حمولة ٣ طن جاهزة لركوبهم بعد نغشيتهم، حيث توجهوا برفقة ضباط وحرس إلى السجن الحربي.

تلا ذلك صدور الأمر رقم «٢٥» وهو يخص نزول الأفراد المدنيين بدون أسلحة أو ذخيرة، وانتظرت تنفيذه مثل الأمر الأول، ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالي، كل أمر يأخذ وقته في التنفيذ قبل صدور الأمر الذي يليه. وهكذا رحلت الضباط المتقاعدين إلى السجن الحربي وكان آخرهم شمس بدران الذي رحل إلى سجن القلعة.

أمرت بدخول قوتي إلى المنزل «البيدروم» الدور الأول، السطوح، الجراج،

والخديفة فقط، وهي الأماكن التي كان يشغلها شمس بدران والقباط الذين معه والجنود، والمدنون والسكرتارية، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية، وترحيلها إلى معسكر عابدين في حوالة ١٣ لوري سعة ٣ طن. وساعد القوة ضباط الشرف، والمساعدون من قوة شمس بدران، واستغرقت هذه العملية طوال الليل.

بعد انتهاء إجراءات تطهير المنزل، قمت بتحديد مهمة الحراسة الجديدة من قوتي على منزل المشير من الخارج. وعينت إثنين من العمداء للحراسة ٢٤ ساعة على المنزل، وتم تركيب تليفون خارج باب المنزل للاتصال.

حوالي الساعة الخامسة فجر يوم ١٩٦٧/٨/٢٦، إتصلت بمكتب الرئيس عبد الناصر وأبلغته المهمة انتهت بخيره وبعد نصف ساعة تقريباً وأثناء مغادرتي شارع الطحاوي بالجيزة، شاهدت إحدى عربات الرئاسة وبها المشير ويرفقه السيدان زكريا محيي الدين وحسين الشافعي حيث أوصولوا المشير إلى منزله، مجددة إقامته مع أهله وأولاده، لكن تحت حراسة من السلطة الشرعية في الدولة

وبتحديد إقامة المشير محمد عبد الحكيم عامر في منزله، وبعد القبض على أعوانه إنتهى أكبر تحد للسلطة الشرعية في الدولة. إذ لو تمكن المشير وأعوانه من تنفيذ مخططاتهم لكانوا قد استولوا على السلطة في البلاد.

المشير يحاول الانتحار:

منذ يوم ١٩٦٧/٨/٢٦ والمشير تحت الحراسة في منزله بالجيزة غير مصرح له بالخروج، وغير مصرح بالدخول لسوى أهله، لكنه ظل مستمراً في الاتصالات الخارجية سراً، بهدف بث الإشاعات وتأليب الرأي العام ضد السلطة الشرعية في الدولة.

وإزاء هذا النشاط المريب، إضطر الرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قراراً بتحديد إقامة المشير منفرداً في مكان منزول، يتعلم منه إجراء أي اتصالات خارجية. ويعد البحث إستقر الرأي على أن ينقل المشير وحده إلى منزل منعزل في طريق المربوطية المتفرع من شارع الهرم.

وقد قمت صباح يوم ١٩٦٧/٩/١٣ بتنفيذ مهمة نقل المشير إلى استراحة المربوطية حيث توجهت ومعني الفريق عبد المنعم رياض، واللواء سعد عبد الكريم

وبعض الضباط من الحرس الجمهوري إلى منزل المشير، وكان الضباط المتناوب في ذلك اليوم هو العميد سعيد الماسي الذي اشترك معنا في هذه المهمة .

وزعت المجموعة الموجودة معي إلى قسمين، قسم بقيادة الفريق عبد المنعم رياض، تدخل منزل المشير وتدعوه للخروج والتوجه إلى المكان الجديد، والقسم الآخر إحتياطي داخل الحديقة، ووقفت أنا على باب مدخل المنزل الداخلي أسيطر على القسمين .

دخل أفراد القسم الأول الباب الداخلي للمنزل، ودعا الفريق عبد المنعم رياض المشير للقيام معه، فتردد المشير أولاً، وحاول رفع عصا خشبية كانت بجواره، ولكن الفريق رياض نصحه، وتلطف معه، وأشار إليه بالقيام معه .

في تلك اللحظة تناول المشير شيئاً ما، ووضع في فمه وأخذ يلوكه مما لفت أنظار عائلته، وبالذات ابنته نجية التي كانت واقفة بجواره فصرخت مشيرة إلى أن أباها تناول سماً . ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الإتران وقام مستنداً إلى كتف الفريق رياض الذي اصطحبه إلى الخارج، حيث كنت واقفاً واشتركت في مساعدة المشير على السير ومصاحبه إلى خارج المنزل .

عند سماعي أن المشير تناول شيئاً أفقده الإتران، وصراخ بنائه بأن أباهم تناول سماً، أمرت بعربة إسعاف بدلاً من عربة ركوب، لكن المشير رفض الركوب فيها فأشرت لأقرب عربة وركب فيها المشير، والفريق عبد المنعم رياض وإثنان من ضباط الحرس الجمهوري، وأمرت بالتوجه إلى مستشفى المعادي فوراً .

في الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج الشيء الذي في فمه، والتي قالت بنته إنه سم، ونجح أحد المراقبين في العربة بالاحتفاظ بما لفظه المشير في جيبه، حيث سلمه إلى المعامل الطبية عند وصوله مباشرة إلى المستشفى .

هناك تمت إجراءات الإسعافات الأولية اللازمة على أساس أن المشير تناول مادة سامة بغرض الانتحار وقد حاول الأطباء إجراء غسيل معدة له، لكنه رفض ثم أعطي مزيجاً مقيئاً في الفم، ثم أعطي حقنة لنفس السبب . ثم طلب فنجاناً من القهوة وشربه . ثم كشف عليه طبيباً بمعرفة مدير المستشفى وبعض الأطباء الاخصائيين الذين أقرروا أن حالة المشير الطبية سليمة .

عندما وجدت أن حالة المشير جيدة، أمرت بالتوجه إلى خارج المستشفى وسار المشير من الغرفة إلى باب المستشفى الخارجي على قدميه، يحيط به جميع المرافقين منا ومن أطباء المستشفى.

ركب المشير السيارة حيث توجهنا إلى استراحة المربوطية، وأثناء الطريق كان المشير عادياً. وطلب سبجارة، ثم لم يتبادل معنا أي حديث، وعند وصولنا إلى الاستراحة كان في استقبالنا، اللواء محمد الليثي ناصف، ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري، وطبيب خدمة، وبعض أفراد الخدمات للإعاشة والحراسة، وقدموا أنفسهم إلى المشير الذي لم يطلب منهم أي شيء، سوى عصير جوافه، ثم استمرت جلستنا أنا والفريق رياض مع المشير في الاستراحة حوالي ساعة ونصف.

تكلم المشير عن الأوضاع العسكرية قائلاً: «يمكنكم طلب سلاح من الاتحاد السوفيتي عندهم الرجالة في البلد كثير، وعليكم استئناف القتال». ثم انتقل إلى الحديث عن حالته قائلاً: «تبلغوا الرئيس انه إذا لم يُنه هذا الموقف في ٢٤ ساعة، فإن الرئيس سيتحمل مسؤولية ما يحدث» وانتهت الجلسة بعد أن استأذنا من المشير وغادرنا والفريق رياض الاستراحة، وبمجرد عودتي للمقر قمت بتبليغ الرئيس رسالة المشير الشفوية.

وفاة المشير:

نام المشير في إستراحة المربوطية، وكان بلاغ طبيب الخدمة في تلك الليلة إستمرار القيء، ألم في الأسنان، يطلب عصير جوافه باستمرار، وفي يوم الخميس ١٤/٩/١٩٦٧، طلب اللواء الليثي ناصف المكلف بالحراسة والأمن إختيار إستراحة أخرى خلاف إستراحة المربوطية، تتوفر فيها ضروريات الأمن والحراسة، وأشار عليّ بمعاينة فيلتين مفروشتين بالمعادي، تحققان مطالب أمنية أكثر، لانتقاء احدهما لتكون المقر الجديد للمشير بدلاً من استراحة المربوطية.

توجهت بعد ظهر اليوم إلى المعادي، وبرفقتي اللواء الليثي ناصف وأثناء المعاينة وصل اخطار عاجل بانتحار المشير ووفاته، وكانت الساعة ٧ مساء تقريباً.

قطعت الرحلة، وتوجهت فوراً إلى استراحة المربوطية، بعد أن كان بلاغ انتحار المشير ووفاته قد وصل إلى الكثيرين، فوجدت هناك السيد أنور السادات، ومعه شقيق المشير الأكبر، وعدد كبير من المحققين والأطباء.

وعندما أبلغ الرئيس بخير إنتحار المشير، أمر بضرورة إتخاذ كل الإجراءات القضائية وأن يتم التحقيق بمعرفة وزير العدل، والنائب العام، وبمجموعة كبيرة من الاخصائيين الشرعيين، والنيابة العامة.

تم الكشف الطبي بمعرفة الأطباء الشرعيين مع المحققين، كما تم تشريح الجثمان بعد الوفاة بشماني ساعات. وثبت في التقرير الطبي وجود شريط رفيع من قماش لاصق إلى أسفل جدار البطن الأمامي يخفي تحته جزءاً من شريط معدني، مما يستعمل لتعبئة أقراص الديناليين صعبشة بمادة بيضاء ثبت بعد ذلك انها مادة الأكتونين.

أخذت أقوال جميع الشهود الذين كانوا مع المشير منذ يوم ٢٥/٨/٦٧ كما أخذت أقوال أفراد عائلة المشير بمعرفة المحققين، وأقر أول الشهود وهما عريف محمد أحمد لطفي، ومنصور أحمد علي، وكانا ملازمين للمشير قبل وفاته مباشرة، بأن المشير ذهب إلى الحمام، ومكث برهة ثم عاد إلى سريره، وراح في غيبوبة، واستغاث الأخير، فحضر طبيب الخدمة الرائد إبراهيم علي بطاطة الذي ذكر ما يلي في التحقيق.

«إنه في يوم ١٤/٩/١٩٦٧ الساعة الخامسة مساء، مررت على المشير ووجدته نائماً، وفي الساعة ٦ مساء حضرت على استغاثة السفرجي ووجدت المشير في غيبوبة فأعطيته حقنة كورامين، وحقنة أمينوفلين، ثم قمت بعمل تنفس صناعي بالأكسوجين، لكن تحققت الوفاة الساعة ٦،٤٠ مساء».

وجاء في أقوال إبنته نجية التي كانت أول من اتجه اعتقادها ان المادة التي رايتها في قم والدها قبل ميازحته المنزل بالجزيرة يوم ١٣/٩/١٩٦٧ كانت سامة، مما اقتضاها أن تهيب بسرعة إسعافه.

وعندما سئلت في التحقيق ماذا كان المشير يلوك؟ أفبونا «مادة مخدرة» أصرت انه تناول على وجه اليقين سماً، مما يقطع بأن فكرة إنتحار المشير بالسّم، لم تكن غائبة عن علم أسرته.

وكان قرار النائب العام الذي صدر في القاهرة يوم ١٠/١٠/١٩٦٧، وأرفق

بالتقرير الطبي الشرعي الذي احتوى على أربعة تقارير نوعية أخرى كالآتي:

«وبما انه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بيته واردة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله، وبين أهله يوم ١٣/٩/١٩٦٧، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي، وهو ما لا جريمة فيه قانوناً».

لذلك

نأمر بقاء الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً.

النائب العام محمد عبد السلام،

وبوفاة المشير محمد عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومحكمة أعوانه المقربين إليه ممن اشتركوا في مؤامرة الاستيلاء على السلطة في مصر زالت أكبر مراكز قوى منذ قيام الثورة، كما انتهت البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية، ولكن بعد أن فقدت كيانها وهيبتها في معركة عسكرية خاسرة لم تكن من صنعها أو مناسبة لها زمنياً وموضوعياً.

وفي نفس الوقت وبالرغم من الحقائق التي ذكرتها عن الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر الذي انعكس على أسلوب صنع القرار الاستراتيجي والعسكري والسياسي في مصر فإن التاريخ سوف يقف حائراً أمام العلاقة الشخصية بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر والتي لم تتمكن من تحديدها أو وصفها بدقة حتى باتت لي كما لو كانت لغزاً غامضاً.

الفصل الثاني عشر

البداية من الصفر

مر عليّ يومًا ٩، ١٠ يونيو، والإحساس بالضياح النفسي يملأني طوال إقامتي في هذين اليومين بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر.

طوال هذين اليومين كانت مصر بلا قيادة، فالقيادة السياسية غير قائمة بإعلان جمال عبد الناصر عن قراره بالتناحي، والقيادة العسكرية العليا، أيضاً غير موجودة، باعتزال المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في منزلها، بالإضافة إلى قادة أفرع القوات المسلحة الرئيسة الذين قدموا استقالاتهم وأخلوا مراكزهم.

ووجدت نفسي وحيداً، أشغل مركزاً في القوات المسلحة، وأكبر رتبة باقية في مكانها، فاعتزمت ملء هذا الفراغ، وتحمل مسؤولية إجارية لم تكن حتى تلك اللحظة ملكي.

وضعت لنفسي عدة مهمات أولوية عاجلة، فرضتها الظروف المحيطة بي في القوات المسلحة، كان يتحتم عليّ أولاً إعادة القيادة والسيطرة السريعة على القيادات الموجودة في أماكنها، وعلى أفراد القوات المسلحة عموماً وهكذا كلفت بعض الضباط كبيرى الرتبة من الذين أثق فيهم شخصياً لملء الفراغ في القيادة الإقليمية والمحلية، وفي المناطق العسكرية، خاصة المنطقة الشرقية «قناة السويس» التي كان مكلفاً بها اللواء صادق شرف منذ معركة يونيو.

كما كلفت قيادة الشرطة، بتنظيم عودة الأفراد العسكريين، من قراهم إلى مناطق تجمع عسكرية، ليسهل ترحيلهم إلى وحداتهم المعروفة لدى قيادة الشرطة العسكرية. وقد تمت عملية الاستدعاء علناً في الإذاعة وبمساعدة سلطات الحكم

المحلي في المحافظات. وكان الأفراد متجاوبين خصوصاً بعد إذاعة عودة الرئيس جمال عبد الناصر لتحمل مسؤولية الحكم.

كان العمل التلقائي الثاني هو تسهيل عملية استلام الأسلحة والمعدات، بمجرد إنزالها من طائرات النقل السوفيتية الضخمة التي كانت قد بدأت في إفراغ حمولتها منذ يوم ١٩٦٧/٦/٩ وبعد أن تم ترميم الحفر في الممرات بسرعة ثم كانت الخطوة الثانية هي سرعة دفع هذه الأسلحة والمعدات، خاصة الطائرات المقاتلة القاذفة إلى أماكن استخدامها، إذ بادرت الجزائر بإمدادنا بأربعين طائرة من طراز «ميج ١٧» كأول دعم جوي لتعويض الخسائر الكبيرة في القوات الجوية. وعلى هذا وقع العبء الميداني في العمل في تلك اللحظات، على القوات الجوية والدفاع الجوي.

كل هذا جعل أهدافي وتصرفاتي واضحة، لدى القادة المحليين الذين بقوا في مراكزهم: «إنني أسعى إلى بدء تكوين خط دفاعي ميداني غرب قناة السويس، بسرعة، مستعيناً بأقرب وحدات مقاتلة في تلك المنطقة وتدعيمها بأي أسلحة ومعدات تحاول القيادات النوعية جمعها، حتى يطمئن المواطنون بأن قواتهم المسلحة متماسكة. كما أننا بهذا العمل نحاول في نفس الوقت صد الإشاعات التي كان يروجها العدو في إذاعاته عن إمكانية عبوره لقناة السويس غرباً.

في ذلك الوقت كانت الحياة في القاهرة، وبقية مدن مصر تكاد تكون متوقفة. المواطنون واهمون من حالة الضياع والغضب، في نفس الوقت كانت المدفعية المضادة للطائرات حول القاهرة تطلق نيرانها بدون سيطرة أو تمييز على أي طائرة مدنية أو عسكرية، تقترب أو تحاول عبور أجواء القاهرة.

عودة الهدوء:

بحلول يوم ١١ يونيو بدأ شعور المواطنين في الهدوء، وعادت الحياة تقريباً إلى طبيعتها بعودة الرئيس جمال عبد الناصر إلى تحمل مسؤولياته.

كان أول قرار أصدره الرئيس عبد الناصر هو تعييني قائداً للقوات المسلحة المصرية، بعد أن تأكد من قبولي لتحمل المسؤولية، كما شاورني في تعيين الفريق مذكور أبو العز، الذي كان يشغل منصب محافظ أسوان في ذلك الوقت ليكون قائداً للقوات الجوية.

بدأت أولاً في تكليف بعض ضباط أركان الحرب من الرتب المتوسطة ممن أعرفهم وأتقن فيهم، ليكونوا معاً مجموعة سكرتارية وإدارة لمعاونتي في مهنتي الجديدة.

وزعت عليهم تخصصاتهم وواجباتهم، وتفاهمت معهم حول أسلوب العمل معي والتنسيق فيما بينهم لإدارة الأعمال في مكنتي. ثم أعلنت أسماؤهم داخل القوات المسلحة كلها.

كانت الخطوة الواجبة التالية هي تأمين المواصلات السلوكية واللاسلكية بين قيادتي في مدينة نصر، وبين أفرع القوات المسلحة الرئيسة والمناطق العسكرية المركزية والخارجية. وقد تم ذلك كله عن طريق إدارة الإشارة. أما آخر تلقين داخلي فكان تعيين قائد لفر القيادة، والبدء في تنفيذ واجبات التأمين المحلي والشؤون الإدارية التي تخص المقر ذاته.

وظهر نفس اليوم تلقيت مكالمة من الرئيس جمال عبد الناصر يدعوني فيها لمقابلته في الساعة السابعة مساءً في منزله، وأوصاني بحضور كشف بأساء ضباط القوات المسلحة معي.

بداية الطريق:

إستغرقت الجلسة مع الرئيس عبد الناصر حوالي ساعتين، بدأها بحديث مكثف حدد فيه أسلوب العمل المباشر معه، بعد أن اطمأن على شعوري وعزمي في تحمل مسؤولية الواجب والمهمة التي قبلتها. والتي كان الرئيس قد وصفها بقوله: «إنها مريرة وصعبة، تحتاج إلى مجهود شاق خاصة في هذه الظروف».

ولاحظت بعد ذلك أن الرئيس بدأ يستعرض عدة نقاط شكلت موضوعات جدول أعمال تلك الجلسة.

كان أول موضوع هو تعيين القيادات العليا لقمة الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة مبتدئاً بالقيادة العامة، ثم قادة الأفرع الرئيسة، ثم رؤساء هيئة القيادة العامة ومدبرو الإدارات التخصصية، وأخيراً قادة المناطق العسكرية.

وقد تم في تلك الجلسة ترشيح الفريق عبد المنعم رياض كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة. كما سبق الذكر، وبدأنا بعد ذلك في تسمية باقي القيادات الكبيرة

مستعنيين بكشف أقدمية الضباط بالقوات المسلحة.

ثم استطرد الرئيس في ذكر التوجيهات السياسية والعسكرية التالية:

١ - ضرورة الصمود العسكري بسرعة أمام العدو الذي كان يذيع في ذلك الوقت تفاصيل انتصاراته على القوات المسلحة المصرية، وإن الشعب المصري سوف يجبر جمال عبد الناصر على الاستسلام، وطلب الصلح مع إسرائيل، وإن موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي ينتظر مكالمة من جمال عبد الناصر تقيد بذلك. وعلى هذا كان اتجاه الصمود في تلك الفترة يهدف إلى منع العدو من استغلال نجاحه عسكرياً.

٢ - السرعة في تماسك الشعب والحكومة، مع القوات المسلحة، وهنا بين لي الرئيس نيته في تولي رئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، حتى يباشر بنفسه أمور الدولة والشعب معاً. وقال إنه سوف يركز مجهوده على إعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة، وما يتطلبه ذلك من دعم في التسليح والميزانية، والمعنويات والشؤون الإدارية.

٣ - ذكر الرئيس عبد الناصر في ذلك اللقاء اتجاهات السياسة الخارجية المصرية، في عدم قبول الهزيمة العسكرية وقال إنه «سوف يسير مع الاقتراحات السلمية والدبلوماسية طالما أنها تسعى إلى انسحاب إسرائيل عن الأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو ١٩٦٧، وتحقق أهداف الشعب الفلسطيني، وذلك كأسلوب زمني يتفق مع أمور تكتيكية كثيرة. منها أننا لا نستطيع مواجهة العدو عسكرياً في الوقت الحاضر، وثانيها محاولة إقناع دول العالم خاصة الاتحاد السوفيتي أننا لا نريد الحرب من أجل الحرب، وإنما إعادة الأراضي والسيادة، المقتضية بالقوة. وأضاف عبد الناصر: «نحن مضطرون إلى السير مع القرار الدولي الذي نحاول أن نخرجه بأفضل شكل ممكن».

وأظهر الرئيس قناعته بأن استرداد الأرض لا يتم إلا بالقوة مثل ما أخذ بالقوة، والقوة تحتاج إلى سلاح متطور حديث، وإلى تنظيم وتدريب متواصل عنيف. ومن هنا جاءت الحاجة إلى دعم الاتحاد السوفيتي، كما طلب مني الرئيس عبد الناصر دوام الاتصال والتعاون مع الزميل محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت.

٤ - بالنسبة للوطن العربي أبدى الرئيس في حديثه في ضرورة التعاون والارتباط الوثيق بالدول العربية جميعاً، وقال إن الصراع العربي الإسرائيلي، لا يصح أن تكون مصر هي الطرف الوحيد فيه. ولا دول المواجهة فقط. وأضاف يجب أن تشترك جميع الدول العربية كل حسب قدرته إشتراكاً مباشراً في هذا الصراع. وهذا الارتباط مع الدول العربية جميعاً إستراتيجي، وسوف يستلزم بالضرورة توحيد القرارات السياسية مع العرب وأن نبتعد عن أية اتجاهات غير قومية.

٥ - أما من ناحية الاتحاد السوفيتي فيجب توطيد الصداقة والتعاون معه، كما يجب إشعاره بأنه شريك في الهزيمة حتى يتحمل عبء دعمنا بالأسلحة والمعدات الحديثة، والخبراء والمدربين.

كما يجب أن نحاول إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية إعادة بناء القوات المسلحة على أسس علمية وانضباطية، والسماح لخبرائه بالإشراف العملي والمتابعة تحت قيادتك وتعليماتك.

وقال عبد الناصر: «عليك أن تثبت للاتحاد السوفيتي أن الجندي الجديد يمكنه إستيعاب استخدامات الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، بكفاءة وسرعة، حتى يمكن الضغط عليه باستمرار في توريد الأسلحة والمعدات».

واستطرد الرئيس في هذه النقطة قائلاً: وليس أمامي باب مفتوح في هذا الشأن سوى باب الاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية معه. ويجب علينا أن نفتح هذا الباب على مصراعيه كي يفتح لنا هو ترسانة أسلحته الحديثة إذ يجب أن تكون نوعية وحجم الدعم مختلفاً عما كان عليه الحال قبل ١٩٦٧.

٦ - وعن الواجب العسكري للقوات المسلحة قال الرئيس عبد الناصر، طالما ان الشعب رفض الهزيمة، فقد أصبح لزاماً علينا أن نسترد الأرض والسيادة بالقوة وتحرير الأرض وهذا معنى أفضل لتكون المعركة الدفاعية، معركة تحرير.

ثم أضاف: وأنا عارف إسرائيل من عشرين سنة، لا نستطيع إلا بالقوة وإسرائيل بعد حصولها على هذا المكسب سوف يركبها القرور. خاصة انها كسبت أكثر من قدرتها، كما انها تحتاج لدعم سياسي ومعنوي من دول العالم لفترة طويلة كي تعزز مكاسبها، وتبضم ما أكلته، وهو أكبر من طاقتها. وعلى ذلك أصبح من الضروري للدخول معها في صراع سياسي وعسكري عربي حسب قدرتنا، صحيح انها سوف تستغل تفوقها بأن تقوم هي بالفعل، بينما نكتفي نحن برد هذا الفعل،

لكن هذا لن يستمر إلا لحين. نبدأ بإعادة قدرتنا الدفاعية وبالتدريج نقوم نحن بالعمل ضدها أولاً، ونتنظر رد الفعل».

إنني أقدر الزمن الذي يمكن لقواتنا المسلحة أن تصل فيه إلى قدرة الدخول في معركة التحرير بحوالى ثلاث سنوات، ولا يصح أن تزيد عن أربع.

تعليمات محددة:

احتوى هذا اللقاء على كل الشؤون السياسية والعسكرية التي بدأت بها مهمتي كقائد عام للقوات المسلحة المصرية يوم ١١/٦/١٩٦٧، وكانت تعليمات محددة خاصة فيما يتعلق بالقوات المسلحة ومهمتها من الناحية الموضوعية والزمنية. وهذا التلقين هو الذي مكنتني من وضع الخطوط الرئيسية لمهمة القوات المسلحة طوال السنوات الثلاث التالية.

وقبل أن ينهي الرئيس المقابلة سألتني عن تعليقي على ما قاله من توجيهات فرددت قائلاً: «توجيهات سيادتكم واضحة وكاملة، ومحددة موضوعاً وزمناً وليس لي الآن سوى تعليق واحد. فالعدو سوف يتدخل في مهمة إعادة بناء القوات المسلحة، محاولاً العرقلة والتأخير، كما سيسعى لخفض الروح المعنوية لدى أفراد القوات المسلحة والشعب. وفي تقديري أن عملية إعادة تنظيم وتسليح وتدريب وانضباط القوات المسلحة على أسس ومفاهيم جديدة تحتاج إلى جهد كبير وصبر وتعاون وثقة في النفس وإيمان بالهدف وشرف المهنة وبعون الله سوف تعيد ثقة الشعب وآماله في قواته المسلحة».

ذهبت إلى مكنتي بعد هذا اللقاء، وأخذت أدون التوجيهات التي ذكرها الرئيس جمال عبد الناصر، لأحولها إلى خطوط رئيسة صادرة من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأسمايتها «توجيهات عمل القوات المسلحة في المرحلة القادمة» التي تغيرت فيها مهمة القوات المسلحة المصرية من تأمين النظام والثورة إلى مهمة أخرى هي تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان.

أظهرت في تلك الخطوط العريضة مهمة القوات المسلحة وحجم القوات المطلوبة، وتوقيتات بناء وتسليح وتدريب القوات. كل هذا لعرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة للدراسة والمناقشة واستخراج أول توجيهات إستراتيجية

لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية على أسس جديدة، من أجل مجلس قيادي في القوات المسلحة المصرية الجديدة.

وهكذا بدأت عجلة العمل تتحرك داخل القوات المسلحة وبسرعة لإعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية.

وكان الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية هو باكورة الحركة الإيجابية للشعب المصري وقواته المسلحة في تحقيق الصمود السياسي والعسكري.

تأييد ودعم عربي لمصر:

قبل أن يعلن عن وقف العمليات الحربية وإطلاق النيران وصل إلى القاهرة وزير خارجية الجزائر - عبد العزيز بوتفليقة - يوم ١٩٦٧/٦/٧ حاملاً تأييد الرئيس هواري بومدين والشعب الجزائري لمواصلة القتال ضد إسرائيل وأن الجزائر مستعدة لدخول جيشها كله في المعركة ولدى الجزائر طائرات مقاتلة قاذفة لتعويض مصر عن خسائرها في الطائرات وأوصى بأخذ طيارين مصريين معه في عودته للجزائر لقيادة هذه الطائرات والعودة بها إلى جبهة القتال. غادر بوتفليقة القاهرة ومعه حوالي عشرين طياراً إلى الجزائر حيث عادوا بطائرات ميج ١٧ إلى مصر في اليوم التالي، واستمرت الجزائر ترسل دفعات من الطائرات المقاتلة في مجموعات في الأيام التالية. وصلت إلى ٤٠ طائرة ميج ١٧.

وتلا ذلك دعوة الكويت لاجتماع وزراء الخارجية العرب جميعاً يوم ١٩٦٧/٦/١٨ حيث تم الاتفاق على توحيد كلمة العرب وتأييد موقف دول المواجهة في الصراع الدبلوماسي الذي استمر بعد ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تصميمهم على استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ووقف ضخ البترول إليها كذلك. وظهر في هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة للتضامن العربي.

وكانت الخطوة التالية من الملك حسين إذ حضر للقاهرة يوم ١٩٦٧/٧/١١ وتمت مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي أوضح له امتنان شعب مصر من موقف الملك حسين الذي يادر بالوقوف وقواته المسلحة وشعبه مع مصر مشيراً إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي تمّت في القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٣٠ وأن شعب مصر لن ينسى تضحية الأردن في مشاركة القتال مع مصر وخسارته للضفة الغربية وأن مصر

مستعدة للتعاون والمشاركة في مرحلة الصمود القادمة مع الأردن وأن أي مكاسب يمكن أن تحصل عليها مستقبلاً سوف تنقسمها مع الأردن. كما بين الرئيس عبد الناصر للملك حسين أهداف مصر في المرحلة القادمة التي تعتمد على رفض الهزيمة والتمسك بالتضامن العربي وتهديد إستراتيجية قومية عربية موحدة. كما أظهر اضطراب مصر إلى زيادة التقارب مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بسبب التأييد الكامل من أمريكا لإسرائيل ودعمها بالسلح، كما أوضح للملك حسين أن مصر ترى أنه لا سبيل إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي إلا بالقتال إذ إن إسرائيل لن تنسحب من الأرض إلا بعد أن تدفع ثمناً باهظاً مقابل هذا الانسحاب. فهي تريد صلحاً نهائياً مع مصر ثم الأردن ثم سوريا وبقية الدول العربية وبهذا تكون إسرائيل قد نجحت في تصفية القضية الفلسطينية ثم تتوالى المكاسب السياسية والاقتصادية والسيطرة على المنطقة العربية كلها. واستطرد الرئيس عبد الناصر قائلاً: إننا سوف نتمشى مع محاولات السلام في الأمم المتحدة إذ أننا نحتاج إلى وقت طويل لاستعادة مقدرتنا العسكرية ولكننا لن نرضخ مطلقاً لإسرائيل. كما فوض الرئيس عبد الناصر الملك حسين بأن يتكلم مع الأمريكيين عن لسان مصر بشرط واحد هو عدم إبرام إتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل كما أن مصر تفتح الباب للملك حسين للوصول بالحل السلمي من أجل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. وسافر الملك حسين من القاهرة إلى نيويورك وتكلم في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باسم العرب جميعاً.

وكان لقاء الصمود العربي في القاهرة في ١٣/٧/١٩٦٧ والأيام التالية له حيث اجتمع الرؤساء الخمسة عبد الناصر والأناسي وبومدين وعارف والأزهري وتناقشوا في الموقف مؤيدين موقف الصمود وتحريير الأرض واتفق الرؤساء على سفر الرئيسين هوارزي وبومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً لإجراء مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت ثم يعودان للقاهرة لإبلاغ الرؤساء الباقين بالنتيجة.

وخلال إجتماعات الرؤساء الخمسة أشار الزميل محمود رباح بوجهة نظر جديدة عن استئاف ضخ البترول مع تخصيص ١٠٪ من موارد النفط لمعاونة دول المواجهة وقدر قيمة ذلك بحوالي ١٥٠ مليون جنيه إسترليني في ذلك الوقت وقد لاقى هذا الاقتراح القبول من جميع الرؤساء إذ انه سوف يعود على الدول العربية التي تعتمد على عائدها من النفط فقط بالفائدة كما انه يعين دول المواجهة من الناحية

الاقتصادية تعويضاً عن الضرر الاقتصادي الذي أصاب هذه الدول من إحتلال الأرض العربية.

سافر الرئيسان هوارى بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو وعقدت مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفيت إستغرقت يومين ضغط فيها الرئيس بومدين ضغطاً شديداً على القادة السوفيت كي يقوم الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بالتأييد السياسي والدبلوماسي في هيئة الأمم لصالح دول المواجهة والعرب، كذلك لسرعة الدعم العسكري لمصر وسوريا لامكان الصمود ضد إسرائيل.

عاد الرئيسان إلى القاهرة يحملان وجهة نظر القادة السوفيت وبعد مناقشة استمرت يومين إقترح رئيس وزراء السودان محمد أحمد محبوب الذي حل مكان الرئيس الأزهرى ضرورة تحرك العرب في إطار حل سياسي تفكر فيه جيداً وفي حالة الموافقة يستلزم جمع الأمة العربية كلها من أجل إيجاد الحل السياسي المعقول. وطلب دعوة وزراء الخارجية العرب إلى مؤتمر يعقد في الخرطوم في أوائل أغسطس ١٩٦٧ يهدف لاجتماع قمة عربي يتم في أواخر نفس الشهر.

وهكذا جاء أول لقاء قمة عربي في الخرطوم يوم ١٩٦٧/٨/٢٨ حضره جميع رؤساء الدول العربية ووفودها ووقد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد أحمد الشقيري غير أن سوريا لم تحضر هذا المؤتمر.

حدث لقاء فكري وتضامني عربي في هذا المؤتمر ووصل الرؤساء إلى قرار جماعي في الصراع العربي الإسرائيلي دلى على تأييد لموقف وسياسة الرئيس عبد الناصر وحدد القرار إطار الحل السياسي الذي يريده العرب في عدم التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها أو الصلح معها. كما تحسك القرار بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وتقديم الدعم المالي السنوي لمصر والأردن من دول الشروك: السعودية والكويت وليبيا، كما تم لقاء بين مصر والسعودية على تسوية مشكلة اليمن وعودة باقي القوات المسلحة الموجودة في اليمن إلى مصر، وبذا تم صفاء العلاقات السياسية بين مصر والسعودية.

تأييد ودعم من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لمصر:
سارع الاتحاد السوفيتي إلى إمداد مصر بالأسلحة والتعدت من يوم

١٩٦٧/٦/٩ وكانت بداية هذا الدعم إرسال ٣١ طائرة ميج ٢١ و٩٣ طائرة ميج ١٧ متفولة جواً عن طريق يوجوسلافيا واستمر هذا الدعم عن طريق النقل الجوي بطائرات الأنثونوف ٢٢ وعن طريق النقل البحري. فوصلت خلال الشهر الأول بعد الهزيمة إلى ٥٤٤ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل بحري كونت في مجموعها ٤٨ ألف طن أسلحة ومعدات عسكرية تعويضاً عن خسائر القوات المسلحة في معركة يونيو ١٩٦٧ ولم يطالب الاتحاد السوفيتي بشن هذه المعدات والأسلحة.

كما سارعت ألمانيا الشرقية وبولندا ويوجوسلافيا بإرسال طائرات قتال ميج ١٧ وأسلحة ومعدات مدفعية مضادة للطائرات وأجهزة اتصال لاسلكية وعربات نقل ومعدات عسكرية أخرى.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/١٦ وصل وفد عسكري سوفيتي كبير بقيادة الجنرال لاشنكوف للمساعدة في استقبال المعدات والأسلحة من الموانئ البحرية والجوية وتوزيعها على وحداننا التي بدأت إعادة تجميعها وتنظيمها لإنشاء أول خط دفاعي غرب قناة السويس وكان هذا الوفد بداية لإعداد كبيرة من الخبراء السوفيتي تغير اسمهم بعد ذلك ليكنوا «مستشارون» عسكريين من مختلف الرتب وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة القتالية والفنية.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢١ وصل الرئيس يدجورني ومعه مارشال الاتحاد السوفيتي «زخاروف» رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية. وبدأ مباحثات قمة مع الرئيس عبد الناصر ومعه السادة زكريا محيي الدين وعلي صبري ومحمود رياض وأنا وكانت مباحثات سياسية وعسكرية هامة جداً حددت معالم جديدة لعلاقات متينة بين الاتحاد السوفيتي ومصر بدأت بالاتفاقي على هدف واضح إتفق عليه الجانبان هو «إزالة آثار العدوان الإسرائيلي» وإعطاء القوات المسلحة المصرية الأولوية في الدعم العسكري السريع والحديث والمتطور كي تتمكن من إعادة بناء قواتها من جديد على أسس علمية وروح معنوية عالية مع إشتراك الاتحاد السوفيتي بالمستشارين والخبراء بالعدد الذي يتفق عليه كل من المارشال زخاروف والفريق أول فوزي وأن تكون الأسبقية في ذلك للقوتين الرئيسيتين الدفاع الجوي والقوات الجوية سواء بالنسبة للأسلحة والمعدات وأعداد الطيارين المقاتلين. كما طلب الرئيس عبد الناصر من الوفد السوفيتي طلبات إستراتيجية عاجلة بهدف إظهار عمق التعاون السوفيتي

العاجل وذلك في زيادة قطع الأسطول السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط مع استعداد مصر لإعطاء تسهيلات في موانئ البحر الأبيض المتوسط حتى يتوازن التواجد السوفيتي البحري مع الأسطول السادس الأمريكي الذي تعتبره إسرائيل إحتياطياً إستراتيجياً لقواتها. كما طلب الرئيس عبد الناصر بعد شرح الفرق في مدى عمل الطائرات المقاتلة الفاذقة الإسرائيلية من نوع الميراج والميستير بالنسبة لمدى عمل الطائرات المقاتلة الفاذقة السوفيتية وأن الأولى قادرة للوصول إلى عمق (ج. ع. م) (مصر) حتى مرسى مطروح بينما الطائرات السوفيتية محدودة المدى. طلب طائرة مقاتلة فاذقة بعيدة المدى حتى يمكن ردع إسرائيل في العمق إذا اعتدت علينا مرة أخرى ووعد الوفد السوفيتي بعرض هذا الطلب ومناقشته في موسكو وانتهت الجلسة الأولى بطلب من الرئيس باجتماع منفصل بين المارشال زخاروف والفريق فوزي لتحديد مطالب القوات المسلحة المصرية العاجلة بالتفصيل مع مناقشة حجم وتنظيم القوات المسلحة اللازمة لتحقيق الهدف العسكري الذي تحدد سياسياً في أول هذه الجلسة كما أوصى الرئيس هذه اللجنة الفرعية بتحديد زمن وصول هذه الأسلحة والمعدات.

عقدت الجلسة الفرعية بعد ظهر نفس اليوم واستغرقت أربع ساعات وحضرها رئيس هيئة أركان حرب وقادة الأفرع الرئيسية ورؤساء هيئات القيادة العامة ومديرو إدارات الأسلحة التخصصية حيث عرضت موقف القوات المسلحة المصرية التفصيلي وحددت مبادئ للعمل والتطبيق أولاً وأخذت موافقة المارشال زخاروف عليها أولاً ثم بدأت المناقشات التفصيلية على كل سلاح. وانتهت هذه الجلسة بكشف كبير جداً من الأسلحة والمعدات الحديثة وأمام كل نوع ميعاد التوريد. وراجع زخاروف قدرة القوات المسلحة الجديدة التي طعمت بجندي مثقف جديد لاستيعاب استخدام هذه الأسلحة في أقل وقت ممكن كما راجع الجدية وقوة الإرادة والتصميم في القيادة الجدد في القوات المسلحة، وانتهت هذه الجلسة الحامية بوعده من زخاروف بضرورة عرض هذه الطلبات الضخمة على القيادة السياسية في موسكو. وكرر ذكر المعدات والأسلحة والذخائر والعربات التي وصلت مصر حتى الآن سواء من الاتحاد السوفيتي أو الدول الاشتراكية الأخرى، كما وعد بالبقاء معنا في مصر حتى ينتهي من مساعدتنا مع المستشارين السوفيت في بناء خط الدفاع الأول غرب القناة والإطمئنان على فاعليته وقوته ومرونة خططه ليرائه ودوران عجلة البناء في إنشاء وتكوين القوات المسلحة المصرية الجديدة التي ارتاح لتنظيمها وقيادتها

ومعنياتها. ثم أكد لي وللقيادة الموجودين ضرورة إعطاء الثقة للمستشارين السوفيت وكان القادة الحاضرون قد حددوا عددهم مبدئياً بـ ١٢٠٠ مستشار. وإن أصله وثيقة تعامل محددة تبين العلاقة القيادية وأسلوب العمل للمستشارين للموافقة عليها من القيادتين السياسيتين للدولتين مصر والاتحاد السوفيتي.

قبل عقد الجلسة الثانية بين الوفدين المصري والسوفيتي في اليوم التالي أخطرت الرئيس عبد الناصر بما تم في الجلسة الفرعية مع المارشال زخاروف وتمت في هذه الجلسة مناقشة الوضع الاقتصادي في مصر بعد الهزيمة والذي عرضه السيد زكريا محيي الدين. وأمكن تحديد مدى التعاون والدعم الاقتصادي من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى المرتبطة في هذا المجال. وانتهت هذه الجلسة بعد مناقشة أمور سياسية أخرى وعاد بودجرني يوم ١٩٦٧/٦/٢٤ وترك زخاروف والوفد العسكري والمستشارين لمساعدة القوات المسلحة المصرية.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ طلب المارشال زخاروف مقابلة الرئيس عبد الناصر ليبلغه موافقة القادة السوفيت على قرارات وتوصيات ووجهات نظر مؤتمر القمة الأول الذي عقد مع بودجرني. وأكد عزم القادة السوفيت والقوات المسلحة السوفيتية على زيادة علاقة الصداقة والتعاون مع مصر وقواتها المسلحة في هذه المرحلة ومستقبلاً. كما أبلغ الرئيس عن قرارات القيادة السوفيتية بدعم القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي بطائرات السوخوي الجديدة وطائرات التدريب من ميج ٢١ والدبابات الجديدة، كما ذكر للرئيس خطوات التقدم الجاري إتخاذها في إنشاء خط الدفاع الأول غرب القناة وبداية دوران عجلة البناء والتدريب والتنظيم في القوات المسلحة المصرية والدور الذي قام به هو والمستشارون العسكريون الموجودين معه.

وقد برز دور خاص للمارشال تيتو خلال شهر أغسطس ١٩٦٧ في زيارته لسوريا ومصر وفي ضغطه على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرئيس جونسون بالذات سعياً وراء حصول العرب على قرار عادل ومتصف من مجلس الأمن علاوة على ما ذكرته من دعم عسكري من يوجوسلافيا عقب المعركة مباشرة وبالذات في أسلحة المدفعية المضادة للطائرات. وقبوله مرور طائرات الجسر الجوي السوفيتي عبر أجواء يوجوسلافيا إلى مصر وسوريا.

وهكذا ساهمت جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لمصر وقواتها المسلحة في أحرج الأوقات وكانت في الحقيقة السند القوي في تحقيق الصمود ضد إسرائيل في مرحلة تعتبر أشق المراحل التي مرت في تاريخ مصر المعاصر.

وفي هذه المرحلة أيضاً لم تبدأ أعصاب المصريين جميعاً وخاصة الرئيس عبد الناصر والقادة السياسيين والعسكريين إلا بعد أن تم إنشاء وتجهيز وإعداد خطط الدفاع الأول غرب القناة وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ وكان ذلك في نوفمبر ١٩٦٧.

واستمر الرئيس جمال عبد الناصر يقود ويدفع ثلاث اتجاهات رئيسة بجهده الشخصي خارق بمعدل ١٦-١٨ ساعة عمل يومياً في شؤون القوات المسلحة وصراعها في البناء وقاتل العدو في وقت واحد وفي السياسة الخارجية وفي العمل الداخلي والشعبي خاصة في التنمية والاستثمار، وكان هذا الجهد مثلاً تاريخياً في المثابرة والقوة الحسنة لجميع القيادات العسكرية والسياسية والشعبية مضحياً بصحته التي بدأت تتأثر نتيجة لهذا الجهد بالإضافة إلى التأثير النفسي للهزيمة الذي ظل ملازماً له حتى النهاية.

تعييني وزيراً للحربية:

كان الرئيس عبد الناصر قد وقع اختياره على السيد أمين حامد هويدي ليشغل منصب وزير الحربية بعد هزيمة ١٩٦٧. واستمر في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٦٧ حيث اكتمل الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة، وتم بناء أول خط دفاعي غرب قناة السويس.

ولما كان السيد أمين هويدي يشغل في نفس الوقت منصب المشرف على إدارة المخابرات العامة، فقد رأى الرئيس عبد الناصر أن يتفرغ السيد أمين هويدي لإدارة المخابرات والتركيز عليها بوصفها إدارة أمنية، إستراتيجية على أعلى مستوى.

وصدر قرار بتعييني وزيراً للحربية إعتباراً من ١٩٦٨/١/٢٠ علاوة على وظيفة القائد العام للقوات المسلحة، وأصبح وزير الحربية قائداً عسكرياً لأول مرة. واستمر هذا التنظيم إلى وقتنا الحالي، حيث يجمع وزير الحربية بين الصفة السياسية والقيادية، بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة في نفس الوقت.

الفصل الثالث عشر

التخطيط الاستراتيجي العام

بدأت أسس وعناصر التخطيط الاستراتيجي العام للمصراع مع إسرائيل لمرحلة ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ تظهر بوضوح بعد توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر التي تلقيتها منه يوم ١١/٦/١٩٦٧ وأضفت إليها حصيلة لقاء القمة المصري - السوفيتي بقصر القبة في يوليو ٦٧. وبهذا تحدد الهدف السياسي والعسكري للجمهورية العربية المتحدة وهو إزالة آثار العدوان، وانبثقت منه إستراتيجية العمل العسكري للقوات المسلحة المصرية وخلاصتها وتحرير الأرض المحتلة في سيناء بالقوة والوصول بالقوات إلى خط الحدود المصرية الفلسطينية وتأمينها ثم استغلال هذا النجاح سياسياً لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني، كما حدد الرئيس زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات.

وكان الرئيس عبد الناصر قد أوضح هذه الاستراتيجية العامة - السياسية والعسكرية في أول لقاء لمجلس الوزراء الذي ترأسه، وتمت فيه مناقشة ودراسة هذه الاستراتيجية لأول مرة على مستوى قمة الدولة، كما كانت قرارات مؤتمر الخرطوم في أواخر أغسطس ١٩٦٧ تأكيداً لهذه الاستراتيجية على المستوى القومي. وهكذا بنيت الاستراتيجية العامة لمرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧ على فكر ودراسة وطنية وقومية جماعية.

ونبع من الاستراتيجية العامة خطة الاستراتيجية السياسية وخطة الاستراتيجية العسكرية فكراً وتخطيطاً وتطبيقاً يشرف عليها ويتابعها الرئيس عبد الناصر شخصياً ويقودها في التطبيق كل من محمود رياض وزير الخارجية وأنا.

التخطيط الاستراتيجي العسكري:

بعد أن وضح لي هدف القوات المسلحة موضوعاً وزمنياً فمت بوضع تقرير موقف سريع استخرجت منه الخطوط الرئيسة لخطة إستراتيجية عسكرية تحقق واجبين أساسيين للقوات المسلحة المصرية في وقت واحد.

أ - وضع خطة عسكرية لتحرير سيناء بعد ثلاث سنوات، تتطور زمنياً قياساً على مقومات وقدرات قواتنا وقوات العدو كل سنة شهور وتكون عناصرها أساساً لتدريب قواتنا المسلحة على واجبات العمليات الحربية المخصصة لها في الخطة.

ب - وضع خطة لإعادة تنظيم وتسليح وتدريب ورفع معنويات، وانضباط القوات المسلحة وإنشاء تشكيلات جديدة في مختلف أفرع القوات المسلحة، إستكمالاً لحجم تشكيلاتها الذي تتطلبه خطة تحرير الأرض. مع وضع برنامج زمني تلزم القيادات المنفذة بتحقيقه.

ج - وضعت اعتبارات هامة للجنة التخطيط بهدف اكتساب الثقة ومراعاة الخبرة والمنطق والدقة في العمل أثناء التخطيط، وأهمها تأكيد علي تدخل العدو خلال مرحلة الإنشاء وإعادة التنظيم والتسليح والتدريب بهدف عرقلة وتعطيل عملية إعداد القوات المسلحة، كذلك محاولات العدو في العمل على خفض الروح المعنوية لقواتنا وفقد الثقة وعواقب الحرب النفسية التي كان العدو قد بدأها في ذلك الوقت.

كلف الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومعه رئيس هيئة العمليات الحربية ومساعدوه لوضع الخطة العسكرية لتحرير الأرض، وأعطيت له الخطوط الرئيسة التي حررتها عن الاستراتيجية العسكرية، وأكدت أن يكون هذا العمل سرياً للغاية، ويمكن الاعتماد فيه على كبير المستشارين وقادة الأفرع الرئيسة شخصياً في أي موضوعات فنية تخص العمليات الحربية.

وفي نفس الوقت قام الفريق عبد المنعم رياض برئاسة لجنة أخرى مكونة من رئيس هيئة التنظيم والإدارة ورئيس هيئة البحوث العسكرية لبحث ومناقشة تحديد حجم وعناصر ومقومات وقدرات القوات المسلحة المصرية التي يمكنها تحقيق الهدف العسكري، على أن يكون إنجاز برنامج إنشاء وتكوين هذا الحجم في زمن لا يزيد عن ثلاث سنوات.

وتكونت لجان فرعية أخرى على مستوى رؤساء هيئات التدريب والبحوث العسكرية والتفتيش والمتابعة وعلى مستوى الإدارات التخصصية مثل لجنة الأفراد - ضباطاً وجنوداً - عاملين واحتياطيين (مستدعين) - لجنة التسليح - لجنة الشؤون المعنوية - لجنة شؤون الانضباط، ولجان الشؤون الادارية المختلفة، واللجنة الطبية ولجنة النقل والمواصلات الخ.

وظلت هذه اللجان في القيادة العامة للقوات المسلحة تعمل ليل نهار وبثقة، لمدة شهر تقريباً وعرض الفريق عبد المنعم رياض الخطة العامة لتحرير الأرض، والتي أطلق عليها والخطة ٢٠٠، ووافقت عليها، على أن تطورها كل ستة شهور، ثم قمت بعرضها على الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أوصى بالتمسك بأهدافها وأسسها مع الالتزام بالحد الأدنى لزمن التطبيق العملي لتدريب التشكيلات المقاتلة من أفرع القوات المسلحة، والتي ستقوم بالتنفيذ ثم توالى التصديق على الخطة الأخرى التي أشرت إليها، وكان تحطيط القيادة العامة الجديدة للقوات المسلحة مثمراً وتم في أقل وقت ممكن.

وفي يناير ١٩٦٨ بدأت عجلة التنفيذ تدور في كل أفرع وتشكيلات ووحدات القوات المسلحة في كل مكان وكانت ملاحظة أجهزة المتابعة في القيادة العامة وفي قيادات القوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وقيادة التشكيلات الميدانية وقيادات المناطق العسكرية المختلفة تضغط بشدة، لتطبيق البرنامج الزمني للقوات المسلحة في زمنه المحدد في الخطة.

وكانت خطة العمليات العسكرية قد أشارت إلى تدرج عمليات قواتنا على جبهة قناة السويس خلال المرحلة الأولى من إعادة التنظيم والتسليح والتدريب، وأن تمسك قواتنا أعصابها، وتلتزم بالدفاع السليبي باستخدام الأرض وأن يكون رد فعلها على العدو عملياً في المكان الذي يحاول العدو فيه مناوشتها حتى لا تتسع العمليات العسكرية ويتمكن العدو من كشف خطة نيرانها وتحديد أماكن مصادر نيران أسلحتنا المعاونة، ثم يتحول الدفاع بالتدرج كلها زادت مقدرة قواتنا في الدفاع إلى أعمال مضادة إيجابية، إلى دفاع نشط، إلى عمليات هجومية بسيطة، إلى عمليات قوية ومنسقة بالنيران في مناطق تؤثر على العدو. وهكذا تدرج العمليات الدفاعية مع تدرج تنمية قدراتنا الدفاعية وزيادة حجم القوات على الجبهة.

وثبت من الواقع العملي الذي تم خلال السنوات الثلاث بعد معركة يونيو ١٩٦٧ والتي استكملت فيها أعداد قواتنا المسلحة، أن قسمت هذه الفترة إلى ثلاث مراحل زمنية هي مرحلة الصمود، ومرحلة المواجهة، ومرحلة التحدي والردع.

مرحلة الصمود:

شملت هذه المرحلة الفترة من يوليو ١٩٦٧ حتى مارس ١٩٦٨ واتسمت بالضغط السياسي بهدف قبول حل منفرد مع إسرائيل، وضرورة التفاوض المباشر معها. كما تميزت هذه المرحلة بمسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر. وطبقت إسرائيل أسلوب الحرب النفسية المضادة بهدف خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة والشعب المصري، ومحاولة بث روح اليأس وفقد الثقة في الزعامة المصرية. وكان صمود القوات المسلحة المصرية ونجاحها في ثلاث معارك صغيرة في حجمها قد أعاد الثقة وأبرز عزيمة القتال وقوة الصمود والإرادة لدى المقاتل المصري. وكان إنشاء أول نسق دفاعي غرب القناة وصلابة الجبهة الداخلية وتحاولها مع الرئيس عبد الناصر الذي بدأ يدير دفة الحكم بأسلوب جديد، مطبقاً مبادئ العمل والانتاج والقدوة الحسنة واستقرار الحكم بما يحقق تحرير الأرض والوقوف ضد أهداف إسرائيل التوسعية التي تؤيدها وتساندها الولايات المتحدة الأمريكية، وكان تأييد الدول العربية جميعاً ودعمها لمصر في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم واستمرار تدفق الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى سناً قوياً للقوات المسلحة والشعب المصري في تحقيق الصمود أمام العدو الذي بدأ يشعر أن الضغوط السياسية والمعنوية ضد مصر باءت بالفشل.

مرحلة المواجهة:

شملت الفترة من مارس ١٩٦٨ حتى بداية عام ١٩٦٩. واتسمت هذه المرحلة بسرعة دوران عجلة تدريب وإعداد القوات المسلحة واستكمال بناء التشكيلات الجديدة المقاتلة ودفعها إلى منطقة التجميع الرئيسي غرب القناة، وإنشاء قيادتي الجيشين الثاني والثالث الميدانيين وتحمل مسؤولياتهما في المنطقة الدفاعية، وبدء الانتقال إلى مرحلة الدفاع الإيجابي النشاط، والعمل ضد العدو شرق قناة السويس ليلاً ونهاراً بعمليات برية، وهجمات جوية إتخذت طابع الاستنزاف لقوات العدو ومعداته ومنشأته الميدانية. وعلاوة على المكاسب المادية والمعنوية التي أعادت لقواتنا

الثقة بالنفس فإن مواجهة العدو وقتاله بروح الثار كانت أحسن فرصة لرفع كفاءة ومقدرة قواتنا على القتال. كما حقق صدام قواتنا مع قوات العدو الحصول على معلومات ميدانية قيمة، وعلم المقاتلون المصريون أسلوب وعادات العدو في القتال مما عاد على قواتنا بفوائد كثيرة في عمليات المرحلة التالية. واتسمت هذه المرحلة أيضاً باضطراب العدو إلى زيادة حجم قواته في سيناء وزيادة التحصينات الدفاعية واتساع المواجهة جنوباً كي تشمل خليج السويس مما زاد من أعباء العدو الذي اعتبر نفسه انه في حالة حرب طويلة المدى. وأجبرنا العدو على استمرار تعبته لقواته حتى بدأ يشعر بالاستنزاف الحقيقي لقواته وموارده الأمر الذي عاد على إنتاجه القومي بخسائر مادية واضحة.

وكان قرار الرئيس عبد الناصر في أواخر ١٩٦٩ بضرورة تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل على جميع الجبهات معتمداً على قدرة وكفاءة القوات المسلحة التي تطورت وزاد تسليحها بالإضافة إلى التطورات الجوهرية التي حدثت في المنطقة العربية - (تورنا السودان وليبيا) الأمر الذي أكسب الجبهة المصرية تأييداً وعمقاً، وكان هذا القرار ضغطاً سياسياً وعسكرياً بعدما تبين من خلال دورة هيئة الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انحازت بشدة نحو إسرائيل وسياستها في المنطقة وأعلنت دعمها بـ ٥٠ طائرة جديدة.

بادر الرئيس عبد الناصر بالتحدث إلى مجلس الأمة في جلسة مغلقة شرح فيها موقف إسرائيل ودور الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن المجلس بعدها فشل محاولات الحل السلمي وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية مساندتها لإسرائيل ودعمها ودفع المنطقة العربية إلى حرب طويلة سوف تفقد فيها الولايات المتحدة الأمريكية تعاطف العرب علاوة على تهديد مصالحها في المنطقة.

وكان هذا الضغط السياسي والمعنوي مع تصاعد العمليات العسكرية الناجحة سبباً في بدء تحرك الإدارة الأمريكية إلى اتجاهات التسوية.

مرحلة التحدي والردع:

شملت الفترة من أبريل ١٩٦٩ حتى يوليو ١٩٧٠. واتسمت هذه المرحلة بتحدي العدو والقيام بمبادرات عمليات حربية من قواتنا ضد قوات العدو في العمق التعبوي داخل سيناء برياً وجوياً وبحرباً. ووصلت عمليات قواتنا إلى العريش

شمال سيناء وإلى إيلات على خليج العقبة الأمر الذي جعله (العدو) ينشر قواته ويزيد من عددها في مناطق بعيدة، واضطر العدو في هذه المرحلة إلى إشراك قواته الجوية في العمليات في عمق مصر وعلى خطوط المواجهة وكان هذا آخر سلاح يلجأ إليه. بذل العدو جهداً كبيراً في قصف قواتنا على الجبهة باطنان من القنابل بهدف إسكانها وشل حركتها وحرصه على الاحتفاظ بالمبادرة، ولكن ردع قواتنا وخاصة قوات الدفاع الجوي التي بدأت في إنشاء وتكوين حائط الصواريخ سام غرب القناة، وتواجد الطيارين السوفيت وعناصر الدفاع الجوي من الصواريخ في عمق مصر، منعت العدو من استخدام قواته الجوية ضد العمق المصري.

كان لأخذ قواتنا المسلحة زمام المبادرة في العمل ضد قوات العدو تأثير واضح على معنويات قواته فانقلب أسلوب قتاله إلى الدفاع، وتحولت عملياته العسكرية إلى ردود فعل لعمليات قواتنا المسلحة، كما أصبح الوجود السوفيتي العسكري بالطيارين والصواريخ بمثابة ردع عسكري وسياسي لإسرائيل.

وانتهت هذه المرحلة بخوض قوات الدفاع الجوي (كتائب صواريخ سام ٣، سام ٦ والرشاشات الرباعية ٢٣ مم الموجهة) في معارك جوية تساقطت فيها الطائرات الإسرائيلية من طرازي سكاي هوك والفانتوم بأعداد كبيرة جعلت الولايات المتحدة وإسرائيل تصفها بفترة تآكل القوات الجوية الإسرائيلية. وإزاء هذا الضغط العسكري من جانب قواتنا تحول أسلوب قتال العدو في سيناء إلى دفاع تقليدي كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر أن الحلول السلمية للتسوية الشاملة أجدى من تصاعد واستمرار القتال في المنطقة.

التخطيط العربي من أجل المعركة:

منذ البداية كان اتجاه الرئيس عبد الناصر أن يجمع قدرات العرب جميعاً للمعركة القادمة مع إسرائيل حتى تكون معركة عربية شاملة ولا تقتصر على مصر أو على دول المواجهة فقط، وكانت باكورة هذا الاتجاه ما ظهر في مؤتمر الخرطوم في أواخر أغسطس ١٩٦٧ من توحيد في التوجه وإصدار قرارات سياسية موحدة جسدت فكرة التضامن العربي من أجل الصمود والاستعداد لمواجهة إسرائيل. كما أزيلت إيماءات الفرقة الإقليمية التي قسمت الدول العربية إلى دول رجعية وأخرى تقدمية. وبدأ الرئيس عبد الناصر بعد أن اطمأن إلى مساندة الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في الدعم العسكري لتمكين القوات المسلحة المصرية من الصمود

امام العدو ومنعه من استغلال نجاحه في يونيو ١٩٦٧، بدأ يدعو الدول العربية للمشاركة بقدر استطاعتها لحشد قدراتها من أجل المعركة إما بقوات ميدانية أو بدعم مالي يخصص لإعداد المعركة. فكانت تحركاتها إلى الجزائر والسودان والمغرب والعراق والأردن تهدف إلى تعزيز فكرة التضامن العسكري بإشراك قوات هذه الدول في الحشد للمعركة. وكان التعزيز بلواء مشاة جزائري كامل، بوحدهاته المعاونة والتي دعمت بكتيتي مدفعية ميدان ١٥٥ مم من الطراز الفرنسي، وكتائب مشاة من السودان والكويت باكورة هذا الحشد.

وجاءت الخطوة التالية في تنسيق العمل السياسي والعسكري العربي بإنشاء قيادة سياسية للمعركة مع سوريا في ٩ أغسطس ١٩٦٩ ونصت الاتفاقية على:

.. أن يتم تشكيل القيادة من رئيس مصر ورئيس سوريا ووزير الدفاع ووزير الخارجية.

.. تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة مع إعطاء أولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد.

.. لا تتعارض هذه الاتفاقية مع أي إتفاقيات أخرى يمكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

رغم أن الرئيس عبد الناصر قد طلب من الرئيس السوري الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية وعدم إعلانها لعدم إثارة انتباه إسرائيل وقتئذٍ، إلا أنه كان يهدف في نفس الوقت إلى انتشار فكرتها بين الدول العربية الأخرى للانضمام إليها حتى تشمل القيادة السياسية للمعركة جميع ملوك ورؤساء الدول العربية، وقام رئيساً مصر وسوريا بتعييني قائداً عاماً لجيوش الدولتين. وبدأت زياراتي للقوات المسلحة السورية تأخذ طابع التنسيق الابتدائي في التخطيط الثنائي للمعركة على أساس جهتين في قناة السويس والحوالان وكان تشجيع تنشيط العمل الفدائي من الفلسطينيين في الجبهة الأردنية وتعاون الملك حسين في هذا الشأن، مكملاً لتوحيد جهود دول المواجهة.

وشهد عام ١٩٦٩ تغيرات جوهرية في المنطقة العربية فقام الجيش في السودان بثورة تزعمها جعفر نميري في ١٩٦٩/٥/٢٥ ثم تبعها ثورة أخرى في ليبيا في ١٩٦٩/٩/١ بقيادة معمر القذافي. قد بادرت الثورتان بتأييد مصر ضد إسرائيل

والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسيطر على أجواء شرق البحر الأبيض المتوسط من قاعدة «هوليس» الجوية في ليبيا، وكان أول عمل قام به معمر القذافي هو مطالبة أمريكا بإنهاء وجودها العسكري في هذه القاعدة.

وفي ١٩٦٩/٩/١ تم أول اجتماع قمة مصغر على مستوى دول المواجهة من الرئيس عبد الناصر والملك حسين والرئيس السوري الأناسي ونائب الرئيس العراقي مهدي عماش بهدف تنظيم الجبهة الشرقية ودعمها واستكمال مسرح عملياتها.

وفي نوفمبر ١٩٦٩ تم توقيع إتفاقية القاهرة في مكنتي بمقر القيادة العامة بين العماد أميل البستاني قائد الجيش اللبناني وبين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف تنظيم العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والحكومة اللبنانية في جنوب لبنان بحضور محمود رياض وزير الخارجية ممثلاً عن مصر.

وفي ١٩٦٩/١١/١٠ اجتمع مجلس الدفاع العربي في القاهرة بهدف الاتفاق على خطة عمل موحدة لمواجهة إسرائيل والتمهيد لاجتماع قمة عربي يوم ١٩٦٩/١٢/٢٠ في الرباط. وكنت بوصفي قائداً عاماً لجيوش الدول العربية قد أعددت تقريراً شاملاً وخطة عمل تنظيمية تبين الحد الأدنى للقوات الميدانية المطلوبة من جميع الدول العربية على أساس جبهتين الأولى، شرقية تضم قوات من جميع الدول العربية شرق البحر الأحمر وقناة السويس، وغربية تضم قوات جميع الدول غرب هذا الخط. وكانت قرارات مجلس الدفاع العربي تمثل مدى شعور الدول العربية بالدور العدائي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب وأن الحل السلمي قد فشل ووصل إلى طريق مسدود نتيجة تعنت إسرائيل.

وكان مدخل مناقشات مؤتمر القمة العربي في الرباط يوم ١٩٦٩/١٢/٢٠ هو الدعم العربي الشامل للمعركة سواء بالمال أو السلاح أو القوات. وعُرضت خطة العمل الموحدة على المؤتمر كأساس يبين الحد الأدنى المطلوب من القوات الميدانية منظمّة على جبهتين كما أسلفت. وتقدمت وفود عديدة بمقترحات مختلفة وطالت المناقشات. ومع أن جميع الوفود العربية في المؤتمر أبدت استعدادها لبذل كل جهد من أجل المعركة الشاملة مع إسرائيل إلا أن المؤتمر عجز عن التوفيق بين المقترحات العديدة والمختلفة. وبخروج الرئيس عبد الناصر من المؤتمر انقضى دون أن تصدر عنه أية قرارات. وكان فشل مؤتمر الرباط قد قضى على فكرة توحيد كل الجيوش

العربية من أجل المعركة وبقيت فكرة تنسيق العمل بين الجبهتين الشرقية والغربية قائمة. ولما قمت بتفقد قوات الجبهة الشرقية بعد زيارة عواصم هذه القوات (بغداد ودمشق وعمان) لمست النقص الكبير في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وعدم تجهيز وإعداد مسرح العمليات وخاصة عدم توفر المطارات والقواعد الجوية. كما شعرت بعدم وجود التفاهم والتعاون بين قوات الدول الثلاث لتباين السياسات ونظم التسليح وأسلوب العمل، ولا يجمع بينها إلا الاشتراك في مسرح واحد هو الجبهة الشرقية.

عاد الرئيس من مؤتمر الرباط إلى طرابلس يوم ١٩٦٩/١٢/٢٣ وكانت هذه أول زيارة له إلى ليبيا بعد الثورة. وتم اجتماع عربي مصغر ضم رؤساء مصر والسودان وليبيا ممثلين لثلاث ثورات تحررية. وكان توحيد الفكر والعمل العربي الموحد ولو جزئياً تغطية سريعة لفشل مؤتمر الرباط، ثم دعا معمر القذافي إلى مؤتمر دول مواجهة موسع في طرابلس ومشاركة ليبيا في احتفالات تحويل قاعدة هوبلس إلى قاعدة عقبة بن نافع من ١٩٧٠/٦/٢١ حتى ١٩٧٠/٦/٢٣. واجتمعت في ليبيا القيادات السياسية والعسكرية لمصر والأردن والعراق والسودان وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع التخطيط الاستراتيجي الموحد للجبهتين الشرقية والغربية ضد إسرائيل. ولكن الخلافات السياسية والحزبية بين دول مواجهة الشرقية أدت إلى جهود فاعلية هذه الجبهة واستكمل الموجودون زيارة المدن الليبية. وفي بنغازي التقى رؤساء مصر وسوريا وليبيا وطلب معمر القذافي قيام وحدة كاملة تضم الدول الثلاث. ولكن الرئيس عبد الناصر وافق على دراسة إقامة إتحاد فيدرالي فقط. وفي تقديره أن جهود دعم المعركة التي بدأها الرئيس عبد الناصر منذ ثلاث سنوات إقتصرت على مصر وسوريا وليبيا. ومعنى ذلك أن الجهد الرئيسي للمعركة القادمة مع إسرائيل سيقع على مصر وأن الجبهة السورية ستكون جبهة معاونة.

وكانت قواتنا المسلحة بمساعدة الدعم السوفيتي الذي وصل إلى مصر في مارس ويوليو ١٩٧٠، قد استكملت استعداداتها لمعركة تحرير الأرض فقامت بتركيز مجهودها من ناحية التخطيط للمعركة على مشاركة سوريا. فقامت بتفقد القوات السورية على جبهة الجولان وعرض وزير الدفاع خطط عملياته عليّ في اجتماع ضم نائب وزير الدفاع السوري ورئيس الأركان ورئيس عملياته وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي وكان برفقتي اللواء محمد عبد الغني الجمسي قائد مجموعة الاتصال

للعمليات بين القيادة العامة وقيادة الجبهة السورية. ووافقت على الاتجاهات الرئيسة لخطة عمليات القوات المسلحة السورية لتحرير الجولان وطلبت موافقاً بخريطة القرار للتصديق عليها في القاهرة.

إستعداد القوات المسلحة المصرية والسورية للمعركة:

أخذ التخطيط الاستراتيجي للخطة ٢٠٠ يتطور كل ستة شهور كما ذكرت سابقاً. وفي كل مرة يزداد حجم التشكيلات المقاتلة وترتفع قدرة قواتنا المسلحة. وشمل التخطيط الاستراتيجي الشعب والدولة (مسرحة العمليات)، والاقتصاد، وانشاء منظمات الدفاع الشعبي، ووقاية الأهداف الحيوية، وارتفاع قدرة المواصلات الداخلية والطرق مما أظهر القدرة الدفاعية عن الجمهورية العربية المتحدة. وفي نفس الوقت انبثقت من الخطة ٢٠٠ خطط مرحلية وخطط نوعية أخذت أسماها كودية وزعت عناصرها على أفرع القوات المسلحة والجيش الميدانية. وتم تطبيق هذه العناصر في شكل مشروعات عمليات مشتركة شاهدها بنفسي ومعني جميع قادة القوات المسلحة وجميع المستشارين السوفيت. وكان الاهتمام في هذه المشروعات العملية في هذه المرحلة مركزاً على أسلوب عبور قناة السويس بأكبر تجميع ميداني شهدته المنطقة العربية. وانتهت هذه المرحلة بوضع التفصيلات الدقيقة وتوفير معدات العبور وتدريب هذا الجمع الكبير من التشكيلات عليها تطبيقاً للخطة جرائت التي كانت تحقق المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠ الشاملة.

وكان مشروع روجرز لوقف إطلاق النيران المؤقت قد وصل إلى وزارة الخارجية المصرية بعد تعديله بما يحقق رغبات مصر في ١٩٧٠/٦/٢٠.

وكان الرئيس عبد الناصر والسوفد المصري في زيارة ليبيا ١٩٧٠/٦/٢٣ - ١٩٧٠/٦/٢٦ فأعطى تعليماته إلى محمود رياض بدراسته، كما كلف خمسة أشخاص آخرين لأخذ رأي أجهزتهم بعد الدراسة. وهم شعراوي جمعة عن تنظيم الاتحاد الاشتراكي، وأمين هويدي عن المخابرات العامة، وسامي شرف عن المكتب الفني والعلومات في رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى المناقشة التي تمت معي بالنسبة للقوات المسلحة والمناقشة والدراسة التي تمت مع اللجنة التنفيذية العليا، وكانت كل دراسة تتم منفصلة عن الأخرى بالإضافة إلى الدراسة والمناقشة والمخطوطات الإجرائية التي تمت في موسكو بين محمود رياض وجروميكو أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر والوفد المصري لها في يوليو ١٩٧٠.

وكانت بنود وقف إطلاق النيران المحدود تنص على:

- أ - يتوقف الطرفان عن إطلاق النيران في الأرض وفي الجو عبر خط وقف إطلاق النيران ولمدة محدودة ثلاثة أشهر على الأقل.
- ب - يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكري في داخل المنطقة التي تمتد لمسافة ٥٠ كيلو متراً شرق وغرب القناة ولا يحق للطرفين إدخال أو إنشاء أية مواقع عسكرية في هذه المناطق. ويقتصر أي نشاط على صيانة المواقع الموجودة وتغييرها وإمداد القوات الموجودة في هذه المناطق.

وعندما ناقشني الرئيس عبد الناصر في موضوع وقف إطلاق النيران المؤقت من وجهة نظر القوات المسلحة ذكرت له مزايا وعيوب تطبيق هذا المشروع. وكانت الميزة الظاهرة هي تمكين القوات المسلحة من استكمال مواقع الصواريخ التبادلية والاحتياطية والهيكليّة المطلوب إنشاؤها في منطقة غرب القناة لإعطائها المرونة والوقاية في خطة عملياتها في هذه المنطقة، كذلك في إمكانية زحزحة مواقع حائط الصواريخ كله إلى الشاطئ الغربي لقناة السويس. وأشار الرئيس إزاء هذه النقطة الأخيرة إلى القيود الموجودة في نصوص المشروع. وكانت أهم نقطة في عيوب المشروع هي خفض الروح القتالية لأفراد القوات المسلحة نتيجة إيقاف العمليات العسكرية والتي كانت قد وصلت إلى ذروتها لصالح قواتنا في شهري يونيو ويوليو ١٩٧٠. وانتهت مناقشتي مع الرئيس بقبول مشروع وقف إطلاق النيران لمدة ٩٠ يوماً نكون قد استكملنا خلالها بناء المواقع الاحتياطية والتبادلية والهيكليّة بتجميع الصواريخ ثم تستعد القوات المسلحة لبدء المعركة عقب انتهاء فترة السكون الأولى.

وكانت مناقشة هذا الموضوع مع الرئيس هي بداية تفكيري في كيفية زحزحة حائط الصواريخ إلى شاطئ القناة قبل وقف إطلاق النيران مباشرة وهنا عازمت على إتمام هذا العمل في الليلة السابقة لوقف إطلاق النيران وكان عزمي هذا معتمداً على قدرة وإمكانية رجال الدفاع الجوي في تحقيق مثل هذا التحرك لما لديهم من خبرة عملية سابقة في دفع كمان الصواريخ إلى الشاطئ بعد الغروب والعودة بها في فجر اليوم التالي.

وعند معرفتي بتاريخ وقف إطلاق النيران بعد يوم ٦/٨/١٩٧٠ والذي تحدد ليكون الساعة الواحدة صباح يوم ٨/٨/١٩٧٠ أمرت قائد الدفاع الجوي بعد ظهر

يوم ١٩٧٠/٨/٧ بتحريك صواريخ النسق الأول كله للتجميع الرئيسي إلى شاطئه. الفناة بدون تحصينات كما كنا نعمل في عمليات الكمان وكانت هذه الدفعة تشمل حوالي أربع عشرة كتيبة دفعت بعد غروب ليلة ١٩٧٠/٨/٧ وكانت في عملياتها المخططة قبل الساعة الواحدة صباح يوم ١٩٧٠/٨/٨، ونجحت المعجزة وتم بناء تحصينات لها لأغراض الوقاية واستكمال بقية المواقع الاحتياطية والتبادلية والهيكلية داخل التجميع الرئيسي للصواريخ وتحققت المرونة والوقاية في نفس الوقت لأكبر تجميع صواريخ شهده العالم في منطقة جغرافية محدودة.

ويوقف إطلاق النيران يوم ١٩٧٠/٨/٨ كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى قدرة وإمكانات عسكرية ومعنويات عالية يفضل المعارك المستمرة والصدام والمواجهة مع العدو التي استمرت طوال ثلاث سنوات وبالتدريب الشاق المتواصل في نفس الوقت، كما تم اختبار جميع التشكيلات الميدانية في جميع أفرع القوات المسلحة على واجبات عملياتها في خطة تحرير الأرض وتم التنسيق والتعاون بينها أيضاً.

في أواخر أغسطس ١٩٧٠ دعا الرئيس عبد الناصر إلى اجتماع مصغر حضره ممثلان عن مجلس الدفاع الوطني هما محمود رياض وأنا لعرض الموقف السياسي والعسكري بعد وقف إطلاق النيران المؤقت وبعد مناقشة الموقف، أقر وزير الخارجية أن الموقف السياسي الخارجي لن يكون أفضل من الموقف الحالي كما أنني أبدت استعداد القوات المسلحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة وقف إطلاق النيران. وأنهى الرئيس الاجتماع بعد أن حدد لي استعداده للتصديق على خطط العمليات الحربية الشاملة والمرحلة لتحرير الأرض وذلك في مرسى مطروح في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠.

سافرت مع الرئيس بالقطار إلى مرسى مطروح ومعني ١٤ خريطة قرار تشمل قرارات الخطة ٢٠٠ الشاملة - الخطة جرائت المرحلية - خطط الجيش الثاني والثالث - خطط القوات الجوية - البحرية - الدفاع الجوي - خطط للمدفعية والمواصلات والإمداد والتموين وغيرها من الخطط النوعية، كما ضمت خطة القوات المسلحة السورية لتحرير الجولان موقعاً عليها من وزير الدفاع السوري.

أما الخطط المصرية فكان موقعاً عليها من قادة الجيوش الميدانية وقادة الأفرع

الرئيسة للقوات المسلحة كما وقعت عليها بنفسها ووضعت إسم القائد الأعلى للقوات المسلحة على جميع خرائط القرارات تمهيداً لتوقيع الرئيس وأخذتها معي في حقيبة مغلقة إلى مرسى مطروح.

وكان الرئيس قد أعلن عن عزمه على السفر إلى مرسى مطروح للراحة والاستجمام واصطحب معه زوجته ونجله عبد الحكيم، وبعد وصولنا إلى مرسى مطروح يوم فوجئت بحضور الرئيس معمر القذافي ومعه اثنين من زملائه وانشغل الرئيس معهم دون أن أتأكد من الانفراد به خلال الأيام الأربعة التي قضيتها معه هناك، ثم فاجأنا أحداث الأردن وتصاعد الموقف في عمان بين الملك حسين والفلسطينيين فأخطرتني الرئيس بتصديقه الشفوي وأن أركز على تنفيذ الخطة جرائت أولاً بعد انقضاء الفترة الأولى لوقف إطلاق النيران مباشرة وكانت النهاية المحددة لهذه هي الفترة ١٩٧٠/١١/٧.

وكانت وفاة القائد الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٩٧٠/٩/٢٨ حدثاً ذا آثار إستراتيجية خطيرة حالت دون استمرار التخطيط الزمني المقرر لبدء معركة التحرير.

الفصل الرابع عشر

الصراع العسكري

سيطرة العدو على سيناء: (*)

مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨ أبلغ الرئيس عبد الناصر وزير الخارجية محمود رياض قبول مصر وقف العمليات الحربية إذ لم يعد في إمكان القوات المسلحة مواصلة القتال ووصل هذا البلاغ إلى مندوبنا في هيئة الأمم المتحدة في نفس الليلة وتم من صباح اليوم التالي احتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية لبحر الأردن. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن بوقف العمليات في المنطقة فإن إسرائيل استمرت في عملياتها ضد سوريا واحتلت مدينة القنيطرة كما ضربت ميناء الأدبية جنوب مدينة السويس.

بدأت قوات إسرائيل احتلال شبه جزيرة سيناء ٦١٠٠٠ كم^٢ - ١٥٠,٠٠٠ نسمة عدا الجزء الصغير الذي يضم بحيرة الطينة شرق وجنوب مدينة بورفؤاد شمال رأس العش شرقي قناة السويس، وأخذت تنشر وتوزع قواتها على الأجزاء الحيوية من سيناء التي تزيد مساحتها على ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل نفسها وبدأت السيطرة العسكرية من قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية لإسرائيل ومقرها بئر سبع والتي فتحت لها مراكز قيادات متعددة على المحاور التعموية الجديدة. فكان المحور الرئيسي بئر سبع - العوجة - جبل لبيق - علامة الكيلو ١٩١ - أم خشيب - قناة السويس، طوله ٢٧٠ كيلومتراً حيث تمركزت قيادة أمامية للقوات التي تمركزت شرق قناة السويس على مواجهة ١٧٠ كم في أم خشيب. والمحور الثاني كان بئر سبع - القسيمة - الكونتلا - رأس النقب ذهب - شرم الشيخ - الطور ٥٠٠ كم تقريباً،

ومركز قيادته الأمامية (برية وجوية وبحرية) في شرم الشيخ.

وأصبحت المناطق الحيوية للقوات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء هي منطقة شرق قناة السويس - منطقة وسط سيناء حيث تمركز الاحتياطي لجهة القناة (جسافة - المليز - نمادا) منطقة شرم الشيخ والساحل الشرقي لخليج العقبة - منطقة إيلات - (المناء ومنطقة مخازن الوقود) - منطقة الساحل الشرقي لخليج السويس (من سدر حتى الطور).

وامتصت كل هذه المناطق الحيوية وخطوط مواصلاتها الطويلة قوات كبيرة من العدو لإتمام السيطرة كما أصبحت إعاشة هذه القوات اليومية والاحتياجات الإدارية والغنية والمواصلات الأرضية والمياه موضع إزعاج مستمر للقيادة الإسرائيلية. كما أصبحت مرونة تحرك الاحتياطي التعبوي لإسناد القوات الإسرائيلية المتباعدة على المحاور التي ذكرتها مقيداً بالطرق المرصوفة القليلة والتي تعترضها المرتفعات الكثيرة في جنوب شبه الجزيرة والمضائق الخمسة - (الزار - الخالمة - الجدي - متلا - سدر) - في النصف الشمالي من شبه جزيرة سيناء.

ولعدم توفر المياه اضطر العدو إلى إنشاء خطوط طويلة جداً من مواسير المياه من مصدرها في العريش على الساحل الشمالي ثم بطول قناة السويس حتى عيون موسى بالقرب من مدينة بور توفيق مع تركيب محطات لضخ المياه في نقاط كثيرة على طول هذا الخط، ثم اضطر كذلك إلى إمداد المياه بواسطة السفن الصغيرة من ميناء إيلات بطول خليج العقبة إلى رأس محمد في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء ثم شمالاً عبر خليج السويس حتى رأس سدر لإمداد جنوده بالمياه المعبأة في خزانات إحتياطية للاستهلاك المحلي. كما اضطر إلى إنشاء طريق بمحاذاة الشاطئ الشرقي لقناة السويس أسماء طريق الإمدادات والتموين كي يسهل توصيل الإعاشة اليومية للقوات المتمركزة شرق قناة السويس وبتولها، كما زاد من إنشاء مناطق الشؤون الإدارية ونقط الذخيرة ونقط المياه في عمق المحاور كلها لإمكان استمرار تدفق الإمدادات والتموين اليومي لقواته الموزعة على كل محاور شبه جزيرة سيناء.

واضطر العدو للسيطرة والاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء إلى تمركز أكثر من ٥٠,٠٠٠ جندي وضابط في المواجهات المختلفة أو الاحتياطي المحلي أو الاحتياطي التعبوي أو أفراد الشؤون الإدارية والمواصلات الداخلية أو التخزين أو الورش

والاصلاحات الميدانية المتقدمة. وباستمرار هذه السيطرة اضطرت إسرائيل إلى تغيير هذه الوحدات كل ثلاثة شهور وبدأت بوضع جنود إحتياطيين معظمهم من اليهود الشرقيين، قدرتهم العسكرية محدودة حتى لا ترهق القوات العاملة المدربة في طول بقائها في هذه المواجهات البعيدة عن مركز القيادة في بئر سبع. كما كان استمرار بقاء هذه القوات في سيناء مؤثراً في عجلة الانتاج والتنمية التي تعتمد عليها إسرائيل في دوام بقائها ومن هنا كان حرص إسرائيل الدائم على اختصار زمن الحروب خوفاً من امتداد فترة التعبئة العامة حيث غالبية البالغين من أفرادها مسجلون ضمن الإحتياطي العام.

وإزاء الضغط العسكري الذي بدأ من جانب القوات المصرية على الوحدات التي تمركزت شرق قناة السويس وأعمال قصف المدفعية ونسف المنشآت الإدارية ومخازن المياه في سيناء بواسطة الدوريات المقاتلة، اهتزت الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين واضطر موشي ديان وزير الدفاع إلى زيارة الجنود على الجبهة المصرية يوم ١٥/٧/١٩٦٧ لتهدئة مشاعرهم، وأشاد بانتصارات القوات المسلحة الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ وكان رد الجنود الإسرائيليين ان هذا الانتصار مثل العملة الورقية ليس لها رصيد مضمون.

هكذا كان شكل وطريقة سيطرة إسرائيل على سيناء مصداقاً للمثل العسكري الذي يقول: «إن احتلال الأرض شيء ولكن الاحتفاظ بها شيء آخر»، وكان موشي ديان أثناء معركة يونيو ١٩٦٧ قد اقترح على لجنة الدفاع أن ينتهي غزو سيناء عند خط المضائق ولكن لجنة الدفاع لم توافقه على رأيه وكان حرص ديان من اقتراحه هذا هو تقليل حجم القوات المطلوبة للتمسك والسيطرة على هذا الخط بالإضافة إلى أنه مانع طبيعي له بميزات أكثر من خط قناة السويس.

واعتمدت إسرائيل على قواتها الجوية والقوات المحمولة جواً ووحدات المظلات كإحتياطي سريع الحركة لاستكمال النقص في القوات وفي قوة النيران فأبقت هذا الإحتياطي على درجة عالية من الاستعداد لإسناد قوات أي محور بسرعة في حالة الضرورة. فتمركزت ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة الفاذقة في ثلاثة مطارات أمامية بصفة دائمة هي شرم الشيخ ونمادا والمليز ووضعت وحدات المظلات والوحدات المنقولة جواً وطائرات الملبوكويتز في مطاري جنوب النقب وشماله.

واعتمدت إسرائيل على المنشآت البحرية المسلحة بالمدفعية للقيام بالدوريات البحرية في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء وقاعدتها أسدود ودوريات خليج السويس وقاعدتها إيلات ورأس نصراني.

جبهة قناة السويس:

لولا وجود الساتر الرملي على الشاطئ الشرقي لقناة السويس لما تمكن الإسرائيليون من التمرکز على هذا الشاطئ. والساتر الرملي هو عادم حفر قناة السويس إرتفاعه من ١٢ - ٢٠ متراً وعرضه من القمة ٢ - ٣ متر وهو في الجزء الجنوبي لقناة السويس مرتفع أكثر من النصف الشمالي للقناة. وطبيعة الأرض شرق هذا الساتر صحراء مكشوفة وواطئة وتأخذ في الارتفاع التدريجي المريح شرقاً حتى ٢٠ - ٥٠ كم حيث تبدأ السفوح الأمامية الغربية لمضائق سيناء المعروفة. وهكذا أصبح تمركز القوات الإسرائيلية الأمامية مرتكزاً على الساتر الرملي شرق قناة السويس ومكوناً لحظ دفاعي ضيق جداً وليس لمناطق دفاعية ذات عمق. وضعت إسرائيل على الساتر نقطاً أمامية من فصائل تضم كل منها ٣٠ فرداً تقريباً بفواصل من ٤ - ٧ كم وذلك على طول قناة السويس البالغ ١٧٠ كم عدا المناطق شرق البحيرات المرة. وكونت هذه المجموعات وحدات أمن أمامية ووحدات استطلاع أرضية ونقط مراقبة أرضية وجوية وبدأت هذه الوحدات تضع الأسلاك الشائكة والألغام والموانع الأخرى على الساتر الرملي كما جعلت نيران الأسلحة الصغيرة على الساتر بالتعاون مع النقط المجاورة كي تكون نيراناً سطحية متقاطعة على سطح مياه القناة البالغ عرضها ٢٠٠ متر.

لتعميق هذا الخط الوقائي قامت إسرائيل بمركزة وحدات أكبر مكونة من سرايا وكتائب على المحاور الرئيسة الثلاثة شرق قناة السويس فقط وهي من الشمال إلى الجنوب: القنطرة شرق حتى جليانه - الإسماعيلية شرق حتى مدخل مضيق الخانمية - الشط حتى مدخل مجري متلا والجددي - كل هذه القوات كونت في مجموعها (٢) لواءان من المشاة و (٢) كتيبة دبابات، ٣ كتائب مدفعية هاون ثقيل.

أما الاحتياطي لهذه القوات فتكون من لواء ميكانيكي ولواء دبابات وتمركز في وسط سيناء وكانت قيادة قوات جبهة قناة السويس في أم خشيب وهي أعلى مرتفع على السفوح الغربية للمضائق وفي منتصفها.

وخصصت إسرائيل الطريق الساحلي شمال سيناء من رمانة إلى العريش لإنشاء معسكرات في نقاط متعددة لاستقبال وتجميع الجنود وتوزيعها كذلك معسكرات للراحة والترفيه علاوة على مناطق لشؤون إدارية كثيرة.

وبعد تصاعد العمليات العسكرية (معارك المدفعية ودوريات القتال الليلية وغارات الطيران) ركزت إسرائيل على تحصين مواقعها الدفاعية بالإسمنت والحديد وزادت من الموانع الأرضية وعمقت خنادق الإيواء ومراكز القيادات الفرعية والأمامية كما زادت من المواقع التبادلية والاحتياطية ولم تحاول زيادة عدد القوات بقدر ما زادت من قوة النيران.

كما مدت مواجهة قناة السويس جنوباً إلى الشاطئ الغربي الضيق لخليج السويس عندما زادت غارات رجال الصاعقة المصرية في مهاجمة مناطق البترول ومناطق التجميع للوحدات الإسرائيلية في سدر وأبو زنيمة والطور فامتدت مواجهة قناة السويس من ١٧٠ كم إلى ٤٥٠ كم.

وقد اعتبرت إسرائيل شبه جزيرة سيناء بعمقها واتساعها حجم حاجز أمن لها ولتجمعاتها السكانية وظلت تدفع بالقوات والامكانيات المادية أكثر من ثلاث سنوات الأمر الذي سبب استنزافاً شديداً لمواردها المادية والبشرية.

إستغلال سيناء :

حاول الإسرائيليون استغلال شبه جزيرة سيناء في أوجه قليلة اقتصرت على البترول والسياحة. وكان استغلالها للبترول في حقل سدر وأبو زنيمة إستغلالاً مشوباً بالخوف والنهب فاعتادت شفط زيت البترول بأقصى معدل ممكن حتى تجعل تنمية البئر أمراً مشكوكاً فيه مستقبلاً، وهي طريقة استغلال غير اقتصادية وغير آمنة. كما ركزت على منطقة شرم الشيخ لتكون منطقة سياحية وترفيهية فأنشأت الفنادق وشقت الطرق وما يتبع ذلك من انشاءات جذبت إليها السياح وفي الطريق إلى شرم الشيخ قامت إسرائيل برصف طريق دير كاترين لتسهيل على أفواج السائحين زيارته ضمن برنامج السياحة.

أما التجمعات السكانية والمستعمرات فقد اقتصرت على مناطق رفح والشيخ زويد وإيلات والشاطئ الشرقي لخليج العقبة وشرم الشيخ واعتمدت على بدو سيناء في اليد العاملة لتنمية هذه المناطق.

المعلومات من داخل سيناء:

منذ بداية احتلال سيناء كان أول اهتمام للقيادة العسكرية المصرية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة عن العدو المتمركز في سيناء. وكانت الوسيلة الوحيدة لجمع هذه المعلومات هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع القوات في العمق التكتيكي والتعبوي للعدو إذ إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تقتصر معلوماتها عن العدو في الشاطئ الشرقي للقناة دون التحركات التي تتم خلفه ليلاً أو نهاراً. وأما معرفة أنواع الأسلحة وحجمها وقوة العدو وأماكن تمركزه وطريقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيرانه في المطارات الأمامية له فكانت تتم بمواصلة دفع دوريات استطلاع من الضباط وضباط الصف من ٢-٣ أفراد فقط من أفراد المخابرات الحربية يتسللون خلف خطوط العدو يتحركون ليلاً ويراقبون نهاراً وتستغرق مهمة الدورية من ١٠-١٥ يوماً تعود بعدها بحصيلة معلومات دقيقة ومهمة للغاية تتبعها دورية أخرى في منطقة أخرى. وهكذا واصلت هذه الدوريات عملها حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أوضاع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

وكانت مهمة الاستطلاع الجوي بالصورة الفوتوغرافية تتابع هذه المعلومات وتؤكد عليها بعد ذلك.

وبناء على هذه المعلومات كانت تحدد مهمات الدوريات المقاتلة ومناطق قذف المدفعية بعيدة المدى. وأخيراً كانت هذه المعلومات الدقيقة هي الركيزة التي بنيت عليها خطط العمليات العسكرية المصرية لتحرير الأرض.

وكان اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مديراً للمخابرات الحربية والاستطلاع في هذا الوقت.

بده الصراع العسكري

بدأت القوات الإسرائيلية بعد إعلان وقف إطلاق النيران يوم ١٩٦٧/٦/٨ بوضع وحدات استطلاعية ووحدات أمن أمامية ونقط مراقبة على طول قناة السويس شرقاً معتمدة على الساتر الرملي بهدف معرفة ما يحدث على الجانب الغربي لقناة السويس، وكانت قواتنا في هذه الفترة تتجمع وتتوزع في نقط دفاعية محاولة تشكيل وحدات فرعية كونت فيها بعد أول خط دفاعي غرب القناة.

قامت وحدات العدو ببعض الأعمال الاستنزائية ضد قواتنا اتسمت بالغرور

والاستفزاز فنزل أفراد منهم للاستحمام في مياه القناة وجلس البعض الآخر على الشاطئء الشرقي لصيد الأسماك كما قامت بعض نقاط مراقبة العدو بوضع مكبرات للصوت على السائر الرملي أخذ جنود العدو يذيعون منها أغاني عربية ويطلقون النكات والضحكات، الأمر الذي استفز الضباط والجنود، وكانت الأوامر قد صدرت لقواتنا التي تمركزت على الجانب الغربي للقناة في ذلك الوقت باحترام قرار وقف إطلاق النيران إلا إذا حاول العدو القيام بأعمال مضادة أو الاعتداء، إلا أن جنودنا لم يتمكنوا من ضبط أعصابهم إزاء هذا الاستفزاز، فقاموا بإطلاق النيران على أفراد العدو وأوقعوا بهم إصابات قاتلة كما أمكنهم تدمير مكبرات الصوت التي وضعها العدو فوق السائر الرملي.

وكان هذا العمل الاستفزازي من جانب العدو ونجاح جنودنا في الرد عليه وإسكاته بداية للصراع العسكري على الجبهة المصرية منذ الأيام الأولى لقرار وقف إطلاق النيران. وتدرج هذا الصراع من تبادل نيران الأسلحة الصغيرة إلى نيران الرشاشات المتوسطة ثم الثقيلة إلى تبادل قذفات الهاونات ثم تبادل نيران المدفعية (الميدان) وانتقل الصراع من مكان إلى مكان حتى شمل المواجهة كلها.

وبدأت وحداتنا في تحصين مواقعها وتعميق الخنادق للأفراد وللمدعات كما بدأ العدو في رفع أعمدة المراقبة بالنظر على الشاطئء الشرقي وكلما دمرتها قواتنا أعاد إقامتها بأعمدة حديدية بدل الخشبية، وهكذا تصاعدت الأعمال العسكرية الفردية بين الجانبين وظلت كذلك فترة إلى أن تحولت إلى أعمال عسكرية جماعية في بعض المناطق ثم تطورت حتى شملت المنطقة كلها وبدأت الأحداث البارزة تظهر مكونة تطور الصراع العسكري بين الجانبين.

وكان هدف العدو في كل الاستفزازات السابقة وتبادل إطلاق النيران الفردية هو محاولة خفض الروح المعنوية لقواتنا وبث روح اليأس والاستسلام.

معركة رأس العش: (*)

إنتهت معركة يونيو ١٩٦٧ واحتل العدو شبه جزيرة سيناء عدا جزء صغير من الأرض شرق وجنوب مدينة بورفؤاد تمركزت فيه وحدات صغيرة من الصاعقة والمشاة، ووحدات صغيرة من المدفعية المضادة للدبابات عززت بعد المعركة بزيادة

أسلحتها وحصنت مواقعها وأمتها ببعض الألغام المضادة للدبابات وتم التنسيق مع وحدات المدفعية (الميدان) على الجانب الغربي للقناة لمساعدتها بالنيران.

قام العدو يوم ١٩٦٧/٧/١ بالهجوم على جنوب الموقع بقوات قوامها سرية دبابات - (عشر دبابات) - مدعمة بكتيبة مشاة ووحدة مهندسين يعاونها سرب طائرات مقاتلة قاذفة. هجم العدو بالمواجهة على موقع رأس العش بدباباته ولكنه فشل فطلب معونة طيرانه في الهجمة الثانية لتمهيد الموقع وتخفيض روحه المعنوية وقامت الدبابات تعاونها الطائرات بالهجمة الثانية ولكنه فشل ودمر له ثلاث دبابات وقتل بعض أفرادها.

ثم حاول الالتفاف على يسار الموقع للهجوم ولكن ملاحه بحيرة الطينة كانت مانعاً بالنسبة لدباباته فحاول اقحام المشاة من الجنب في الملاحه مؤيدة بنيران الدبابات من المواجهة والطيران من كل جانب ولكنه فشل للمرة الثالثة.

وكان لتصميم رجال هذا الموقع وحسن تحصينهم في الأرض مع دقة استخدام الألغام المضادة للدبابات ونيران المدفعية (الميدان) من الجانب الغربي أثره في صمود هذا الموقع وخسارة العدو الذي لم يجرؤ بعد ذلك على محاولة إزالة هذا الموقع طوال مدة الحرب، وأصبح هذا الموقع بصمود مقاتليه القدم الوحيدة لنا في سيناء.

أثناء خوض هذه المعركة حاول العدو المناوشة والافتراق إلى بورفؤاد من الشرق على الشريط الأرضي الضيق جداً بين البحر الأبيض المتوسط وملاحه الطينة. ولكن وحدات المدفعية المضادة للدبابات المدعمة بالألغام الأرضية منعه من ذلك. وخرجت قواتنا من معركة الصمود الأولى في رأس العش بدروس كثيرة منها عدم تأثير نيران الدبابات على الأفراد المحصنين في الأرض تحصيئاً جيداً وأن قتال الطائرات مثل قتال المدفعية لا تؤثر إلا على فرد واحد أو اثنين في حالة سقوطها مباشرة عليهما كما ثبت أن الجندي المتمتع بروح معنوية عالية والمتمركز في موقعه بعناد لا تنزعه من موقعه أي قوة بل يمكنه كسب معركة دفاعية واحداث خسائر كبيرة في العدو.

كانت معركة رأس العش في ١٩٦٧/٧/١ بعد مرور عشرين يوماً على قرار وقف إطلاق النيران في جبهة قناة السويس ياكورة المعارك الصغيرة التي جعلت من الصمود والتمسك بالأرض وحسن استخدام النيران خير مثل لاستمرار الواجبات

العسكرية التي ستقوم بها التشكيلات البرية التي استمرت تعيد تنظيم وتحصين مواقعها الدفاعية غرب قناة السويس.

وفي نفس الأسبوع تمكن بعض الضباط وضباط الصف من الصاعقة من عبور قناة السويس عند الشط شمال مدينة السويس ونجحوا في تفجير مخزن ذخيرة كبير كانت قواتنا قد تركته أثناء انسحابها من سيناء حتى لا يستفيد به العدو وظلت النيران والانفجارات مستمرة فيه لمدة ثلاثة أيام.

معركة السيطرة الجوية على القناة:

قدر العدو بعد فشله في معركة رأس العش يوم ١٩٦٧/٧/١ أن استعدادنا وتجهيز قواتنا غرب قناة السويس تسير بخطوات سريعة خصوصاً بعد أن علم بقوة نيران المدفعية (الميدان) التي دعمت وحدات رأس العش فزاد في عدد طلعات الاستطلاع النهارية فوق قناة السويس وأخذت هذه الطلعات تأخذ شكل المسح الجوي بالصورة وبالنظر على جميع المواقع الدفاعية التي تبني غرب قناة السويس وعلى امتدادها من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً كذلك في عمق هذه المواجهة.

وكان هذا العمل المستمر من جانب العدو يكشف تجهيزتنا الدفاعية ويوضح للعدو يوماً وبالتفصيل وحدات الدعم الجديدة في المنطقة كذلك نوعية الأسلحة ومكانها بالضبط خصوصاً أسلحة النيران الطويلة المدى مثل مدفعية الميدان، ومراكز القيادة وأماكن نشوين الذخيرة، وعقد المواصلات الخ. كان هذا الاستكشاف التفصيلي من جانب العدو يهدد ويعرقل استمرار تشكيلاتنا البرية في البناء والتجهيز، وكان موقف قواتنا الجوية لا يسمح في ذلك الوقت بالمجابهة الجوية، كما لم تكن قوات الدفاع الجوي قد تمكنت من ملء فراغ منطقة القناة بالأسلحة المضادة للطائرات من مختلف الأنواع فاضطرت إلى إصدار التعليمات إلى الفريق مذكور أبو العز قائد القوات الجوية لمنع طيران العدو من الحصول على السيطرة الجوية بهذا القدر فوق قناة السويس؛ إذ إن تجهيزتنا الابتدائية مكشوفة لديه يوماً وتركت له اختيار الوقت المناسب كذلك المنطقة المناسبة في قناة السويس لمواجهة محدودة بأكبر قوة طيران يستطيع تدبيرها لهذا الغرض. كان الغرض المهم من هذه التعليمات هو أن تمنع العدو من السيطرة جواً على قناة السويس ولتثبت له أن قواتنا الجوية المقاتلة موجودة. وضع الفريق مذكور أبو العز تقديراته مراعيًا كل الظروف حتى لا تحدث خسائر في طائراتنا وتحقق الواجب في نفس الوقت.

وقد انتهز الفريق المذكور الفرصة يوم ١٤/٧/١٩٦٧ وواجه العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس بعشر طائرات من طراز ميج ١٧ في وقت واحد تقريباً، تساندها عشر أخرى على استعداد للدخول في المعركة الجوية. وقد فوجيء العدو بهذا العدد وهذا التحدي فانسحبت طائرات استطلاعها، وجهاز تشكيلاً من أربع طائرات دخل بها معركة جوية بعد حين مع طائرات الميج ١٧، وكانت للأخيرة السيطرة، فأصيبت طائرتان للعدو وانسحبت طائرته الأخرى ولكنه جهز نفسه للميوم الثاني ١٥/٧/١٩٦٧ حيث وقعت معركتان جويتان خلال هذا اليوم لم يكن حظه فيها أفضل من اليوم السابق وانسحب تاركاً المنطقة الجوية لقناة السويس لسيطرة قواتنا الجوية، وبذا نجحت قواتنا الجوية وارتفعت معنويات الطيارين وعادت إليهم الثقة في أنفسهم وفي سلاحهم الميج ١٧ كما استأنفت تشكيلاتنا البرية مهمتها في اعداد وتجهيزات ودعم منطقة غرب القناة.

كان هذا أول صراع جوي يحدث بعد معركة يونيو ٦٧ خرجت منه قواتنا الجوية بالثقة والمعنويات العالية.

تدمير وإغراق المدمرة «إيلات».

إعتقد العدو أن استيلاءه على أرض سيناء يسمح له أيضاً بالسيطرة البحرية على المياه المحيطة بها وباستئثار وغرور اقتربت المدمرة «إيلات» وهي أكبر قطعة بحرية حربية لديه من المياه الإقليمية المصرية في منطقة بورسعيد البحرية يوم ٢١/١٠/١٩٦٧ واكتشفت بمعرفة أجهزة الاستطلاع البحرية لقواتنا فأصدرت قراراً المباشر إلى قائد القوات البحرية بالتصدي بقواته المتمركزة في قاعدة بورسعيد البحرية لهذه المدمرة وإغراقها طالما انها اخترقت المياه الإقليمية المصرية وهذا يعتبر عملاً عدائياً.

أصدر قائد القوات البحرية فوراً أوامره إلى قائد القاعدة البحرية في بورسعيد بإعداد (٢) لنشين من صواريخ «كومر» السوفيتية والخروج فوراً لمهاجمة مدمرة العدو بغرض تدميرها وإغراقها وأعد بقية القطع البحرية في القاعدة كاحتياطي. ولنش الصواريخ كومر السوفيتي مجهز بعدد (٢) صاروخ سطح/سطح، من طراز «ستيكس» الذي تزن رأسه المدمرة واحد طن وكانت إجراءات الاستطلاع والتجهيز بالصواريخ قد تمت في القاعدة البحرية قبل الخروج لتدمير الهدف وليس كما اتبع قبل ذلك في حادثة تدمير ٢ لنش طوربيد يوم ١١/٧ لقواتنا.

هجم اللش الأول - القائد - على جانب المدمرة مطلقاً صاروخه الأول فأصاب المدمرة إصابة مباشرة وأخذت تميل على جانبها فلاحقها بالصاروخ الثاني الذي أكمل إغراقها على مسافة تبعد ١١ ميلاً بحرباً شمال شرقي بورسعيد وكان ذلك ظاهراً أمام القائد على شاشة الرادار.

غرقت المدمرة «إيلات» الإسرائيلية بعد الساعة الخامسة مساءً يوم ١٠/٢١/١٩٦٧ ومعها حوالي ٢٥٠ فرداً بحرباً إسرائيلياً بصواريخ سوفيتية تطلق لأول مرة في معركة بحرية جريئة تمت بسرعة، وعاد اللشنان إلى قاعدتها في بورسعيد سالمين وحاز النقيب قائد سرب اللشنت وسام النجمة العسكرية كما وزعت نياشين أخرى على بقية أفراد الطاقم.

حاولت الطائرات الملبوكوتير الإسرائيلية إنقاذ بعض أفراد المدمرة إيلات الذين نجحوا في الهبوط إلى الماء قبل غرقها.

كان لهذا العمل الجريء رد فعل معنوي كبير جداً على قواتنا وخاصة القوات البحرية. بينما طالبت الإذاعة الإسرائيلية بالثأر لإغراق أكبر قطعة بحرية لدى إسرائيل وقتل عدد كبير من بحارتها.

كان للخبر عند الرئيس عبد الناصر وقع المفاجأة السعيدة. ولكن كان رد الفعل من جانب العدو عنيفاً كما سترى فيما بعد.

المعارك الثلاث السابقة بدأت بفعل العدو الذي أصابه الغرور بعد يونيو ١٩٦٧. ولكن الاستهتار في تصرفات العدو كان واضحاً أيضاً وكانت نتائج المعارك الثلاث نجاحاً ملحوظاً لقواتنا. ولم تكن الناحية المادية هي الأساس في هذه النتائج بقدر ما تحقق من فوائده في الناحية المعنوية لقواتنا المسلحة وللشعب أيضاً خاصة وأنها جاءت بعد الهزيمة بأبام. وكان النجاح موزعاً على أفرع القوات المسلحة الرئيسية فمعركة رأس العش في ١٩٦٧/٧/١ كانت باكورة النجاح لتشكيلاتنا البرية وكانت معركة الطيران في ١٤، ١٥/٧/١٩٦٧ نجاحاً لقواتنا الجوية، وظلت معركة إيلات البحرية في ٢١/١٠/١٩٦٧ مجدداً دائماً لقواتنا البحرية.

كان رد الفعل عنيفاً من جانب إسرائيل التي لم تنهأ بعد بانتصارها في يونيو ١٩٦٧ وترددت أصوات الثأر من إسرائيل ضد المصريين وبدأ تصعيد العمليات بين الجانبين.

وكان التعليق في الهيئات الدولية ملحوظاً إذ لم يمر على وقف إطلاق النيران سوى أيام وبدأ العالم يقدر أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تكن دليلاً على قدرة إسرائيل وتفوقها وأن دعاوى إسرائيل عن انتصاراتها ليست كلها صحيحة. وأن إرادة القتال لدى مصر شعبها وقواتها المسلحة ما زالت قوية. واعتبرت هذا الحادث البحري دليلاً على مقدرة وكفاءة القوات البحرية المصرية. كما كان استخدام الصاروخ من لنش بحري صغير ضد سفينة حربية كبيرة لأول مرة في تاريخ المعارك البحرية حدثاً استدعى مراجعة الأفكار السائدة على مستوى عالمي حول موازين القوى البحرية والتخطيط البحري للمستقبل.

تصاعد العمليات العسكرية:

كان تدمير وإغراق أكبر سفينة حربية في إسرائيل بواسطة نشات الصواريخ المصرية عملاً عسكرياً كبيراً دلل على أن القدرة العسكرية المصرية لازالت حية ونشطة. واستهدف رد فعل إسرائيل أن يكون مؤثراً على الشعب المصري وعلى اقتصادياته ومعنوياته حتى تتمكن إسرائيل من الفصل والتفرقة بين الشعب وبين قواته المسلحة. ولم يكن هناك أهداف اقتصادية في تناول إسرائيل سوى مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس.

تدمير مستودعات الوقود في السويس:

بدأت إسرائيل تضرب مستودعات الوقود ومعامل تكرير البترول في السويس ضرباً متواصلًا بواسطة قذائف ثقيلة من مدفعية الميدان المباشرة وغير المباشرة من مواقع قريبة لها على الجانب الآخر من القناة ومن لسان بورتوفيق فاشتعلت فيها النيران التي استمرت عدة أيام.

وكانت الدولة قد تبنّت هذا العمل وبدأت في تحصين هذه المستودعات ولكن استكمال هذا التحصين لم يكن قد انتهى العمل فيه فكانت الإصابات المباشرة تصيب المستودعات التي لم يتم تحصينها فتشتعل فيها النيران بمجرد إصابتها أما المستودعات التي تم تحصينها فلم يصيبها شيء لكن الحسائر المادية كانت فادحة إذ فقدنا حوالي ٦٠٪ من الوقود.

بعد هذا الحادث تبين أن المسؤولين في الدولة قد اقتنعوا بفائدة التحصين المبكر وتطور هذا الفكر مستقبلاً كي يتسع ويشمل موضوعاً مهماً للغاية وهو إعداد

الدولة والشعب للمعركة. وسارعت الدولة في نقل المستودعات التي لم يصعبها ضرر بالإضافة إلى أجزاء هامة من معامل التكرير إلى العمق في منطقة القاهرة والدلتا والإسكندرية وفي الوجه القبلي. وكان أسلوب التوزيع في حد ذاته إلى غمازن صغيرة في مناطق متفرقة أحد أهداف أعداد الدولة للحرب. وكان رد فعل هذا الحادث في العالم الخارجي عكس ما كانت تتوقعه إسرائيل وساعد في ذلك الدور النشط الذي لعبته أجهزة الاعلام المصرية إذ إن تدمير مستودعات الوقود ليس هدفاً عسكرياً يدخل ضمن تصاعد العمليات العسكرية بين إسرائيل ومصر. وبدأ العالم يحرص على أمن البترول وإمكانية تصعيد هذا الموضوع وحساسيته بالنسبة لأهمية الوقود كطاقة بالنسبة لشعوب العالم كله وكان للتفقد العنيف الذي وجه من الاعلام الدولي إلى إسرائيل رد فعل سيء على الحكومة الإسرائيلية وعلى قواتها المسلحة. وكانت قدرة القصف المضاد لمدفعيتنا الثقيلة وقواتنا الجوية في ذلك الوقت لم تصل إلى درجة التصدي لتياران مضادة أو إسكات كامل مؤثر على مدفعية العدو.

إخلاء المواطنين من منطقة القناة:

سارعت الحكومة المصرية تعاونا القوات المسلحة بإخلاء المواطنين المدنيين من منطقة غرب قناة السويس وخاصة المدن الرئيسية فيها (بورسعيد - الإسماعيلية - السويس) إلى مناطق إيواء وإعاشة في داخل الجمهورية وشملت عملية الإخلاء حوالي مليون ونصف مليون مواطن. وكانت استجابة المواطنين من المهجرين والمستقبلين على حد سواء وتعاونهم في إنجاح هذه العملية عاملاً رئيسياً في إنجازها. ولقد بذلت السلطات المحلية والمحافظون والإداريون ورجال الشرطة والأمن جهداً مشكوراً لتأمين هذا النجاح. وتمت العملية في وقت قياسي كما تم التغلب على كافة ما اتصل بها من مشكلات سواء في مجالات الإيواء أو التموين أو النقل. إلا أن إسرائيل اعتبرت هذا العمل من جانب مصر دليلاً واضحاً لنية مصر على استئناف القتال مع إسرائيل وأن تخطيط مصر لهذا العمل مخالف لنية السعي لتحقيق السلام.

وكان سبب غضب إسرائيل من هجرة مواطني غرب قناة السويس هو فقدانها لهدف ثمين جداً كانت تسعى لتحقيقه وهو الضغط المتواصل على مصر من خلال قتل عدد من المواطنين القريبين من نيرانها يومياً لإجبار مصر سياسياً على قبول شروط إسرائيل في تلك الفترة وهي الصلح المنفرد مع إسرائيل أو على أقل تقدير التفاوض

المباشر معها. ولكن مصر بادرت بإخلاء المواطنين من منطقة السويس وأضاعت الفرصة على إسرائيل بل واعدت في نفس الوقت الشعب المصري لبداية صراع مع إسرائيل يستمر لسنتين طويلة. وكانت بداية لاعداد الشعب والدولة للحرب طويلة.

إنشاء النسق الدفاعي الأول غرب القناة:

كان أول عمل ميداني أقوم به بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة حيث قام اللواء أحمد إسماعيل الذي عين قائداً للمنطقة بتوزيع هذه الوحدات بأسلحتها الفردية وما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدة المشاة مثل الماونات والرشاشات المتوسطة والثقيلة ثم تكونت كتائب مشاة لكل كتيبة قائدها. وتمركزت على الشاطئ الغربي لقناة السويس وبدأت في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة. وتطور هذا العمل بعد اسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى ألوية مشاة وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة ثم دفع معدات ونخامات كثيرة إلى المنطقة لإنشاء المواقع والتحصينات، وظهرت حصيلة هذا الجهد الشاق من القيادة العامة في القاهرة والقيادة المحلية في المنطقة التي تمركزت قيادتها في منتصف المنطقة تقريباً في (القصاصين). وكانت مهمة الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت هي متابعة هذا الجهد يومياً والمرور على الوحدات التي أخذت في تدعيم تمركزها في المنطقة.

ويتكوّن وتجميع ٥ ألوية مشاة، ٢ لواء مدرع، ٥ كتائب صاعقة وتوزيعها على خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس ظهر أول هيكل لخط دفاعي. وقسمت مواجهة القناة من بورسعيد شمالاً حتى ميناء الأدبية جنوباً بطول ١٧٠ كم إلى قسمين الأول من بورسعيد حتى البحيرات المرة وشملت ٣ ألوية، والقسم الثاني من البحيرات حتى ميناء الأدبية وشملت ٢ لواء. كما وزعت كتائب الصاعقة على القسمين وتمركز ٢ لواء مدرع في منطقة الجوف في عمق القسم الجنوبي، وبدا تكونت مواجهة قناة السويس لأول مرة، ولكن بقوات قليلة وضعيفة جداً في قوة الصدم وقوة النيران. كما شاركت الجزائر بقوات رمزية وصلت فيها بعد إلى قوة لواء مشاة دعمت خط الدفاع الأول.

وبوصول أول بعثة عسكرية سوفيتية بقيادة الجنرال لاشنكوف الذي ما لبث أن لحق به المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية في يوليو

١٩٦٧، والجهود المركزة التي بذلها بمعاونة الفريق رياض واللواء أحمد إسماعيل، أمكن إرسال أسلحة الدعم التي وصلت إلى مصر من موانئها البحرية والجوية رأساً إلى منطقة القناة حيث تم استكمال حاجة ألوية المشاة من الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران كما استكمل تجهيز الفرقة الرابعة المدرعة كأول احتياطي مدرع كامل في المنطقة.

ثم بدأت قيادة المنطقة تضع وتنسق خطة النيران في المنطقة كلها بعد أن اطمأنت على خطط نيران اللوائ المشاة التي عاونتها وحدات كاملة من المدفعية (الميدان) ووحدات الهاون الثقيل.

كانت السيطرة الكاملة من قيادة المنطقة على مواجهة ١٧٠ كم وعمق ٦٠ كم عملية صعبة، فأصبح من الضروري النظر في إعادة تنظيم القوات في المنطقة بشكل آخر يحقق سلامتها وقدرتها الدفاعية على صد أي عدوان عليها من إسرائيل.

وتطورت قوات التسق الأول الدفاعي فيها بعد إلى قوات جيشين ميدانيتين كاملين توزع مهماتها على نفس المواجهة مع ازدياد عمقها وتكثيفها. وبدأت المواجهة تأخذ شكلها وحجمها من القيادات الميدانية والقوات كما قسمت هذه المواجهة إلى مناطق رئيسة ومناطق فرعية واستكملت السيطرة الميدانية وبدأت قوات المواجهة نشاطها الإيجابي مع العدو.

ولم يسته شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ إلا وكان أول نسق دفاعي غرب القناة مع احتياطي مدرع قليل قد تم إنشاؤه ومركزه وزال خطر التهديد باحتمال استغلال العدو لنجاحه في يونيو ١٩٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة.

عملية نجع حمادي:

شعر العدو أن ضرب مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس لم يحدث شللاً في مصادر الطاقة المستمدة من البترول فخطط لضرب هدف آخر للطاقة الكهربائية المتولدة من السد العالي.

ففي ليلة ١٠/٣١ - ١١/١١/١٩٦٧ وكانت ليلة قمرية قام العدو مستخدماً طائرتي هليكوبتر نقل بعيدة المدى طراز سيروسكي وستراكوبوز على متنها جماعتا أيراز جوي مدعمتين بجماعتي فنيين، واقترب من ساحل البحر الأحمر حيث لا توجد دفاعات أرضية أو أجهزة إنذار رادارية أو دفاعات مضادة للطائرات سواء في

منطقة البحر الأحمر أو في منطقة الصعيد، وانتفى منطقة خالية من المواطنين حيث يمر خط الجهد العالي لكهرباء السد العالي غرب النيل على هضبة نجع حمادي، وتمكنت الجماعة الفنية من تدمير عمود رئيسي للجهد العالي بأسلاكه، فانقطع التيار الكهربائي عن منطقة التنفيذ وهي نمد الوادي شمالاً والقاهرة والوجه البحري بنسبة معينة من كهرباء السد العالي ولم تنجح الجماعة الثانية التي حاولت التأثير على قناطر نجع حمادي. وعادت طائرنا الهليوكوبتر، إلى إسرائيل، ولكن العملية فشلت بدورها في أحداث الشلل المستهدف في مصادر الطاقة.

نجحت السلطات المحلية في إصلاح برج أسلاك كهرباء الجهد العالي بسرعة فاستأنف دفع التيار الكهربائي كالمعتاد وبالتالي لم يتأثر الإنتاج الصناعي أو الزراعي في مصر.

ولكن كانت هذه الغارة بمثابة تنبيه لي لاستكمال شبكة الإنذار الجوي جنوباً حتى وصلت إلى آخر موقع على الحدود الشرقية مع السودان والبدء في إنشاء نسق ثانٍ لأجهزة الإنذار الجوي بطول الحافة الشرقية لوادي النيل رابطاً المنطقة المركزية بمنطقة أسوان الدفاعية وعلى نسقين جهة الشرق.

وكان القرار الثاني لي بعد هذه الغارة أن بدأت بإنشاء منظمات الدفاع الشعبي من كتائب وسرايا محلية شعبية ووزعت عليها الأسلحة والذخيرة وأجهزة المواصلات وكونت غرفة عمليات بسيطة في كل محافظة ربطت خطياً ولأسلكياً مع بقية قيادات السيطرة على كل نواحي الجمهورية كما أنشأت قيادة عسكرية نظمت وسيطرت على كتائب منظمة الدفاع الشعبي في الجمهورية.

كما تم تحويل كتيبة فدائية ١٤١ فلسطينية -مصرية كانت متمركزة في عمان فأمرت بضمها إلى وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف القيام بعمليات عصابات فدائية ضد مطارات إسرائيل منطلقاً من الجبهة الأردنية.

الفصل الخامس عشر

إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة

توحيد القيادة:

كان أول عمل تنظيمي عليّ القيام به بعد تحملي مسؤولية قيادة القوات المسلحة في يوم ١١/٦/١٩٦٧، هو البدء بإعادة وتوحيد القيادة العامة للقوات المسلحة على أسس علمية وعملية مراعيًا مسؤولية القيادة والسيطرة والتخطيط والإدارة والمتابعة والابتعاد عن أسلوب التعارض والأزدواج في الاختصاصات والسلطات حتى تتحقق وحدة الفكر ووحدة التطبيق في الإدارة وفي المتابعة.

وبعد تعيين الفريق عبد المنعم رياض رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة أتممت تعيين قادة الأفرع الرئيسة للقوات البحرية - الجوية - الدفاع الجوي - ورؤساء هيئات القيادة العامة - عمليات - تنظيم ونسليح وإدارة - تدريب - تفتيش ومتابعة - إمدادات ومقومين - والشؤون الفنية هيئة الشؤون المالية والإدارية ومديري الإدارات التخصصية مثل إدارة المشاة - إدارة المدرعات - إدارة المدفعية إدارة المخابرات - إدارة شؤون الضباط - إدارات الإمدادات والتموين المختلفة - إدارة التوجيه المعنوي - إدارة الشرطة العسكرية - إدارة المركبات - إدارة الخدمات الطبية الخ.

وكانت باكورة هذا التنظيم هي توحيد قمة القيادة العامة للقوات المسلحة ممثلة في القائد العام ونائبه رئيس الأركان بحيث تكون إدارتها واحدة في مكتب واحد. وتم إلغاء مكتب وإدارة القيادة العليا ومكتب رئيس الأركان وهي التسميات السابقة. وبرز مكتب واحد عُيّن له مدير يعمل لكل من القائد العام ورئيس الأركان في وقت واحد وبذا توحدت قمة القيادة العامة للقوات المسلحة ومنع التعارض

والازدواج في الفكر وفي القيادة والسيطرة وفي إصدار التعليمات والأوامر.

وبدأت أضع المسؤوليات والسلطات لكل القيادات الكبيرة سواء في القيادة العامة أو لقادة أفرع القوات المسلحة مطبقاً في ذلك مبدأ ان المسؤولية توازى السلطة وتعادلها. وكلفت رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء أحمد زكي عبد الحميد بالتعاون مع قادة الأفرع الرئيسة ورؤساء الهيئات ومديري الإدارات التخصصية بوضع أول وثيقة تظهر وتحدد مسؤوليات وسلطات قيادات القوات المسلحة جميعاً وأضيف إليها إختصاصات وسلطات المجالس القيادية على مستوى القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم القيادة العامة ثم قيادة الأفرع الرئيسة ثم قيادة التشكيلات الميدانية الكبرى. ومن هنا دخلت إعادة تنظيم القيادة في إطار تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة المرتبطة بالقيادة والسيطرة على القوات المسلحة بوصفها أداة منفذة للدفاع عن الدولة وداخل إطارها الطبيعي لتحرير الأرض.

حجم القوات المسلحة:

جاء في خطة تحرير الأرض التي تم وضعها، بيان حجم القوات المسلحة المستهدف لتحقيق مهمة القوات المسلحة بعد ثلاث سنوات، وقدر هذا الحجم بعد دراسة وإحصائيات كثيرة عن قدرة شعب مصر أولاً وقدرة العدو وإمكاناته وتطوره ثانياً ومعلومات عن مسرح العمليات المنتظر برأ وبحراً وجواً، وإمكان الدعم والتسليح والمعدات المطلوبة لهذا الحجم والممكن توريدها من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وإمكان مشاركة الدول العربية وخاصة دول المواجهة ومدى استيعاب جنودنا لاستخدام هذه الأسلحة والمعدات في أقل وقت ممكن، وإمكان إعداد الطيارين والفنيين في القوات الجوية وفي قوات الدفاع الجوي، وشمل حجم القوات المسلحة القوات الآتية:

١- تشكيلات برية:

بجملها ٥ فرق مشاة، ٣ فرق ميكانيكية، (٢) فرقان مدرعتان (٣) ألوية مدرعة مستقلة، ١ لواء استطلاع، (٢) لواءي مظلات ٤٤ كتيبة صاعقة، ٢ لواءي أيراز جوي. علاوة على وحدات الرئاسة العامة ووحدات دعم ومعاونة، ووحدات إدارية وفنية وطنية ووحدات سيطرة ونقل على مستوى التشكيلات الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة كذا على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة.

وروعي في هذا الحجم التوازن العملي بين وحدات القتال ووحدات الصدم ووحدات الزيران واعتبارات أخرى هامة مثل خفة الحركة والمرونة والاعتماد الذاتي وتناسق التركيب التنظيمي ومدى القيادة والسيطرة في كل تشكيل أو وحدة داخل التشكيلات الميدانية التي تتضمنها الخطة.

٢ - قوات جوية:

بجملها ٦٠٠ طائرة مقاتلة قاذفة يقودها ٨٠٠ طيار ذوي كفاءة عالية مشكلة في ألوية جوية، كل لواء يخصص له (٢) مطاران أو قاعدة جوية، (٢) لواءان قاذف خفيف، (٢) لواءان قاذف ثقيل، (٥) ألوية هليكوبتر، ٢ لواءان نقل ومواصلات، هذا بخلاف طائرات التدريب التي قدرت في الخطة بـ ١٢٠ طائرة.

٣ - قوات الدفاع الجوي:

٨ فرق دفاع جوي - كل فرقة تقود، وتسيطر على: ٣ - ٥ ألوية صواريخ ومدفعية ثقيلة وخفيفة مضادة للطائرات، ٨ كتائب رادار توجيهية ولإنذار علاوة على نقط الملاحظة ومواصلاتها وأجهزتها، مع إنشاء غرف عمليات دفاع جوي لكل فرقة، أو لواء منفصل على أن يرتبط بغرفة عمليات دفاع جوي رئيسة وأخرى بديلة.

٤ - قوات بحرية:

لم تذكر الخطة أي وحدات إضافية على حجم القوات البحرية التي كانت لدينا، بقدر ما نصت على التوازن التعبوي بين عدد القطع الكبيرة والقطع الصغيرة السريعة مع زيادة عناصر الاستطلاع الجوية البحرية على مستوى قيادة القوات البحرية وإنشاء لواء انزال بحري بمعداته وضرورية تواجد لنشات المدفعية السريعة وزيادة عدد وحدات الضفادع البشرية ومحاولة زيادة الموانئ الحربية في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مع زيادة عدد وحدات الورش والأصلاحات ومراعاة صلاحية جميع القطع البحرية للعمليات بصفة دائمة.

٥ - وحدات الرئاسة العامة:

وهي تشمل الوحدات المقاتلة والمعاونة ووحدات السيطرة خارج التشكيلات الميدانية من ناحية التنظيم والعمليات، وعادة تكون تحت قيادة وسيطرة الإدارات المتخصصة في القيادة العامة، وتدفع إلى التشكيلات المقاتلة عند الضرورة وأشارت

إليها الحطة وراعت وجودها لسد العجز في أي اتجاه تعبوي تستدعي الضرورة إنشائه أو في الاحتياطي العام.

٦- وحدات إدارية وفنية:

شملت الحطة إنشاء وحدات كثيرة إدارية وفنية إذ إن الوحدات الموجودة أصلاً لا تتوازن مع الحجم المطلوب توافره من التشكيلات المقاتلة في الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة. ولاختلاف نوعية تجهيزات ومعدات هذه الوحدات وضرورة تواجد المهنيين العاملين فيها من ضباط وجنود فقد استغرق إنشاؤها وتكوينها مدة طويلة وأخذت أولوية متأخرة عن التشكيلات المقاتلة. ولكن كان تواجدها ضرورياً للغاية نظراً لاعتماد القوات المسلحة عليها خاصة إذا زادت فترة العمليات. وكانت معظم هذه الوحدات تخص كلاً من هيئة الإمدادات والتموين وإدارتها ومخازنها وهيئة الشؤون الفنية وإدارتها كذلك وحدات الشؤون الإدارية والإمداد والإصلاح على مستوى التشكيلات الميدانية في كل الأفرع الرئيسية.

٧- وحدات السيطرة:

وهي تشمل وحدات الشرطة العسكرية والمرور في القواعد وفي خطوط المواصلات وفي المناطق الخلفية للجيش الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة. وقد تحولت معظم هذه الوحدات في الحطة إلى عناصر خدمة مرور وإرشاد ميداني أكثر منها خدمة أمن. كما نصت الحطة على إنشاء كتائب وسرايا شرطة انضباط رئيسة.

٨- المنشآت التعليمية:

شملت المعاهد والمدارس التعليمية والمهنية والتخصصية وتركزت الزيادة في الحجم على إنشاء المدارس المهنية والتخصصية إذ إن هذا العنصر كان ناقصاً على جميع المستويات في القوات المسلحة. وكانت الصعوبة تتمثل في طول الفترة اللازمة لتحويل المجند إلى مهني. وبعد وصول المعدات الحديثة المتطورة أصبح وجود الجندي المؤهل المهني أمراً ضرورياً. وكانت الأعداد المطلوبة في الحطة من المهنيين مفاجئة لجميع المهتمين ببناء القوات المسلحة الجديدة.

٩- إدارة ووحدات التوجيه المعنوي:

ركزت الحطة على ضرورة تواجد هذا العنصر على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى كل التشكيلات الميدانية في كل أفرع القوات المسلحة كما أعيد تنظيم الإدارة

وانسع اختصاصها وأوليت أهمية تتناسب مع مسؤوليتها الكبرى في تشكيل وترسيخ الوعي الوطني والقومي لدى كل مقاتل في القوات المسلحة.

١٠- أظهر حجم القوات المسلحة المطلوب في الخطة أنني مضطر لإعطاء أولوية للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي حتى أحقق التوازن بين أفرع القوات المسلحة كذلك في زيادة الوحدات الإدارية والفنية على مستوى القوات المسلحة وداخل التشكيلات الميدانية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي إدارياً وفتحياً.

التنظيم:

قام رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء أحمد زكي عبد الحميد ومعه نخبة تتمتع بالذكاء والقدرة بإعادة تنظيم جميع القيادات والإدارات والتشكيلات والوحدات في القيادة العامة وفي أفرع القوات المسلحة الرئيسية وإداراتها ووحداتها كما قام بإنشاء وتشكيل وتنظيم جميع القيادات والتشكيلات والوحدات الجديدة المطلوب إنشاؤها في الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة.

عاون رئيس هيئة التنظيم مندوبون متخصصون من أفرع القوات المسلحة ومن الأجهزة والإدارات التخصصية والفنية، والإدارية، كما عاونه المستشارون العسكريون السوفيت كل في اختصاصه.

طُبق رئيس هيئة التنظيم مبادئ التنظيم والتسليح والأفراد والمعدات التي سبق أن صادقت عليها وهي مبادئ تحقق مهمة الوحدة أو التشكيل في العمليات الحربية واضعاً مرتبات الحرب كأساس في وضع التنظيم أو إعادته كما راعى المرونة ومبدأ الاقتصاد في القوى وفي خفة الحركة وتوازن قوى الصدم واليران وخفة الحركة والاكتفاء الذاتي وركز رئيس هيئة التنظيم، واللجان التنفيذية معه، جهودهم على استكمال حجم القوات المسلحة السابق التصديق عليه من القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر.

وبذلت هيئة التنظيم والإدارة جهداً خارقاً في إنجاز هذا العمل في أقل وقت ممكن وكان التوافق الزمني نتيجة لدقة برنامج العمل في أجهزة القيادة العامة والمحدد له أزمته ثابتة ومتسقة في كل هيئة وإدارة بحيث يكون اليوم المحدد للإنتهاء من تنظيم وحدة ما، يكون هو نفس اليوم الذي تسلم فيه الأسلحة والمعدات والأجهزة والغربات لهذه الوحدة وهي فترة بسيطة تقاس بأيام فقط تقوم بعدها أجهزة التدريب

في بدء تدريب الوحدة على مختلف مهماتها القتالية. وهكذا دارت عجلة إعادة التنظيم وإنشاء وتنظيم وحدات جديدة وعند الانتهاء من تنظيم وحدة ما تراجع من الناحية التطبيقية لضمان مراعاة المبادئ التي وضعت مسبقاً لإعادة التنظيم. وكثيراً ما كانت هذه المراجعات تتم في اللقاءات الدورية التي كان يعقدها الرئيس عبد الناصر شخصياً في القيادة العامة عن تطور وإعادة تنظيم حجم القوات المسلحة الجديدة في كل أفرعها، وقد اندهش الرئيس نفسه في أحد اللقاءات عندما علم أن عدد السائقين المطلقين لعربات ومركبات وديابات وماكينات القوات المسلحة يزيد عن ٤٠,٠٠٠ سائق في السنة الواحدة ومن هنا سأل عن نوعيات ومهن هؤلاء السائقين مثل سائق جنزير - نصف جنزير - دبابة - مدرعة - عجل ثقيل - عجل خفيف - ديزل مركبات - ديزل ماكينات - سائق حمالة دبابات - سائق عربة نجدة - سائقي معدات مهندسين وهي مختلفة - سائقي لنشات وعبارات للمياه الداخلية - علاوة على عدد المدربين المطلقين لتدريب وتخرج هذا العدد الكبير من السائقين الأمر الذي فرض ضرورة تجهيز مراكز تدريب السائقين في كل المناطق العسكرية في الجمهورية وتخصيص عدد كبير من العربات المختلفة للتدريب وأجهزة ومساعدات التدريب لهم.

كما روعي في إعادة تنظيم الأفراد مبدأ النمو الرأسي لأنه أفضل من الاتساع الأفقي حتى يصل عدد الأفراد للوحدة إلى أقل عدد ممكن تطبيقاً لمبدأ الاقتصاد في القوى وخفة الحركة. فرفع من تنظيم الوحدة فرد حلاق مثلاً، واقتصرت عدد الطباخين على اثنين فقط ولا يشترط أن يكون الأخير جندياً. ومع تقليل عدد أفراد الوحدة قل عدد عربات الركوب المخصصة لهم وما يتبع ذلك من وفر في مطالب أخرى تعتبر استهلاكية مع عدم التأثير على الكفاءة والمقدرة القتالية للوحدة.

وكان تنظيم اللواء المشاة مثلاً يحتاج إلى تخصصات كثيرة من ضباط وأفراد. فلواء المشاة يحتاج في تنظيمه، علاوة على فرد المشاة، إلى أفراد متخصصين في المدفعية والمهاون والرشاشات المتوسطة وطواقم دبابات وعربات مدرعة وإخصائين في أجهزة لاسلكية وأجهزة كيميائية وأفراد مهندسين، وكل تخصص في ذلك له مركز تدريب نوعي منفصل عن الآخر، هذا بخلاف العربات أو الجرافات ومعدات الشؤون الإدارية. وظهر العبء الأكبر في حجم القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي حيث المعدات في معظمها حديثة ومتطورة فكان تنظيمها يعتمد على خبرة المستشارين

السوفييت الذين عاونوا رئيس هيئة التنظيم والإدارة في كل ما هو جديد.

كما أصدرت هيئة التنظيم والإدارة تنظيمًا جديدًا لسوحدات أصيقت على حجم القوات المسلحة لأول مرة مثل وحدات المدفعية ذاتية الحركة ووحدات وعناصر الاستطلاع، وكثائب الرادار الجديدة، وتنظيمات نقط الملاحظة التي شملت شرق الجمهورية من رأس بناس حتى بورسعيد ومن بورسعيد حتى مطروح غرباً وعلى نسقين.

وأخيراً قامت الهيئة بإعادة تنظيم المناطق العسكرية للجمهورية وانبثقت منها محطات عسكرية وحددت مسؤولية القيادة والسيطرة لهذه المناطق والمحطات بحيث تغطي أرض الجمهورية كلها التي اعتبرت في التنظيم الجديد انها مسرح العمليات المنتظر. وكان أبرز إنجاز تقوم به هيئة التنظيم تعاونها ببقية هيئات القيادة العامة للقوات المسلحة هو تحويل تنظيم قيادة المنطقة الشرقية العسكرية إلى قيادة ميدانية جديدة هي قيادة الجيش الثاني وإنشاء قيادة جديدة أخرى ميدانية هي قيادة الجيش الثالث وتشكيلاتها وأخذت القيادتان مسؤوليتها الميدانية بالتساوي على الجبهة العربية في غرب قناة السويس.

ثم تركز المجهود على إنشاء قيادة الدفاع الجوي وإدارتها وأفرعها وتنظيم تشكيلاتها الميدانية وتنظيم مراكز قيادتها الميدانية وأصبحت في أوائل ١٩٦٨ هي القوة الرئيسية الرابعة في القوات المسلحة. كما تم فصل قوات المدفعية والصواريخ الساحلية تنظيمياً عن إدارة المدفعية وأصبحت تابعة لقيادة القوات البحرية، هذا علاوة على إنشاء وتنظيم تشكيلات ضخمة في القوات المسلحة أحصى بالذكر قيادة وتشكيلات الفرقة ٢١ المدرعة، ٣ فرق ميكانيكية حديثة المعدات، إضافة إلى ألوية مدرعة ومشاة ووحدات خاصة مستقلة.

وفي مجال المنشآت التعليمية تم إنشاء المعهد الفني للقوات المسلحة كما أنشئت المدرسة الثانوية الجوية لامتداد الكلية الجوية بطلية جدد وأرجىء إنشاء كلية الدفاع الجوي إلى ما بعد معركة التحرير.

التسليح:

وقع عبء تعويض تسليح القوات المسلحة المصرية الذي فقدته في معركة يونيو ١٩٦٧ على الاتحاد السوفيتي والذي لم يطالب بمنته. وكان حجم القوات

المسلحة في خطة الإنشاء يحتاج إلى كميات كبيرة من السلاح. وتعاونت الدول الاشتراكية الأخرى مع الاتحاد السوفيتي في الاستجابة لطلبات القيادة المصرية من التسليح الجديد سواء من ناحية الكم أو النوع وصممت القيادة المصرية أن يكون السلاح الجديد حديثاً ومتطوراً. فدخلت الدبابة الجديدة ت ٥٥ والطائرة ميغ ٢١ المعدلة ذات الموتور ٥١١ ي التي أضيفت إلى تسليح القوات الجوية المصرية قبل أن تعمم في دول شرقية كثيرة.

وكانت صفقات السلاح الجديد من الاتحاد السوفيتي تتم في شكل إتفاقيات بواقع ثلاث إلى أربع إتفاقيات في السنة الواحدة ابتداءً من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١. وكانت إتفاقيات التسليح تتم على شكل قروض مالية ذات مميزات وشروط مريحة جداً؛ فعلاوة على فترة سماح قدرها ١٠ سنوات فإن أقساط أي قرض كانت توزع على أربعين سنة بالإضافة إلى الفائدة الضئيلة التي لم تزد في أي إتفاق تسليح عن ٢,٥٪. وإذا قورنت أسعار التسليح من الاتحاد السوفيتي بأي أسعار من أي دولة أخرى نجد أن الفارق كبير جداً فمثلاً كان ثمن الطائرة الميغ ٢١ $\frac{3}{4}$ مليون جنيه مصري حتى عام ١٩٧٠ بينما كان ثمن الطائرة الميراج التي اشترتها ليبيا من فرنسا عام ١٩٧٠ أكثر من ٣ مليون دولار والطائرة الفانتوم الأمريكية عام ١٩٧٠ أيضاً كان ثمنها بين ٦-٨ مليون دولار أي أن قيمة أسعار السلاح الروسي للدول الصديقة يؤخذ على أساس سياسي وتعاوني أكثر منه سلعة تجارية.

أصدرت تعليمات موجهة إلى جنود القوات المسلحة للاهتمام والعناية بالسلاح الجديد وحرصت على حضور تسليم الجندي الجديد لسلاحه الفردي في احتفال عسكري مذكراً للمقاتل بأهمية السلاح بالنسبة للفردي وضرورة الحفظ والرعاية والحب والالتصاق بين الفردي والمقاتل وبين سلاحه. كما خصصت يوماً كاملاً من كل أسبوع للصيانة واختبار الأسلحة والمعدات وشددت على ضرورة تواجد قائد الوحدة والضباط طوال هذا اليوم مع الجنود أثناء قيامهم بواجبات وتعليمات الصيانة للسلاح والمعدات.

وكانت قدرة القوات المسلحة على استيعاب استخدام الأسلحة الحديثة في وقت قصير وأيضاً في الاحتفاظ به وصيانته دعوة حقيقية للاتحاد السوفيتي للاستجابة إلى المزيد من طلبات التسليح الضخمة التي كانت القيادة المصرية تسارع في طلبها.

وكانت إدارة البحوث والتطورات العسكرية وفروعها وفتوبها يفكرون ويحاولون تطوير الأسلحة السوفيتية طبقاً لخبرتهم. وكنت أبعث إلى وزير الدفاع السوفيتي هذه الأفكار مؤيدة بالرسميات والتصميمات فتقوم أجهزة التطوير بالاتحاد السوفيتي بالاستجابة إلى كثير من أفكار المصريين وتسارع في تطوير السلاح على مستوى التصنيع الميداني وتعميم هذا التطور أو التعديل على قواتهم المسلحة وقواتنا والدول الصديقة الأخرى.

وقد شمل التطور استخدام السلاح والمعدات في التطبيق العملي في الجبهة. فمثلاً قام جندي مؤهلات علوم في كتيبة دبابات في النسق الدفاعي الأول بإقامة حاجز من أسلاك الكونسترنا أمام دباباته وعندما حاول العدو ضرب صاروخ مضاد للدبابات من نوع س س ١٢ على هذه الدبابة اصطدمت زعائف الصاروخ بأحد أسلاك هذا المانع البسيط وأخذت تلف داخل المانع مثل الطائر الذي يقع في الشباك ولم يصل الصاروخ المعادي إلى الدبابة. وكان هذا العمل من الجندي تطوراً قنياً تبع من تفكيره ومبادرته. وتم تعميم هذه الفكرة الذكية التي أمتت جميع الدبابات والمعدات المشابهة نتيجة لاستخدام هذا المانع البسيط أمام الخط الدفاعي الأول في الجبهة كما طبق هذا الأسلوب في تأمين الدفاعات عموماً.

وكان التطور في التسليح وفي المعدات واضحاً في إدارة المهندسين العسكريين حيث الضباط والجنود المهرة الذين تمكنوا من تطور واستخدام معدات العبور أو تصنيع أو تطبيق أي أداة تتحرك على سطح مائي حاملة أثقالاً وأفراداً.

كما كان تطوير طائرات القوات الجوية والصواريخ وأجهزتها بمعرفة المهندسين والفنيين في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي ملفتاً لنظر الاتحاد السوفيتي الذي تجاوب في تطبيق جميع التعديلات التي طلبت منه وكان أبرزها ما عاد على الطائرات السوفيتية الصنع من زيادة المدى للطائرة أو زيادة الحمولة من الصواريخ والقذائف الأمر الذي زاد من قدرة الطائرة المقاتلة والقاذفة قتالياً.

وكانت الحاجة ماسة إلى تسليح القوات المسلحة برشاشات قصيرة $\frac{1}{4}$ بوصة للدفاع ضد الطيران الوطني جداً، كذلك لعربات نصف جنزير للمعمل مع الوحدات الميدانية بدلاً من العربات ذات العجلات. ولم نجد في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى هذين النوعين فتم السعي للحصول عليها من الغرب

وأرسلت لجان المشتريات إلى إنجلترا وبلجيكا وألمانيا الغربية لشراؤها وتم وصولها إلى مصر على سفن شحن مصرية في وقت مبكر في أواخر ١٩٦٧ وسدت فراغاً كبيراً.

إلغاء وحدات غير مقاتلة:

بعد أن حددت القوات المسلحة بعد معركة ١٩٦٧ بأنه تحرير الأرض بالقتال لم يعد ثمة مبرر لوجود وحدات ليس لها هذا الواجب فتم إلغاء الوحدات الآتية بقرارات جمهورية وهي:

وحدات الشرطة العسكرية الجنائية - وحدات حرس الجمارك التي حولت إلى وزارة الداخلية - وحدات مراقبة الأسماك - وحدات مراقبة الطيور - وحدات مراقبة التموين وقد نقلت بأفرادها إلى وزارة التموين - وحدات مكافحة المخدرات التي نقلت إلى وزارة الداخلية، وترتب على ذلك إعادة تنظيم إدارة السواحل إذ إن الوحدات الملغاة كانت تابعة لها وكان التخطيط التنظيمي ينص على إدماج إدارة الحدود مع إدارة السواحل إذ إن كلتا الإدارتين تعملان في مهمة واحدة ولكني أرجأت هذا العمل إلى ما بعد معركة التحرير.

كما تم إلغاء وحدات الزراعة وكانت تشمل أكثر من ثلاثة ألوية من الجنود والضباط ومعداتها وعرباتها وكانت مكلفة بزراعة ٥٠ ألف فدان ذرة في مديرية التحرير ونقلت جميعها إلى وزارة الزراعة.

كما تم إلغاء الوحدات الخاصة من المهندسين والمهنيين العسكريين في مشروعات إسكان العباسية حولت إلى وزارة الإسكان كذلك إلغاء وحدات النقل العام المدني بمدينة القاهرة والتي كانت قد شغلت عناصر كثيرة من إدارة المركبات والشرطة العسكرية وقد أعيدت إلى مؤسسة النقل العام.

وألغيت مؤسسة هيئة تصنيع الطائرات والصواريخ ومجلس إدارتها لعدم جدواها اقتصادياً أو حربياً وأبقيت على قسم البحوث والتطورات ومراكز الإصلاح في هذه الهيئة لإمكان استغلالها في الإصلاح الفني وتصنيع بعض قطع الغيار للطائرات والدبابات ولإجراء الإصلاحات الدورية في موتورات الطائرات.

وهكذا تفرغت جميع قيادات ووحدات القوات المسلحة إلى واجبهما الطبيعي والعمل في شؤون الدفاع عن الدولة فقط.

تنظيم أسلوب القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة :

من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى الهزيمة السياسية والعسكرية عام ١٩٦٧ ؛ عدم تحديد سلطات حقيقية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة وعدم ممارسته لأي سلطة فعالة رغم النص على كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، كذلك توزيع المسؤوليات بين جهتين غير متكافئتين هي هيئة الأركان للقوات المسلحة ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وللشؤون العامة الذي تحول قبل الهزيمة إلى وزارة الحربية على غير أساس علمي ودون الاستناد إلى أي تجربة .

وترجع ضرورة هذا الموضوع إلى عام ١٩٤٨ حين حدثت أول هزيمة عسكرية معاصرة وعلى أثرها قامت ثورة ٢٣ يوليو لتضع حداً للفساد السياسي والعسكري ونشطت عملية التطور الموضوعي في الدولة عامة وفي القوات المسلحة خاصة حتى جاءت هزيمة أخرى عام ١٩٥٦ اقتصرت هذه المرة على الناحية العسكرية بينما شكلت الناحية السياسية نصراً كبيراً حجب الهزيمة العسكرية وغطى على أسبابها واقتصته القوات المسلحة لصالحها واستغلت أسوأ استغلال وتفشت فيها روح اللامبالاة وعدم تقدير المسؤولية وخيل للكثيرين أن النصر يمكن أن يكون سهلاً المثال بأسس أخرى غير الصراع المسلح .

وهكذا بدأت القوات المسلحة تهمل في مسؤولياتها الأساسية وهي التدريب والانضباط العسكري والاعداد للحرب وانزلت نحو اهتمامات جانبية حتى جاءت هزيمة أخرى في يونيو ١٩٦٧ وشملت الناحيتين السياسية والعسكرية معاً بنطاق أوسع وعمق أكبر .

ومن هنا جاءت حتمية إعادة البحث بعمق عن الأسباب الحقيقية لهذه الهزيمة من وجهة نظر بناء وتنظيم القيادة الاستراتيجية سعياً وراء تطور موضوعي يحدد تحديداً واضحاً الأجهزة المسؤولة عن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع وعن القوات المسلحة في الدولة ومسؤوليات كل منها وسلطات كبار المسؤولين فيها تحمياً للالتزاق مستقبلاً إلى الجهات أو أوضاع قد تسبب في هزيمة جديدة .

ولهذا فقد وضعت أمام لجنة البحث والاعداد في القيادة العامة الجديدة التي أراسها واشترك فيها كل من الفريق عبد المعتم رياض واللواء مصطفى الجمل واللواء

أحمد زكي عبد الحميد، وهما رئيسا هيتي التنظيم والبحوث العسكرية، على أسس علمية مفررة وأساليب تحقّق كثيراً من الاعتبارات الاستراتيجية المعاصرة مستندة إلى تشريعات ولوائح من دول أجنبية كثيرة شرقية وغربية وكان أهم الأهداف التي يسمّى إليها هذا البحث هي:

- ١- تحديد المسؤوليات بالنسبة لأعداد الدولة للحرب.
 - ٢- توضيح وضع القوات المسلحة في الاطار العام لأجهزة الدولة وتحديد سلطات فعالة لرئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة.
 - ٣- توحيد القيادة والسيطرة داخل وزارة الحربية تمشياً مع التنظيم العام للدولة الذي يقضي بعدم ازدواج الصلاحيات والمسؤوليات
 - ٤- تفويض وزارة الحربية مهمة السيطرة المباشرة على إعداد شؤون الدفاع عن الدولة. وتحديد اختصاصات واضحة لكل من وزير الحربية ورئيس أركان حرب القوات المسلحة.
 - ٥- ضمان اتخاذ قرارات جماعية في الموضوعات العسكرية الهامة بحيث لا يكون لفرد حق اتخاذ القرارات المصيرية وذلك بإنشاء مجالس حرب.
 - ٦- ضمان الموازنة بين المسؤوليات والصلاحيات التي تحوّل للمسؤولين في القوات المسلحة بما يوفر إمكان قيامهم بمسؤولياتهم بطريقة إيجابية.
- وعالج هذا البحث الموضوعات المتعلقة بالحرب على مستويين - مستوى سياسي عسكري ومستوى عسكري إستراتيجي .

حددت إختصاصات القيادة السياسية والعسكرية وعلّقتها رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني ووزارة الحربية بالموضوعات المتعلقة بشؤون الدفاع عن الدولة وإعدادها على أن يتم ذلك في اتجاهات رئيسة أربعة:

- أ - إعداد اقتصاد الدولة للحرب ويشمل إعداد الصناعة والزراعة ووسائل النقل والمواصلات لتلبية مطالب الحرب.
- ب - إعداد أراضي الدولة للحرب (مسرح الحرب) ويتضمن إنشاء القواعد الجوية والبحرية والمستودعات والمخازن ومصادر المياه ومراكز السيطرة والطرق وتنظيم الإخفاء والتعمية للمنشآت العسكرية والمنشآت المدنية.
- ج- إعداد الشعب للحرب ويشمل تنمية الروح الوطنية في المواطنين وإعدادهم

سياسياً ومعنوياً، وتخطيط وتنفيذ الأشراف على إجراءات الدفاع المدني والتدريب العسكري والفني للمواطنين قبل تجنيدهم.

د - إعداد القوات المسلحة للحرب ويشمل تحديد حجم القوات المسلحة في السلم والحرب بحيث يضمن حجمها في السلم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المباشرة للمرحلة الابتدائية للحرب ويضمن سرعة انتقال القوات المسلحة من حالة السلم إلى حالة الحرب بالنعثة مع توفير الاستعداد العالي للقتال في جميع الأوقات. وتوفير مطالب القوات وتطوير الأسلحة والمعدات الحربية بمطالب الحرب الحديثة وتنظيم وإدارة الاستطلاع السياسي والاستراتيجي.

وتحدد اختصاصات القيادة العسكرية الاستراتيجية بالقيادة المباشرة للقوات المسلحة من بناء للقوات المسلحة وتدريب قتالي ومعنوي لها وفتح إستراتيجي للقوات المسلحة وتخطيط وتحضير لإدارة العمليات الحربية.

وبالرغم من الأهمية القصوى لمسائل إعداد الدولة للحرب، وبالرغم من أن تلك الموضوعات تدخل في صميم اختصاصات مجلس الدفاع الوطني طبقاً للدستور والقانون وهو المجلس الذي يلزم استمرار إنعقاده بصفة دائمة عند إعلان التعبئة العامة أو قيام الحرب؛ فإن ذلك المجلس لم يمارس اختصاصاته إطلاقاً في المرحلة السابقة ليونيو ١٩٦٧ مما ترتب عليه حدوث خلل خطير في التركيب التنظيمي للأجهزة المسؤولة عن شؤون الدفاع عن الدولة أدى إلى عدم إعداد الدولة وتحضير القوات المسلحة تحضيراً سليماً للحرب.

وكان لزاماً أن تقوم وزارة الحربية بوصفها الجهاز التالي لمجلس الدفاع الوطني مباشرة التزاماتها إزاء شؤون الدفاع عن الدولة إلا أنها لم تعط هذا الواجب أي اهتمام. واقتصر الأمر على محاولة أعداد القوات المسلحة فقط واتجهت إلى موضوعات أخرى خارج اختصاصاتها تؤكد سيطرتها على القوات المسلحة مثل الترتيبات وتعيين الضباط وعلاجهم وإحالتهم إلى المعاش. وكان اهتمامها الأكبر هو موضوعات الأمن والتوجيه المعنوي وترتب على ذلك أن تضاربت الاختصاصات بشكل خطير بالنسبة لمسائل السيطرة على القوات المسلحة مما عقد الأمور وأعاق إعداد القوات للحرب طوال زمن السلم ثم أثر على قيامها بتنفيذ مهماتها عندما بدأت الحرب.

فالقيادة العامة (العليا) للقوات المسلحة كانت مسؤولة عن تدريب القوات

وتخطيط وإدارة العمليات بينما وزارة الحربية مسؤولة عن شؤون الضباط بما فيها من ترقية وتعيين القادة الذين سيقومون بالتدريب وتنفيذ هذه الخطط.

وانفردت وزارة الحربية بالتدريب والتوجيه السياسي والمعنوي للقوات بينما ظلت القيادة العامة (العليا) مسؤولة عن التدريب القتالي. ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلتها وزارة الحربية في غير مفهومها لتقف عائقاً متبعاً في وجه القيادة العامة بالنسبة لتدريب وإعداد القوات المسلحة للحرب. فكانت القوات تجرد نفسها أمام جهازين يصدران إليها التعليمات ويطالبانها بمهام متعارضة وكان طبيعياً أن تنال موضوعات الأمن النصيب الأكبر من اهتمام القوات.

والعبرة الناتجة من هذا الازدواج يجب أن تكون العمل الجاد على وضع الإطار السليم لمجال عمل واختصاصات كل من رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني ووزارة الحربية والقيادة العامة للقوات المسلحة بما يكفل تكاملها وعدم تعارض اختصاصاتها حتى لا تعرقل الأمور وتضيق المسؤوليات.

كما بين هذا البحث الفرق بين القيادة الجماعية والقيادة الفردية ولكل مزاياه وعيوبه. فبينما تمارس القيادة الجماعية على مستوى الدولة في موضوعات متشعبة تتطلب نوافر خبرات ومعرفة كثيرة كما أن عامل الوقت لا يكون حاسماً في وقت السلم. أما في القوات المسلحة وفي زمن الحرب فإن القيادة الفردية تكون الطريقة الرئيسة إذ انها توفر وحدة العمل حيث لا يتيسر الوقت للمناقشة وبشرط أن يكون القرار الفردي في نطاق القرار الجماعي أو جزءاً منه. ولا شك فإن الدمج بين الطريقتين يحقق المثالية بالنسبة للقيادة والسيطرة على القوات المسلحة في السلم والحرب معاً.

إن مسؤولية العمل الواحد لا يمكن أن تنجزاً. وطالما أنه ليس هناك مسؤولية بدون سلطات فإن الأمر يقتضي تركيز السلطة في يد قائد واحد ضماناً لتأمين وجدة العمل ومركزية القيادة. وإن نظام التسلسل القيادي وتبعية كل قائد لقائد مسؤول واحد أكبر يضمن عدم استغلال أي قائد لسلطانه. والمبدأ المتبع في كل دول العالم هو أن يترك القائد ليمارس سلطانه للقيام بواجباته ومسؤولياته ثم يحاسب على نتيجة عمله دون التدخل في أسلوب ممارسته لقيادته.

وإذا كان من الخطأ أن نحمل الفرد مسؤوليات بدون تفويض سلطات له تمكنه

من القيام بهذه المسؤوليات فإن من الخطر منح سلطات للفرد بدون تحميله مسؤوليات محددة وإلا انقلب الأمر إلى استغلال هذه السلطة غير المسؤولة بما يؤدي إلى الفساد والانحراف.

ونظراً لاحتمال حدوث أخطاء بواسطة القائد الواحد وحتى لا تكون سلطاته مطلقة غير مقيدة ومدة قيادته غير محدودة يجب أن يقف وراءه مساعدون متخصصون في كل مجال وأن تحدد مدة قيادته. وهنا جاءت حتمية تشكيل مجالس للدفاع أو الحرب أو جهاز للسيطرة وقيادة وهذا النظام تضمن صدور القرار بشكل جماعي يمنع التطرف في الفكر مع تحويل القائد مسؤولية تنفيذه دون تقييد لما يتمتع به هذا القائد من روح المبادرة والابتكار داخل الإطار العام للقرار الجماعي.

إن أحد العوامل الهامة للسيطرة الناجحة هو التقسيم الواضح للسلطات والواجبات والمسؤوليات بين القائد ومرؤوسيه وتكون المسؤولية الأولى للقائد هي اتخاذ القرارات المسببة في أقصر وقت ممكن وتخصيص المهام لقواته بدون أي تأخير.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات السابقة وضعت مشروع قانون بشأن تنظيم القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة وعرضته على الرئيس عبد الناصر في أوائل ١٩٦٨ وقد اندهش لمحتوياته ولكنه أعجب بنصوه خاصة وأنها منطقية ومعتمدة على دراسة علمية وتاريخية خاصة.

وقد أرفقت بمشروع هذا القانون مقدمة بسيطة أذكر بها الرئيس أن هذا المشروع هو أول عمل تنظيمي وتشريعي، ثم بعد جهد علمي وخبرة تاريخية يبعد الدولة عن احتمالات هزيمة عسكرية مستقبلاً، وأنه أول مشروع قانون يحدد مسؤوليات وسلطات جميع المسؤولين عن شؤون الدفاع عن الدولة وعن القيادة والسيطرة على القوات المسلحة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كرر الرئيس الإطلاع على المشروع لعدة أيام متصلة ثم وافق عليه وقامت بإجراءات التصديق على مشروع القانون لدى السلطة التشريعية، وخرج القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ لأول مرة في تاريخ تشريعات شؤون الدفاع عن الدولة وعن القيادة والسيطرة على القوات المسلحة في مارس ١٩٦٨. ويتطابق هذا القانون

وضع أول أساس علمي لمسؤوليات وسلطات قمة القيادة الاستراتيجية في الدولة والأجهزة والقيادات المسؤولة عن شؤون الدفاع والسيطرة على القوات المسلحة.

وكان توحيد قمة القوات المسلحة التي أشرت إليها مقدمة لاندماج أفرع القوات المسلحة الرئيسية معاً وتحولت القوات المسلحة إلى رأس واحدة وإلى جسم واحد، وجاء تحديد المسؤوليات والسلطات في هذا القانون لكل عضو من أعضاء هذا البناء الضخم فأصبح متماسكاً يعمل بأسلوب واحد وتحت قيادة واحدة من أجل هدف واحد. وزالت البيروقراطية عن القوات المسلحة والتي كانت تقوى فكرة الانفصالية بين أسلحة القوات المسلحة المختلفة.

ونظراً لضخامة وخطورة المسؤوليات التي حددها القانون لوزارة الحربية فقد نص على تحديد وتنظيم إختصاصات ومسؤوليات الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة وواجبات وصلاحيات كبار المسؤولين بقرار من رئيس الجمهورية وذلك ضماناً لتوفير الاستقرار في وزارة الحربية.

لقد عملت لجان التنظيم بدأب وثقة في إعداد التشريعات المكتملة لهذا الإنجاز الضخم تبعاً لأولويات حددها في أشد الأوقات حرجاً لملء الفراغ التشريعي للقوات المسلحة. وبالرغم من انتهاء اللجان من هذا العمل الضخم إلا أن وقتي لم يسمح بمراجعته وإصداره إذ كان تواجدي مع القوات الميدانية في الجبهة وغيرها في المناطق العسكرية المختلفة له أولوية قصوى لبدء تصاعد العمليات العسكرية مع العدو وأرجأت استصدار هذه التشريعات المكتملة للقانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨.

قوانين خاصة للحرب:

بالرغم من أن القوات المسلحة المصرية خاضت أكثر من أربعة حروب منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن إلا أن القوانين النوعية عن الميدان لأفرع القوات المسلحة الرئيسية والمختلفة في أداء واجباتها لم تصدر حتى انتهاء مدة خدمتي في القوات المسلحة.

من خلال الدراسات التي سبقت إصدار القانون ٦٨/٤ وجدت أن جميع الدول المتقدمة تفرق بين القوانين المدنية والجنائية للمواطنين وبين القوانين العسكرية للمسكرين وتضع للأخيرة قواعد من حيث تجريم الفعل والإجراءات تختلف عن

مثيلتها في الأولى خاصة في أعمال الميدان وفي أوقات الحرب أو الإعلان عنها أو أثناء حالات طوارئ. والتعبئة في الدولة. إذ إن المخالفات والجرائم الميدانية تختلف كلياً عن جرائم ومخالفات المواطنين عموماً في وقت السلم، كما أن نوعية الواجبات والمسؤوليات في كل قطاع من قطاعات العمل والواجب في كل سلاح رئيسي من أفرع القوات المسلحة تختلف في ادائها وفي جرائمها عن السلاح الآخر. فمثلاً نوعية مخالفات وجرائم الطيار في الجو أو المقاتل البحري في البحر أو حارس الحدود والسواحل أو القائد في الميدان أو عامل الاتصال الخطي أو اللاسلكي في مسرح العمليات - كل يختلف عن الآخر من وجهة نظر مخالفاته وتجريمه. فأصبح من الضروري إصدار قوانين نوعية لكل فرع من الأفرع الرئيسية مثل قانون الجيش - قانون الطيران - القانون البحري - قانون السواحل والحدود، وهكذا، وكلها تحصى أسلوب ومعالجة قضايا هؤلاء الأفراد في الميدان.

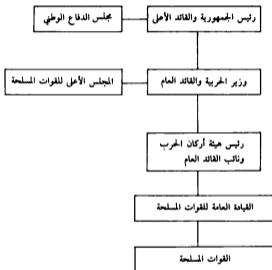
إن القانون رقم ٦٦/٢٥ المطلق حالياً يعتمد أساساً على القانون العسكري الصادر عام ١٨٩٤ بعد أن عدلت فيه البنود والفصول الخاصة بموضوعات الأمن ومحاولة قلب نظام الحكم فقط. وعلى ذلك عندما تعرضنا في سنوات سابقة إلى محاكمات ميدانية في وقت الحرب لم يكن القانون العسكري ٦٦/٢٥ كافياً إلا من الناحية الإجرائية والشكلية فقط إذ إن الناحية الموضوعية في تصنيف وتعداد الجرائم المختلفة في كل واجبات ومسؤوليات جميع أفراد القوات المسلحة ليست مذكورة بالتفصيل وإن ذكرت فليس لها عقوبات مقننة. وأهم ما ورد فيها هذا الخصوص هو ما جاء تحت عنوان الإهمال في الخدمة، وهي عبارة عامة لا تحدد بدقة جميع الجرائم الميدانية. وقد اعتمد القضاء العسكريون لاستكمال قضاياهم على بنود القوانين الجنائية المطبقة في الدولة.

وكان قانون الجيش القديم مطبقاً إلى أن حلت محله لوائح وقرارات وزارية وإدارية تبين الأخطاء والمخالفات والجرائم ولكن لم تقنن العقوبات فجميعها ليس لها سند دستوري إذ أنها مجرد لوائح وقرارات وليست بقوانين.

وكنت قد كلفت إدارة القضاء العسكري يبحث هذا الموضوع واستكمال الشكل الناقص من الناحية التشريعية في مجالنا العسكري خاصة في قوانين الميدان النوعية ولكني لم أتابع هذا الجهد نظراً لوجود أولويات أخرى مهمة وعاجلة.

هيكل القانون رقم ٤/١٩٦٨

بشأن تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة



الفصل السادس عشر

رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة

القتال هو المهنة الدائمة لجميع أفراد القوات المسلحة. وهو إعداد القائد والضابط والجندي في وقت السلم إعداداً خاصاً في كل فنون القتال المبروقة والمكتسبة من خبرات معارك سابقة. والكفاءة القتالية تبدأ بالفرد أولاً وتعبر إلى مجموعة أفراد يكونون جماعة أو طاقماً يزداد إلى وحدة قتالية إلى تشكيل قتالي إلى جيش أو مجموعة جيوش. وبدءاً بالفرد أيضاً يكون التخصص النوعي أو المهني، إذ إن الوحدة القتالية هي خليط متجانس من التخصصات القتالية تعمل في وقت واحد لهدف واحد تحت قيادة واحدة. وجميع المواطنين القادرين على العمل والانتاج يصلحون للتجنيد في صفوف القوات المسلحة ما عدا من يقوم منهم بعمل ما جسماني أو عقلي يضر به نفسه أو يضر الآخرين من حوله فهذا الفرد لا يصلح للتجنيد بالقوات المسلحة ومن هذا المنطلق فإن وضع شروط أو قيود أمام المواطنين القادرين على الانضمام لصفوف القوات المسلحة غير جائز. وبما أن مصر تتميز بالقدرة البشرية فلماذا لا تستفيد القوات المسلحة من هذه الميزة وتجعلها أساس الانتقاء للفرد المناسب لها والفرد الصالح هو الدعامة الأولى في مقومات القدرة القتالية.

المقاتل الصالح:

المجنّد خريج الجامعة والمعاهد العليا هو أفضل بكثير من المجنّد الأمي للقوات المسلحة في عصرنا الحالي الذي تميّز باستخدام الأسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة. وأصبحت القدرة العقلية هي المفضلة على باقي القدرات. وكانت القيادة العسكرية قبل عام ١٩٦٧ لا تهتم ولا ترغب في انضمام حملة المؤهلات العليا لصفوف القوات

المسلحة وكان عدم قبولهم يأتي دائماً تحت عبارة ولم يصبه الدوره أو غير لائق طبيًا. وكانت اللائحة الطبية التي تطبق عليهم تحجب شرف التحاقهم بالجندي وكان عدد المقبولين منهم لا يتعدى ٧٪ من عدد المرشحين. وكانت دعوى عدم قبول المؤهلات العليا تلتصق دائماً بدعوى الأمن.

بادرت بعد تعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٩٦٧/٦/١١ بإعلان رغبتي في قبول المؤهلات العليا للتجنيد وعن طريق أجهزة الاعلام أعلنت عن إسقاط القيود التي كانت تحجب التحاقهم جنوداً بالقوات المسلحة وجرى تغيير جذري في شروط اللائحة الطبية وتجاوب شباب الجامعات والمعاهد العليا بروح وطنية وارتفعت نسبة المجتدين منهم إلى ٩٣٪ وكانوا هم المقاتلون الصالحون.

لاحقت بنفسي وقادة أفرع القوات المسلحة ورؤساء الهيئات ومديرو الإدارات والقادة عموماً بداية تدريبهم في معسكرات التدريب والمدارس التخصصية والمهنية والتحاقهم بالوحدات والتشكيلات الميدانية كأسبقية لاستكمال قوات الجبهة. بالتحاق هؤلاء الجنود بالوحدات الميدانية وتدريبهم بعناية ارتفعت الكفاءة القتالية في القوات المسلحة وتبين أن المقاتل المؤهل ثقافياً هو العمود الفقري للقوة القتالية في القوات المسلحة.

التدريب عموماً:

التدريب العملي الشاق المستمر هو الأساس لرفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. والتدريب يبدأ منفرداً وينتهي مشتركاً. والتدريب العملي التخصصي أو المهني المركز عقب فترة التدريب الأساسي مباشرة والذي لا يزيد عن أسبوعين أو ثلاثة فقط يجعل فترة تأهيل الفرد للقتال قصيرة. والتدريب عموماً يختص القائد والضابط بقدر أكبر وتركيز أكثر مما يناله الجندي. ومساعدات التدريب والمدربين وتخصيص معدات وأسلحة من كل نوع وذخيرة وميزانية سخية لأغراض التدريب، مع متابعة مراحلها بواسطة أجهزة متابعة على مستوى عال يجعل عملية التدريب عموماً عملية جادة ومثمرة.

وأهداف التدريب وأسلوبه وأشكاله ومراحله والأجهزة القائمة بشؤونه ومتابعته معروفة. ولكني سوف أبين المبادئ والقواعد الجديدة علاوة على تطور أسلوبه في مرحلة كنا أشد ما نكون فيها حاجة إلى اختزال مدته مع التركيز على رفع مستواه وأن يكون التدريب عموماً وسيلة لتنمية الانضباط والروح المعنوية.

بالإضافة إلى القواعد المدونة في تعليمات التدريب العادية فمت بتعميم التعليمات والأسس الجديدة التالية على جميع قادة القوات المسلحة في نفس الوقت الذي كنا نعيد فيه تنظيم وتسليح القوات المسلحة ونشء وحدات وتشكيلات جديدة ونصمد بقواتنا المحدودة أمام العدو غرب قناة السويس.

١- القائد العام هو المسؤول الأول عن رفع الكفاءة القتالية عن طريق التدريب الشاق المتواصل للقوات المسلحة والمسؤول الذي يليه هو قائد التشكيل أو الوحدة.

٢- رفع كفاءة المقاتل رأسياً أفضل بكثير من الاتساع الأفقي بدون كفاءة قتالية.

٣- قائد التشكيل - جيش أو فرقة - مسؤول عن مستوى وأعمال ونتائج مستويين من القادة داخل تشكيله، بمعنى أن قائد الفرقة مسؤول عن أعمال ونتائج قادة اللواءات وقادة الكتائب وهكذا تشمل المسؤولية درجتين أدنى من القائد، وتعمدت في تعليماتي أن أزيد الايضاح في هذا الموضوع أكثر.

٤- التدريب عموماً لجميع الوحدات خارج النطاق الدفاعي الأول يعتبر الواجب الأول للقائد وعلى ذلك يعتبر حضوره شخصياً مع وحدته أثناء التدريب أمراً ملزماً كما يعتبر إشرافه ومتابعته لهذا الأمر سبباً قانونياً للاعتذار عن تلبية أي دعوة لتواجده في مكان آخر حتى لو كانت الدعوة من الوزير أو رئيس الأركان.

٥- التدريب عموماً يكون جدياً وعملياً ومتواصلاً نهاراً وليلاً وتحت أي ظروف غير طبيعية بحيث تكون نتائجه مثمرة في أقل وقت ممكن.

٦- يتواجد المستشار السوفيتي للقائد ومعه وتحت إشرافه وفي معاونته كذا جميع المستشارين على المستويات الأدنى ويتم لقاء جماعي في نهاية التدريب اليومي تذكر فيه الملاحظات والنتائج بحضور جميع أفراد الوحدة علناً.

٧- تدون نتائج التدريب على استخدام الذخيرة الحية بحيث تكون واقعية بحضور القائد ومستشاره وتسجل ويتم مقارنتها على نتائج سابقة ويرفع تقرير عنها إلى القيادة الأعلى.

٨- لا مبالغة في دعم وحدات المشاة بوحدة مدفعية أو دبابات أكثر من الدعم الميداني المقرر في تكوين الوحدة التنظيمي وأن تكون قيود الأمان لأفراد الوحدة

أثناء استخدام الذخيرة الحية والمفرقات والألغام في الحدود الميدانية الحقيقية حتى يعتاد الجنود على جو المعركة الحقيقي.

٩- على جميع الوحدات في التشكيلات الميدانية - في القوات الجوية والقواعد البحرية وقوات الدفاع الجوي وفرق المشاة والمدركات ولواءات المدفعية والذبابات الخ - أن تستهلك مرتبات الذخيرة والصواريخ والمفرقات والقنابل والوقود التي رفعت إلى ما يزيد عما كان مقرراً من قبل بمقدار عشرين ضعفاً بالإضافة إلى معدلات الاستهلاك في الموتورات والمكينات المقررة والمصدق عليها من لأغراض التدريب، وهكذا تم تسجيل ساعات الطيران لكل طيار وزيدت معدلاتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ١٩٦٧، وأيضاً ساعات الإبحار لكل قطعة بحرية وذلك لدفع الكفاءة القتالية للفرد وللمجموع.

وتطبيق هذه القواعد والإشراف عليها من عناصر هيئة تدريب القوات المسلحة وهيئة التفتيش والمتابعة والقادة كان الانجاز في التدريب الانفرادي والتدريب المشترك والتدريب الاداري والمهني والفني في القوات المسلحة. انطلقت عجلة التدريب في انضباط وانتظام كاملين وحماس شديد طبقاً للبرنامج الزمني الذي حدد في خطة إعداد المقاتلين في القوات المسلحة. وكان الدليل على جدية التدريب في القوات الجوية أننا خسرنا ٨٣ طائرة خلال الثلاث السنوات أثناء التدريب بينما كانت خسارتنا في العمليات مع العدو في نفس الفترة لا تتعدى ٢٣ طائرة.

كانت أصعب مهام التدريب ضمن الأعداد المماثلة التي تضمها القوات المسلحة هي اعداد الطيارين المقاتلين المقررين في خطة القوات الجوية بمعدل ١,٥ طيار لكل طائرة، أي اعداد أكثر من ٨٠٠ طيار مقاتل خلال ثلاث سنوات، وكان معدل زيادة الطيارين في السنة الواحدة قبل عام ١٩٦٧ خمسون طياراً فقط يقابله استهلاك عدد مماثل من الطيارين في السنة الواحدة - معاش أو حوادث قاتلة أو شطب الاسم أو تحويله إلى طيار نقل ومواصلات - ومن ثم كان لا بد من حلول جذرية لإمكان تدبير العدد المطلوب من الطيارين في الزمن المحدد. فتمت بفتح باب القبول لجميع العسكريين في القوات المسلحة المؤهلين طبياً وعلمياً ورغبة كما فتحت أربعة معاهد ومركز تدريب لتدريب الطيارين بالإضافة إلى كلية الطيران في بليس. وأصبح تخرج الطيارين في حدود ٣٠٠ - ٤٠٠ طيار سنوياً. كما تم إرسال قوة سرب مقاتل من الطيارين والموجهين والفنيين إلى الاتحاد السوفيتي لرفع الكفاءة القتالية

والتخصص كل ثلاثة شهور، وهذه الطريقة أمكن الوصول إلى ٧٥٪ من العدد المطلوب من الطيارين في أوائل عام ١٩٧٠ واضطرت القيادة السياسية والعسكرية إلى الاستعانة بالاتحاد السوفيتي لاستكمال العدد المطلوب من الطيارين السوفيت الذين وصلوا في مارس ١٩٧٠ ليشاركوا في الدفاع الجوي عن العمق المصري فقط.

أما الصعوبة الثانية فكانت في تدريب أفراد طواقم الصواريخ سام ٣ بالعدد المطلوب لتشغيل واستخدام العدد الكبير من كتائب صواريخ سام ٣ التي أضيفت إلى تسليح قوات الدفاع الجوي بما يساوي أربعة أضعاف ما كان مخططاً له في أواخر عام ١٩٦٧. وبرزت صعوبة تشغيل واستخدام هذا العدد الكبير من الصواريخ سام ٣، وبالرغم من إنشاء مركزين للتدريب إضافيين وتوفير مدربين لهم من الشباب الفتيين بالدفاع الجوي ومدربين من المستشارين السوفيت و مترجمين لغة روسية من المصريين والسوفيت وإرسال أفراد لواء كامل صواريخ - قائد وضباط وجنود - كلهم مؤهلات عليا ومهنيين بالإضافة إلى ٣٠٠ جندي مؤهلات ليكونوا مترجمين إلى الاتحاد السوفيتي لحضور دورة تعليمية كل ثلاثة شهور، وانضمام معظم المحتدئين من المؤهلات العليا والمعاهد المتوسطة إلى قوات الدفاع الجوي. إلا أن القيادة السياسية والعسكرية اضطرت في أوائل ١٩٧٠ إلى طلب لواءات كاملة - أفراد ومعدات وتسليح - من الاتحاد السوفيتي حضروا في مارس ١٩٧٠ لاستكمال حجم وقوة الدفاع الجوي - صواريخ - حسب الخطة الجديدة لقوات الدفاع الجوي.

التدريب على واجبات العمليات:

قامت هيئة عمليات القوات المسلحة بالتعاون مع هيئة التدريب وقادة الجيوش الميدانية وقيادات المناطق العسكرية بوضع مشروعات تدريب للتشكيلات والوحدات الميدانية على مستوى الفرق المشاة والميكانيكية والمدربة والوحدات الخاصة و...
أفرع القوات المسلحة الرئيسية بحرية - جوية - دفاع جوي للتدريب على واجبات العمليات المقبلة لكل تشكيلات القوات المسلحة - وكان هذا التدريب يتم في شكل مشروعات تحدد أهدافها هيئة العمليات بحيث تكون مماثلة للواجب ومدى العمل والقدرة القتالية التي تحددت لهذا التشكيل في خطة العمليات المنتظرة وهي الخطة ٢٠٠ التي كانت تتطور في تفصيلاتها كل ستة شهور ابتداء من أوائل عام ١٩٦٨.

احتاج هذا النوع من التدريب إلى مناطق تدريب شاسعة تماثل في معالمها منطقة قناة السويس وسيناء. فخصصت مناطق تدريب في غرب القاهرة بمنطقة

برفائش التي يخترقها الرياح البحيري - عرضه وقوة تيار المياه به مشابهة لقناة السويس - ومنطقة شرق فرع دمياط غرب مدينة بنها، ومنطقة النل الكبير التي تخترقها ترعة الإسماعيلية، ومنطقة البرجات التي يمر بها فرع رشيد، علاوة على مناطق صحراوية أخرى خلف مناطق الجيشين الثاني والثالث.

ولما كان عبور قناة السويس هو بداية معركة التحرير أصبح التدريب لجميع وحدات القوات المسلحة على العبور أمراً ملزماً. وتم تدريب جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة الميدانية على العبور. ويتكرر هذا التدريب نهائياً وليلاً في المناطق التي أشرت إليها أطلق الجنود على هذا النوع من التدريب اسم «طابور العبور».

وجاء هذا التشبيه نتيجة للتكرار ضمناً لانتقان الأداء حتى وصلت إلى مرحلة عبور الأفراد بمعداتهم نهائياً مثلاً وهم معصومي العين تدليلاً على كفاءتهم في أداء واجب العبور.

وكنت أحضر بنفسى مشروعات التدريب على واجبات العمليات المشتركة على مستوى الفرقة في منطقة التدريب والتي كانت تستغرق ثلاثة أو أربعة أيام متصلة. وكان الأداء أقرب إلى أداء المعركة، إذ يبدأ بتجميع الفرقة المشاة أو الميكانيكية أو المدرعة غرب الرياح البحيري ثم تعبده ثم تقاتل شرقه وتتابع الاندفاع شرقاً حتى تصل إلى بحيرة قارون بجوار الفيوم قاطعة مسافة ٧٠ كلم تقريباً.

وكان المستشارون السوفيت يشاركون قادة الوحدات القائمة بالتدريب في هذه المشروعات وكان الكبار منهم يتضمون إلى قادة هيئة التفتيش والمتابعة ويعملون كحكام يراقبون سير العمل.

وكثيراً ما كان الرئيس عبد الناصر يحضر لمتابعة سير المشروع ويستمع إلى تعليقات القادة والصعوبات التي تواجههم كما كان يتأكد بنفسه من مقدرة الوحدة القتالية ودرجة نجاحها من الحكام والمراقبين للمشروع.

وكان اشتراك أسراب القوات الجوية مع التشكيلات الميدانية موضع اهتمام زائد من جانب جميع القادة إضافة إلى التأكد من كفاءة الاتصالات اللاسلكية ومدى التنسيق والتعاون بين القيادة الأرضية والجوية في المشروع.

وتوالى المشروعات التعبوية على مستوى جميع الفرق. وعندما كان بجل دور فرقة ما من قوات الجبهة يقوم قائد الجيش بإخلاء هذه الفرقة من مكانها في الجبهة ويوكل مهمتها الدفاعية إلى لواء أو أكثر وتنتقل الفرقة إلى منطقة التدريب لتنفيذ مشروعها التعبوي مرتين كل عام تقريباً. وقد يستغرق المشروع من عشرة إلى خمسة عشر يوماً. ويضاف إلى قوات المشروع لواء كامل ميكانيكي أو مدرع كي يأخذ دور العدو في المشروع وبذا يتحقق شكل المعركة الحقيقي.

أما تدريب لواءات وأسراب القوات الجوية على واجبات عملياتها فكان يتم عادة مع تدريب الفرق المشاة أو المدرعة أو الاليتين معاً ويقوم اللواء الجوي بمعاونة الفرقة في التدريب في واجبات الاستطلاع والمعاونة الأرضية من الجو إلى الأرض كذا من الجو إلى الجو مع التأكيد على المعاونة بالنيران والقنابل والصواريخ في منطقة مجاورة قريبة لأرض المشروع تكون على مرأى ومسمع من قوات الفرقة التي يعاونها اللواء الجوي في المشروع وذلك بعد وضع هياكل من الاكشاك الخشبية تمثل عربات ومعدات وأفراد العدو ويقوم حكام المشروع بتسجيل الاصابات المباشرة لطائرات اللواء الجوي.

أما تدريب القوات البحرية على واجبات العمليات الحربية فقد شمل التدريب على مساندة الجانب الأيسر لقواتنا على الشاطئ الشمالي لسيناء والذي أخذ شكل دوريات بحرية من قطع صغيرة ولنشات طوربيد وصواريخ ليلاً ونهاراً كانت تقوم منذ عام ١٩٦٧ بواجب العمليات بالإضافة إلى واجب التدريب في نفس الوقت، وأيضاً التدريب في عرض البحر الأبيض المتوسط الذي كنت حريصاً على زيادة عدد أيامه بالنسبة لجميع القطع البحرية. وكانت الظروف المتاحة للتدريب على واجبات العمليات الحربية في البحر الأبيض المتوسط أفضل بكثير من ظروف القطع البحرية التي تواجدت في البحر الأحمر وذلك لتوفر أجهزة الإصلاح في ميناء الاسكندرية عنها في أي ميناء في البحر الأحمر الأمر الذي أجاننا إلى إرسال القطع البحرية الكبيرة إلى الهند وباكستان للإصلاح.

اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على التدريب المشترك بين أسطولنا ووحدات المجموعة البحرية السوفيتية الخامسة الموجودة في البحر الأبيض المتوسط. وتعاونت كل من قيادة القوات البحرية مع قيادة الأسطول السوفيتي وخططوا أشكالاً مختلفة من التدريبات المشتركة والغنية. وانضم إلى هذه التدريبات التي غطت مسافات كبيرة

في شرق البحر الأبيض المتوسط لواء من الغاذيات الخفيفة الـ ٢٨ المصرية مع أسراب الاستطلاع البحرية السوفيتية.

كما تمت مشروعات تدريب إنزال بحري مشتركة سوفيتية مصرية على سواحلنا الشمالية اشتركت فيها بالإضافة إلى معظم القطع البحرية المصرية مجموعة الانزال البحري السوفيتي التي كانت متمركزة في بور سعيد وعليها وحدات إنزال لمساعدة القوات المصرية عند تنفيذ واجب تحرير أرض سيناء كما انضمت وحدات أخرى في هذه المشروعات كي يتحقق التعاون والتنسيق لكل عناصر القتال مثل المدفعية الساحلية المصرية - لواء مشاة مدعم من قوة المنطقة الشمالية العسكرية ..

وكانت قمة مشروعات التدريب على واجبات العمليات البحرية المشتركة هي المشروع التي تم بتعاون واشتراك ثلاث قوى بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط في ١٩٦٩/٩/٢ واستغرق أربعة أيام وهي القوات البحرية السورية والقوات البحرية المصرية وقوات المجموعة الخامسة البحرية السوفيتية وكانت سفينة القيادة النابعة لأسطول البحر الأسود السوفيتية هي السفينة القائدة. وقد حضرت هذا التدريب واكتشفت وقتئذ وجود أجهزة رادارية تعمل على المستوى الواسع جداً ولم يعلم عن وجودها في الاتحاد السوفيتي قبل ذلك فقامت بأربعة أجهزة منها واستجاب الاتحاد السوفيتي لطلب تزويدها إلى قواتنا.

انضمت مشروعات التدريب التي كانت عاملاً هاماً في رفع الكفاءة القتالية والفنية لقواتنا البحرية بشروع تدريبي جريء للعمليات المقبلة لغواصاتنا استطاعت من خلاله أجهزة تجميع المعلومات التنبؤية والاستراتيجية في قيادة القوات البحرية أن تحصل على كم هائل من هذه المعلومات

فقد صدقت على تنفيذ جدول زمني لتدريب غواصاتنا للإبحار من قواعدنا البحرية والقيام برحلات بحرية تعويبه إلى -إران- إسرائيل الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط. وكانت الرحلة تستغرق ١١ - ١٤ - يوماً ويتواجد المستشار السوفيتي مع قائد الغواصة. وكانت رحلة كل غواصة تتم في سرية كاملة ولا يعلم قائدها عن مهمته إلا بعد مسيرة يوم كامل من بدء الرحلة وتقطع الرحلة نهاراً تحت الماء وليلاً على السطح. وتنتهي الغواصة داخل مياه ميناء العدو يوماً أو يومين تجمع فيها المعلومات عن التحركات في الميناء - عدد أجهزة الانذار والرادارات وتردداتها - درجة استعداد

قوات العدو- أسلوب العدو في الدفاع الأرضي والبحري- النشاط البحري لدوريات العدو البحرية- وكلها معلومات هامة وفتية جداً تعطي درجة نجاح كبيرة عند قيام أي غواصة أو لنشات أو قطع أخرى مهمة عمليات أو إنزال ضد ميناء العدو في معركة التحرير الشاملة.

هكذا رفعت الكفاءة القتالية لقواتنا البحرية خلال الثلاث السنوات، وإذا أضفنا في الاعتبار حجم ونوعية هذه القوات عند تنفيذ الحطة ٢٠٠ الشاملة يمكن لقواتنا البحرية أن تنجز الكثير من العمليات المؤثرة.

وكان برنامج خروج جميع القطع البحرية إلى عرض البحر والضغط على ضرورة رفع الصلاحية الفنية لجميع القطع البحرية في أي وقت كذا القاعدة المعنوية التي وضعتها في أسلوب ترقى ضباط البحرية إلى رتب القيادة الكبرى بحيث لا يرقى ضابط إلى هذه الرتب إلا إذا كان قد مضى ثلثي مدة خدمته بالكامل في وحدات بحرية مقاتلة صالحة. كما قمت بتعديل صفقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه مصري كان متفقاً عليها قبل ١٩٦٧ لتوريد احتياجات قطع بحرية كبيرة استبدالها بمعدات استطلاع وأجهزة رادار بحرية وقطع بحرية صغيرة وهو ما يناسب موقفنا البحري إذ إن استراتيجيتنا العسكرية في المجال البحري لا تتعدى أعمال القتال البحري التعبوي فقط.

الأعداد المعنوي للقوات المسلحة

الحرب النفسية:

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ انطلقت الثورة المصرية بعدما يقرب من مائة عام عاشتها مصر تحت سيطرة الاستعمار وأعوانه وحكم الرجعية. واستشعرت إسرائيل من وراء هذه الثورة خطراً يهدد مخططاتها ومطامعها في المنطقة فبادرت بالتحرش والعدوان خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وكانت هذه القوات تشكل حزام الأمن للدولة العميلة.

وبدأت تحرشات إسرائيل بالثورة بالاعتداءات المتكررة على الأراضي المصرية، وفي عام ١٩٥٥ عقدت القيادة السياسية المصرية صفقة الأسلحة الشرقية وبدأت سلسلة الضغوط النفسية والاقتصادية والعسكرية ضد مصر... وشتت حرب

الدعاية بكل وسائلها وأساليبها ضد الثورة المصرية . من كل عواصم الغرب عامة وإسرائيل خاصة . وبعد عام واحد من حصول جيش مصر على أسلحة حديثة وبعد استنفاد كل ضغوط الاستعمار الدعائية والنفسية تحول الاستعمار إلى استخدام الحرب المسلحة ضد مصر، فكان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وفشله في تحقيق أهدافه . ثم استمرت بعد ذلك كل أساليب الحرب النفسية من إذاعات ونشرات ونشر للصور المزيفة والشائعات .

واستغلت الدعاية الإسرائيلية حرب اليمن في حربها النفسية ضد مصر عامة والقوات المسلحة خاصة، كما نجحت إسرائيل في خطتها للحرب النفسية بهدف هدم معنويات الجندي المصري وكفائه العسكرية بكل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة .

وكانت صدمة هزيمة ١٩٦٧، وجدار الرعب، ومسألة المسافة بين الضباط والجنود من أهم السليبات التي كان علينا أن نعالجها في إطار خطة الاعداد المعنوي للقوات المسلحة :

١ - صدمة الهزيمة :

أحدث عمق هزيمة ١٩٦٧ انعكاسات نفسية لدى قلة من أفراد القوات المسلحة والمواطنين المدنيين نتجت عنها اتجاهات متطرفة، يمينية ويسارية ودينية، نشطت بعض عناصرها داخل القوات المسلحة . وطبقاً للتقليد السائد في القوات المسلحة قبل عام ١٩٦٧ تم الفيض على هذه العناصر من أفراد القوات المسلحة وقدموا للمحاكمة العسكرية وأدينوا بتهمة الانشقاق الجنائي . ولكن لم يكن هذا الأسلوب في التصدي لهذه الأفكار والآراء هو الأفضل وزادت قناعتي أكثر بأن هذه الاتجاهات قد جاءت كرد فعل نفسي لعمق هزيمة ١٩٦٧ . وكان من الضروري البحث عن أسلوب آخر للاعداد المعنوي لأفراد القوات المسلحة فوجدت أن أفضلها ما كان معتمداً على الاقتناع العقلي وتنمية الوعي الوطني بالقضية التي يحارب من أجلها المقاتل بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية - بحماس المقاتل لأهداف المعركة الوطنية - وليس بالطاعة العمياء تنفيذاً لأوامر وتعليمات عسكرية جافة - برعاية الضابط والجندي رعاية اجتماعية ومعنوية ونفسية بوصفه المقاتل المدافع عن أهله وعشيرته وشعبه، وأخيراً بلقاءاتي الشخصية ولقاءات القادة الآخرين مع الضباط والجنود بهدف التحدث معهم في كل الأمور الاجتماعية والسياسية والعسكرية مع

ذكر الحقائق كما هي. وقد ساعدني في نجاح هذا الأسلوب معرفتي الشخصية لأكثر من ٧٥٪ من عدد ضباط القوات المسلحة في ذلك الوقت. وبدأت أصح خطة اعداد القوات المسلحة معنوياً.

٢ - جدار الرعب:

قامت إسرائيل منذ أوائل الخمسينات بدراسة أسلوب استخدام نوع من المارك يعرف بمعارك الذعر المدبر وهو نوع معروف لدى جميع الجيوش منذ بدء التاريخ، ولا يوجد جيش في العالم إلا واستخدمه بشكل ما تحت ظروف معينة (قتالية ومعنوية).

وقدرت إسرائيل أن هذا النوع من المارك يناسبها استراتيجياً إذ انه يعطي فرصة للتغلب على الخصم دون قتال جاد وهي ميزة هامة بالنسبة إليها نظراً لصغر حجمها وقلة مواردها البشرية.

وفي الجانب الآخر ظل العرب عامة غير متبهرين لفترة طويلة لهذا الأسلوب وغير مدركين أنه أسلوب صناعي مفتعل، الأمر الذي أحدث آثاراً سلبية في معنوياتهم أهمها فقد الثقة في أنفسهم وقدراتهم. لقد مارست إسرائيل هذا الأسلوب ضد مصر أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بطريقة جزئية خرجت منها بدرس هام وهو أن أفضل موقف مناسب لأحداث الذعر هو ضد الجنود المنسحبين من مواقعهم للخلف. وساعدهم نقل المعركة إلى أراضيها وطبيعة أرض سيناء على نجاح هذا الأسلوب بالإضافة إلى احساس القوات المصرية المنسحبة بأن العدو المهاجم ليس إسرائيل فقط بل تشاركها قوات دولية كبيرة لدول عظمى مثل بريطانيا وفرنسا وبمساندة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان تدمير الطيران المصري في المعركة هو الثغرة الأولى التي أقامت إسرائيل عليها فكرة عدوان ١٩٦٧ بل هي الثغرة التي شجعت إسرائيل أصلاً على وضع خطة العدوان لأنها تعلمت من دروس ١٩٥٦ قيمة نزع الغطاء الجوي من فوق رأس المقاتل في صحراء سيناء وتأثيره في زيادة فاعلية أحداث الذعر الجماعي المدبر خاصة أثناء الانسحاب حيث يكون لطيران الخصم حرية الحركة الكاملة في الجو ضد الطوابير الأرضية المنسحبة، وهكذا شيدت إسرائيل جدار الرعب للعرب.

٣ - مشكلة المسافة بين الضباط والجنود:

كتب الكثير عن مشكلة المسافة التي يجب المحافظة عليها بين الضباط والجنود ومن المرغوب فيه أن يكون هناك قدر قليل جداً من المسافة يتواجد في التنظيم الهرمي للقوات المسلحة ولكنه يحقق التكتل الاجتماعي في نفس الوقت.

ولقد استغل الإسرائيليون هذه المشكلة وبثوا سموم دعاباتهم المعرضة بين الأسرى عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧.

وأجرت إسرائيل أبحاثاً سيكولوجية على الأسرى المصريين عام ١٩٦٧ وكانت بعيدة عن الاستهتار بالجندي المصري فقد وجدوا أنه يتمتع بقوة تحمل كبيرة وكفاءة بدنية جيدة مع روح هجومية جريئة يتسوج هذا كله الإيمان بالله ركيزة الصبر والصمود وأشاروا في أبحاثهم وكتبهم ودعاباتهم عن المسافة الكبيرة بين الضباط المصري والجندي وأهمها عنصر الطعام.

ولقد بحثت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة هذا الموضوع وخاصة إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة وإدارة المغابرات الحربية وفي سجلاتها الكثير عما دار من أسئلة وإجابات من الضباط والجنود المصريين الأسرى في إسرائيل خلال عام ١٩٥٦ وكذا عام ١٩٦٧.

كما أني التفتت شخصياً مع عدد كبير من القادة والضباط العائدين من الأسر وعلمت منهم الكثير مما أثير معهم أثناء الأسر.

أثار القادة الإسرائيليون هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر مع بعض الضباط الكبار الذين تم أسرهم خلال عمليات ١٩٦٧ وأوضحوا لهم الفارق بينهم وبيننا في أسلوب القيادة وفي النواحي الاجتماعية بين الضباط والجنود، وأن القادة الإسرائيليين يتحدثون طويلاً إلى جنودهم عن الحرب والمعارك قبل أن تحدث، وأنهم يحترمون جنودهم على العكس منا رغم أن الجنود المصريون حسب قولهم - طيبون جداً وبسطاء وجهلة ولكنهم أقوياء يسودهم الضبط والربط وهم هدفون بالمدفعية يميذون الحفر والاصابة ولكن ضباطهم جامدون. وشهادة حتى قالها القادة الإسرائيليون عن الجندي المصري عام ١٩٦٧ جاء فيها: . . . ولكن بعض الجنود وعلى الأخص في عمر متلا حيث أغلقنا طريق الانسحاب أمامهم قاتلوا ببسالة حتى الموت في محاولة الاقتحام غرباً إلى القناة وذلك تماماً على نحو ما فعلوه في الفالوجا

عام ١٩٤٨ حيث كان جمال عبد الناصر يحارب كضابط صغير . . .

ومن الحوارات التي دارت في معسكرات الأسرى في إسرائيل لتوضيح أنه لا مسافة بين الضابط الإسرائيلي والجنود، ان ضباطهم دائماً يستخدمون كلمة «اتبعوني» وليس كلمة «تقدم» وهذا هو السبب في أن خسائرهم في الضباط تشكل أكثر من ٢٢٪ من مجموع الخسائر.

تعليمات الاعداد المعنوي للقوات المسلحة :

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة في أغسطس ١٩٦٧ تعليمات الاعداد المعنوي للقوات المسلحة بهدف التحطيم العملي لجدار الرعب الذي حاول الإسرائيليون إقامته خلال مراحل الحروب الثلاث الماضية، وإعادة الثقة والاطمئنان إلى نفوس القادة والضباط والجنود ورفع معنوياتهم بأسلوب علمي وعملي يستند إلى معطيات واقعية إلى جانب الحماس الوطني.

كان لا بد من عبور كل أفراد القوات المسلحة للمعمر المعنوي لاختيار القائد القدوة حتى يكون الأفراد تحت قيادته في حالة اقتناع كامل به كقائد يصدر لهم الأوامر قائلاً «اتبعوني» وهم خلقه في ثقة واحترام وحب وأن لا تكون بينهم أية مسافة بل الجميع على قلب واحد وفكر واحد وعقيدة واحدة.

وعندما بدأت القوات المسلحة تستعيد أنفاسها خطوة خطوة وبدء التدريب بهمة ونشاط ليلاً ونهاراً وبدء التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات فرعية ثم الوحدات والتشكيلات الأكبر كان ذلك في حد ذاته خطوة هامة على طريق رفع معنويات الضباط والجنود وإشعارهم بجدية القيادة في العمل على استعادة الأرض. وكنا نعرف أن الدفاع سيطول وأنه لا يمكن عبور قناة السويس إلى الشرق إلا بعد تمام الاستعداد الذي قدرته القيادة السياسية بحوالى ثلاث سنوات وبدأت عجلة العمل تدور من رئيس الجمهورية إلى أصغر قائد.

كما كانت الاشتباكات المستمرة بالمدفعية والموانع والدبابات وأعمال القناصة عاملاً مساعداً في رفع معنويات الرجال.

وبدأت أعمال التجهيز الهندسي وإعداد المواقع والتحصينات مع الأمن وتوعية الضباط والجنود وحل مشاكلهم والمتابعة والبحث خلف الشكاوى، وكان الدفاع النشط المبني على أعمال الترشق بالنيران والاستطلاع والدوريات واستخدام وسيلة

السد الناري ضد طيران العدو الواطي عاملاً حاسماً في تحطيم جدار الخوف.

القائد الأعلى بالجبهة لحل مشاكل الجنود الاجتماعية:

وقد زار الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة جبهة قناة السويس خلال شهر مارس ١٩٦٨ واجتمع بالقادة والضباط والجنود وتعرف على مشاكلهم العامة والخاصة واستقرت زيارته للجبهة يومين كان هدفها الأكبر الاتصال بالضباط والجنود لحل مشاكلهم العامة والخاصة وأوصاني بالالتزام بهذا الأسلوب أثناء مروري اليومي على الوحدات والاهتمام بطعام الجنود.

الوقاية:

أصدرت تعليماتي إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية بكسر كل القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة وتوفير الوقاية لها مع تحقيق مبدأ التصاق الفرد بالمعدات والسلاح في كل وقت وفي كل مكان.

ومن أهم التعليمات التي أصدرتها وأشرفنا شخصياً على تنفيذها هو اعتبار جميع الأفراد الإداريين مقاتلين ومعهم أسلحتهم ومعداتهم إلى رفع كفاءتهم الإدارية مع درجة استعدادهم للدفاع عن أنفسهم والقتال. المهم أن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تدخر وسعاً في إمداد التشكيلات بما تحتاج إليه من معدات ومواد لتحقيق الوقاية وهي أحد عناصر رفع المعنويات حيث تحقق للفرد الأمان.

عقيدة القتال:

عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاً هاماً مع قادة الجيوش والمناطق العسكرية والتشكيلات بغرض الاطمئنان على الروح المعنوية للجنود وأن يتأكد شخصياً أن عقيدة القتال لجميع أفراد القوات المسلحة أنه لا مفر من الحرب كما يؤكد ذلك شخصياً لهم. وركز سيادته على أهمية توضيح الموقف وشرح الأمور السياسية للجنود والضباط ومعرفة الموقف الدولي تماماً لأن معرفة الحقيقة تحقق الثقة. وأشار القائد الأعلى إلى ضرورة التركيز على الناحية الدينية للضباط والجنود وركز أيضاً على أهمية الضبط والربط وتحسين طعام الجنود والاهتمام بمطابخ الوحدات الميدانية وحل مشاكل الجنود الاجتماعية.

وقال جمال عبد الناصر:

والمرتكزة خطيرة وتسبب مشاكل كبيرة ويجب أن نعمل أي شيء ونفرضه رغماً

عن العادات والتقاليد... ويجب أن تأخذ وتعطي مع الناس وتعمل أسلم الأشياء.. ويجب تحديد الاختصاصات تماماً وبوضوح لكل فرد وكل فرد يقول رأيه بصراحة.

كما أوصى الرئيس جمال عبد الناصر بتكوين لجنة للحرب النفسية لدراسة وسائل تدمير معنويات العدو ورفع معنوياتنا قائلًا: «فالعدو هدفه أن يقلب البلد علينا وعلى القوات المسلحة على أساس حل سلمي - والأمريكان لن يعطوا حل سلمي وأمريكا لا تقبل إلا الاستسلام.. والجبهة الداخلية حالياً فيها ضيق واليهود عندهم كل المزايا واحنا ساكتين ويقول الشعب فين كذا.. وفين كذا.. وقد يعمد العدو إلى استخدام الغازات أو سلاح جديد.. والخسائر لها تأثير كبير على الجبهة الداخلية ولا نحتمل أن نجد في كل قرية مائتاً وهذا له تأثير معنوي خطير».

وقال جمال عبد الناصر عن أهمية العناصر التي يوكل إليها عملية التوجيه المعنوي تتم على أسس سليمة: «مش ممكن يوكل التوجيه المعنوي في الفرقة إلى نقيب واحد.. لذا يجب اختيار أحسن الأفراد في الدولة ممن تتوافر لديهم الكفاءة والوطنية والغيرة على الوطن ويحندوا في الجيش لهذا العمل.. ويجب أن يبدأ القادة في غرس روح القتال العالية للقوات وعلى القادة الاهتمام شخصياً بهذا.. وقال لي الرئيس عبد الناصر: «عليك إصدار تعليمات بهذا ثم تقوم القيادة بعمل اختبارات ويجب مراعاة أهمية الضبط والربط وليس التجب إلى الضباط»، ثم قال أيضاً: «يجب تكوين مجلس حرب في كل جيش ويجتمع ويناقش الموضوعات من حيث المبدأ وعلى حسب قرارات المجلس تصدر قرارات القائد».

المعر المعنوي:

كان لا بد من الحصول على نصر عسكري ولو جزئي وإظهار تصميم وقدرة الجيش المصري وعقيدته في تحرير الأرض وأن القوات المصرية المسلحة قد تطورت... ولهذا قررت أن يمر كل أفراد القوات المسلحة خلال مر معنوي يحقق عقيدة تحرير الأرض. أصبح واجبا العود شرقاً وقاتل العدو في سيناء حتى نحقق أهدافنا مهما كانت الخسائر ومهما كان ردع العدو الجوي أو الأرضي.. وسبحان الله العدو بكل ما يملك من أسلحة أمريكية متطورة أن يثبت أننا لسنا أقوياء وأن لا فائدة من الدعم الروسي لنا.. وهذا الجزء الأخير هام جداً لنا معنوياً ويجب التركيز عليه وعلى أهميته وفائدته.. إن الشعوب العربية والعالم ينظر إلينا الآن بعد أن

نجحت القوات المسلحة والشعب في الصمود. . يجب أن نثبت أننا مقاتلون قادرين على تحرير أرضنا وفداء الوطن.

والقوات المسلحة المصرية تضم حوالي ثلاثة أرباع مليون فرد أو أكثر تمثل كل البيوت في مصر ويجب أن يمر كل هؤلاء الأفراد في عمر معنوي بحيث يكون كل جندي نواة ثورية داخل عائلته وبحيث يعمل الجميع من أجل هدف واحد هو : إزالة آثار العدوان علينا وبحيث تثبت عقيدة أنه لا مفر من الحرب لتحرير الأرض.

القائد القدوة:

القائد هو العمود الفقري للوحدة العسكرية. والقدرة القتالية للجيش ترتبط ارتباطاً مباشراً بمقدرة كل قائد على حدة في حدود مسؤولياته. وأياً كانت رتبة القائد فهو مسؤول مسؤولية شخصية وكاملة عن الوحدة أو العملية المكلف بها. ويمكن بل ويجب عليه أن يسند لمرؤوسيه سلطة حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بطريقة تتسم بقدر أكبر من الفاعلية والمسؤولية ولكنه وحده - بطبيعة وضعه - يتحمل المسؤولية الأخيرة عن كل ما يحدث في حدود السلطة الشرفية المسندة إليه. إن القائد يعين عن طريق السلطات المختصة ولكن تعيينه لا يكون نافذاً إلا عن طريق مرؤوسيه. وهذا لا يعني أنه يتعين أن يسمح للجنود باختيار قادتهم، بل يعني أن الموقف الأفضل هو أن يعترف الجنود بقائلهم ويقدرونه كما لو كانوا قد انتخبوه بأنفسهم.

وعندما يحظى القائد بثقتهم لن يصبح في حاجة إلى اللجوء إلى القانون والقيادة الفظة. . وإذا اضطر إلى توقيع عقوبة فسوف يقبل مرؤوسوه ذلك باعتباره أمراً عادلاً وله ما يبرره.

وليست هناك وحدات سيئة بل قادة سيئون فقط. . فالقائد يمثل فضائل الحكمة والاخلاص والطيبة والشجاعة والصرامة. من أجل ذلك عملنا على أن نربي في القوات المسلحة المصرية القائد القدوة.

الصمود والإيمان:

دأب العدو الإسرائيلي تمثياً مع خطته في الحرب النفسية على التهديد بخلخلة دفاعاتنا بضربات قوية وعنيفة بقواته الجوية ومحاولات تهديد الشعب المصري بأعمال تدمير وتخريب في عمق الجمهورية وإحداث الذعر بين الأهالي بهدف تحقيق أهدافه السياسية.

وهنا أسجل أن فطرة الايمان التي يتمتع بها شعبنا كانت من أهم العوامل التي ساعدت على صموده وصمود قواته المسلحة في تلك الفترة التي كان شعار التوجيه المعنوي فيها هو «الصمود والايمان»، وخاصة بعد أن شفع الايمان بالعمل على توفير الأسس المادية للصمود.

فلقد كنا نستعد لكل عمل محتمل من جانب العدو بأعمال التأمين أولاً ثم التجهيز لعمليات نشطة حتى قوة كتيبة مشاة مدعمة تعبر شرقاً وتقوم بعمليات اغارات واقتناص لأفراد ومعدات ومواقع العدو وأصدرت أوامري أن تكون هذه القوات جاهزة لتنفيذ مهامها في مواجهة كل فرقة اعتباراً من أوائل ١٩٧٠ حيث انتقلت قواتنا المسلحة إلى مرحلة الردع.

وحتى تكون عملياتنا ذات قيمة معنوية لقواتنا ومحطمة لمعنويات العدو؛ أصدرت أوامري بالتركيز على الفرد المقاتل الإسرائيلي والقيام بعمليات اقتناص لأفراده. ووضعنا مهمة لكل كتيبة في الجبهة للحصول على أسير إسرائيلي شهرياً على الأقل. وأن تكون المبادرة في كل شيء وأن يعطوا الفرصة للقادة المرؤوسين على جميع المستويات بالتصرف والحذر.

وكانت هذه الاجراءات من الخطوات الحاسمة في رفع معنويات الجنود والضباط وحانت لحظات النصر بخطف الأسرى وتساقط الطائرات الفانتوم والسكاي هوك وأسر الطيارين الاسرائيليين وارتفعت المعنويات.

الفكر الواحد:

وحدة الفكر بين أفراد القوات المسلحة هي أساس وحدة عملهم ، وكانت جلسة المصطبة على مستوى الفصيلة في الهواء الطلق وبعد العشاء في جو أسري منفتح، وعلاقات إنسانية سليمة، وروح متفائلة، أسلوب جيد لتحقيق وحدة الفكر المطلوبة.

خطة إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة:

أعيد تنظيم إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة واتسع اختصاصها وأصبحت على جانب كبير من المسؤولية للاقتناع بأن الوعي الوطني والسياسي يجب أن يكون مشتركاً فكرياً وعقيدةً في عقل وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة. وركزت القيادة العسكرية على تأهيل القادة أنفسهم تأهيلاً عملياً على واجباتهم

ووظائفهم بحيث يكونوا قدوة حسنة للضباط والجنود في وحدتهم، كما شملت الخطة تنمية معنويات الضباط والجنود على أسس علمية حديثة الغرض منها رفع معنويات المقاتل. ولاهمية هذا الموضوع ألزم التشريع الجديد لبناء القوات المسلحة أن يصدق رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة على خطة التوجيه المعنوي، وأيضاً على أسلوب تطور القوات المسلحة عسكرياً سواء من ناحية الفرد أو المعدة وهكذا برز هذين المخططين إلى مستوى أرفع وأقوى لما لها من فاعلية في تقدم القوات المسلحة ونهضتها.

أساس وأسلوب العمل المعنوي في القوات المسلحة:

«إن العامل البشري هو الذي سيكسبنا النصر وخاصة إذا دعم معنوياً وباقتناع تام وهذا يعتبر عاملاً استراتيجياً كبيراً في تقديرنا وأن الصمود هو الذي يعطينا القوة وأنه يجب زيادة الوعي عن اقتناع» . .

«والقائد هو المسؤول عن التوجيه المعنوي والربط الاجتماعي كطبقة واحدة وفكر واحد مع المحافظة على التقاليد العسكرية السليمة وخاصة مع تطور نوعية الجندي المصري أخيراً، وأوضحت لهم أن الروح القتالية الهجومية معنوياً تغطي ٧٥٪ من الكفاءة القتالية للقوات».

وكانت هذه هي المبادئ الرئيسية التي أصدرتها ضمن توجيهاتي إلى لواء محمد جمال الدين محفوظ مدير إدارة التوجيه المعنوي لتكون أساس وأسلوب العمل المعنوي في القوات المسلحة.

وبدأت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة في التنفيذ وكان أهم السمات الواضحة في تطوير أجهزة التوجيه المعنوي الآتي:

«أصبح قائد الوحدة أو التشكيل هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن التوجيه المعنوي في الوحدة».

- صدرت نشرة أسبوعية على مستوى القوات المسلحة سميت نشرة الحقائق بالإضافة إلى نشرات أسبوعية خاصة من إدارة التوجيه المعنوي.

- عين في كل وحدة أو تشكيل مساعد القائد للشؤون المعنوية.

- أُدخل في قرار القائد للمعركة فقرة رئيسة توضح الحالة المعنوية والفكرية للقوات قبل المعركة كما كانت هذه الفقرة إحدى المقومات الأساسية في خطط العمليات .
- ويقدم القائد أو مساعده للشؤون المعنوية تقرير معنوي عن الموقف المعنوي في الوحدة أو التشكيل موضعاً فيه :
 - درجات قياس الحالة المعنوية للأفراد ضباط وجنود .
 - التربية الوطنية والقومية والدينية .
 - أسلوب الترفيه والعلاقات العامة .
 - أسلوب المكافآت والحوافز .
 - الخدمات الاجتماعية للأفراد شؤون شخصية - شؤون طيبة - رعاية الخ . .
 - روح الجماعة السائدة في الوحدة .

والحقيقة أن تطور نوعية الجندي المصري أخيراً وإدخال عناصر المؤهلات العليا كجنود في القوات المسلحة أعطى القوات المسلحة دفعة قوية نحو التقدم وأمكن الانتعاش بهؤلاء الرجال في تخصصات عديدة في كل الميادين التخصصية والعامة دفعت بالمسكينة المصرية بخطوات سريعة نحو النصر .

حائظ الصواريخ وأثره في رفع الروح المعنوية :

لم تتوقف خطوات تنفيذ خطة بناء القوات المسلحة وصممت معي أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات للجيش والمناطق العسكرية على استمرار التدريب العملي للقوات مع بناء حائظ الصواريخ حفاظاً على أمن القوات المسلحة وأمن مصر وشعبها . ونجح حائظ الصواريخ في إسقاط الطائرات الغانوم والسكائي هوك الأمريكية الصنع وبدأت بشارت النصر في نجاحنا في إقامة قواعد الصواريخ ونجاح رجال الدفاع الجوي في إسقاط الطائرات . . وهكذا ارتفعت المعنويات وزادت الثقة في النفوس وبدأت أولى خطوات النصر لتحرير الأرض .

وكان الأعداد المعنوي لقادة وضباط وجنود القوات المسلحة والعاملين معها هو الدعامة الأولى التي دفعت القاعدة العريضة كي تبني نفسها وتقاتل العدو في وقت واحد طوال حرب السنوات الثلاث كما كان الأعداد المعنوي عاملاً قوياً في رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة والوازع الحقيقي لبدء معركة تحرير الأرض .

وكان تفاعل الشعب مع قواته المسلحة فكراً وعقيدة لبدء معركة التحرير مرده

ما لمسهُ الشعب في فكر وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة نتيجة منطقية لاعداده معنوياً.

المكافأة والتشجيع والتنافس الشريف:

يحتاج الفرد إلى دعم وتقدير رؤسائه ليتأكد من أنه يسير على الطريق الصحيح وليأخذ من تشجيعهم زاداً يعينه على تحطّي الصعوبات، وينبغى توخي العدالة في التقدير، وأن يكون التشجيع بطريقة تذكى نار الحماسة في نفوس الرجال. وقد كنت أختار المحطات المناسبة أثناء زياراتي للضباط والجنود في مواقعهم لأستمع إلى مطالبهم وأشجعهم، وكانت المكافآت تعطى في أرض المعركة بعد عملية قتال ناجحة لدورية عبرت شرقاً وأحضرت أسيراً أو حصلت على معدات أو معلومات ذات قيمة. كما كنت وشاركني القادة نعطي المكافآت الكبيرة نظير جهد ممتاز قام به فرد أو أفراد معينون سواء في العمليات أو التدريب أو في الرماية. كما كان للسلوك الانضباطي والتقدم في العمل مكافآت تشجيعية مادية ومعنوية.

ولم تطبق هذه القاعدة على الأفراد فقط؛ فالوحدة التي كانت تستحق كلها كلمة تقدير أو ثناء تحصل عليه في صورة لا تقل أهمية عما كان يفوز به الأفراد البارزون.

وكنت أبارك التنافس الشريف بين الوحدات فهو أمر مرغوب فيه في حدود التدريبات والمناورات ذات الجانبين؛ فهي تكسب المنافسة واقعية والرغبة في الفوز أمر يلهم أكبر قدر من الاستحسان ويشجع العمل الجماعي وروح الفريق ويجعل أعضاء هيئة القيادة كياناً أكثر تماسكاً وارتباطاً، ويصبح التعاون في القتال أكثر فاعلية.. وترتفع بذلك معنويات الرجال.



لقد كانت مقومات الاعداد المعنوي للمعركة والأساليب المتطورة التي اتبعت خلال حرب الثلاث السنوات دافعاً حقيقياً لرفع القدرة القتالية للفرد وللتشكيل في القوات المسلحة، كما اقتنع القادة والأفراد بأن العامل المعنوي والوعي السياسي له تقديره ووزنه في تنمية روح القتال.

الفصل السابع عشر

عمليات ومعارك الجبهة

إعادة التنظيم والتجميع: (هـ)

كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة حيث تتولى قيادة المنطقة توزيع هذه الوحدات بأسلحتهم الفردية وكذا ما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدة المشاة مثل الهاونات والرشاشات الثقيلة والمتوسطة. ثم تكونت كتائب مشاة وتعين لكل قائد ومركزت على الشاطئ الغربي لقناة السويس مع الوحدات التي ظلت متماسكة ومتكاملة عدداً وعدة. وبدأت هذه الوحدات في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى لواءات مشاة وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة. وتم تكوين وحدات متكاملة وزعت على خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس وظهر أول خط دفاعي ممتد حوالي ١٧٠ كلم على طول الساحل الغربي للقناة - بو رسعيد - شمالاً حتى ميناء الأدبية جنوباً. ثم وصل الدعم السوفيتي إلى الموانئ المصرية بحرراً وجواً ودفع رأساً إلى منطقة القناة حيث تم استكمال الأسلحة المعاونة وأسلحة التيران للواءات المشاة كما استكمل عناصر مدرعة كاحتياطي بتكوين الفرقة الرابعة المدرعة.

النشاط الإيجابي:

بعد إتمام بناء الخط الدفاعي الأول غرب قناة السويس والاطمئنان على الوحدات وقوة نيران المدفعية والدبابات، وبعد نجاح قواتنا في معركة رأس العش في

١٩٦٧/٧/١ وصمود هذا الموقع وخصائر العدو التي تكبدها رغم تفوقه العددي واستخدام قواته الجوية ضد هذه القوة الصغيرة الصامدة. وبعد أن نجحت البحرية المصرية في تدمير المدمرة الإسرائيلية في ٢١/١٠/١٩٦٧. وتحدي قواتنا الجوية بطائراتها الميج ١٧ لطائرات العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس في يوم ١٤/٧/١٩٦٧، ارتفعت معنويات القوات المسلحة عامة والقوات الجوية خاصة وعادت الثقة في الطيارين وطائراتهم الميج ١٧ ورغم أن هذه المعارك الثلاث التي بدأت من جانب العدو الذي أصابه الغرور في انتصار ٥ يونيو ١٩٦٧ فقد كانت النتائج نجاحاً ملحوظاً في جانب قواتنا رفع معنوياتنا بعد الهزيمة بأيام وشعل قواتنا البرية والجوية والبحرية. وكان رد الفعل عنيفاً على إسرائيل التي لم تتأ بعد بانتصارها في ٥ يونيو ١٩٦٧ وترددت أصوات النار في إسرائيل ضد المصريين وبدا تصعيد العمليات من الجانبين.

دوريات الاستطلاع خلف الخطوط:

اهتمت القيادة العسكرية المصرية في الحصول على أوفر المعلومات وأدقها عن العدو والمتمركز في سيناء وكانت دقة هذه المعلومات ضرورية للغاية. وكانت الوسيلة الموجودة هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع قوات العدو في العمق التكتيكي والتعبوي حيث إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تقتصر معلوماتها عن العدو في الشاطئ الشرقي للقناة كذا التحركات التي تتم خلفه نهراً ولبلاً. أما معرفة أنواع الأسلحة وبمجموع وقوة العدو وأماكن تركزه وطريقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيراته في مطاراته الأمامية فقد تحققت بمواصلة دفع دوريات استطلاع ضباط وضباط صف من ٢-٣ أفراد فقط، تسمى دوريات خلف الخطوط تعود بعد فترة قد تصل إلى ١٥ يوماً ومعها حصيلة معلومات دقيقة ومهمة للغاية ويتبعها دوريات أخرى في مناطق أخرى وهكذا حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أفرع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

معارك مدفعية الميدان:

مع بداية إنشاء وتكوين وحدات النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس واستكمال هذه الوحدات إلى تشكيلات ميدانية أكبر زادت الأنساق الدفاعية وتكونت نطاقات متماسكة على طول مواجهة قناة السويس وترابطت مع بعضها مكونة عمقاً دفاعياً دخلت فيها الأسلحة المعاونة من المدفعية (الميدان) والمهاونات

بمعاربها المختلفة، كما كثفت هذه النطاقات الدفاعية بوحدات دبابات ومدافع مضادة للدبابات. وتكون احتياطي الجبهة من وحدات مدرعة وخفيفة الحركة. وبدأت جميع الوحدات في تجهيز المواقع الميدانية الأصلية والهيكلية والتبادلية والاحتياطية للأسلحة وللمعدات مستخدمة الأرض والموانع أحسن استخدام.

وبعد تمركز القيادات المحلية في كل قطاع من الجبهة كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة الميدانية في الجبهة هو وضع وتنسيق خطط نيران التشكيلات والوحدات في كل قطاع من المواجهة. وخطط النيران تحتاج إلى استطلاع ومعرفة أوضاع العدو وأوضاع قواتنا وضمان وسائل الاتصال بين كل وحدة نيران وقيادتها حتى تصل إلى القيادة الميدانية الأعلى.

وكان مقياس قدرة الموقع أو القطاع الدفاعية هو قدرة وكفاءة خطط نيرانه الدفاعية وخطط القصف المضاد لنيران العدو. وكان كل قطاع دفاعي يضع أكثر من خطة نيران لمقابلة أي احتمالات في تغير اتجاهات العدو أو تغير مواقع تجمعاته، وتنسيق خطط نيران القطاعات الدفاعية المتجاورة كأمر ضروري لاستغلال وتجميع نيران أكبر عدد من القطاعات على هدف واحد أو عدة أهداف في وقت واحد.

وكانت خطط نيران وحدات الجبهة تعتمد أساساً على مدفعية الميدان بأنواعها الكثيرة والمهون بمعاربها المختلفة. وكانت أسلحة المدفعية بأنواعها تندفق على مصر عبر الجسر الجوي والبحري من الاتحاد السوفيتي بعد معركة يونيو ١٩٦٧ بأولوية إمداد بعد الطائرات المقاتلة مباشرة. وكان الفريق عبد المنعم رياض يعطي أولوية واهتماماً خاصاً بتسليم هذه الأسلحة إلى وحدات المدفعية الميدان وتسارع إلى أماكنها في جبهة القتال. ومدفعية الميدان تشكل عنصر عضوي داخل تنظيم كل تشكيلات المشاة والمدرعة من اللواء حتى الفرقة بالإضافة إلى لواءات المدفعية التي تعاون الجيش الميداني، ومن هنا جمعت خطط نيران هذه التنظيمات النوعية على مواجهة الجيش الميداني بالنسبة لمواقع العدو أو تجمعاته أو منشأته إلى هدف مدفعية لواء أو هدف مدفعية فرقة أو هدف مدفعية جيش وذلك تطبيقاً لقدرة تجميع نيران وحدات مدفعية الميدان أو المرونة في توزيعها على عدة أهداف. وضربت قيادة ووحدات وأفراد مدفعية الميدان في الجبهة المثل العليا في القدرة والكفاءة القتالية علاوة على التضحية والفداء واحتفظت بالبطولات الميدانية الذي يعلو شعارها منذ إنشائها.

وبعد إنشاء النسق الأول الدفاعي في نوفمبر ١٩٦٧ بدأت عمليات مدفعية الميدان كسلاح رئيسي في عمليات الجبهة طوال مرحلة الصمود. فبدأت في استخدام الضرب المباشر على أهداف العدو على الساتر الرملي، ثم تدرجت إلى استخدام نيران سرية مدفعية ثم نيران كثيفة غير مباشرة على أهداف العدو في العمق التكتيكي في قطاع من المواجهة يحدد بمعرفة القيادة المحلية. وكان استطلاع مدفعية الميدان مستمراً يوماً نهاراً وليلاً. كما كانت كتابتها تسارع إلى تغيير مواقع وحداتها بعد كل اشتباك مع العدو حتى لا يتمكن من تسجيل نقط فتح نيرانها.

وبعد ضرب أهداف العدو التي تظهر على الساتر الرملي انتقلت مدفعية الميدان في كل قطاع منفصل إلى ضرب أهداف العدو في النطاق التكتيكي والتعبوي محدثة خسائر سواء في الأفراد أو المعدات أو في مناطق الشؤون الادارية ومخازن الذخيرة. ورد العدو بمدفعيته على مواقعنا الدفاعية وانتقل تبادل نيران المدفعية من قطاع إلى آخر حتى شمل الجبهة كلها. وكانت مدفيعتنا تخصص وحدات مدفعية ذات كفاءة خاصة في رصد مواقع مدفعية العدو عند إطلاق نيرانها وترد عليها فور إطلاق نيرانها فتسكت فوراً. وهكذا أطلق على مرحلة الصمود بأنها معارك مدفعية الميدان.

وعندما بدأت الدوريات المقاتلة من قواتنا في العبور ومهاجمة مواقع دفاعية للعدو وكانت مدفعية الميدان تساندها بالنيران المباشرة أو غير المباشرة على موقع العدو قبل إتمام الهجوم على الموقع مباشرة كما تمت هذه المساندة في كثير من الأحوال بستائر دخان من طلقات مدفعية الميدان سترت لاقتراب قوة الدورية من الهدف.

وكان التحذير الموجه مني لمدفعية الجبهة ألا تفتح نيرانها في وقت واحد حتى لا يكشف العدو خطة نيران مدفعية الجبهة كلها في اشتباك واحد.

كما تمكنت مجموعة لواء مدفعية من الاشتباك مع رتل متحرك من عربات ودبابات العدو. وقد بدأت مهاجمته وهو على مسافة ٣ كيلومترات شرق قناة السويس وعلى طريق تقدم رئيسي. وأدت دقة المدفعية وكثافتها إلى تعطيل وإتلاف رتل العدو، وهكذا دخلت تحركات العدو خاصة الجماعية بعربات نقل التعمين أو الذخيرة وفي حدود ٢-٥ كيلومترا شرق قناة السويس وعلى طول المواجهة تحت تهديد مدفعية الميدان المصرية.

وكانت مناطق الشؤون الادارية للعدو أو نقط تخزين المياه والذخيرة وورش

إصلاح العربات المتقدمة هي الهدف الثمين للدفعية الميدان المصرية. وكان يتم نصف الهدف عندما يتم العدو إستكماله وهو تحت مراقبة أجهزة استطلاع المدفعية يومياً. ويجهز قذف مثل هذا الهدف بتجميع نيران لواء مدفعية كاملاً، وعندما يبدأ الضرب تشتعل النيران ويستمر القذف عليه لمدة ٣ دقائق فقط ثم تنتقل مدافع اللواء بالكامل من مكانها التي اشتبكت فيه إلى مكان آخر مجهز من قبل وتستمر النيران مشغلة في الهدف لمدة يومين وتشاهد بواسطة جنودنا على الضفة الغربية للقناة.

فإذا تصورنا تجميع نيران مدفعية لواء بالكامل ومدى تأثيرها على هدف واحد ولمدة ٣ دقائق نخرج بالحساب الآتي: ٣٦ مدفع × ٣ دقائق × ١٠ طلقات في الدقيقة لكل مدفع × ٥ كج وزن القذيفة على الأقل تكون النتيجة أكثر من ٥ طن من مادة شديدة الانفجار على هدف واحد في وقت واحد.

وإذا علمت أن المنطقة شرق السويس أرض صحراوية مكشوفة حتى ٢٠ كيلومتر عمقاً يمكن تصور مدى التأثير على شلل التحركات وعدم تمكن العدو من التجميع سواء للأفراد أو المعدات أو الاحتياطيات خوفاً من تأثير نيران مدفعية الميدان والتي وصل عدد القطع من جميع الأنواع حتى نهاية عام ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠ قطعة مدفعية ميدانية انتشرت في شكل وحدات على طول مواجهة قناة السويس وفي العمق حتى ٥٠ كلم.

ولم يكن لدى العدو من تصرف إزاء نفوق المدفعية المصرية إلا أن يزيد من استخدام الأرض والساتر لانفاذ أرواحه ومعداته فبدأ من منتصف ١٩٦٨ يعدل من مواقع الدفاعية شرق القناة ويحصنها تحصيناً شديداً مستخدماً قضبان سكة الحديد من القنطرة إلى العريش ومعه شكاير الرمل والفلنكات الخشبية ومساعدات اسمعية أخرى، وتمكن العدو من تحويل النقط المكشوفة إلى ملاجئ تحت مستوى سطح الأرض، كما استمر في إنشاء النقط الحصينة فوق هذه الملاجئ. وبناء نقط ضرب الأسلحة الصغيرة فوق الساتر الرملي. كما عمق خنادق المواصلات بين كل نقطة وأخرى، أما التحركات الخلفية للعربات والأفراد فاقصر على إجرائها ليلاً.

ولأغراض نفسية أذاع العدو استكمال خط برليف الدفاعي من ٣٥ موقعاً دفاعياً يحتوي كل منها على فصيلة من الأفراد علاوة على نقط الملاحظة ونقط الضرب

المباشر التي غطت نيرانها المسطحة مياه قناة السويس. وبدأ في وضع الألغام المضادة للأفراد والأسلاك الشائكة حول هذه المواقع.

وكان تصرف قياداتنا المحلية بعد ذلك في استخدام نيران المدفعية المباشرة ضد النفط المقامة على الساتر الرملي بمدفعية مضادة للدبابات كذا استخدام الماونات ذات خط المرور العالي حيث تسقط القذيفة خلف الساتر الرملي الغير منظور لنا.

وهكذا أصبحت نيران المدفعية المصرية، والتي أضيف إليها بعد ذلك وحدات مدفعية ثقيلة عيار ١٥٥ مم وعيار ١٣٠ مم ميدان وقذائف صاروخية، مؤثرة جداً على العدو خاصة منذ أن تطور استخدام مدفعية الميدان في عمق العدو بدخول الطائرات الملقية المصرية كنفط ملاحظة جوية، وأيضاً بطريقة الضرب المساحي باستخدام الصورة الجوية.

واستمرت معارك مدفعية الميدان مع أهداف العدو طوال عام ١٩٦٨ والتي استهلكت أطناناً من الذخيرة بمعدل فاق كل الحروب السابقة. وكانت مسؤولية مديري التسليح في الجيوش وزملائهم في القيادة العامة أن يواجهوا معدل الاستهلاك اليومي لدوام الامداد للوحدات الامامية الأمر الذي أدى إلى زيادة نفق تشوين وتخزين ذخائر المدفعية في الجبهة لأكثر من معدل واحد «خط ذخيرة» كامل خلف كل فرقة مدفعية علاوة على معدل آخر في منطقة خطوط المواصلات الخلفية حتى يسهل الامداد بالذخيرة لوحدات مدفعية الميدان، وشعر العدو أنه يدافع عن سيناء بدون أمل.

وكان الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان والمستشارون السوفيت يبرون يوماً تقيماً على مواقع مدفعية الميدان وعلى القوات. وجاءت لحظة من اللحظات السيئة لا تحدث إلا نادراً إذ شاهد العدو رتلأ من عربات القيادة قادماً من بورسعيد إلى الإسماعيلية على الطريق الموازي لقناة السويس واستشعر العدو أن به شخصية عسكرية هامة فتبع سير هذا الرتل من العربات حتى وصل إلى جزء من الطريق شمالاً للإسماعيلية عند كوبري الفردان لزيارة مواقنا بها ثم إلى مواقنا في ثمرة ٦ بالإسماعيلية حيث أطلق العدو عدداً من طلقات المدفعية ١٥٥ مم فاستشهد البطل الفريق عبد المنعم رياض وجرح قائد الجيش الثاني نتيجة لقذف مدافع العدو وفقدت بذلك نائباً وزميلياً وصديقياً الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض يوم

١٩٦٩/٣/٩ في الخندق الأول للموقع الأول في النسق الأول لقوات الجيش الثاني في مواقنا بمدينة الإسماعيلية. وتحولت جنازته في وسط القاهرة والتي اشترك فيها الرئيس عبد الناصر إلى ملحمة وطنية وكان غضب الشعب ومطالبته بالثأر وقوداً جاهزاً لمقاتلي الجيش الثاني للقيام بأكبر عملية عسكرية منذ يونيو ١٩٦٧.

هدم جدار الخوف:

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية في أول أغسطس ١٩٦٧ تعليمات إعداد وتدريب القوات المسلحة وخطوات إستكمال الدفاع في جبهة قناة السويس وخطط التيران وخطط التجهيزات الهندسية وبدأت في إعادة تنظيم القوات المسلحة وتدريبها ورفع كفاءتها القتالية ولكن كثيراً ما كان يحدث تعطيل مؤقت لاستمرار التدريب والأعداد عندما تصل معلومات تؤكد احتمالات هجوم العدو غرباً وافتحام قناة السويس وهذا كان يضطر القيادة العامة إلى رفع درجات الاستعداد وإعادة الوحدات من مناطق التدريب إلى مناطق تمريرها وإيقاف مدارس المعركة التي تم فتحها على طول الجبهة.

وكان العدو الإسرائيلي يناوش قواتنا بقصفات مدفعية مركزة على مدينة السويس ويورتوقيق وحدثت بعض الخسائر بين الضباط والجنود والكثير من المدنيين. وكان الاشتباك بالمدفعية يستمر لفترة طويلة مثلما حدث يوم ١٩٦٧/٩/٤ في منطقة الإسماعيلية ورقم ٦ لفترة طويلة طوال الليل. كما نشط العدو في عمليات الاستطلاع البحري في خليج السويس.

والحقيقة أن العدو كان بين وقت وآخر يرد على قواتنا بإغارات جوية أو قصفات مدفعية بعيدة المدى ونيران دبابات استمراراً لبناء جدار الخوف والرعب من العدو الإسرائيلي في نفوس جند مصر.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات بضرورة إزعاج العدو ومعرفة تفصيلات مواقعه الدفاعية والقيام بعمليات استطلاع بقوة في نطاق مواقع العدو التكتيكية على الشاطئ الشرقي للقناة وعلى طول مواجهة قناة السويس بهدف هدم جدار الخوف أمام المقاتلين المصريين وتحطيم خرافة تفوق الجندي الإسرائيلي.

ونفذت تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة بإعداد العناصر المدربة من الضباط والجنود من مختلف أفرع القوات المسلحة مشاة - صاعقة - مظلات -

مدرعات - مدفعية - مهندسين للقيام بدوريات استطلاع صغيرة محدودة الهدف تعبر قناة السويس في قوارب مطاط صغيرة أو سياحة حتى الشاطئ الشرقي وتستمر طول الليل في التصنت والتسمع حول نقطة العدو القوية أو على خطوط مواصلاته الأمامية (الطرق والمدقات الطولية والعرضية) وتعود بنفس الطريقة في فجر اليوم التالي، ولسهولة إخفاء قارب العبور كان يسحب إلى الشاطئ الغربي بحبل أو يعود بواسطة فرد ثم يسحب للشاطئ الشرقي قبل الفجر لإعادة الدورية. وهكذا استطعنا الحصول على معلومات دقيقة عن العدو الإسرائيلي كما أرسلنا دوريات استطلاع قتالية للاستطلاع بقوة حول نقط العدو القوية كانت تجبر العدو على فتح النيران لمعرفة قطاعات نيران أسلحة العدو الصغيرة ورشاشاته، كما أمكنها التعرف على حقول الألغام حول النقط القوية أو فيها وأنواع الألغام التي يستخدمها العدو. ونجحت قواتنا في زيادة عدد دوريات الاستطلاع ودوريات القتال إلى الشاطئ الشرقي وشرقه حتى مسافة ٣ إلى ٥ كيلومترات وانتشرت أخبار نجاح هذه الدوريات على طول جبهة قناة السويس.

وتسابق الأفراد من ضباط وجنود من مختلف وحدات الجيوش الميدانية أو رجال المخابرات الحربية والقوات الخاصة في التطوع لتبيل شرف العبور إلى الضفة الشرقية. ونجحت دوريات خاصة في تدمير عدد من مركبات العدو وعرباته المدرعة أو الخفيفة المتحركة على الطرق والمدقات واحداث خسائر كبيرة في مركبات العدو وأفراده، والحصول على وثائق وأوراق هامة وبعض المعدات والأسلحة.

وحصلت الوحدات الميدانية بجبهة القناة على أكبر قسط من المعلومات التكتيكية عن أوضاع وتسلح واستعداد العدو المتمركز أمامهم والتي أصبحت حصيلة جيدة لعمليات أرضية في المرحلة التالية. واستمر نشاط مدفعيتنا وهاوناتنا التي كانت تزداد قوة يوماً بعد يوم بوصول الدعم السوفيتي إلى الجبهة مباشرة، واشتد تركيز نيرانها التي استهدفت إصابة أكبر قدر ممكن من أفراد العدو ثم أسلحته ومعداته. وكان أكبر اشتباك منذ إيقاف القتال في ١٠ يونيو ١٩٦٧ ويعد معركة رأس العش في ١٩٦٧/٧/١ هو الاشتباك الكبير الذي ركزت فيه مدفعية قواتنا في قطاع الإسماعيلية يوم ١٩٦٧/٩/٢٠ وتمكنت من تدمير وإصابة عدد من دبابات العدو ومركباته وأجهزته وأذاعت وكالات الأنباء الأجنبية خسائر العدو الإسرائيلي من

فصص المدفعية المركز في قطاع الإسماعيلية كالآتي.

- ٩ دبابات إسرائيلية.
- ٢ عربة جيب لاسلكي.
- عربة صواريخ.
- ٢٥ قتيلاً إسرائيلياً، ٣٠٠ جريح منهم ضابطون برتبة كبيرة.

كانت هذه الحصيلة الرائعة لنيران مدفعية الفرقة الثانية المشاة المتمركز في قطاع الإسماعيلية غرب ما بين الدفرزوار جنوب الإسماعيلية حتى القنطرة غرب شمالها. عملاً هاماً في رفع معنويات الرجال، وكانت فرحة لنا جميعاً ونشرت الصحف المصرية والأجنبية نتائج هذه المعركة الكبيرة الناجحة وأعلنت خسائر الجانب الإسرائيلي فيها ولم يحدث أي خسائر في هذه المعركة بين قواتنا.

وبالطبع تعتبر هذه المعركة مع معارك المدفعية والهاونات بالإضافة إلى نشاط دورياتنا بمختلف مهامها ضربات معول مصري قوي هدم جدار الخوف والرعب الذي حاول الإسرائيليون إقامته منذ عام ١٩٤٨ وساعدتهم الظروف الدولية والسياسية والدعائية على ذلك.

أعمال القناصة:

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات خاصة بالتدريب على الاقتناص ووزعت بنادق قناصة في مدارس المعركة التي كثفت نشاط تدريب القناصة وأرسلتهم للوحدات حيث بدأ جدار الرعب والخوف ينتقل إلى العدو الإسرائيلي ونجحت قواتنا في اقتناص أعداد كبيرة من الضباط والجنود الإسرائيليين في مواقعهم أو أثناء تحركاتهم خلال خنادق المواصلات أو على الطرق شرقاً وهزت طلقات القناصة قلوب العدو الإسرائيلي مما دعاهم إلى كتابة لوحات في الجانب الشرقي تقول للجنود اليهود «احذروا القناصة».

ولما نجحت قواتنا في عملية الاقتناص وتطورت أسلحة الاقتناص وتخصيص أفراد قناصة على درجة عالية من المهارة وضعت تسعيرة في الجيوش للقتل وتسعيرة للإصابة استنفذت أموالاً كثيرة من حساب الوحدات الناجحة ولكنها كانت عملاً آخر هاماً في رفع معنويات الجنود وإحباط معنويات العدو.

تطور عمليات الدفاع النشط:

بدأت القوات المسلحة تستعيد قدرتها خطوة خطوة. وبدأ التدريب همة ونشاط نهراً وولياً مع التركيز على الرماية بجميع أنواع الأسلحة، كما بدأنا في أوائل عام ١٩٦٨ خطوات التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات فرعية ثم بالوحدات والتشكيلات. وتعتبر بداية التدريب على العبور خطوة هامة في رفع معنويات الضباط والجنود بأمل الثأر من عمليات ١٩٦٧. وشعر الجميع بجدية العمل وأنه قد أشرقت شمس الأمل في استعادة أرضنا بإذن الله.

وجاءت زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر للجبهة في ١٠ مارس ١٩٦٨ واجتماعه بعدد كبير من القادة والضباط والجنود لمعرفة مشاكلهم الخاصة وبحث المشاكل العامة. والحقيقة أن الكثير من المشاكل كانت تجد حلولاً على المستوى الأعلى. كما اجتمع الرئيس بكل القيادات المشتركة ومنهم قيادة اللواء الجزائري وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفوس الجميع. وكانت الاشتباكات المستمرة بالدفعية والماونات والأسلحة بعيدة المدى والغريبة وأعمال الفناصة التي تسير جنباً إلى جنب مع أعمال التجهيز الهندسي واعداد المواقع والتحصينات ثم أعمال الدوريات المقاتلة نقطة تحول كبيرة وحولت الدفاع إلى نشاط دائم ليل نهار. كما كان استخدام قواتنا لأسلوب السد الناري ضد طيران العدو الواطيء ونجاحها في حرمان العدو من التحليق يقرب المواقع عاملاً آخر في تحطيم جدار الخوف.

اقتحام نقطة العدو القوية في الدفرزوار في أكتوبر ١٩٦٨:

كلفت قيادة الجبهة التشكيلات بتطوير عمليات الدفاع النشط التي لم تعد أعمال القصف بالدفعية والماونات وأعمال دوريات الاستطلاع والاستطلاع بقوة ودوريات القتال والاقتناص وأعمال الفناصة إلى عمليات أكبر بعبور قوات من سرية مشاة مدعمة في عمليات إغارة ليلية عبر مواقع العدو في مواجهة هذه التشكيلات لاختبار قدرة الدفاعات الإسرائيلية وكشف خطط نيرانها واختبار أعمال عناصر المساعدة في القيام بهجمات مضادة على قواتنا ومدى قدرتها وتوقيتات وصولها وإمكاناتها. وتم إعداد خطط بمعرفة التشكيلات درست عليها وحدات خاصة منها واختير أفرادها اختياراً دقيقاً ونقلوا إلى معسكرات التدريب، وأشرفت عليها قيادات التشكيلات إشرافاً مباشراً. وكانت إحدى هذه الاغارات، الاغارة المركزة على موقع

العدو في الدفرزوار حيث قام العدو بإنشاء نقطة قوية في الدفرزوار على الساتر الترابي تتعاون بالتيران والقوات مع قوات العدو في منطقة تل سلام إلى الجنوب الشرقي منها. تمت دراسة موقع العدو بمراقبته ليل نهار لفترة طويلة ومعرفة نظام الإنذار وخطة الوقاية وعادات العدو الإسرائيلي وتحركات الامدادات إلى الموقع وأسلوب الحراسة والغيار.

وكلف قائد التشكيل بمهمة قيادة هذه الاغارة من موقع متقدم على الشاطئء الغربي لمواقنا في الدفرزوار، ووضعت خطة التيران بالمدفعية والهاونات والرشاشات لمعاونة هذه القوة في عملية الاغارة سواء في التمهيد للعملية إذا نفذت صاحبة أو في المعاونة عند الطلب أو للمعاونة في الانسحاب.

وقام التشكيل بعمل تجرية للاغارة على موقع مماثل أقيم على ترعة الإسماعيلية على سائر عال أحيط الموقع بالأسلاك والألغام كموقع العدو في الدفرزوار. وفي التوقيت المحدد لاجراء العملية التي قرر قائد التشكيل أن تتم ليلاً، وفي هجوم صامت، عبرت القوة من التجاهين ونجحت في الوصول إلى الضفة الشرقية للقناة، وتسللت إلى مدخل موقع العدو من الناحية الشرقية واقتحم الأفراد المواقع، وفوجيء الإسرائيليون بقواتنا داخل خنادق مواصلتهم ومواقعهم وحدث اشباك دام حوالي عشر دقائق وعادت قوة الاغارة بقواربها عبر المانع المائي وفقدنا في هذه العملية ثمانية من الشهداء، ولكن كان لا بد من هذه العمليات التعرضية لتدريب قواتنا تدريباً واقعياً على الطبيعة والوصول إلى العدو الإسرائيلي في حصونه المنيعه لاحداث أكبر قدر ممكن من الضرر. ورد العدو على هذه الاغارات بقصفات مدفعية على مواقنا وبدأ بحصن مواقه أكثر وقام بإنشاء نقطة قوة أخرى تتبادل مع النقط الأولى للتعاون بالتيران والقوات.

ورغم أن هذه الاغارة لم تنجح في الحصول على وثائق أو أسرى من العدو الإسرائيلي ورغم تكبدنا خسائر إلا أن هذه الاغارة على موقع العدو الحصين وليلاً وفي هدوء أحدثت ذعراً للعدو الإسرائيلي وأعطت قواتنا الثقة في إمكانية العبور بقوات كبيرة والقيام بأعمال قتال مؤثرة على العدو.

تصاعدت العمليات العسكرية في جبهة قناة السويس:

تطورت الخطة العامة التي وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة لتحرير

الأرض المحتلة وأطلق عليها الخطة «٢٠٠» ليضاف إليها اعتبارات ومقومات جديدة حسب تطور قواتنا المسلحة ونشاطها في أعمال الدفاع النشط والاغارات القوية، وأيضاً حسب تطور قوات العدو من ناحية الحجم والتنظيم والتسلح، وقدرة وكفاءة قوات الطرفين. وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أهداف التدريب للعمليات الحربية لكل تشكيل قتالي في أفرع القوات المسلحة وفي تشكيلات الجبهة والجيشين الثاني والثالث، وفي وحدات المناطق العسكرية في أنحاء الجمهورية. وهكذا بنيت مشروعات التدريب على العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية في القوات المسلحة المصرية طبقاً لمنهج وأسلوب الخطة الاستراتيجية العسكرية.

وبدأت القوات في استكمال التجهيز الهندسي بمعاونة المهندسين العسكريين سواء التجهيز الهندسي لمواقع المشاة أو الأسلحة الأخرى لمواقع القوات والعربات والدبابات ومرابض المدفعية والماونات. وخطط لإنشاء مواقع أصلية ومواقع تبادلية ومواقع هيكلية ومواقع تبادلية للسيطرة، مع زيادة الاهتمام بحفر مواقع للدبابات في النسق الأول لتستطيع الدبابات المناورة بالحركة والتيران بحرية على طول الجبهة، ومساندة الأعمال التعرضية المظلوبة من التشكيلات والوحدات. كما صدرت تعليمات بحماية تشوينات الذخيرة والاحتياطيات في الجيوش والمناطق. وبما زاد الثقة لدى القيادات، إعطاء قادة الجيوش والتشكيلات سلطات إصدار الأوامر التي تكسر كل القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة. وأخذت على عاتقها إصدار التوجيه الأتي لقادة الجيوش لإعطائهم الثقة في أنفسهم وفي أسلوب قيادتهم ولأن اعترض على أي إجراء يتم من قائد الجيش شخصياً يعود علي بتكاليف ولكن يكون هدفه الوقاية.

كما أصدرت أوامري باعتبار جميع الأفراد الإداريين مقاتلين ومعهم أسلحتهم ومعداتهم القتالية بالإضافة إلى رفع كفاءتهم الإدارية مع درجة استعدادهم للقتال واشتراكهم فعلياً مع وحداتهم في الأعمال القتالية.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها للجيوش الميدانية بتصعيد العمليات الحربية. وأصبح الدفاع المرتكز على دفاعات قوية يزداد يوماً بعد يوم وتحول إلى دفاع نشط فعال وإجراء تدريب واقعي حقيقي تطبيقاً للتدريب القتالي للوحدات والتشكيلات ونصت التعليمات بالأتي: ويجب على الجيوش الميدانية الحصول على أسرى من العدو الإسرائيلي وإرسال دوريات قوية ومجموعات للعمل

خلف الخطوط بالتنسيق مع المخابرات الحربية».

ورفعت قيادات الجبهة الشعار التالي: «اقتل الإسرائيلي أينما وجد، الفرد أهم من المعدة في القتل».

أسر الضابط الإسرائيلي «دان أيدان»:

نشطت الدوريات بمختلف أنواعها على طول الجبهة وأعمال القنص والاقتناص للمعدات والأفراد. كما نشطت أعمال التجهيز الهندسي والتدريب على مهام العمليات في الحطلة ٢٠٠ بمشروعات بجنود وفي أوضاعها الحقيقية للمعركة وفي نطاق جبهة الجيوش الميدانية.

كلف قائد الجيش الثاني الميداني قادة التشكيلات شخصياً بضرورة التخطيط للحصول على أسرى من العدو. ووضعت الخطط المنفذة لهذا التكليف وبدأت التشكيلات في التمهيد لهذه العملية الضرورية ونجحت الفرقة الثانية المشاة في قطاع اللواء ١١٧ مشاة جنوب الإسماعيلية في الحصول على أسير ضابط يسمى «دان أيدان» أثناء تحركه بعد الغروب عائداً إلى موقعه في الدفرزوار في سيارة جيب وعادت به الدورية وسلمته حياً ومعه وثائق إلى القيادة العامة للقوات المسلحة.

دفعت التشكيلات عناصر من أفرادها مدربين تدريباً عالياً لتنفيذ مثل هذه المهام وكانت الدورية المكلفة بالحصول على أسرى صغيرة في الحجم قوية في رجالها وعزيمتهم وأسلحتهم، كانوا خمسة رجال، اثنين ضباط وثلاثة ضباط صف من سرية استطلاع اللواء ١١٧ مشاة عبروا قبل الفجر إلى الضفة الشرقية وحفروا حفر شخصية اختبأوا بها طول النهار حتى سنحت لهم فرصة عبور سيارة جيب عائدة إلى مواقعها في الدفرزوار وكانت خطتهم كالآتي:

رص أربعة ألغام على الطريق في الحفر الموجودة في الاسفلت وتغطيتها بنفس لون الأرض.

تقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات - اثنين اقتناص - اثنين تأمين والقرد الخماس مراقبة وانذار وحراسة على السائر الرملي خلفهم.

بالصبر والثابرة وقوة التحمل تمكنت هذه المجموعة الصغيرة من أسر الضابط بعد انفجار اللغم في السيارة وقتل السائق نتيجة الانفجار وتمكنوا من أسر الضابط

الذي كان قد أصيب في فخذه ويطنه من الانفجار والذي قال لأفراد الدورية بعد أسره: وأنا ضابط إداري ما ليش دعوة، كما تم أسر رقيب إسرائيلي مصاب بإصابات خطيرة وتعاون الأربعة على حمل الأسيرين مستخدمين البنادق والبطاطين كمخفة للنقل حتى وصلوا إلى الشاطئ الشرقي وأعطى المراقب إشارته لتحرك القارب إليهم من الضفة الغربية وتم نقل أسير واحد والثاني ترك مكان الحادث حيث توفي متأثراً بجراحه.

وأصيب الإسرائيليون بذهول شديد ولم يحدث ما كنا نتوقعه من انتقام سريع سواء بالطيران أو المدفعية أو الهاونات إلا في صباح اليوم التالي حيث نشطت قوات العدو الجوية وكذا مدفعيته وهاوناته. وكان لدينا أسلحة الردع للرد الفوري بالمدفعية والهاونات ومن مرابض الدبابات في النسق الأول التي كانت تناور لاحتلالها عند اللزوم.

ولم تحدث أي أحداث أو إصابات في أفراد قوة الدورية وعادوا سالمين وزارهم قائد الجيش في اليوم التالي ومنحوا ميداليات العبور ومكافآت مالية وقد كان لهذا الحادث العظيم أثر كبير في نفس أفراد قوات الجيش الثاني خاصة والقوات المسلحة وشعب مصر عامة فهذا أول أسير ضابط أسره القوات المصرية منذ عام ١٩٤٨ ونشرت الصحف في مصر والعالم هذه القصة وصورت هذا الضابط الإسرائيلي ودان قيدها.

معركة لسان بور توفيق في ١٠/٧/١٩٦٩:

ظهرت أهمية لسان بور توفيق بعد عملية إصابة معمل تكرير الوقود ومخازنه في الزيتية جنوب السويس حيث يمكن موقع اللسان من استخدام العدو لنيران المدفعية المباشرة ضد منطقة البترول وميناء الأديبة كما يضع هذه الميناء الهامة ومنشأتها تحت تهديد مستمر نتيجة تعرضها المباشر لنيران العدو علاوة على عدم إمكانية استخدام ميناء السويس نفسها بحرية تحت تهديد نيران العدو المباشرة فأصدرت توجيهاتها إلى قيادة الجيش الثالث الميداني باحتلال هذا اللسان وتدمير قوات العدو به وتعزيز هذا العمل لحرمان العدو من استخدامه وبدأ تأمين ميناءي السويس والأديبة من تهديد نيران العدو المباشرة.

خططت قيادة الجيش هذه العملية وخصصت الكتيبة ٤٣ صاعقة ضمن

قطاعاته للقيام بها على أن تتم ليلاً وتكون عملية صامتة أي بدون تهديد نيران من مدفعية الميدان أو نيران دبابات. وفي ليلة ١٠/٩ يوليو ١٩٦٩ قامت قوات الكتيبة ٤٣ صاعقة وبتنظيم محكم وبسكون كامل بالوصول إلى موقع لسان بور توفيق مستخدمة قوارب المطاط بالمجازيف وفاجأت العدو من الجانب الشرقي البعيد ودمرت قوات العدو ومعداته جميعاً. وكان العدو يحتل هذا اللسان بقوة سرية مختلطة. ونجحت الكتيبة في هذه المعركة ولم يحدث لأفرادها إلا إصابات وجروح نتيجة تسلق اللسان فقط، وظهرت خطوات تنفيذ هذه المعركة من الناحية القتالية والانضباطية والسيطرة والتنسيق ليلاً كما لو كانت مشهد «بيان عمل».

وكانت هذه المعركة فائحة معارك لقوات الجيش الثالث الميداني والتي توالى بنجاح بعد ذلك.

معركة الجزيرة الخضراء:

ارتفع العدو من توالي نجاح قواتنا في عملياتها نهاراً وليلاً دلت على قدرة قتالية جديدة لقواتنا فأراد أن يقلل من هذا النجاح فقامت كتيبة مدعمة بعناصر مهندسين بالهجوم ليلاً على الجزيرة الخضراء الواقعة جنوب لسان بور توفيق وكانت تتمركز فيها سرية مشاة يدعمها بعض الرشاشات القصيرة المضادة للطائرات من قواتنا.

وكاد العدو ينجح في هجومه واستعادة الجزيرة لولا تمسك أفراد السرية بمواقعهم. وقاتلوا العدو ليلاً باستخدام خطوط النيران الثابتة للأسلحة الصغيرة والرشاشات وكانت المعلومات أثناء هذه المعركة ناقصة لدى قيادة الجيش الثالث الميداني لانقطاع الكابيل البحري للمواصلات التليفونية فأمر قائد الجيش تلقائياً بضرب الجزيرة كلها بنيران مدفعية الجيش وكانت مفاجأة لأفراد وقوارب العدو ولنشاته التي وقعت تحت تأثير نيران المدفعية المركزة فتم قتل وتدمير جميع قوات العدو ولنشاته فوق الجزيرة بينما كانت قوات السرية المصرية بالجزيرة مخدقة مسبقاً في الأرض الصخرية بالجزيرة والتي احتاجت لمجهود كبير من أفراد السرية المصرية لاعداد هذه الخنادق، وانسحبت فلول العدو الإسرائيلي تاركة خلفها معداتها ولنشاتها المدمرة وكان تصرف قائد الجيش باستخدام مدفعية الجيش بالكامل في تركيز نيرانه ضخماً على الجزيرة هو العامل المؤثر الذي ساعد النيران الثابتة لقوات السرية على قوات العدو المكشوفة فوق سطح الجزيرة.

وكانت معركة ثانية ناجحة لصالح الجيش الثالث الميداني.

ونتيجة لفشل قوات العدو البرية في وقف نجاح قواتنا وتأثير هذه المعارك على قواته البرية وخسائره الكبيرة فيها فقد أدخل العدو اعتباراً من صباح يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٩ سلاحه الجوي ضد مواقعنا في الجبهة نهراً وتبعها بالتدخل بالقصف الجوي ليلاً اعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٦٩ بهدف إحباط دفاعنا الايجابي النشط وخفض الروح القتالية والمعنوية لقواتنا التي تستنزف قواته ومعداته، وتأثرت معنويات جنوده نتيجة لهذا الاستنزاف.

عمليات ومعارك أخرى:

تحت ضغط عمليات ومعارك قوات الجيش الثاني والثالث الناجحة على جبهة قناة السويس والتي كان لها تأثير كبير على قوات العدو المتمركزة شرق القناة، بدأت روح جنوده تنخفض بالرغم من تحصين الدفاعات لوقاية جنوده من نيران مدفيعتنا الكثيفة والمستمرة يوماً نهاراً وليلاً وكثرة دوريات القتال والاعارات التي أخذت تستنزف قواته ومعداته يوماً بعد يوم. ووجد أن تكثيف هذه القوات لن يعود عليه بفائدة سوى زيادة الخسائر، واضطر إزاء ذلك إلى وضع الخطط التعبوية لاجبارنا على تخفيف هذا الضغط العسكري على قواته في قناة السويس بانتشارها جنوباً في منطقة البحر الأحمر من ميناء الأدبية حتى جنوب القصير وهي مسافة أكثر من ٥٠٠ كيلومتر جنوباً وكانت غير مشغولة بالقوات حتى منتصف عام ١٩٦٩.

عملية الزعفرانة:

في فجر يوم ١٩٦٩/٩/٩ قام العدو بإنزال مجموعة سرية مختلطة بتسع دبابات برمائية على شاطئ خليج السويس الغربي قرب نقطة حدود الزعفرانة ١٠٠ كلم جنوب السويس وقضي على أفراد نقطة الحدود - ٥ أفراد - وقطع طريق السويس - الغردقة المار بحذاء الشاطئ وخط التليفون الهوائي. ولعدم وجود قوات في هذه المنطقة أخذ العدو يصور فيلماً لقواته الهابطة على الشاطئ. ولم يحاول الابتعاد عن منطقة نزوله على الشاطئ واستمر هكذا ٦ ساعات وعادت قواته من حيث أتت.

وكانت عملية الزعفرانة سابقة بخمسة عشر يوماً عن تحطيطي في ملء فراغ منطقة خليج السويس، فمنذ بدء تحطيط القوات المطلوبة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة خصص فرقة ميكانيكية كاملة ولواء مشاة مستقل للتمركز في هذه المنطقة ولكن لم

تأخذ الأولوية في الاعداد مثل التشكيلات المطلوبة للمجهة. ودفعت هذه الوحدات من القاهرة حيث انتهى تدريبها وإعدادها في منتصف سبتمبر ١٩٦٩ وأخذت الفرقة أوتصاعها الدفاعية في المنطقة مكونة نسقاً واحداً من الزعفرانة حتى سفاجة مع وجود كتية حدود منفصلة في القصر، ومركز الاحتياطي في العمق «وادي قناه». وتبعت هذه القوات من ناحية القيادة والسيطرة للقيادة العامة بالقاهرة مباشرة. وامتدت المواجهة مع العدو وأصبحت من بورسعيد شمالاً حتى القصر جنوباً ٧٠٠ كلم تقريباً. ولم أنقل أو أخفف أي وحدة من وحدات جبهة التجمع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث غرب قناة السويس جنوباً إلى منطقة خليج السويس كما كان ينتظر العدو. ثم قامت القوات الجوية بتمركز سربين مقاتلين ميج ١٧ في كل من مطاري الغردقة والزعفرانة؛ والأخير تم الانتهاء من انشائه أخيراً، ثم توالى دعم المدفعية المضادة للطائرات من منطقة البحر الأحمر العسكرية.

كما كانت عملية الزعفرانة لها تأثير عكسي على موقف اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت. إذ بينما كان الرئيس عبد الناصر وأنا ورئيس الأركان ورؤساء الهيئات بالقيادة العامة وقائد الجيش الثاني والمستشارون السوفيت نشاهد المشروع الاختباري لقوات الفرقة ٢١ المدرعة والتي انتهى إنشاؤها وتدريبها حديثاً؛ جاء اللواء عبد الغني الجمسي مدير الاستطلاع حوالي الساعة ١٠ صباحاً في نقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طريق القاهرة - السويس الصحراوي - وأبلغ الرئيس عبد الناصر بنزول مجموعة سرية برمائية إسرائيلية في الزعفرانة ولم يكن لديه أي معلومات أخرى فقرر الرئيس بعد التداول معي تكليف اللواء أحمد إسماعيل ومستشاره السوفيتي بالتوجه إلى الزعفرانة رأساً لاستطلاع الموقف وحسمه وإخطارنا بباقي المعلومات الضرورية، وانصرف الاثنان من نقطة المشاهدة إلى مكان الحادث. ولم يستطع الرئيس الانتظار طول اليوم كما كان مقررأ وفضل العودة إلى القاهرة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وعدت مع الرئيس إلى منشية البكري ثم توجهت إلى القيادة فوجدت لواء أحمد إسماعيل في مكتبه محاولاً معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الحطية واللاسلكية، وعلمت أن مستشاره السوفيتي توجه إلى الزعفرانة رأساً من علامة الكيلو ٥٣ فأخطرت الرئيس بالموقف فرد عليّ: «هو المستشار الروسي ينفذ أوامري ورئيس الأركان يفضل البقاء في المكتب. إنني في انتظار عودة المستشار».

وصل المستشار السوفيتي الساعة السادسة مساءً نفس اليوم وعرض على الموقف كما ذكرت فأخطرت الرئيس بذلك وكان قد استمع إلى الأذاعات الأجنبية التي صعدت إعلامياً وتلفزيونياً حادث الزعفرانة وشعرت بضييق الرئيس وزعله وقال لي: وإن رئيس الأركان لا يصلح للاستمرار في تحمل هذه المسؤولية - شوف لك واحد آخر.

وكان لهذا الحادث وتصرف لواء أحمد إسماعيل السليبي أثر مباشر في مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع، وأحيل لواء أحمد إسماعيل إلى المعاش وتمعدت أن يتم إنهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة.

عملية رادار خليج السويس:

ليلة ٢٣ / ٢٤ ديسمبر ١٩٦٩ تمكن العدو من الهبوط بطائرتين هليكوبتر نقل بجوار محطة رادار إنذار من نوع ب ١٢ كانت متمركزة حسب تخطيط الدفاع الجوي خلف وحدات النسق الأول لقوات خليج السويس، وتمكن أفراد العدو من محاصرة هذا الجهاز وطاقمه المكون من سبعة أفراد ولم يكن موقع هذا الجهاز مؤمناً من وجهة نظر الدفاع الأرضي كما لم يبرأ اختيار موقعه ليكون في حماية قوات الدفاع في المنطقة. وتمكن العدو من الفضاء على أفراد طاقم الجهاز، كما تمكن من تحطيم الجهاز إلى جزئين وحمل الجهاز في طائرتي هليكوبتر إلى قاعدته في إسرائيل.

ولم يكن لهذه العملية أي أهمية عسكرية إذ إن الجهاز (ب ١٢) جهاز رادار إنذار قديم وليس متطوراً كما أن فقدته لم يؤثر في شبكة إنذار الدفاع الجوي لوجود بدائل له كثيرة في المنطقة. إلا أن التأثير جاء معنوياً ونفسياً ضد قوات المنطقة كما أظهر النقص الواضح في عدم إتمام التنسيق والتعاون بين قوات منطقة خليج السويس الدفاعية وبين قوات الدفاع الجوي في نفس المنطقة بالنسبة لأوضاع التمرکز لكليهما. وكان لا بد من تلافي مثل هذا التفسير مستقبلاً؛ فقدت قائد الدفاع الجوي في المنطقة وقيادة الوحدات الفرعية الأرضية للمحاكمة العسكرية لإمهامهم في عدم التنسيق معاً داخل نطاق منطقة خليج السويس. وكان هذا الإجراء درساً وعنه جميع القيادات المحلية على مستوى القوات المسلحة في كل مكان.

واستغل العدو هذا الحادث من الناحية الإعلامية والنفسية في إظهار قدرة ذراعه الطويلة أي قواته الجوية وما لديها من إمكانيات وتفوق. . . ولكن سرعان ما

كان رد فعل القوات المسلحة المصرية في تنفيذ مخطط الهجوم والتدمير خلف خطوطه في العمق الاستراتيجي تحت عنوان: والهجوم المصري ضد أهداف إسرائيل الاستراتيجية، كما سأورده بالتفصيل فيما بعد.

عملية جنوب جزيرة البلاح في نهاية عام ١٩٦٩:

خطت قيادة الجيش الثاني الميداني مع قيادة الفرقة الثانية مشاة عملية إغارة بقوة سرية مشاة على نقطة قوية للعدو كاملة التجهيز بخنادقها وملاجئها ودشمها. وكانت خطة القوات الإسرائيلية احتلالها على فترات وإخلائها في فترات أخرى إلا من عناصر مرافية صغيرة تاركين معداتهم وتعبئاتهم وحتى أنابيب البوناباز الكبيرة ومقطورات المياه الخ. وانتهزت القوة إخلاء الموقع إلا من عناصر المراقبة وقامت باحتلال الموقع جنوب جزيرة البلاح مباشرة في عملية ليلية صامتة والموقع يشرف على تفرع قناة السويس حول جزيرة البلاح الرملية والتي كانت تحتلها قواتنا منذ عام ١٩٦٧ بنقط مرافية ونقط قوية من فصائل مشاة مدعمة بعناصر دبابات وأسلحة مساندة بقوة سرية مشاة مدعمة. . وأخذت القوة معها علم مصر المثلث الألوان ورفعت على أعلى رتبة في الموقع، ولما شعر أفراد المراقبة بقواتنا فروا هاربين تاركين معداتهم وبعض الأسلحة والكثير من الملعبات.

وحاول العدو في أول ضوء استرداد الموقع ولكنه فشل حيث كانت قواتنا في جزيرة البلاح مسيطرة سيطرة تامة على المنطقة حولها وتغطي الموقع الذي استولت عليه بنيرانها المباشرة مما لم يمكن أفراد العدو من الاقتراب من الموقع.

وأخطرن قائد الجيش بهذا النجاح الكبير وطلب مني بقاء هذه القوات في مواقعها التي استولت عليها شرقاً ورفعت عليها علم مصر لأول مرة بعد المعركة في ١٩٦٧. وأكد قائد الجيش لي أنه يمكنه حماية هذه القوة وتأمين وجودها في الضفة الشرقية ولكنني لم أصدق على بقاء القوة بعد الانتهاء من مهمتها اكتفاء بعنصر المفاجأة وما حققته من نجاح معنوي كبير وما أعطته من ثقة كبرى بإمكانية العبور بقوات كبيرة عبر المانع المائي ومهاجمة نقط العدو القوية والاستيلاء عليها والبقاء بها كيف نشاء.

ورغم هذا فقد ظل علم مصر المثلث الألوان يرتفع على أعلى ربوة بالموقع الإسرائيلي شرق القناة جنوبي جزيرة البلاح مثبتاً في قاعدة خرسانية قوية تحرسه قواتنا

من الجانب الغربي ومن جزيرة البلاح حتى وقف إطلاق النيران المؤقت في أغسطس ١٩٧٠.

اعداد قواتنا للمواجهة والردع

لعدو:

في بداية عام ١٩٧٠ تعين الجنرال أرييل شارون قائداً للمجبهة الإسرائيلية شرق قناة السويس. وكنا نعلم تخصصه في العمليات الخاصة وعمليات الأبرار. ومن ثم احتمال أن يقوم العدو بعمليات واغارات على الطرق والكباري والقوات المتعزلة، ولقد صرح موشي ديان وغيره من القادة الإسرائيليين بنية استخدام السلاح الجوي الإسرائيلي في ضرب السويس ضرباً مركزاً وكذا مواقع كتائب الصواريخ والدفاع الجوي بغرض احدث أكبر خسائر، وهدف العدو من هذا هو التمهيد للقيام بعمليات خلف خطوطنا بالأبرار الجوي أو البحري. ويحتمل أن يكون هذا النشاط في منطقة البحيرات أو في المنطقة ما بين القنطرة وبورسعيد أو طريق بورسعيد - دمياط.

قواتنا:

تطلب الموقف مواجهة الخطط الجديدة للعدو وذلك برفع الروح القتالية في القوات بأي ثمن وتحسين المواقع الدفاعية واليقظة وعمل مشروعات تدريب بالقوات الاحتياطية وتحريك القوات على جميع المستويات والتدريب على التحرك تحت تهديد القصف الجوي نهاراً وليلاً.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تعليماتها بالتخطيط لمهاجمة نقط العدو القوية في مواجهة الجيوش والتشكيلات واحتلالها وكذا الاستعداد للقيام بعمليات عبور على مواجهة واسعة والقيام بالاغارات والكمائن في عمق العدو لدراسة تحركات احتياطيه. وكان الجيش الثاني بقيادة اللواء عبد المنعم خليل والجيش الثالث بقيادة اللواء محمد فاتح البوريني ومن بعده لواء عبد المنعم واصل.

ومع صدور هذه التعليمات تمت مراجعة الخطط الدفاعية النشطة في الجيوش الميدانية لبدء الأعمال التعرضية ضد قوات العدو شرق القناة مع تحسين الأوضاع الدفاعية واستمرار أعمال التجهيز الهندسي.

وناقشت القيادة العامة مع قيادات الجيوش الميدانية خطط عمليات الردع وعمليات القتال في العمق حتى ٨ كيلومترات وأعمال الاستطلاع بأنواعه وعمليات القوات الخاصة، وبدأت القوات التدريب على هذه العمليات في مناطق مماثلة لمنطقة العمليات المحتملة واضعة في الاعتبار احتمالات تدخل العدو عند تنفيذ هذه العمليات بأعمال جريئة وإيجابية بقواته الجوية وقوات الأبرار الجوي، وهذا يحتاج إلى دراسة جيدة ودقيقة لكل الاحتمالات على جميع المستويات.

وأصدرت تعليمات إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وقيادة الأسلحة المعاونة والادارية بضرورة وضع العدو تحت الاستطلاع المباشر المستمر للحصول على المعلومات التي توضح تجميع قوات العدو حتى عمق الجيوش الميدانية لمعرفة الآتي:

- أسلوب تحركات العدو نهراً ولبلاً من موقع تجميعي إلى موقع تجميعي آخر.
- الأسلوب الذي يتبعه العدو لتعديل أوضاعه في العمق.
- عادات وتصرفات ومعنويات العدو في هذه التجمعات.

مع التوصية بالتخطيط الجيد والتدريب الكامل الواقعي واستيعاب الدروس المستفادة ودراسة الأخطاء من العمليات السابقة التي قامت بها قواتنا أو العدو مع التصرف السليم والمبادرة من جميع القادة في مختلف المستويات.

وأوصيتهم بالتخطيط حسب قدرة وكفاءة الوحدات التي ستنفذ العملية ولا ينتقل قائد الجيش إلى عمليات كتيبة إلا بعد تأكيد نجاح عمليات السرية عدة مرات واستخدام أسلحة الضرب المباشر على نقط العدو القوية لشل حركتها وإسكانها وتدميرها ويجب تطبيق توجيهات وهي:

اشارات صغيرة في وقت واحد مع معاونة القوة بأكبر معاونة ممكنة:

تساوي نجاح ١٠٠٪.

ولن أصدق بأكبر منها إلا بموافقة قائد الجيش شخصياً.

كما أكدت على ضرورة زيادة تحصينات عناصر الدفاع الجوي في الجيوش وأن يكون لكل موقع واجب أرضي بجانب واجبه الجوي الرئيسي مع رفع التحصينات حتى تغطي رؤوس الجنود.

وأكدت أيضاً على أهمية التنسيق بين قادة دفاع جوي الجيوش الميدانية والمناطق وبين قوات الدفاع الجوي في تحركات عناصر أسلحة وكتائب وأجهزة إنذار ورادارات الدفاع الجوي داخل قطاعات الجيوش والمناطق العسكرية.

وحتى بدأ عام ١٩٧٠ بداية قوية ناجحة وبأسلوب علمي وعملي سليم ورفعاً للمعنويات تم عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية حضره الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في مساء يوم ٦ يناير ١٩٧٠.

وأردت بهذا الاجتماع التاريخي أن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة في صورة حقيقية للموقف العسكري وأن يتمتع بقيادة أفرع القوات المسلحة وقادة الجيوش والمناطق العسكرية. ثم رتب اجتماعاً آخر في اليوم التالي ضم معنا المستشارين العسكريين السوفيت وظلت من الجميع الصراحة التامة في كل شيء ولا نحاول إخفاء شيئاً عن الأخطاء التي حصلت، وهدفي أيضاً أن يستمع القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى موقف القوات المسلحة تفصيلاً من قياداتها مباشرة بوضوح وصراحة ويلقي إليهم توجيهاته حسب ما يتطلبه الموقف. وكذا تم عقد اجتماع مشترك ثالث في ١٠/١/١٩٧٠ ضمن سلسلة هذه الاجتماعات الهامة.

وكان أول موضوع وجهه الرئيس للقادة جميعاً:

لقد قررنا حرب الاستنزاف منذ سنتين هل نستطيع الاستمرار فيها أم أنها سلاح ذو حدين؟

واستطرد سيادته قائلاً: وأوصي أن تعملوا جميعاً على أساس العمليات المشتركة وإعطائها أهمية كبيرة ويرجع نجاح العدو في تحطيطه واستطلاع وتدريبه الكامل وتنفيذه للعمليات على هذا الأساس.

وأود أن أسمع من الجميع آراؤهم بكل صراحة.

ثم قال: لقد حقق العدو هدفه في تعطيل كتائب الصواريخ ونسبة الخسائر من القصف الجوي العادي كانت كبيرة لأننا لم نشرك قواتنا الجوية خلال شهر ديسمبر ١٩٦٩ ويجب إشراك قواتنا الجوية في معاونة القوات البرية.

ويجب اختيار ضباط أكفاء من الطيارين للاعتراض الجوي ويعطوا علاوات زيادة ويخصص لهم توقيت معين للاقتناص.

وكان تقدير الرئيس جمال عبد الناصر أن إسرائيل تعتقد أننا سنعبث القناة في صيف ١٩٧٠ وهدفهم هو منع القوات المسلحة المصرية من عبور القناة وهذا لا يتأتى إلا بالسيطرة الجوية لإسرائيل وضرب وسائل الدفاع الجوي في النسق الأول والنسق الثاني ثم المطارات وفي نفس الوقت يستمر القصف الجوي على القوات وبذا يضمنوا عدم عبور القوات المصرية للقناة.

وكتت قد قدمت للرئيس موقف القوات المسلحة عموماً حتى آخر عام ١٩٦٩ ذاكراً الانتهاء من بناء حجم القوات المسلحة المقرر في الخطة عدا النقص المطلوب استكماله من الطيارين والطائرات والقاذفة طويلة المدى للردع الجوي كذلك النقص الظاهر في قوات ومعدات الدفاع الجوي خاصة في الصواريخ سام متوسطة الارتفاع. كما ذكرت القدرة والكفاءة القتالية والروح المعنوية العالية لقوات الجبهة بالرغم من الخسائر القليلة إذا قسناها بمعاملة وخسائر العدو وذكرت إحصائية عام ١٩٦٩ وهي:

قام العدو بحوالي ٣٥٠٠ طلعة طائرة لضرب وسائل الدفاع الجوي وقواته وقوات الجبهة واستخدم العدو أحسن طائراته في المعارك الجوية التي حدثت مع طائراتنا وأمكن للعدو تدمير ٢ سرية مدافع ٣٧ مم، ١٠ مدافع ميدان و١٩ مدفع مضاد للدبابات وكانت خسائرنا في الأفراد ١٦ ضابطاً، ١٥٠ رتب أخرى استشهد، أما الجرحى فكانوا ١٩ ضابطاً، ٢٩٩ رتب أخرى، أما خسائر العدو فكانت ١١ طائرة مختلفة الأنواع (٥ مروحية - ٢ ميراج - ٣ سكاي هوك، ١ ميستريز، وأسرننا ضابط إسرائيل وقتلنا وجرحنا أعداداً لا يمكن حصرها إلا من البلاغات الرسمية أو الأذاعات الأجنبية أو كما أذاع موشي ديان عن خسائر إسرائيل من إبريل ٦٩ حتى نوفمبر ٦٩ قال انها ١١٣ قتيلاً، ٣٢٠ جريحاً.

وقامت قواتنا الجوية بعدد ٢٩٠٠ طلعة جوية للحماية منها ١٧٠ طلعة طائرة ضد أهداف أرضية، ٧٠ طلعة طائرة استطلاع جوي كما تم ٢٢ معركة جوية اشتركت فيها ١١٠ طائرات مقاتلة مصرية ضد ١٣٠ طائرة إسرائيلية وكانت خسائرنا ٢٣ طائرة وخسائر العدو ١٤ طائرة.

ثم استمع الرئيس خلال هذه الاجتماعات الثلاثة إلى جميع قادة القوات المسلحة حصل فيها الرئيس بنفسه على استعداد القوات المسلحة للاستمرار في

تصعيد العمليات العسكرية بروح قتالية عالية لأن الظروف قد تضطرتنا إلى العبور هذا العام. كما انتهى الرئيس إلى ضرورة الضغط على الاتحاد السوفيتي لاستكمال النقص المزمع في الدفاع الجوي ووسائله ومعداته خاصة الصواريخ كذا استكمال عدد الطيارين والطائرات المتطورة وطائرة الردع وبعد الانتهاء من هذه الاجتماعات قرر الرئيس القيام برحلة مهمة جداً إلى موسكو لهذا الغرض وكانت رحلة ٢٢ يناير ١٩٧٠.

معركة شدوان ١/٢٢ / ١٩٧٠ :

تقع جزيرة شدوان في مدخل خليج السويس الجنوبي وهي أكبر الجزر الموجودة أمام ميناء الغردقة وتتوسط المسافة بين رأس محمد والغردقة تقريباً وكانت تتمركز في جنوب الجزيرة مجموعة سرية مشاة تدعمها مدفعية مضادة للطائرات ورشاشات ولتشان بحرين.

وفي ليلة ٢٢ - ٢٣ / ١ / ١٩٧٠ قام العدو بمهاجمة الجزء الجنوبي من جزيرة شدوان مستخدماً طائرات هليكوبتر لنقله وعدداً من اللشعات البحرية وسرب طائرات قاذفة. ودارت معركة أسلحة صغيرة ورشاشات متوسطة وهاونات من القوة المصرية التي استغلّت خنادقها الصخرية في الجزيرة والتي أعدت جيداً للدفاع الدائري فلم يفلح طيران العدو في إزعاج القوة ولكنه تمكن من تدمير اللشعين البحرين. ونجحت المدفعية طويلة المدى التي دفعتها قيادة المنطقة إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس في تهديد قوة العدو المهاجمة واضطرت له للانسحاب بعد ٨ ساعات أخلت معها الجرحى والمصابين من الطرفين الذين بلغ عددهم من المصريين ٦٢ جندياً من جنود نفط المراقبة على الجزيرة وبعض الجنود الذين أصيبوا من اللشعين.

وفشل العدو في الاستيلاء على جزيرة شدوان، وكانت هذه العملية آخر المحاولات بالنسبة لهذه المنطقة إذ سرعان ما تبين له أنني دفعت قوات جديدة لمنطقة خليج السويس قوامها فرقة مشاة كاملة من القاهرة كان هدفي استبدالها بالفرقة الميكانيكية التي أسرعت بإرسالها للمنطقة قبل ذلك ولكنه ظن أن ذلك دعماً جديداً لقوات جديدة للمنطقة، وعادت الفرقة الميكانيكية كي تنضم إلى الاحتياطي التعويبي مرة أخرى في المنطقة المركزية - القاهرة.

وكان لا بد بعد هذه المعركة من توجيه ضربات قاصمة في مواقع استراتيجية خلف خطوطه الامامية وفي العمق وفي ميناء ابلات ومراكز ضخ البترول في خط الضخ في صحراء النقب الجنوبي بواسطة الفدائيين ووحدات الصاعقة والضفادع البشرية، كما سيأتي ذكره فيما بعد.

تصاعد العمليات الحربية:

تصاعدت العمليات والمعارك الحربية منذ أوائل عام ١٩٧٠ وكان الهدف الاستراتيجي منها بالنسبة لقوات الجبهة هو إظهار قدرتنا القتالية العالية للعدو وذلك باستنزاف وإهلاك قواته في العمق القريب واحداث أكبر خسائر به والحصول على أسرى بواسطة عمليات تحطط وتنقل حتى مستوى كتيبة مشاة مدعمة. وكان التخطيط والتنفيذ يتم على مستوى كل جيش ميداني، ومن ثم يمكن إتمام تنفيذ عمليتين بهذا الحجم في وقت واحد على مستوى الجبهة، مع ضرورة مشاركة جميع الكتيبات في الجبهة المتمركزة في النسق الأول أو الثاني أو من العمق في هذه العمليات. كما تم تكوين أطقم اقتناص دبابات في كل كتيبة مشاة وصاعقة مستخدمة فاذا ر. ب. ج. و دوريات من وحدات المهندسين لأعمال السنف والتدمير.

العملية شعير في ١٥ فبراير ١٩٧٠:

وكانت أولى العمليات الناجحة إغارة ليلية على موقع العدو الحصين شمال جزيرة البلاح (جنوب مدينة القنطرة ٥ كلم) بهدف الحصول على أسرى ووثائق بقوة سرية مشاة مدعمة.

التخطيط للعملية:

تغطية عملية الاغارة بعمليات أخرى خداعية بقوات وأسلحة ونيران مدفعية الميدان والمدفعية الساحلية مع اتصال باللاسلكي في البحر الأبيض المتوسط تجاه شمال شرق بورفؤاد وفي بحيرات التمساح والبحيرات المرة مع إضاءة أرض المعركة في عدة مناطق داخل خطة الخداع.

التنفيذ:

تمت العملية شعير (اسم كودي لقائد اللواء الذي قاد المعركة) بمفاجأة تامة وتمكنت قوات الاغارة من افتتاح موقع العدو الحصين شمال البلاح ودمرت الموقع وفجرت مخازن الذخيرة والألغام المشونة بالموقع وحصلت على مدفع رشاش خاص

بالعربة الإسرائيلية المدرعة التي نسفتها قوتنا وعدد كبير من الطلقات وبعض دانات الهاونات ٨١ مم وكثير من مخلفات القوة الإسرائيلية ولم نحصل على أسرى وهي المهمة الأساسية حيث تمكن العدو من الانسحاب من الموقع بمجرد شعوره بقواتنا، من خلال سراديب مجهزة مغطاة لم تصل إليها قوات الاغارة ولم نكتشفها، وثارت نائرة العدو الذي أضاع أرض المعركة بالطيران وضرب مواقعنا ليلاً بغير هدى.

وهكذا نجحت قواتنا في العبور ليلاً بالقوارب وفي نسلق الساتر الترابي المرتفع والحداد الليل ومعها أسلحتها ومعداتها واقتحمت بشجاعة نادرة موقع العدو المحاط بالأسلاك الشائكة والألغام والاشراك الخداعية، ولمصر أن تفخر بشجاعة رجالها من الضباط وضباط الصف المهندسين الذين رفعوا شعار التضحية والفداء في هذه المعركة. إذ ارتقى أحد ضباط الصف على الألغام كمي يعبر زملاؤه الثغرة على جثته ونسفت قدماء وفرد آخر نسف مخزن الذخيرة وتشوينات الألغام بيديه لضمان إتمام النسف في الوقت المحدد، وفقدنا في هذه المعركة ثلاثة رجال أبطال ضحوا بأرواحهم في سبيل نجاح القوة في عمليتها.

والحقيقة وللتاريخ كانت نتائج هذه العملية ذات عمق كبير أضاعت الأمل في اقتحام مواقع العدو الحصينة بالمواجهة ليلاً ومفاجأة العدو الإسرائيلي وهروب قائد الموقع ورجاله أمام شجاعة جنود مصر.

ولقد صممت قيادة الجيش الثاني الميداني على إعادة اقتحام هذا الموقع مرة أخرى في أقرب فرصة مستفيدة من نتائج هذه الاغارة.

عملية يوم عيد العمال أول مايو ١٩٧٠:

في أول مايو ١٩٧٠ وكان شعب مصر يحتفل بيوم العمال وبينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يخطب في حفل كبير بهذه المناسبة ويبحث برسالة تهديد وإنذار إلى الرئيس نيكسون عبر الاذاعة قام الجيش الثاني بدفع كتيبة كاملة من الصاعقة عبر قناة السويس في القطاع الشمالي وهاجمت نقطة حصينة من نقط العدو على الشاطئ الشرقي للقناة شمال القنطرة وقتلت جميع من فيها واستولت على ما فيها من أسلحة ومعدات وأوراق سرية واحتلت هذا الموقع وبقيت فيه يوماً كاملاً ودفعت منه ٣ دوريات كمائن إلى طريق الامداد الذي يبعد حوالي ٥ كلم عن الموقع الذي وقعت فيها قوة النجدة المسلحة التي حضرت بسرعة لاستطلاع الموقف في الموقع الذي سقط في

بد قوة الصاعقة. وحدثت معركة استمرت دقائق قضت الدوريات على ٣ عربات مجنزرة تحمل نجدة العدو ثم عادت الدوريات إلى قاعدة انطلاقها ومعها ٢ أسرى جرحى وللأسف مات أحدهم قبل العبور والآخر عند العبور شرقاً.

السبت الحزين ٣٠ مايو ١٩٧٠ :

لم تحقق عملية أول مايو الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي وكان لا بد من تنفيذ أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بضرورة الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي.

وحاولت قواتنا المسلحة الحصول على أسرى ليلاً ونهاراً ولم تنجح إلا في الحصول على جثث حيث كان القتال شرقاً بين دورياتنا والعدو وتدخل مدفعية العدو وقواته الجوية حائلاً دون سحب الأسرى أحياء.

وتم التخطيط للحصول على أسرى في كل القطاعات بالجبهة، وعبرت قواتنا إلى الضفة الشرقية وتحدقت في حفر سريعة وبقيت بها أياماً وليالٍ تنتظر الفرص المناسبة للاقتناص من الدوريات الإسرائيلية للامداد خاصة في المواقع المنعزلة. وركز الجيش الثاني الميداني على المنطقة من شمال القنطرة حتى رأس العش في المنطقة التي تسمى ربة الوزه حيث القوات منعزلة ولا يوجد عمق للدفاع الإسرائيلي يحمي مواقعهم. وكانت قوافل الامداد تتحرك تحت حماية جوية متواصلة وتحرسها المدرعات والعربات النصف جنزير وفي عودتها تعود بجنود الاجازات والفوارغ. واستمرت عملية مراقبة تحركات العدو مع دراسة الأرض نهاراً وليلاً ولعدة أيام طول شهر مايو ١٩٧٠ بواسطة دوريات نهارية وليلية ونقط مراقبة وتسمع وتصتت إلى أن وضحت صورة الموقف وأسلوب تحرك رتل الامداد الإسرائيلي وموعد عودته وطريقة تحرك الرتل وأسلوب حراسته. كان يوجد على الساتر الترابي شرق القناة عند كلم ٣٠ إلى بور سعيد شمالاً كتل خرسانية ضخمة من مخلفات قناة السويس وأعمال الإنشاءات وكان الرتل الإسرائيلي مكوناً من عربات الرتل الإداري حتى ٤ عربات نصف جنزير أو مدرعة تحرسها عند تحركها شمالاً من القنطرة من ٣-٤ دبابات وكان تحرك الأرتال في الفترة الأخيرة يتم بسيطه شديد ويتقدمها أفراد من المهندسين والمشاة لتفشيح الأرض والسواتر لتأمين تحرك الرتل وكانت طائراتنا ميراج تحميان التحرك في الذهاب والعودة على موجات متواصلة.

وهكذا وضعت هذه المنطقة تحت الرقابة الدقيقة للقوات المشتركة في العملية المطلوب تنفيذها للحصول على أسرى من العدو. وكان هذا الروتين اليومي تقليدي للقوات الإسرائيلية في موعد معين ورسمت الخطة على هذا الأساس اليومي في منطقتين أحدهما شمال القنطرة مباشرة كـ ٣٠ في المنطقة الأخرى حول كـ ١٤ جنوب رأس العش مباشرة.

خصص للمنطقة الأولى كمين من ٨ أفراد من ك ٨٣ صاعقة.

خصص للمنطقة الثانية كمين من ٢١ فرد من ل ١٣٥ مشاة من قطاع بور فؤاد.

التوقيت:

ليلة ٢٩ - ٣٠ مايو يتم العبور وتبقى القوات في محلاتها شرق حتى تتمكن طول الليل من حفر مواقعها للإخفاء التام للحصول على أكبر قدر من المفاجأة.

السيطرة:

يقوم قائد ٨٣ صاعقة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية وعلى اتصال مباشر بقائد فرقة ١٨ مشاة التي يجري الكمين في قطاعها.

ويقوم قائد لواء ١٣٥ مشاة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية ومن موقع كـ ١٠,٥ جنوب بور فؤاد شرقاً وعلى اتصال بقائد قطاع بورسعيد.

وتم إجراء اتصال خاص لهذه العملية بين قادة العملية وقطاعاتهم وقيادة الجيش مباشرة.

التنفيذ:

تم عبور القوات ليلة ٢٩ - ٣٠ مايو واتخذت مواقعها المدروسة مستفيدة من طبيعة الأرض والسواثر بالشاطئ الشرقي للقناة وحتى الساعة السابعة صباحاً لم يحدث أي شيء غير عادي ثم أفادت نقطة المراقبة في شمال القنطرة غرب بتحرك الرتل الإسرائيلي المكون من ٤ دبابات و٤ عربات نصف جتزرير وبالطبع وصلت هذه المعلومات إلى قائد كتيبة ٨٣ صاعقة وقائد لواء ١٣٥ مشاة وإلى قادة الكمين وترك لها حرية التصرف.

وقرر قائد الكتيبة ٨٣ صاعقة عدم التدخل في الرتل وهو في طريقه إلى

الشمال إلا إذا اكتشف أمره وأن يتقابل معه أثناء عودته بعد الظهر يوم ٣٠ مايو ١٩٧٠.

ومر الرتل الإسرائيلي بمنطقة كم ٣٠ حيث يتخندق الكمين الأول دون حراك، ولم يشعر الرتل الإسرائيلي بهؤلاء الأبطال الثمانية رغم التفثيش الدقيق للأرض والسواتر، واستمر تقدم الرتل الإسرائيلي ببطء شديد والطائرات الإسرائيلية تحميه ذهاباً وإياباً بصفة مستمرة. وعندما مر الرتل الإسرائيلي في منطقة كم ١٤ إلى بورفؤاد شامت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يكون تنظيم الرتل في التحرك حسب خطة تقسيم عناصر الكمين.

وفي لحظة خاطفة تم التعامل مع الرتل الإسرائيلي حوالى ساعة ٣٠، ١٠ وكان هول المفاجأة كبيراً أحدثت ذعراً لا حدود له وانقض أفراد الكمين كل في اتجاهه على الرتل الإسرائيلي دون هواده يهدف ضرورة الحصول على أسير حي. . ولم يجدوا للأسف أحداً يستحق الأسر كلهم جرحى وقتل كل من في الكمين إلا فرد واحد يجري مذعوراً تجاه الملاحات بدون سلاح ولما شعر بمن خلفه رفع يديه إلى أعلى وسلم نفسه فوراً للجندي المصري وهو يبكي ويستعطفه الا يقتله قاتلاً باللغة العربية «لا تقتلني يا مصري» «أنا شاويش مظلات».

وتمكنت الدورية من إتمام مهمتها بنجاح كامل وأخذت الأسير معها إلى الضفة الغربية ووقعوا تحت تأثير نيران شديدة من موقع إسرائيلي مجاور ومن الطائرات الإسرائيلية التي اكتسحت نيرانها صفحات مياه قناة السويس. ورغم هذا فقد تمكنت القوة من العبور غرباً فرداً فرداً سباحة تحت حماية قوات الحماية على الضفة الغربية ونيران مدفعيتنا وهاوناتنا وأتمت عبورها حوالى الساعة السادسة مساء بعد أكثر من ٧ ساعات طوال رهية ومعها الأسير الإسرائيلي شاويش المظلات حياً. وطار النبا إلى قائد الجيش الذي أبغضني فوراً ونقل الأسير إلى بور سعيد ومنه إلى القاهرة جواً.

جمع الإسرائيليون شتات قتلاهم وضمدوا جرحاهم، وأعادوا تنظيم رتل آخر يعود بالجرحى إلى القنطرة لاختلاهم جواً للاسعاف السريع وبالطبع تم إخطار قائد كتيبة ٨٣ صاعقة بما حدث وانتظر الرجل وأخطر رجاله بالصبر والمثابرة في محلاتهم. وعاد الرتل الإسرائيلي مسرعاً تحميه طائراتنا الميراج. وكانت المفاجأة الأكبر أنه وقع في كمين الصاعقة عند كم ٣٠ وهم في حالة يرثى لها. وتم تدمير الرتل بالكامل تقريباً

وتلهدف الأفراد على أسير حي وحمل كل رجل منهم جريحاً إسرائيلياً لينال شرف الحصول على أسير ولكن لم يبق منهم حياً إلا شاووش مظلات آخر جرحه شديداً ولكنه حي. وتم حمله بمعرفة الجندي الصعيدي هارون من سوهاج وعبر به القناة سياحة إلى الضفة الغربية وتم نقله بالهليكوبتر إلى مستشفى عسكري بالقاهرة. وبذا تمكنت قواتنا من الحصول في يوم واحد على اثنين من اسرى رجال المظلات رجال الجنرال شارون، ودمروا للمعدو كل الرتل الإداري ودبابات الحراسة ولم تفقد سوى سونكي واحد فقط، وعاد كل رجالنا سالمين.

وهكذا أثبتت الأحداث أن الجندي المصري خير جنود الأرض حقاً إذا أحسن تدريبه ورعايته.

رد فعل إسرائيل:

منذ أول ضوء يوم أول يونيو ١٩٧٠ حولت القوات الجوية الإسرائيلية المنطقة من بورسعيد إلى القنطرة إلى جحيم من التيران والقنابل ألف رطل والحارقة النابالم في إغارات مستمرة نهاراً وليلاً لم نشهد مثلها من قبل. امتد القصف الجوي إلى كل مواقع الجيوش الميدانية لأكثر من ٢٠٠ طلعة طائرة قاذفة وقاذفة مقاتلة في اليوم الواحد. وقد تعرض موقع في القنطرة غرب للمدفعية المضادة للطائرات عيار ١٠٠ مم لقصف جوي مركز أقيمت عليه ٨٠ قنبلة ما بين ألف رطل وخمسمائة رطل، وكانت خسائرنا قتيل واحد فقط، كان يسير على الأسفلت ليلحق بسيارة لنقله إلى مطار الاجازات في الصالحية.

وفي ليلة أخرى ولدة ٤ ساعات متواصلة تعرضت جزيرة البلاح لقصف جوي من ١٢ قاذفة قنابل استخدمت قنابل ١٠٠٠ رطل، ٥٠٠ رطل وقنابل مسامير تفجر في الجو وقنابل النابالم، وكانت خسائرنا حرق بد جندي واحد فقط حاول إطفاء التيران المشتعلة في شبكة دبابته والحمد لله.

في يونيو ١٩٧٠ نشرت جريدة الأهرام لمراسل شاهد منطقة القصف الجوي قوله: «كأنه سطح القمر المملوء بالعديد من حفر القنابل متعددة الأنواع ومنها ما فجر ينابيع مياه جوفية».

الفصل الثامن عشر

عمليات ومعارك القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي والقوات الخاصة

عمليات ومعارك القوات الجوية: (٥)

تحت ضغط العمليات العسكرية لقواتنا والتي أحدثت خسائر كبيرة في أفراد ومعدات العدو، كما أحدثت الرعب في قواته علاوة على خفض معنويات جنوده على الجانب الشرقي للفتنة نتيجة تأثير تيران مدفعيتنا التي ارتفعت كفاءتها وزاد حجمها، بالإضافة إلى تأثير نشاط دوريات القتال والاستطلاع والقناصة ليلاً ونهاراً ضد قواته، شعر العدو أن ارتفاع القدرة القتالية لقواتنا وزيادة حجمها ودعمها سوف يخل بتوازن القوى ويعود بالتفوق إلى جانب المصريين الذين أثبتوا بعملياتهم الجريئة رغبتهم في الثأر لهزيمة يونيو ١٩٦٧ ومحاولاتهم القوية في استرداد الأرض فاضطر العدو الإسرائيلي إزاء هذا الموقف إلى إدخال أقوى أسلحته في القتال وهي قواته الجوية بهدف خفض الروح المعنوية وإيقاف نشاط قواتنا، ومحاوله تقنين التجمع الرئيسي غرب القتال.

ففي صباح يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بدأ العدو بغارات جوية نهائية على قواتنا غرب القتال مستخدماً أقل طائراته كفاءة من نوع الميستير والميراج والبطائرات المروحية سعياً وراء تخويف قواتنا وكانت كثافة طيران العدو بسيطة في البداية ثم ازدادت بعد ذلك حتى وصلت إلى معدل سربين من طائرات مقاتلة قاذفة في اليوم الواحد تقوم بأكثر من ست غارات طوال اليوم وعلى طول المواجهة.

وبالرغم من أن دخول طيران العدو كان مفاجئة وقتية في اليوم الأول فقد استشهد من رجالنا عدد بسيط جداً ولكن الجرحى وصلوا إلى ١٥٠ فرداً. ولكن

عندما استخدم جنودنا الأرض وزادوا من عمق الحفر للمعدات والخنادق والملاجيء الواقعة لم يحدث أي إصابات في اليوم التالي واستمر العدو لمدة أسبوع على هذه الحال واكتشف أن نشاط قواتنا لم يقل، وبدأت قواتنا تكثيف نيران المدفعية المضادة للطائرات خصوصاً على الارتفاعات الواطئة وكان تأثير الصواريخ سام ٢ ضعيفاً نتيجة لقلّة عددها في الجبهة عموماً وأن العدو كان يحرص على الابتعاد عن مناطق تأثيرها في ضربه للأهداف. ولم يكتف العدو بالغازات النهارية على قواتنا بعد فشله في تدمير مواقع المدفعية المضادة للطائرات فاضطر إلى استمرار غاراته ليلاً. ففي يوم ١٩٦٩/٧/٢٨ أدخل سربين آخرين من طراز أفضل من الأول وبها مساعدات ملاحية أفضل وحمولة قنابل أكبر وكانت من نوع سكاى هوك الحديثة. وكان استخدام الصواريخ سام ٢ والمدفعية المضادة للطائرات التي كانت تأخذ مواقع تبادلية ليلاً وترك المواقع الأصلية نهاراً ونحوها إلى هيكليّة فكانت مؤثرة جداً على طائرات العدو ليلاً. ولم يكن لهذا التطور من جانب العدو أي تأثير فعال على قواتنا داخل التجميع الرئيسي بغرب القناة. ولم تحدث خسائر في المعدات أو الأفراد في الغازات الليلية كما كان ينبغي العدو بل بالعكس زاد وعي القوات في استخدام الأرض بكفاءة كما زادت المواقع التبادلية والاحتياطية والهيكليّة للمعدات والأفراد علاوة على الكفاءة والشجاعة النادرة في استخدام السد النيران من الأسلحة الصغيرة واستماتة أطقم المدفعية المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم وعيار ١٠٠ مم وأتذكر المشهد الرائع الذي شاهدته بنفسى خلال ديسمبر ٦٩ لطاقم ٣٧ مم محروفاً بكامل أفرادهم عمسين بأدواتهم على مدفع ٣٧ مم وجميعهم شهداء.

وخوفاً من إسقاط طائرات العدو أثناء غاراتها على مواقعنا تعمد طيارو العدو أن يفتربوا إلى أهدافهم على ارتفاع واطي تفادياً لآذار أجهزة الرادار ثم يرتفعون قبل الهدف في اتجاههم إلى الشرق أو فوق قناة السويس حتى إذا أصيبوا يكون سقوطهم على الجانب الشرقي وليس على الجانب الغربي حيث تتمركز قواتنا.

بدء غارات قواتنا الجوية :

جهزت قواتنا الجوية عدد ٢ سرب ميج ١٧ لضرب هدفين محددين للعدو أحدهما في أم خشيب مركز قيادة العدو الأمامي والثاني في سدر الحيطان مركز تجميع دبابات للعدو، وخصص سرب لكل هدف وتم القذف يوم ١٩٦٩/٧/٢٤ بدقة وأحدثت خسائر كبيرة في كلا الهدفين، وكانت القوات الجوية قد خصصت سربي

ميج ٢١ لحماية هذه الغارة في سماء المنطقة ولكن العدو لم يحاول التصدي لها في معركة جوية وعادت جميع طائراتنا سالمة إلى قواعدنا عدا طائرة واحدة ميج ١٧ هبط قائدها بالمظلة مصاباً في مواقع العدو. وعلمنا من قائد السرب أن هذا الطيار صمم على إصابة دقيقة في قلب الهدف فعاد الهجوم بالغطس الحاد مرة أخرى لدرجة أن قائد التشكيل اعتقد أنه ينوي التضحية بنفسه وطائرته في قلب الهدف ولكنه شاهده يصعد مرة أخرى مصيباً للهدف وأصيبت طائرته وتمكن من الهبوط بالمظلة وكان لبسالة هذا الطيار تأثيرات حادة على العدو والغارة الجريئة التي تتم لأول مرة على أهداف تعويية هامة في قلب سيناء، أما قواتنا الجوية وخاصة أفراد سرب هذا الطيار فقد ازدادوا ثقة بأنفسهم وطلبوا تكرار هذه العمليات يومياً ولكنني أوقفت هذا الحماس لدى قائد القوات الجوية نفسه إذ إن قواتنا الجوية لم تكن قد استكملت مقوماتها كلها كقوة ضاربة.

في ١١/٩/١٩٦٩ قامت أكثر من ١٠٠ طائرة مقاتلة قاذفة في تشكيل أسراب قاذفة ميج ١٧ وأسراب حماية ميج ٢١ في شكل انساق متتالية طوال اليوم تقذف أهداف للعدو على المحور الشمالي من رمانة حتى مصفق والمحور الجنوبي في متلا والمحيطان. وتمت هذه الغارات بتنسيق جيد مع قوات الدفاع الجوي كما ظهرت قدرة القتال والقذف على مستوى السرب الكامل وكانت هذه أول عمليات جوية تتم على مستوى الأسراب الكاملة قيادة وسيطرة وتوجيهاً وتمت كلها في يوم واحد فدللت للعدو على قدرة قواتنا الجوية.

توقعت قيادة القوات الجوية أن طيران العدو سوف يقذف مواقعنا يوم ٢٣/١٠/١٩٦٩ بعد غارة الدفرزوار وأسر الضابط دان افيديان فجهزت سرب مقاتلات ميج ٢١ لقتال العدو الجوي عند اقترابه للمنطقة كما وضعت لقائد السرب خطة وأسلوب القتال، وعند اقتراب طائرات العدو كانت أربع طائرات ميج ٢١ تقلع لاستقباله وتم الاشتباك الجوي قبل أن يتمكن من إلقاء قتاله على منطقة غرب الدفرزوار ثم تبعها أربع ميج ٢١ آخرين وعندما شاهد العدو ذلك لم يكمل مهمته وفك اشتباكه الجوي وألقى بقتاله على قواته شرق قناة السويس وعاد هارباً من المعركة الجوية التي علم أنها ستكون خاسرة نتيجة التخطيط والاستعداد الجيد لقواتنا الجوية. وقد أعطانا هذا الاشتباك درساً مستفاداً بضرورة تنسيق التعاون بين أجهزة الانذار وبين أسراب المقاتلات وأيضاً بين الموجهين الأرضيين وبين مجموعات ميج

٢١ كما بين التنسيق والتعاون بين قوات الجيش التي قامت بالعملية أمس وبين القوات الجوية .

كما تبين من عمليات القوات الجوية السابقة ضعف التوجيه الأرضي من الموجهين إلى قادة التشكيلات الجوية وهي في طريقها للاقاء العدو في الجو، واكتشفت أن الموجهين الموجودين هم ضباط صف جويين أو ضباط شرف ورتبهم وكفاءتهم أقل من الطيارين أنفسهم وخبرتهم محدودة فتم غيارهم إلى طيارين رتبهم كبيرة اختيروا ممن لا يستطيعون مواصلة الطيران المقاتل وأن واجههم كموجهين أرضيين للطائرات المقاتلة في الجو هو واجب قيادي يصدر عن توجيهاتهم حسب ما يرونه على شاشة الرادار لمواقع طائرات العدو حيث يصدر عن تعليماتهم الكودية إلى طيارينا وهم في الجو وإرشادهم إلى مكان الاشتباك الجوي السليم حيث يكون الطيار المقاتل في وضع طيران قاتل بالنسبة لطائرة العدو فيتم الاشتباك الجوي ويمكن طيارونا من إسقاط طائرة العدو. ويتغير هؤلاء الأفراد الموجهين الأرضيين إلى ضباط طيارين ذوي خبرة سابقة في معرفة أسلوب وتكتيك الاشتباك الجوي من رتب أعلى من رتب الطيارين في التشكيل الجوي القائم بالقتال فعلاً تم تغيير أسلوب القتال الجوي لتشكيلاتنا الجوية المقاتلة. واعتبرت قيادة القوات الجوية أن هذا تطوراً كبيراً في تغيير أسلوب القيادة والسيطرة والتوجيه للعمليات الجوية وتغيرت نتائج الاشتباكات الجوية إلى صالح قواتنا الجوية .

وكان هناك درس آخر تعلمناه من خبرة الصدام الجوي مع العدو وقد وصلنا إليه بعد سقوط ضحايا كثيرة من الطيارين والطائرات .

كان العدو ينتظر إنطلاق تشكيل جوي مكون من ٤ طائرات مقاتلة لأغراض الحماية الروتينية من طائرات الميج ٢١ كمظلة لوقاية منطقة التجميع الرئيسي فيظهر التشكيل على شاشات رادار العدو فيجهز ٦ طائرات مقاتلة بأكثر طياريه وينتظر بضع دقائق إلى قرب إنتهاء زمن طيران مقاتلينا ويصعد للاقائهم ويشبك معهم في قتال جوي غير متكافئ من ناحية زمن وقدرة طيارينا الفائقين بواجب الحماية الروتينية ودون إنتفاء للطيارين، من ناحية الكفاءة إذ إن طيارينا جميعاً يقومون بهذا العمل بالدور وليس بالانتفاء فتكون النتيجة خاسرة بالنسبة لنا .

ومن هنا صدرت التعليمات عكسية بمعنى انتفاء مجموعة من أربعة طيارين

أكفاء ووضعهم في درجة استعداد عالية في قواعدهم الجوية القريبة للجهة على طائرات ميغ ٢١ وعند انطلاق طائرات العدو سواء للحماية أو للقفز الجوي ينطلق التشكيل المجهز ويتقضى على طائرات العدو على أن يوضع تشكيل آخر في درجة الاستعداد كاحتياطي للتشكيل الأول ينطلق لمساعدته إذا تدخل العدو بطائرات حمايته وفي هذه الحالة يكون التوجيه الأرضي أفضل بكثير من حالات أخرى وتكون النتيجة النهائية للمعركة الجوية لصالح قواتنا الجوية. وكنا نتابع هذه العمليات فنجد أن تصرف العدو فيها إما يكون سلبياً أي الهروب من المعركة وإلقاء قتاله على غير هدف أو هدى أو خسارته وإسقاط أو إصابة أكثر من طائرة من طائراته.

وكان للاشتباكات الجوية معنى كبير جداً لدى قواتنا المسلحة والشعب ولدى الرئيس عبد الناصر شخصياً، فإن إسرائيل تنخر وتجاهر بقدرة سلاحها الجوي وتسميه «الذراع الطويل» الذي يحقق لها سياسة التوسع، أما قواتنا فتعمل لمحو آثار هزيمة قواتنا الجوية في عام ١٩٦٧ وأن ثبت للاتحاد السوفيتي مورد السلاح الوحيد أن طيارينا يستخدمون طائراتهم بكفاءة فيتحمس لتلبية طلباتنا من الطائرات المتطورة. ومن هذا المنطلق دفعت المساعدات والمكافآت المعنوية والأدبية للطيارين المقاتلين الجدد إلى أقصى ما يمكن بالإضافة إلى تسجيل المهارات الجوية في سجل الطيار وسجل التشكيل الجوي.

وبدأت قيادة القوات الجوية تحمس وتصنف طيارها إلى درجات كفاءة من ممتاز إلى كفاء إلى جيد جداً إلى جيد وتضع لكل طيار من مساعدات التدريب والمكافآت والمميزات العينية درجة كفاءة من هذه الدرجات يساعدها في ذلك المستشارون السوفييت المتخصصون في الاشتباكات الجوية.

وكان الرئيس عبد الناصر يؤكد عليّ بدقة البلاغات الرسمية التي تصدر عني في نتائج العمليات العسكرية عامة وفي معارك الاشتباكات الجوية بصفة خاصة لدرجة أنه لن يعترف بسقوط طائرة للعدو إلا إذا أحضرت له طيار إسرائيلي أو جزء من طائرة إسرائيلية محطمة أو صورة جوية مستخرجة من كاميرا إحدى طائراتنا المقاتلة وصورة الطائرة الإسرائيلية في دائرة التصويب لطائراتنا، ولهذا القيود كانت بلاغتنا العسكرية عن خسائر العدو أقل بكثير من الواقع الفعلي وكثيراً ما كانت

تصدر عن إسرائيل اعترافات بخسائرها نسعها في الأعلام الأجنبي أكثر بكثير مما يرد في بلاغاتها الرسمية.

كانت منطقة الساحل الشمالي لسيناء حيث أنشأت إسرائيل مراكز إيواء وتدريب لقواتها ومناطق إعاشة وتشوين وكلها أهداف ظاهرة وثمينة وسط الكثبان الرملية التي تكثر على هذا الساحل. وتشجع طيارونا للهجوم على هذه الأهداف وقصفها طوال شهر أكتوبر ١٩٦٩. وكان أغلب هذه الغارات يتم بواسطة أسراب ميج ١٧ حيث المناورة جيدة والأهداف كثيرة كما أن طريق الاقتراب إلى هذه الأهداف مناسب لطائراتنا الغازفة لقرب الأهداف من الساحل الشمالي لسيناء كما أن عودتها مستخدمة الجزء الشمالي من القناة جنوب بورسعيد لعدم وجود دفاعات مضادة للطائرات لقواتنا بكثافة المناطق الأخرى يعتبر مناسباً أيضاً.

وفي هذه المرحلة كنت حريصاً على تنسيق التعاون والتعارف بين القوات الجوية وبين أسلحة الدفاع الجوي خاصة في منطقة القناة حيث يزداد نشاط كلا الفريقين في المنطقة منأ لحدوث أخطاء نتيجة لعدم دقة التنسيق والتعارف. وكانت العقدة النفسية لدى رجال الدفاع الجوي الراسبة فيهم من اعتداء يوم ١٩٦٧/٦/٥ لا زالت عالقة وأصبحت عادة فتح النيران على أي طائرة مقتربة نحوهم تغلب على وعي التمييز بين الطائرة المعادية والطائرة الصديقة.

وكانت أول مرة تستخدم فيها القوات الجوية طائرات الغازفات الخفيفة الـ ٢٨ في أوائل أكتوبر ٦٩ على هدف شرق رمانة على الطريق الشمالي بعدد ٢ طائرة تعاونها أربع طائرات ميج ٢١ للحماية الجوية. وعند عودة هذه الطائرات إلى قواعدها تبعتها غارة مركزة من الميج ١٧ مكونة من أربع طائرات حيث تقوم بضرب نفس الهدف بعد مرور أقل من نصف ساعة حيث يلاحظ الطيارون أن أفراد العدو لا زالوا تحت تأثير ازعاج وخسائر الغارة الأولى، وهكذا استمرت تشكيلاتنا الجوية تتدرج في قذف العدو على هذا المحور بغارات متواصلة ولكن بأعداد قليلة لا تزيد على أربع طائرات ميج ١٧ وكانت طائرات الحماية الجوية أكثر عدداً في كل غارة.

وظهرت مقدرة التحدي وأسلوب مهاجمة الأهداف الصعبة بواسطة طيارينا البواسل عندما وضع العدو ثلاث كتائب هوك مضادة للطائرات على المحاور الثلاثة

في سيناء في النطاق التكتيكي شرق القناة، وجهزت قواتنا الجوية سريرين ٣٠ طائرة لمهاجمة وتدمير كتيبي هوك على المحور الشمالي والأوسط يوم ٢٦/١٠/١٩٦٩ وقام كل سرب بمهاجمة أصعب هدف للعدو واستخدم طيارونا أسلوب هجوم يختلف عما سبق إتباعه في كل الهجمات السابقة وبعد أن علموا خصائص الهوك وضعت خطة الهجوم على الهدف ونجحت وتم تدمير الكيتينين بواسطة السريرين في وقت واحد.

ولم يكف الطيارون أثناء مهاجمتهم للهوك بقذفة واحدة لكل طائرة بل وجدوا الفرصة في سيطرتهم الجوية وعدم تدخل طائرات الحماية الإسرائيلية وهاجوا مرة أخرى وضربوا نفس الأهداف مستخدمين مدافعهم الرشاشة على أفراد طواقم الهوك وعادت طائرات السريرين إلى قواعدهما سالمة عدا طائرة واحدة أصيبت بنيران الرشاشات القصيرة وليس بصواريخ الهوك.

وكانت القوات الجوية تضع طياراً حديث الخبرة مع ثلاثة طيارين أكفاء في كل تشكيل جوي من أربع طائرات حتى يندمج الطيار الحديث ويأخذ خبرة القتال الجوي والقذف مع طيارين أكفاء فترتفع قدراته القتالية بطريقة عملية وسريعة.

وفي بداية عام ١٩٧٠ تطورت هجمات القوات الجوية ودخلت عمق سيناء. وكانت الغارة المركزة على منطقة «ناحل يام» غرب العريش مباشرة وعلى مسافة ١٠٠ كيلو من قناة السويس مثلاً جيداً على تطور قتال تشكيلاتنا الجوية من الميخ ٢١ في عمق سيناء.

وفي نفس الوقت قام العدو بقذف أهداف في العمق المصري مستخدماً أسلوب القذف المفاجيء والمرب السريع ومستغلاً الثغرات الرادارية جنوب السويس وبالاقتراب المنخفض جداً، ففي الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٠ قذف منطقة التل الكبير ومنطقة انشاص ودهشور. وفي فبراير ١٩٧٠ قذف منطقة أبو زعبل وشرق القاهرة مستخدماً حاجز الصوت للازعاج. ولم تزد الغارة عن طائرتين في كل حالة. وكان العدو يختار أهدافاً عسكرية بعيدة عن تأثير فاعلية الصواريخ. وقد خسرتنا في غارة أبو زعبل حوالي ٧٠ شهيداً من العمال. وكان انتقال الضرب المركز بطائرات العدو على مواقع الصواريخ سام ٢ التي بدأت تصل إلى مواقعها المنشأة حديثاً في منطقة غرب القناة فكان يوم ١٤، ١٥/٤/١٩٧٠ بداية مرحلة من قذف طائرات العدو لمواقع هذه الصواريخ التي لم تحف قواعدها الاستميتية وتحصيناتها، ووصل

معدل القذف في هذين اليومين إلى ١٠٠٠ طن يومياً من قذائف طائرات العدو من نوع الفانتوم والتي بدأت تصل إسرائيل من الولايات المتحدة من شهر سبتمبر ١٩٦٩.

وكان رد قواتنا الجوية على أهدافه في سيناء مركزاً وبعدد كبير من الطائرات. ففي المدة من ١٨/٤/١٩٧٠ حتى ٢٨/٤/١٩٧٠ تم فيها ٦ هجمات جوية مركزة في ١١ يوماً. وكان قذف الأهداف في المنطقة التصوية في سيناء خاصة على مراكز القيادات ومناطق تجميع الدبابات ومناطق تجميع الأفراد وراдарات القوات الجوية ومواقع صواريخ الهوك التي قام العدو بتجديدها إثباتاً لقدرة قواتنا الجوية على الردع وتحدي طائرات العدو وسيطرتها. وصاحبت هذه الغارات طائرات حماية من الميج ٢١ وحدثت اشتباكات جوية مع العدو تبين منها قدرة طيارينا بالتعاون مع الموجهين الأرضيين على التعادل مع كثافة العدو الجوية في كل اشتباك يحدث.

وكنت قد أصدرت تعليماتي إلى قيادة القوات الجوية بضرورة قذف مركز القيادة الامامي في أم خشيب في كل هجمة جوية علاوة على الأهداف الأخرى المخططة في الهجوم الجوي إذ تبين لي من تتبع نشاط طائراتنا أن العدو يسارع في إطلاق طائرته الاعتراضية عندما يبدأ أي تشكيل جوي في الاقلاع من مطاراتنا الامامية. وبدأ الطيارون بتشككون من تسرب معلومات عن تحركاتهم كل مرة ولكن أجهزة استطلاعنا ومخابراتنا اكتشفت وجود أجهزة استطلاع ومراقبة واستشعار فوق مرتفعات أم خشيب وهي أعلى نقطة ضمن سلسلة مرتفعات المضائق وتكشف عن طريق الأجهزة أي تحركات جوية في منطقة قناة السويس كلها. كما علمنا أن العدو يضع بها مركز توجيه جوي متصل بتشكيلاته الجوية في مطار المليز وأيضاً مع التشكيلات أثناء طيرانها في الجو.

وبعد قذف هذا المركز واستمرار قذفه توقفت معرفة العدو لتحركات ونشاط تشكيلاتنا الجوية، ومن هنا صممت على قذف مركز أم خشيب في كل طلعة جوية تقوم بها طائراتنا في سيناء. وتوقف طيران العدو عن التسلل للعمق المصري اعتباراً من ١٨/٤/١٩٧٠ بسبب معرفته بتواجد أسراب مقاتلات ميج ٢١ بطيارين سوفيت في مطارات العمق.

وطلبت أجهزة تشويش مضادة الكترونية من الاتحاد السوفيتي تردها أعلى من تردد موجات مركز توجيه العدو ووضعتها فوق جبل عناق جنوب غرب مدينة

السويس وتم توجيهها إلى مركز أم خشيب ونجحت تجهزتنا في إيقاف مفعول أجهزة العدو الاستطلاعية والتوجيهية وأخذت قواتنا الجوية حريتها في الحركة والطيران لمواجهة قوات العدو الجوية.

وبعد استكمال حائط الصواريخ غرب القناة في شهر ابريل ١٩٧٠ انتقلت لمواجهة الجوية مع طيران العدو إلى قوات الدفاع الجوي.

وكان التدريب العملي لطيارينا الجدد في مناطق استخدام الذخيرة الحية والقنابل والصواريخ لا يتوقف. وكنت حريصاً على حضوره شخصياً ومعني لواء علي بغدادي قائد القوات الجوية أو لواء محمد حسني مبارك رئيس الأركان في نفس الوقت الذي كانت تشكيلاتنا الجوية خلال عام ٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠ تقوم بالتصدي لطيران العدو وإتمام غارات كثيرة ومستمرة على أهدافه في سيناء سواء في منطقة الجبهة أو في عمق سيناء، وأيضاً الاشتباكات الجوية التي تطورت وأصبحت ذات تأثير محسوس على العدو الذي اعترف بقدرتها وكفاءتها خاصة بعد أن عدلت خصائص الميج ٢١ واستبدل محركها بمحرك جديد ي ٥١١ فتحولت إلى طائرة متطورة في كثير من الخصائص. وكانت قواتنا الجوية من أوائل الدول الصديقة للاتحاد السوفيتي التي استخدمت هذا المحرك الجديد للميج ٢١ نتيجة للحماس الذي ظهر لدى القيادة السوفيتية في دفع التسليح الحديث والمتطور إلى قواتنا المسلحة التي أثبتت عملياً قدرتها وكفاءتها وجديتها في إعلاء شأن وسمعة السلاح الروسي ضد إسرائيل بالإضافة إلى قناعة الاتحاد السوفيتي بعدم جدوى الحلول السلمية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويتواجد ٣ لواءات ميج ٢١ معدلة كاملة المعدات وطيارين ومساعدين وموجهين وفنيين سوفيت في قواعدنا الجوية في العمق اعتباراً من أواخر مارس ١٩٧٠ أسند إليها واجب الدفاع عن العمق المصري تحت قيادة وسيطرة قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي، استكمل بذلك حجم القوات الجوية المقرر في خطة بناء وتنظيم القوات المسلحة في الزمن الذي حدده الرئيس عبد الناصر. ويوصل وحدات وأجهزة الحرب الالكترونية من الاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٧٠ أضيف أسلوب الاستطلاع والتشويش والتداخل الإلكتروني إلى شبكة السيطرة والتوجيه للمقاتلات الفاذقة فزادت المعلومات في تخطيط طلعات القذف الجوي لتشكيلاتنا الجوية، كما منع العدو من التشويش والتداخل على أجهزة الاتصال والتوجيه.

وأصبحت شاشات الرادارات على الأرض وفي الجو تعمل بوضوح، وزال التفوق الإسرائيلي في الحرب الالكترونية التي استخدمها منذ يونيو ١٩٦٧ ضد قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي.

كما تم تجهيز وإعداد قواعد جوية خاصة لطائرات اللواء الجوي الغازف الثقيل الذي يمكنه قذف صواريخه زنة ١ طن بطريقة الكترونية قبل وصول الغازفة إلى هدفها بـ ٢٠٠ كيلومتر وذلك في مطاري اسوان ووادي سيدنا في السودان بإنشاء مخازن الصواريخ والمعدات الفنية وإيواء الأطقم السوفيتية التي تجهز الطائرات للاقلاع.

كما اتفق مع القيادة السوفيتية في لقاء القمة في يوليو ١٩٧٠ على أسلوب قيادة هذا اللواء الغازف الصاروخي في مصر وتخطيط عملياته الجوية ضد إسرائيل وكان هذا اللواء الذي يتألف من عشر طائرات جاهزاً تحت طلب مصر في الاتحاد السوفيتي على أن يصل إلى قواعد الخاصة في ظرف ٦ ساعات من طلبه.

كما دعم الاتحاد السوفيتي القوات الجوية بوضع سرب استطلاع جوي استراتيجي في مطار مرسى مطروح و٤ طائرات ميغ ٢٥ في مطار غرب القاهرة لرفع كفاءة الاستطلاع الجوي التعميري والاستراتيجي لصالح قواتنا المسلحة وكان هذا الدعم الأخير على سبيل الاعارة في مصر ولم تدخل أسلحته ومعداته ضمن صفقة مبيعات السلاح.

وكان هذا التواجد في حد ذاته ردعاً عسكرياً لإسرائيل بالإضافة إلى اعتباره ردعاً سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتطور الموقف السياسي والعسكري وأصبح التوازن الجوي بين طرفي الصراع متساوياً.

وفي شهر يوليو ١٩٧٠ تم وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمليات القوات الجوية لتحرير سيناء ووافقت عليها وكانت جاهزة لتصديق القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر.

وكانت المقارنة العددية لقواتنا الجوية في أغسطس ١٩٧٠ مع قوات إسرائيل الجوية كالآتي:

ملاحظات	إسرائيل	مصر	نوع الطائرات
منها ٣٠٠ طائرة سبكاى هوك وفانتوم لكل ٢ طيار	٥٠٠	٧٤٠ منها ٣٠٠ ميج ٢١ معدل	مقاتلات قاذفة
	-	٤٥	قاذفة ثقيلة
	٧٣	١٢٤	هليكوبتر أنواع

عمليات ومعارك القوات البحرية:

كانت عمليات ومعارك القوات البحرية في البحر الأبيض المتوسط أكثر نشاطاً وإيجابية عنها في البحر الأحمر بسبب الإمكانيات المتوفرة في موانئ الاسكندرية وبورسعيد وأب قير ومطروح التي تمركز بها أكثر من ثلثي عدد القطع البحرية من الأسطول البحري بالإضافة إلى إمكانية السيطرة للقيادة البحرية على التدريب وصيانة وإصلاح القطع البحرية الذي يتم دورياً وفي فترات منتظمة.

أما في البحر الأحمر فكان تواجد بعض القطع البحرية خاصة المدمرات محرجاً بسبب قفل قناة السويس وعدم وجود إمكانيات الإيواء والصيانة والإصلاح في موانئ البحر الأحمر. وكانت ميناء السويس وهي أفضلها غير مؤمنة لوجودها تحت نيران العدو المباشرة، كما أن إمكانيات الدفاع الجوي في هذه الموانئ نالت أولوية متأخرة بالنسبة لتنظيم وإعداد الدفاع الجوي عن الأهداف الحيوية الأخرى في الدولة. واضطرت قواتنا البحرية لانحمام ضروريات الصيانة والإصلاح والممرات أن ترسل المدمرات المتمركزة في البحر الأحمر إلى الهند وباكستان لهذا الغرض. وأصبحت الغردقة وسفاجا وبرنيس هي الموانئ المتوفرة في البحر الأحمر لإيواء القطع البحرية التي كان أغلبها من المنشآت البحرية، وفتحت قيادة هذا المحور البحري في سفاجا.

وبعد قيام ثورتى السودان وليبيا في عام ١٩٦٩ والثنتين أعطتنا عمقاً استراتيجياً لمصر امتد نشاط القوات البحرية إلى سواحل ليبيا والسودان لأغراض الانتشار والتدريب والإيواء. وأضيفت طبرق في ليبيا وبورسودان في السودان كموانئ مهمة للقطع البحرية المصرية.

شملت خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة بعد معركة يونيو ١٩٦٧ القوات

البحرية بتعديلات طفيفة بسبب عدم وجود خسائر في الأفراد أو المعدات نتيجة للمعركة مثل ما حدث للقوات الرئيسية الأخرى. وكان لتوحيد قيادة القوات المسلحة كأول خطوة تنظيمية أثره في اندفاع القوات البحرية مع القوات الرئيسية الأخرى لتوحيد جسم القوات المسلحة. وتمثل ذلك في تعيين عدد كبير من ضباط القوات البحرية لأول مرة في وظائف أركان القيادة العامة وهيئاتها وإداراتها التخصصية المتعددة مثل ما تم ذلك في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي أيضاً، فأصبح قادة وضباط وأركان القيادة العامة خليطاً متساوياً تقريباً من ضباط القوات المسلحة. وكان تعايش واندماج ضباط مختلف الأسلحة في تخصص واحد أو مهمة واحدة في هيئات وإدارات القيادة العامة أسلوباً صحيحاً لتوحيد الفكر ونضج العمل والانتاج وسهولة الاتصال الأفقي والرأسي. وأصبحت فاعلية وسيطرة القيادة العامة على جميع القوات واقعية.

صدرت تعليمات تنظيمية بانضمام قيادة ووحدات المدفعية الساحلية إلى قيادة القوات البحرية وكانت تابعة لإدارة مدفعية الميدان وبذا توحدت المهام وأصبحت المدفعية الساحلية فرعاً أساسياً مكملاً للمهام وواجبات القوات البحرية. وبدأت قيادة القوات البحرية تضع خطط التدريب وتطوير الأسلحة والمعدات للمدفعية الساحلية بالإضافة إلى اشتراكها مع باقي وحدات القوات البحرية في واجبات العمليات الحربية والتدريب المشترك معها.

وكانت وحدات وأجهزة الاستطلاع البحري وأجهزة الكشف الراداري والأسلحة والصواريخ المضادة للطائرات ناقصة في الكم والنوع في قواتنا البحرية. وبدأت إستطلاع الوسيلة للحصول على هذه المعدات والأجهزة فوجدت أن القيادة السابقة كانت قد تعاقدت مع الاتحاد السوفيتي على توريد قطع بحرية - في حدود ٥٠ مليون جنيه - ولم تكن قواتنا البحرية بعد ٦٧ في حاجة إلى زيادة عدد القطع البحرية بقدر احتياجها إلى رفع القدرات القتالية لهذه القطع بإضافة مساعدات وأجهزة وتسليح خاصة ضد الطائرات ورادارات وأجهزة استطلاع مختلفة.

اتفقت مع القيادة العسكرية السوفيتية على تعديل هذه الصفقة واستبدالها بأنواع من الأسلحة والأجهزة والمساعدات المطلوبة لرفع الكفاءة القتالية خاصة وسائل الاستطلاع والكشف وتم ذلك بسهولة ووردت هذه المساعدات وتم تركيبها على قطعنا البحرية.

كما كانت عناصر القتال في قواتنا البحرية غير متوازنة؛ فالقطع الكبيرة من المدمرات والفرقاطات كثيرة بالنسبة لحجم القوات البحرية كما أنها مختلفة الطراز فنصفها غربي والنصف الآخر شرقي وأيضاً عدد الغواصات كبير وطرازها شرقي قديم واستخدامها في واجبات العمليات الحربية أقل من عددها علاوة على صعوبة ودوام صلاحيتها الفنية. كما أن لنشات المدفعية لم تكن موجودة في القوات البحرية وبدا كانت لواءات اللنشات البحرية - طوربيد وصواريخ - بالإضافة إلى القناصات والكاكسحات هي عماد القوات البحرية. وكان تطور القوات البحرية يحتاج إلى أكثر من سنوات استعداد القوات المسلحة عامة لمعركة تحرير الأرض، فركزت جهود قيادة القوات البحرية في رفع مستوى الكفاءة القتالية لضباط وجنود القوات البحرية مع الحرص على دوام صلاحية القطع البحرية الكثيرة الموجودة لدينا وتطوير أسلحتها ومعداتها على قدر الأمكان. وكانت المساعدات الفنية والتدريبية التي قدمتها المجموعة الخامسة البحرية السوفيتية في البحر الأبيض المتوسط، وقيام الاتحاد السوفيتي بإنشاء حوض جاف في ميناء الاسكندرية، ومساعدة أطقم إصلاح فني سوفيتي متعددة ومتخصصة لقواتنا البحرية عاملاً هاماً في رفع معدل صلاحية القطع البحرية للقتال.

وكان من الأنشطة البارزة للقوات البحرية إنشاء وتنظيم وتدريب أطقم الضفادع البشرية ورفع مستواها القتالي مما كان له شأن كبير في عمليات القوات الخاصة ضد إسرائيل وفي عمقها. كما شملت خطة البناء إنشاء لواء إنزال بحري بدأت قيادة القوات البحرية في تكوينه وتنظيمه وتدريبه وتسليحه متعاونة مع قيادة المنطقة الشمالية العسكرية كي يأخذ واجبات مع الوحدات البحرية في معركة تحرير سيناء. كما خططت لإنشاء غرفة عمليات رئيسية جديدة وإعداد مواصلاتها وتجهيزاتها لإدارة عمليات القوات البحرية والسيطرة عليها وقت رفع درجات استعداد القوات المسلحة للمعركة.

وكان واجب العمليات البحرية خلال فترة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة المصرية هو التأمين البحري لقواتنا والدولة وذلك بقيام وحداتنا البحرية بصفة دائمة بدوريات بحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وكذا تأمين تمركز وحداتنا البحرية في مراسيها.

وأصبح تنسيق التعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وقوات المناطق

العسكرية ضرورياً كي تحقق القوات البحرية واجباتها.

وكانت معركة ابلات البحرية شمال شرقي بورسعيد يوم ٢١/١٠/١٩٦٧ باكورة إنجازات القوات البحرية في أدائها لهذا الواجب. وعند تصعيد عملياتنا ضد القوات الإسرائيلية شرق قناة السويس ونشاط دورياتنا وقيام وحدات كاملة من كتائب المشاة وكتائب الصاعقة بعمليات ناجحة ضد إسرائيل، قامت ٢ مدمرة بحرية كبيرة تعاونتا بعض اللشآت البحرية بالاقتراب في ٩/٩/١٩٦٩ من منطقة البردويل وقصفت معسكرات رمانة الإسرائيلية قصفاً مركزاً من مدافع المدمرات عيار ١٣٠ مم ولمدة نصف ساعة أحدثت خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات والمنشآت، كما أحدثت ذعراً كبيراً في هذه المنطقة التي كانت إسرائيل تخصصها كمراكز تدريب وإيواء وراحة للقوات الإسرائيلية في سيناء. وعند عودة الوحدات البحرية بعد الانتهاء من مهمتها لاحقتها طائرتان إسرائيليتان عاولة قذفها فقامت المدمرتان بمناورات بحرية مستخدمة ستائر الدخان للإخفاء ولم تنجح الطائرات الإسرائيلية في إصابة أي منها وعادتا إلى قاعدتهما سالمين. وقد بدأت القوات الإسرائيلية في حفر الملاجئ والخنادق لأغراض الوقاية بعد هذا القصف البحري الكثيف.

وامتد نشاط القوات البحرية إلى عمق مواقع العدو في سيناء؛ حيث قامت لشآت البحرية بمساعدة وحدة من الصاعقة بقوة فصيلة بالأبرار على شاطئ سيناء الشمالي في منطقة المساعيد وعلى بعد ١٠٠ كيلو من بورفؤاد وقطعت الطريق الرئيسي إلى العريش وهاجمت وحدات إسرائيلية في هذه المنطقة وعادت قوة الصاعقة إلى بورسعيد بمعاونة اللشآت البحرية.

كما قامت اللشآت البحرية في البحر الأحمر في عمليات خاطفة بقصف ميناء نصراني في منطقة شرم الشيخ ومنطقة أبورديس ومنطقة سدر، بالإضافة إلى تكرار هذه الغارات البحرية بمعاونة أطقم ضفادع بشرية أو وحدات صاعقة صغيرة، ومهاجمة منشآت بترولية أو وحدات إسرائيلية منفصلة. وقد أحدث نجاح هذه العمليات ضد أهداف إسرائيلية على الشاطئ الشرقي لخليج السويس ذعراً واضطراباً للعدو الذي اضطر إلى تكثيف قواته في هذا المحور الممتد أكثر من ٥٠٠ كيلو جنوب السويس.

أما عمليات الضفادع البشرية وهي وحدة ضمن تنظيم القوات الخاصة

للقوات البحرية والتي أظهرت القدرة والكفاءة القتالية البحرية فسوف أذكرها في فصل نال.

لقد تركزت واجبات ومهام القوات البحرية في الحطة ٢٠٠ على مساندة التشكيلات الميدانية لحماية جانبيها الأسر في البحر الأبيض عند عبورها قناة السويس وتقدمها شرقاً لتحرير سيناء، والتخطيط لإنزال اللواء البحري أو جزء منه على الساحل الشمالي قرب العريش حسب تخطيط المعركة بالإضافة إلى مهام وواجبات أخرى مثل قطع خطوط المواصلات البحرية لإسرائيل في البحر الأبيض المتوسط أو في البحر الأحمر ومهاجمة الغواصات المصرية لموانئ إسرائيل في البحر الأبيض خاصة ميناء اسدود التي تم التدريب عليها بعدة غواصات مصرية ذكرت تفصيلاتها في فصل التدريب على واجبات العمليات البحرية.

وكانت مهمة القوات البحرية في تفيد الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر وخليج العقبة أحد المهام الرئيسية التي خططت لها القوات البحرية تخطيطاً دقيقاً.

ومارست القوات البحرية التدريب المتواصل على واجبات العمليات الحربية لتحرير الأرض عامي ٦٩، ٧٠ مطبقاً برنامج عمل تدريبي عنيف لرفع قدرة جميع الوحدات البحرية في أعمالها التخصصية والقتالية. وكان أبرز مداخل هذا التدريب إشترك وحداتنا البحرية جميعاً متعاونة مع القوات الجوية (استطلاع بحري وقاذفات خفيفة) مع الأسطول السوفيتي في البحر الأبيض عدة مرات كل عام. وكان مدى عمل هذه التدريبات المشتركة يغطي مساحة مائة كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط كما اشترك في هذا الجهد التدريبي الأسطول البحري السوري في أواخر عام ١٩٦٩ مما أضاف بعداً استراتيجياً جديداً في إمكانية تعاون الأسطولين المصري والسوري وتناسق عملياتها البحرية معاً في مرحلة إستعادة الأرض وتحريرها.

وكانت المناورة البحرية المشتركة يوم ٢/٩/١٩٦٩ والتي حضرها بنفسي وضمت أكثر من ثمانين قطعة بحرية مصرية سورية سوفيتية مثلاً جيداً في أسلوب تحقيق التعاون البحري مع القائدة الكبيرة لرفع كفاءة ومقدرة وحداتنا البحرية للقيام بواجبات عمليات كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط تتناسب مع حجم وقدرة وكفاءة قواتنا البحرية التي اكتسبت بفضل هذا التدريب الشاق المتواصل تحت قيادة اللواء محمود فهمي عبد الرحمن لتكون القوة الهجومية المؤثرة بحرياً.

عمليات ومعارك الدفاع الجوي:

كانت قوات الدفاع الجوي حتى معركة يونيو ١٩٦٧ تابعة لقيادة القوات الجوية في العمليات الحربية وتابعة لإدارة المدفعية في شؤون الأفراد والشؤون الإدارية والفنية. وكان ازدواج القيادة والسيطرة بين قيادي القوات الجوية وإدارة المدفعية في وقت واحد مصدر ارتباك كبير لقيادة الدفاع الجوي، كما أن حرية تحركها وتطورها ومسؤولياتها كانت مقيدة نتيجة هذا الازدواج في القيادة، هذا بالإضافة إلى صعوبة السيطرة من قائد القوات الجوية على قوتين رئيسيتين في وقت واحد.

ولقد تقرر في خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة بعد معركة ١٩٦٧ فصل قوات الدفاع الجوي عن القوات الجوية وجعلها فرعاً رئيسياً من أفرع القوات المسلحة. وهكذا أصبحت قوات الدفاع الجوي هي القوة الرابعة، وبدا في إعادة تنظيمها وزيادة حجمها مع تنوع أسلحتها ومعداتنا كما وضعت لها مسؤوليات وواجبات كبيرة لحماية تشكيلات القوات المسلحة ضد التدخل الجوي للعدو أولاً ثم وقاية الأهداف الحيوية في الدولة وأهمها المدن الرئيسية والقواعد الجوية والمطارات.

وكان الحجم المقرر في الخطة لتحقيق الواجبات المذكورة عالية يزيد عما كان موجوداً بعد المعركة بأكثر من أربعين ضعفاً. وكان هذا القياس ينطبق على الأفراد المطلوبين والمهنيين والفنيين وأجهزة المواصلات وغرف العمليات وورش الإصلاح الفنية الميدانية وورش القاعدة والشؤون الإدارية مما وضع على القيادة العسكرية الجديدة عبء تدير كل هذه الاحتياجات بالأعداد المطلوبة في الخطة في الزمن المحدد لاستعداد وتجهيز قوات الدفاع الجوي كلها بالإضافة إلى التدريب الأساسي والفني لكل هؤلاء الأفراد ضباطاً وجنوداً.

وكانت أول صعوبة أواجهها بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة هي ضرورة تسليح قوات الدفاع الجوي سلاح إضافي لم يكن موجوداً لدينا ولا موجوداً أيضاً في الاتحاد السوفيتي المورد الوحيد لتسليح قواتنا المسلحة فلجأت إلى شراء الرشاش نصف بوصة المضاد للطائرات سواء الفردي أو الثنائي أو الرباعي من دول الغرب. بريطانيا - ألمانيا الغربية - بلجيكا، وساعدنا في ذلك ضباط من الجيش الأردني لسابق خبرتهم في هذا السلاح وقامت المصانع الحربية بعد وصوله إلى مصر بتصنيع قواعد صلب ومساند لهذه الأسلحة بأنواعها الثلاثة وزعت بسرعة على جميع وحدات الدفاع الجوي كسلاح صغير إضافي للعمل ضد الطيران الوطني جداً التي اتبعت

إسرائيل عند اقترابها على أهدافنا في معركة ١٩٦٧، وفي نفس الوقت طلبت من الاتحاد السوفيتي سلاح صاروخي مضاد للطيران الواطي جداً واستجاب لطلبي بعد فترة وصنع والاستريلاء وأطلق عليه سام ٧ وتم تدريب أطقم خاصة من قوات الدفاع الجوي تحولت إلى كتاب ضمن تنظيم لواءات الدفاع الجوي جميعاً للعمل ضد الطيران الواطي للعدو، وكان التدريب العملي لهذه الكنايب يتم على طائرات بدون طيار تعاقدا عليها من الغرب تدار أوتوماتيكياً في مراكز تدريب الدفاع الجوي لاختبار دقة إصابة أطقم سام ٧ عليها وكانت سرعة طيران هذه الطائرة الهيكليّة ودرجة إنحرافها ومسارها ممثلاً للطائرة المقاتلة النفاثة .

عند بداية تجميع الوحدات والتشكيلات الميدانية غرب قناة السويس كان الدفاع الجوي في المنطقة معتمداً على وحدات الأسلحة المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم بالتوجيه المباشر وعيار ٥٧ مم بالتوجيه الراداري منه المحرور على عجل ومنه المتحرك على جنزير ووحدات ثقيلة عيار ١٠٠ مم موجهة بالرادار أيضاً علاوة على الرشاشات $\frac{1}{4}$ بوصة بأنواعها الثلاثة ووحدات سام ٧ .

توزعت لواءات المدفعية المضادة للطائرات عيار ٤٠ مم وعيار ٣٠٧ بوصة وهي أسلحة غربية ولواءات الصواريخ سام ٢٠١ على أهداف العمق - المدن الرئيسية والقواعد الجوية والبحرية - ولكن كثافة الدفاع الجوي عن هذه الأهداف كانت ضعيفة . كما خصصت لواء صواريخ سام ٢ مدعماً بوحدات أسلحة مضادة للطائرات لمنطقة أسوان وجعلتها منطقة دفاعية منفصلة .

وكانت المرحلة التالية هي رفع قدرة وحدات الدفاع الجوي من ناحية الإنذار الجوي ومواصلاته، والتتبع الراداري للأهداف المعادية، ثم التوجيه الراداري للمقدوفات والصواريخ . وبدأت في إنشاء شبكة الإنذار البعيد ودعمت بإنساق المراقبة بالنظر لتغطية الإنذار الجوي وسرعة التبليغ . وكانت أولوية إنشاء كتاب الرادار على الجانِب الشرقي لوادي النيل أولاً من بورسعيد شمالاً حتى رأس بناس جنوباً ثم استكملت الشبكة كي تمتد غرباً إلى الاسكندرية والقاهرة والفيوم وأسوان، وبذا أحيطت الجمهورية كلها بشبكة إنذار بعيد مدعمة بأنساق طويلة من خطوط المراقبة المباشرة بالنظر، وخصصت شبكة مواصلات داخلية منفصلة تدعمها شبكة لاسلكية على ترددات معينة واصطلاحات كودية اتفق عليها لسرعة التبليغ عن اقتراب الطائرات المعادية إلى غرف عمليات كتاب الرادارات وغرف عمليات لواءات

وفرق الدفاع الجوي التي توزعت بدورها على جميع مناطق الجمهورية وسيطرت عليها جميعاً غرفة العمليات الرئيسية لقوات الدفاع الجوي في القاهرة «المقطم».

وكان اعتماد قوات الدفاع الجوي حتى أوائل ١٩٦٩ على الأسلحة المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم - ٥٧ مم - ١٠٠ مم إلى أن دعمت الجبهة وبعض الأهداف الحيوية بلواءات الصواريخ سام ٣ كما ساهمت أسراب الميج ٢١ خلال هذه الفترة في الدفاع الجوي خاصة عن التجميع الرئيسي غرب القناة. ولتحت إشتباكات جوية قبل أن تستكمل قواتنا الجوية قدرتها القتالية وخسرنا بعض طائراتنا نتيجة للحرص الزائد في استخدام المظلات الجوية بكثرة بدون انتقاء الطيارين الأكفاء وقبل رفع مستوى التوجيه الأرضي لمقاتلتنا.

وعندما تدخل العدو بطيرانه لقتل التجميع الرئيسي غرب القناة يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ أصبح من الضروري دعم قوات الدفاع الجوي في المنطقة بالصواريخ سام ٣ وأيضاً تنشيط واجبات الدفاع الجوي من أسراب الميج ٢١ ولكن بأسلوب قتال آخر.

وبدأت عمليات الدفاع الجوي تتطور إلى معارك محلية وفي أزمنة معينة. وكونت في مجموعها قدرات وكفاءات سجلتها القوات المسلحة كأعمال بطولية لقادة وأفراد وحدات الدفاع الجوي بجانب التضحيات التي قدموها في هذه المعارك إثباتاً لصفات الرجولة والشرف التي اكتسبها رجال الدفاع الجوي منذ إنشائه عام ١٩٣٨.

ففي يوم ١٩٦٩/٩/١٩ حاول سرب قاذف مقاتل من العدو تدمير موقع رادار به ٢ محطة رادار إنداز جنوب غرب مدينة السويس - منطفة عتاقة - وكان قائد الموقع قد نقل محطاته وأجهزته ومعداته إلى موقع تبادل قريب في الليلة السابقة وحول الموقع الأصلي إلى موقع هيكلي وأبقى بعض الهياكل القديمة وهياكل عربات وأجهزة في الموقع القديم وجعله حياً بترك فردين يقومون بإشعال نيران ودخان للمعيشة اليومية كذا تحريك بعض الهياكل بطريقة ذكية. واقتربت طائرات السرب المعادي من الموقع المحدد له في خطة القذف وسقطت قتايه جميعاً على الموقع الهيكلي، وكان قد خصص مدفعان ٥٧ مم وسرية رشاشات ثنائية ٢/١ بوصة لحماية موقع الرادار من وضع مناسب جداً لاطلاق نيرانها على الطائرات المعادية أثناء مهاجمتها للموقع الهيكلي القريب استطاعت أن توجه منه إصابات قاتلة نتج عنها

تدمير ثلاث طائرات معادية منها طائرة قائد السرب وفشل العدو في تدمير محطة الرادار.

وفي يوم ٢٣/١١/١٩٦٩ حاول العدو تدمير محطة رادار مصرية كانت متمركزة في منطقة عجلون بالأردن منذ معركة يونيو ١٩٦٧ وكانت تماد غرفة العمليات الرئيسية بالقاهرة بإتذارات مبكرة عن طلعات الطيران المعادي. جهة نهب والجنوب الغربي وكان يدافع عن هذه المحطة مدفعان ٤٠ مم مضاد للطائرات طراز غربي وبعض الرشاشات ٧٠ بوصة من الجيش الأردني. وعندما حاولت طائرات العدو مهاجمة المحطة تصدت لها نيران الرشاشات التي كانت تغير أماكنها داخل صخور المنطقة من وقت لآخر وكانت معركة بالنيران من الرشاشات ٧٠ بوصة وطائرات العدو التي تمكنت من قذف صاروخ واحد أحدث تلفيات بسيطة وانتهت المعركة بإصابة طائرتين للعدو.

وفي منتصف عام ٦٩ استكملت قيادة الدفاع الجوي أجهزتها القيادية والإدارية والفنية وبدأت تتحمل مسؤولياتها كفرع رئيسي من أفرع القوات المسلحة، كما بدأت هذه القيادة ممارسة السيطرة على قيادات فرق الدفاع الجوي التي توزعت على الجبهة والمناطق العسكرية الأخرى. ومع الدعم السوفيتي من الصواريخ سام ٣ والمدفع ٢٣ مم الرباعي الموجه، وأجهزة الرادار للتوجيه والإنذار المتطورة، وشبكات المواصلات الداخلية التي ربطت كل قطاعات الدفاع الجوي في الجمهورية؛ ظهرت فاعلية قيادة الدفاع الجوي وبدأت التنسيق لأغراض العمليات مع قيادة القوات الجوية وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية. وكانت عمليات قوات الدفاع الجوي في شهري يوليو وسبتمبر عام ١٩٦٩ أحسن اختبار عملي مع طيران العدو الذي بدأ يتسلل خلال بعض الثغرات الإدارية لضرب أهداف عسكرية واقتصادية في العمق المصري.

في أواخر عام ١٩٦٩ كان الموقف السياسي والعسكري يدعو إلى تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وقام الرئيس عبد الناصر بعقد ثلاثة اجتماعات عسكرية في مقر القيادة العامة حضرها جميع قادة القوات المسلحة واستغرقت ثلاثة أيام في ديسمبر ١٩٦٩، وتمت مناقشة القدرات العسكرية للقوات المسلحة وإمكانات تصعيد العمليات العسكرية على الجبهة وفي عمق العدو، وأصدرت بعد هذه الاجتماعات توجيهات عمليات لتحقيق خطط العمليات الصغرى على مستوى

الجيش الميدانية وكتائب الصاعقة والتي كانت هيئة عمليات القوات المسلحة قد جهزتها بالتنسيق مع قيادات الجيش وأفرع القوات المسلحة الرئيسية. وبدأت القوات المسلحة تنفيذ هذه العمليات التي وصلت في حجمها إلى عمليات كتائب مشاة أو صاعقة مدعمة وبدأ تأثير هذه العمليات يظهر على تصرفات العدو.

ففي أوائل ١٩٧٠ بدأ طيران العدو ينسلل بطائرة أو اثنتين من الطائرات الفانوم ٤ التي وصلته حديثاً إلى العمق مستخدماً أسلوب الضرب الحافظ والهروب وكان هدف العدو في هذه الغارات هو التأثير النفسي على شعب مصر أكثر منه تدميراً للأهداف العسكرية أو الاقتصادية في العمق.

ففي الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٠ قام العدو بقذف خاطف على المناطق العسكرية في التل الكبير وإنشاص ودهشور، وفي شهر فبراير قذف مناطق حلوان وأبي زعبل وكان اقترابه (العدو) إلى هذه الأهداف على الارتفاع الوطني جداً تفدياً لالتقاطه وتبعه من أجهزة الرادار وفعلاً لم يتم إنذار جوي في أي غارة من هذه الغارات النفسية التي لم تحدث أي تأثير مادي سوى استشهاد حوالي ٧٠ عامل في مصنع أبي زعبل وقامت القيادة السياسية باستخدام هذه الغارات إعلامياً ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

وأصبح من الضروري مع بداية هذه الغارات إعادة النظر في مقدرة شبكة الدفاع الجوي من وجهة نظر أجهزة الإنذار والتتبع على الارتفاعات الوطنية، بالإضافة إلى استكمال مقدرة قوات الدفاع الجوي - صواريخ سام ٣ وطائرات ميغ ٢١ - المخصصة للدفاع الجوي. كما تم الضغط السياسي على الاتحاد السوفيتي لسد النقص في قدرة الدفاع الجوي بأسلحته وقواته الحالية عجزها عن منع غارات العدو على العمق المصري الأمر الذي يؤثر على معنوياته وربما يهز ثقة الشعب في قيادته العسكرية والسياسية بالإضافة إلى عدم وجود طائرة للردع تصل إلى عمق إسرائيل.

وكان قد حضر للقاهرة المارشال استانسكي قائد الدفاع الجوي للاتحاد السوفيتي موفداً من القيادة السوفيتية لتقييم موقف الدفاع الجوي وقدراته ضد تدخل طائرات العدو فكلفه الرئيس عبد الناصر بوضع خطة شاملة للدفاع الجوي عن الجمهورية ومعرفة مدى النقص في الأجهزة والأسلحة والصواريخ والرادار الذي يعمل على الارتفاعات الوطنية. وقام استانسكي ومعه طاقم من الخبراء المصريين

والسوفيت بالمرور على قطاعات الدفاع الجوي في الجمهورية، وعند الانتهاء من وضع خطته عرضها عليّ بوجود قائد الدفاع الجوي لواء محمد علي فهمي وأبدت ملاحظاتي عليها خاصة ما يخص اكتشاف وتتبع غارات العدو على الارتفاعات الواطئة وكررت له طلبي في ضرورة الحصول على أربعة أجهزة رادار ب ١٥ والتي كنت قد علمت بوجودها على ظهر مدمرة القيادة السوفيتية في مناورة يوم ١٩٦٩/٩/٢ في شرق البحر الأبيض المتوسط. كما لفت نظر المارشال إلى الفرق بين صواريخ سام ٢ وصواريخ سام ٣ الموجودة لدينا، ولكن بأعداد قليلة بالنسبة للتعامل مع طائرات العدو التي تخترق دفاعاتنا على ارتفاعات منخفضة، وتوجهنا جميعاً إلى الرئيس عبد الناصر في منزله حيث عرض المارشال استفسركي خطة الدفاع الجوي عن الجمهورية ووضح للرئيس من هذا العرض كميات وأنواع الأسلحة والمعدات والأجهزة وطائرات الميج ٢١ المطلوبة لاستكمال هذه الخطة.

وبالرغم من أنه لم يكن قد مضى إلا أقل من شهر على آخر لقاء عالي المستوى مع السوفيت اشترك فيه نائب الرئيس أنور السادات وعمود رياض وأنا، إلا أن الرئيس عبد الناصر قرر القيام برحلة إلى موسكو وطلب أن تكون سرية في المدة من ١٩٧٠/١/٢٢ إلى ١٩٧٠/١/٢٥ وسافرت معه وطاقم من العسكريين وكان أهم لقاء تم مع القادة السوفيت منذ عام ١٩٦٧ إذ تعمد الرئيس عبد الناصر تصعيد المباحثات وتوتيرها لدرجة أنه هدد أمام القادة السوفيت بترك الحكم لزميل آخر يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ ان الشعب في مصر يمر الآن في مرحلة حرجة، فإما أن نسلم بطلبات إسرائيل أو نستمر في القتال وأن دفاعنا الجوي في الوقت الحاضر لا يتمكن من منع غارات إسرائيل على العمق المصري واسترسل الرئيس عبد الناصر في طلب وحدات كاملة من الصواريخ سام ٣ بأفرادها السوفيت وأسراب كاملة من الميج ٢١ المعدلة بطيارين سوفيت وأجهزة رادار متطورة للاتذار والتتبع بأطقم سوفيتية، وبرر الرئيس عبد الناصر طلبه هذا بأن الزمن ليس في صالحنا لأن تدريب الأطقم المصرية والطيارين المصريين على الأسلحة الجديدة سوف يستغرق وقتاً طويلاً كما كرر الرئيس طلب طائرة قاذفة لردع إسرائيل حيث أن مدى عمل الطائرات القاذفة المقاتلة الموجودة لدينا لا يمكنها من الوصول إلى عمق إسرائيل مثل طائرات الاسكاي هوك والفانتوم التي تضرب عمق مصر حالياً.

ولما كان طلب الرئيس عبد الناصر لا يمكن إجابته إلا بموافقة مجلس السوفيت

الأعلى فقد وعد الرئيس بريجنيف بالعمل بسرعة لإجابة طلب الرئيس عبد الناصر. وفي نهاية اليوم التالي لهذا اللقاء المتوتر دعي الوفد المصري لجلسة مباحثات في صباح يوم ١٩٧٠/١/٢٥ حيث قرر الرئيس بريجنيف أمام الحاضرين موافقة اللجنة المركزية ومجلس السوفيت الأعلى على طلب الرئيس عبد الناصر وقال انها أول مرة يخرج فيها جندي سوفيتي من الاتحاد إلى دولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية وقرأ قرار مجلس السوفيت الأعلى والذي يتلخص فيما يلي:

١- إمداد مصر بفرقة كاملة من صواريخ سام ٣ بأفرادها ومعداتها وأجهزتها وحملتها وأسلحتها المعاونة من فرق الدفاع الجوي للاتحاد السوفيتي على أن تصل إلى مواضع مصر في خلال شهر واحد وأن تعمل تحت القيادة المصرية لأغراض الدفاع الجوي عن العمق المصري.

٢- إمداد مصر بقوة ٣ لواء جوي كامل من ٩٥ طائرة ميج ٢١ معدلة بالمحرك الجديد ي ٥١١ بالقيادة والطيارين والموجهين والفنيين السوفيت وأجهزتها وراداراتها للإنذار والتوجيه والمعدات الفنية والعربات وأن توضع تحت القيادة المصرية للمساهمة في الدفاع الجوي عن العمق المصري على أن تصل خلال شهر بالإضافة إلى ٥٠ طائرة سوخوي ٩ وعدد ١٠ طائرات ميج ٢١ تدريب وعدد ٥٠ موتور طائرة ميج ٢١ معدلة من نوع ٥١١ ي لتركيبه في طائرات ميج ٢١ الموجودة في مصر.

٣- إمداد مصر بـ ٤ جهاز رادار بـ ١٥ لرفع كفاءة الإنذار الجوي في شبكة الدفاع الجوي المصري.

٤- تقوم مصر بتجهيز الدفاعات والتحصينات والمرافق الإنشائية لهذه المعدات بحيث تكون جاهزة في الأماكن التي تخططها القيادة العسكرية المصرية قبل وصول هذه المعدات السوفيتية إلى مصر.

٥- يعتبر تواجد الجنود السوفيت مؤقتاً لحين إستكمال تدريب اللوحدات المصرية من قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية في مراكز تدريب الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة في وقت واحد وعندئذ يعود الأفراد السوفيت إلى وطنهم. وكرر الرئيس بريجنيف على واجبات لواءات الدفاع الجوي والقوات الجوية في عمق مصر.

وكنت قد نسقت مع المارشال جريشكو وزير الدفاع الترتيبات اللازمة للآتي:

- أ - تدريب ٣ لواءات كاملة من الدفاع الجوي (صواريخ سام ٣) ورفع مستوى لواءات كاملة من القوات الجوية (ميج ٢١) بقوة لواء دفاع جوي وسرب قوات جوية بالدور لمدة ثلاثة أشهر في الاتحاد السوفيتي.
- ب - في نفس الوقت يتم تدريب مثل هذا العدد في مصر.

كما وعدت أمام جلسة مباحثات القمة بعد إصدار القرار استعدادي لتجهيز مواقع الصواريخ سام ٣ وعددها ٣٢ موقعاً وأجهزتها الفنية والرادارية في خلال فترة زمنية أقصاها ٤٠ يوماً. وكانت هذه الرحلة وما حققته من أهداف نقطة تحول كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف. فكان خروج الجنود السوفيت لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية لشارك وتتعاون مع قوات مسلحة لدولة صديقة حدثاً تاريخياً هاماً بالنسبة للاتحاد السوفيتي، كما أصبح هذا التواجد في حد ذاته ردعاً عسكرياً وسياسياً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودعمًا جديدًا لعلاقات التعاون والصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي وللوجود السوفيتي في المنطقة العربية بشكل عام.

ومن وجهة نظري العسكرية الصرفة، فإن هذا الدعم السوفيتي بأسلحته وأفراده كان مكملًا لحجم كل من الدفاع الجوي والقوات الجوية المطلوب، وفي الزمن المحدد ضمن خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة.

وأذكر بهذه المناسبة أن محاولات العدو للتسلل الجوي إلى العمق المصري قد توقفت اعتباراً من ١٨/٤/١٩٧٠. وقد حدث في آخر محاولة أن التفتت أجهزة الاستماع الإسرائيلية حديثاً باللغة الروسية بين طياري تشكيل جوي فوق منطقة عتاقة جنوب غربي السويس، فاحجم الطيارون الإسرائيليون عن الاشتباك مع التشكيل الروسي وعادوا بطائراتهم من حيث أتوا.

عاد الرئيس عبد الناصر والوفد المصري بعد ظهر يوم ٢٥/١/١٩٧٠ ودعي مجلس الوزراء للانعقاد في اليوم التالي وعرض الرئيس المكاسب التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي والوعد الذي قطعه على نفسي في إعداد وتجهيز الإنشاءات الهندسية لمواقع الصواريخ وقواعد الطائرات الخاصة واعتمد المجلس ١١٠ مليون جنيه من بند الطوارئ. وبدأت خطة تنفيذ وإنشاء التجهيزات الهندسية والدفاعية للدفاع الجوي والقوات الجوية والتي ساهمت فيها جميع شركات المقاولات للبناء

والتشييد والطرق من القطاع العام والخاص، كما وضع تحت تصرفي جميع خامات البناء والتشييد والطرق. وتم تكليف جميع المهندسين والملاحظين والعمال من الرجال والنساء لانجاز هذه المهمة خلال الفترة التي وعدت بها وكانت ملحمة وطنية أظهرت قدرة وإرادة العاملين المصريين في هذا المجال. وكان قادة وضباط وجنود ووحدات إدارة المهندسين العسكريين بقيادة لواء جمال محمد علي هم قادة هذه العملية الضخمة، وكانت متابعة هذه العمليات على اتساع نطاقها وتشعبها تتم بمعرفتي شخصياً ومساء كل يوم تطبيقاً لجداول عمل وإنتاج يومي لكل شركة ولكل قطاع. كما كان الحساب الختامي للإنتاج الفعلي يصرف كل أسبوع، وهكذا وبعد مجهود متواصل يومياً وتضحيات وقعت للعاملين نتيجة قذف العدو بطائراته على المواقع تحت الإنشاء أتممت هذه المهمة في اليوم التاسع والثلاثين أي قبل الميعاد الذي قطعته على نفسي أمام الرئيس عبد الناصر والقادة السوفيت في الكرملين يوم ١٩٧٠/١/٢٥.

وصل الدعم السوفيتي وأفراده إلى ميناء الاسكندرية تحت حماية الأسطول السوفيتي يوم ١٩٧٠/٢/٢٥ وبات ليلة واحدة في مناطق مخفاة غرب وشرق الاسكندرية ثم اتجه إلى غرب وشرق القاهرة بعد أن ترك بعض وحداته في كل من الاسكندرية وجناكليس والمحلة. وتمركزت الغالبية في مواقع صواريخ الدفاع الجوي التي كان يشغلها لواءات الدفاع الجوي المصري عن القاهرة وفي منطقة كوم أوشيم وبني سويف.

كما وصلت اللوحدات الجوية ميج ٢١ بطيارها السوفيت في نفس الوقت وتمركزت في قواعد جيناكليس وكوم أوشيم وبني سويف.

وكانت خطة بناء حائط الصواريخ سام ٣ غرب القناة تقتضي إما وضع تجميع الصواريخ سام ٣ والمدافع ٢٣ مم الرباعية الموجهة وأسلحة ومعدات الدفاع الجوي المكتملة للحائط دفعة واحدة في مواقعها غرب القناة أو تتخذ أسلوب الزحف البطيء من منطفة شرق القاهرة إلى منطفة غرب القناة، ففضلت الأسلوب الثاني لأغراض الأمان وذلك بإنشاء مواقع لنطاق صواريخ محصن شرق القاهرة بمجمي نطاقاً آخر تحت الإنشاء شرقاً يحتل بواسطة صواريخ النطاق الأول ثم إنشاء نطاق ثالث تحت مظلة وحماية النطاق الثاني وهكذا إلى أن وصلت النطاقات إلى منطفة غرب القناة حيث تمركزت حوالي ٢٧ كتيبة صواريخ سام ٣ ومعها المدافع ٢٣ مم وصواريخ سام

٧ والمدافع المضادة للطائرات ١٠٠ مم - ٥٧ مم - ٣٧ مم والتي كانت موجودة أصلاً في المنطفة. وتم التنسيق بين قطاعات الدفاع الجوي في المنطفة، كما دعم كل قطاع بأجهزة رادار التوجيه وربطت بمواصلات مع أجهزة الإنذار. وهكذا تكون أضخم تجميع صواريخ سام ٣ وأسلحة مضادة للطائرات في منطفة غرب القناة مكونة الفرقة ٨ دفاع جوي مع وجود منطفة دفاع جوي منفصلة في بورسعيد.

وقد احتاج إنشاء النطاقات الوقتية بين القاهرة وغرب القناة من شكاير الرمل إلى ملايين منها اضطرت إلى استيرادها من الهند وباكستان والصومال في وقت واحد وبسرعة.

وبالرغم من اتخاذ وسيلة الأمان في الإنشاء كما ذكرت وزيادة طلعات المظلات الجوية من طائرات الميج ٢١ إلا أن العدو اكتشف اقتراب النطاقات الدفاعية للصواريخ سام ٣ إلى منطفة غرب القناة فبدأ يركز على ضرب المواقع تحت الإنشاء التي تبني بالاسمنت المسلح أو الحوائط المسبقة الصنع التي كانت تنقل من مصانع قرب القاهرة، وكانت قبيلة واحدة زنة ١٠٠٠ رطل تلقى على الموقع قبل تجهيزه تبطل استخدام الموقع نهائياً ونضطر إلى اختيار موقع آخر قريب ونبدأ في إنشاء موقع جديد. وبدأ الصراع بين لواءات الصواريخ سام ٣ والمدافع ٢٣ مم الرابعاي المكونة النطاق قبل الأخير وطيران العدو في معارك تحولت بعد ذلك إلى معارك صواريخ سام ٣.

وفي يوم ١٩٧٠/٥/٣٠ تمكنت صواريخ الدفاع الجوي غرب القناة من إسقاط طائرة استطلاع جوي الكتروني دمرت وبها ١٢ خبير فني إسرائيلي وكانت الولايات المتحدة قد دعمت إسرائيل بها لإمكانية استطلاع مواقع الصواريخ الجديدة في العمق.

وبدأ طيران العدو يركز قذفه بكثافة على مواقع الصواريخ تحت الإنشاء. ففي يومي ١٤، ١٥ ابريل ١٩٧٠ بدأ غارات كثيفة مستخدماً كل قوته الجوية الحديثة من طراز سكايف هوك والفايتوم على المنطفة غرب القناة في أربعة غارات يومياً فأذفاً أكثر من ١٠ ألف طن متفجرات يومياً وخلال اليومين وصل قذف العدو إلى معدل تأثير قبيلة ذرية زنة ٢٠ ألف طن على المنطفة والتي شملت بالذات منطفة ربة الوزه أيضاً التي نجحت فيها قوات الجيش الثاني وكتائب الصاعقة في تدمير قولات العدو

والحصول على أسرى احياء في ذلك الوقت، واستمر العدو في غاراته المركزة ضد مواقع الصواريخ مستخدماً أكفأ طياريه وطائراته الحديثة طراز سكاي هوك والغانتوم في سباق مع الزمن ضد صواريخ سام ٣ والمدافع ٢٣ مم الرباعي الموجه وصواريخ سام ٧ والارادة وقوة العزيمة من المصريين القائمين على إستكمال مواقع الصواريخ حتى نهاية يوليو ١٩٧٠.

ولعبت التشكيلات الجوية دوراً أساسياً للمساعدة المباشرة لرجال الدفاع الجوي والعاملين في إنشاء المواقع للصواريخ بأن قامت بغارات مركزة ضد أهداف العدو القريية حتى وسط سيناء بغارات من يوم ١٨/٤/١٩٧٠ حتى يوم ٢٤/٤/١٩٧٠ بعدد ١١ اغارة كثيفة في ٦ أيام.

وبالرغم من تمركز التجميع الرئيسي لصواريخ سام ٣ وأسلحة الدفاع الجوي الأخرى في غرب القناة إلا أن هذا التجميع يحتاج إلى مواقع تبادلية ومواقع هيكلية ومواقع احتياطية يمكن لهذا التجميع أن يتحرك خلالها منسقاً نيرانه في كل قطاعات الجهة في نفس الوقت، فإذا علمنا أن كتية واحدة للصواريخ تحتاج إلى ٦ دشم وملاجئ. للأجهزة والصواريخ وأن التجميع كله به أكثر من ٢٥ كتية وعلى ذلك تصيح التجهيزات للمواقع الأصلية المطلوبة هي ١٥٠ منشأة هندسية اسمتية ومثلها للمواقع التبادلية ومثلها للمواقع الهيكلية ومثلها للمواقع الاحتياطية كما أن الحطة تستوجب إزاحة هذا التجميع الذي أخذ شكل مستطيل مغلق واجهته بطول ١٠٠ كلم من القنطرة شمالاً حتى جبل عتاقة جنوباً وعمق أكثر من ٣٠ كيلو. أزاحته إلى حافة الشاطئ الغربي لقناة السويس حتى يمكن لحائط الصواريخ أن يغطي ٣٠ - ٤٠ كم شرق قناة السويس.

ولما كان معدل إنشاء القواعد التبادلية والاحتياطية قد استعصى نتيجة لتدخل طيران العدو باستمرار خاصة في المواقع القريبة من الشاطئ الغربي لقناة السويس؛ فقد أصدرت تعليماتي إلى قائد الدفاع الجوي لواء محمد علي فهمي بأن يخطط ويجهز دفع ٣ كتائب سام ٣ بعد الغروب إلى أماكن غير معروفة للعدو قرب الشاطئ الغربي للقناة مستغلاً أماكن ثغرات الرادار على الارتفاع الواطي، والقيام بعمل «كمين صواريخ» لطائرات العدو التي تقترب للاغارة فجر كل يوم على أن يعود كمين الصواريخ إلى مواقعه الحصينة في صباح اليوم التالي. ووقعت طائرات سكاي هوك والغانتوم في هذا الكمين الذي تعاونت معه كتائب الصواريخ

الأخرى الموجودة في نفس القطاع. وهكذا بدأت مرحلة تساقط طائرات العدو، كما استمرت أعمال إنشاءات مواقع الصواريخ الاحتياطية والتبادلية وأخذ التجميع كله يزحف ببطء إلى الشاطئ الغربي لقناة السويس، وكانت قمة هذا الصراع في أواخر يونيو وطوال شهر يوليو ١٩٧٠.

ففي يوم ١٩٧٠/٦/٣٠ تمكنت صواريخ التجميع الرئيسي من تدمير ٨ طائرات قاذفة مقاتلة سكاى هوك وقانتوم سقطت غرب القناة وأسرت قواتنا ٥ طيارين أحياء. وتوالى تدمير طائرات العدو، ففي يوم ١٩٧٠/٧/٢ دمرت الصواريخ طائرتين وفي يوم ١٩٧٠/٧/٣ دمرت الصواريخ ٣ طائرات وفي ١٩٧٠/٧/٦ دمرت طائرتين. وكانت كل هذه الطائرات من نوع القانتوم وبدأت ردود الفعل الناجمة عن تآكل طائرات القوات الجوية الإسرائيلية بواسطة الصواريخ سام تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، والوطن العربي. وارتفعت معنويات القوات المسلحة المصرية وتزايد الأمل في العبور وتحير سيناء، وبلغت غارات العدو الجوية خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٧٠ على مواقع الصواريخ أكثر من ٥٠٠ غارة جوية. وكان أحسن تشبيه للصراع القائم بين الصواريخ سام وبين طائرات العدو هو ما سجلته قواتنا في المنطقة وهي تتسمع على شبكات اللاسلكي المعادي من حديث طيار إسرائيلي لزميله أثناء عودة الطائرات المغيرة والصواريخ في المنطقة كعش الغرباء كلما ضربنا واحدة ظهرت الأخرى. المصريون زرعو الأرض بالصواريخ غرب القناة.

وسافر الرئيس عبد الناصر يرافقه علي صبري وعمود رياض وأنا إلى موسكو في رحلة أخيرة يوم ١٩٧٠/٦/٢٩ بهدف إمداد نظام الدفاع الجوي كله بشبكة أجهزة الكترونية لرفع كفاءتها القتالية ومنع العدو من التفوق علينا لوجود مثل هذه الأنظمة والشبكات لديه. واستجاب الاتحاد السوفيتي ووصلت وحدات كاملة من هذه الشبكات والأنظمة وأجهزتها بأطقم سوفيتية وتمركزت حول القاهرة أولاً وبدأ تدريب مهندسينا من أفراد الدفاع الجوي على هذه الأجهزة والشبكات، وسرعان ما اتقن مهندسونا استخدامها ونقلوها بأطقم مصرية إلى منطقة القتال حيث فتحت أول غرفة عمليات لهذه الشبكة الالكترونية في أبي صوير واستفادت منها قوات الفرقة ٨ دفاع جوي وتشكيلات القوات الجوية الموجودة في القواعد الامامية، وشعر العدو بها لحدوث الاعاققة في مواصلاته اللاسلكية وأجهزته راداراته للتوجيه في نفس الوقت

الذي ارتفعت فيه كفاءة وقدرة أجهزتنا وقدراتنا القتالية والفنية في الدفاع الجوي والقوات الجوية. وقام الاتحاد السوفيتي بتوريد شبكة أخرى للمنطقة المركزية - القاهرة - مكان الشبكة التي تم نقلها إلى منطقة القتال. وكانت هذه أول مرة تدخل فيها أنظمة وشبكات وأجهزة الحرب الالكترونية في قواتنا المسلحة. كما تم توريد لواء صواريخ سام ٦ لمنطقة اسوان دفاع جوي بأطقمها السوفيتية وأجهزتها الرادارية والالكترونية. كما اتفق في لقاء القمة على تكليف علي صبري بالتحضير إلى موسكو كل شهرين لمتابعة توريد الأسلحة والمعدات إلى مصر.

وأصبح من الضروري لاستكمال الناحية التنظيمية في هيكل القوات المسلحة أن تنشأ إدارة جديدة أطلق عليها «إدارة الحرب الالكترونية» دخلت ضمن تنظيم الإدارات التخصصية 'لمقاومة' القوات المسلحة المصرية كما أنشئ لها أفرع ووحدات في التشكيلات الميدانية وفي قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية وإدارة ووحدات الاستطلاع الجوي والبحري.

وقبل صدور قرار وقف إطلاق النيران بليلة واحدة أصدرت أوامري العاجلة إلى قائد الدفاع الجوي بأن يعمل على نقل النسق الأول للصواريخ (حوالي ١٤ كتيبة) إلى الشاطئء الغربي لقناة السويس مباشرة بحيث يتم التنفيذ قبل منتصف الليل وتبقى هذه الصواريخ في أماكنها الجديدة ولا تعود إلى مواقعها الأصلية، كما كنا نعمل في عمليات كمائن الصواريخ وفعلاً قام رجال كتائب الصواريخ بنقلها بسرعة وبدقة ومرونة فائقة قبل منتصف ليلة ٧-٨/٨/١٩٧٠ وكان وقف إطلاق النيران المؤقت يبدأ الساعة الواحدة صباح يوم ٨/٨/١٩٧٠ بالتوقيت المحلي.

وكان هذا العمل الجريء الخاطف سبباً في حدوث أزمة بعد وقف إطلاق النيران بيومين.

فقد ادعت إسرائيل أننا خالفنا شروط وقف إطلاق النيران وذلك بتحريك عدة صواريخ سام ٣ إلى جهة الشرق بعد وقف إطلاق النيران وهددت بتدمير حائط الصواريخ إذا لم يعيدها المصريون ٥٠ كلم غرب قناة السويس ولكن الإسرائيليين والولايات المتحدة الأمريكية لم يقدموا الدليل المادي بصور وخرائط فوتوغرافية، استطلاعية في التواريخ المناسبة تثبت دعوى إسرائيل. وكان رد مصر أن ما ادعته إسرائيل لم يحدث بعد الساعة الواحدة يوم ٨/٨/١٩٧٠ وإنما حدث قبل هذا الميعاد

كما أن النقل تم إلى مواقع تبادلية واحتياطية في نطاق شبكة الدفاع الجوي للصواريخ المعدة قبل ذلك وهو ما تجيزه شروط وقف إطلاق النيران لأغراض أمن وإخفاء أسلحة ومعدات وصواريخ شبكة الدفاع الجوي في المنطقة من تعرضها للعدوان.

وبالرغم من حجة الرد المصري فقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للضغط الإسرائيلي كالعتاد ووافقتها على دعواها، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة بتعويض خسائر إسرائيل في الطائرات الفانتوم التي تساقطت أخيراً في الفترة ما قبل وقف إطلاق النيران واتضح أنها ١٨ طائرة فانتوم دمرت مع إصابة ٥٠ طائرة أخرى إصابات مختلفة. واستندت إسرائيل إلى هذا الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة، ورفضت إرسال مندوبها إلى نيويورك للتفاوض من أجل الوصول للتسوية الشاملة بالطرق السلمية تطبيقاً لاتفاقية وقف إطلاق النيران المؤقت. وقشل المشروع الأمريكي وعادت المنطقة إلى حالة اللاسلم واللاحرب وانتظر العالم ماذا ستقدم عليه مصر بعد ٩٠ يوماً.

بإنشاء وتجهيز وإعداد أكبر تجميع غرب قناة السويس مباشرة وضعنا أول قاعدة هجومية لعبور قناتنا السويس والاندفاع إلى المضائق تحت مظلة وحماية أكبر شبكات الدفاع الجوي تطوراً بهدف تحرير سيناء.

عمليات ومعارك القوات الخاصة:

يطلق اسم القوات الخاصة على كتائب الصاعقة والمظلات. وبعد عام ١٩٦٧ أضيف إليها كتائب الأبرار الجوي ووحدات الضفادع البشرية ووحدات العمل خلف خطوط العدو. وقد زيد عدد كتائب الصاعقة لتصبح ٤٤ كتيبة كما زيدت قوات المظلات إلى لوائين، ونخصت أسراب من الهليكوبترى ٨ للعمل مع كتائب الأبرار الجوي كما أعيد تنظيم هذه الوحدات خاصة من ناحية التسليح وخفة الحركة والاعتماد الذاتي كي تعاون التشكيلات الميدانية في مهامها القتالية، أو القيام بمهام خاصة موقوتة خلف خطوط العدو أو عمقه التعوي والاستراتيجي.

ويعتبر انتقاء قادة وضباط وأفراد الوحدات الخاصة وتدريبهم تدريباً خاصاً ورعايتهم معنوياً ونفسياً الأساس الأول في تأمين عملياتهم ونجاحهم في أداء مهامهم القتالية الجريئة. وتكون الثقة بالنفس وبالسلاح والقائد والمهدف سمات المقاتل في

الوحدات الخاصة علاوة على ما تتميز به الوحدة الخاصة من إجادته فن القتال في البر والبحر والجو. ودرجة الاستعداد العالية للوحدات الخاصة في القتال في كل مكان وفي أي وقت في مسرح العمليات تجعل من الضروري أن يكون التخطيط لعملياتها دقيقاً ومنسقاً لتحقيق الاستفادة من قدراتها القتالية العالية.

وكانت بداية عمليات الوحدات الخاصة في مرحلة الصمود ما قامت به وحدات العمل خلف خطوط العدو بهدف الحصول على معلومات دقيقة عن قواته بدفع ثلاثة أو أربعة أفراد كدورية استطلاع خلف خطوط العدو الأمامية تعتمد على نفسها في الإعاشة والتحركات ليلاً لمدة عشرة أيام أو أكثر وتعود حاملة المعلومات القيمة والدقيقة عن العدو. وتكرر إرسال هذه الدوريات على عدة محاور في عمق العدو في وقت واحد واستمرت هذه الدوريات طوال حرب الثلاث سنوات، وكانت المعلومات التي حصلت عليها بالإضافة إلى معلومات الاستطلاع الجوي والمصادر الأخرى هي الأساس الذي بنيت عليه خطط العمليات الحربية لتحرير سيناء.

وعندما انتقلت التشكيلات الميدانية غرب قناة السويس إلى مرحلة المواجهة ودفعت دوريات قتال عبر قناة السويس شرقاً، كانت دوريات وحدات الصاعقة هي باكورة هذه العمليات الصغرى. ثم ازداد نشاطها لتكون دوريات قتال نهارية، كما زاد حجمها حتى وصلت إلى قوة سرية ثم إلى كتيبة كاملة من كتائب الصاعقة، ثم ازداد التنافس وبدأت وحدات وكتائب المشاة تقوم بعمليات مماثلة تحولت إلى معارك صغيرة على الجانب الشرقي للقناة ذكرتها بالتفصيل في عمليات قوات الجبهة.

ويتساعد العمليات على الجبهة من منتصف عام ١٩٦٩، بدأت الوحدات الخاصة بعملياتها التالية في عمق العدو، فجهزت المخابرات الحربية وحدة صفادع بشرية من القوات البحرية وأخرى من وحدات الاستطلاع. وبالتعاون مع الفدائيين الفلسطينيين في الأردن وقطاع غزة، تم التخطيط لتهديد وضرب العدو في المنطقة بين ميناء اسدود على البحر الأبيض وميناء ايلات على خليج العقبة، مع التركيز على ميناء ايلات. وكانت الأهداف المقصودة في هذه المنطقة هي منشآت البترول، ومستودعات ومحطات ضخمة، ومنشآت الميناء البحري في ايلات، وخطوط الملاحة البروتولية من مصادرها في سدر وعلما وأبو زينة والطور على الساحل الشرقي لخليج السويس حيث تنقل إسرائيل بترول سيناء بطريق البحر حول رأس محمد إلى خليج

العقبة إلى ابلات ليفرغ في مستودعات وقود كبيرة في ميناء ابلات ومنها يضخ في أنابيب بترول بطول وادي عرابة إلى ميناء اسدود.

بدأ تجمع وحدات الصفادع البشرية والوحدات الخاصة للتدمير على الساحل الشرقي لخليج العقبة جنوب مدينة العقبة. وبواسطة قوارب مطاطية تعبر القوة المهاجمة ليلاً رأس الخليج إلى مدخل ميناء ابلات حيث تنزل الصفادع البشرية من القوارب إلى مياه الميناء وتسبح حتى تصل إلى هدفها حيث يتم التدمير باستخدام عبوات التدمير اللاصقة أو الألغام وبعدها تعود وحدة الصفادع البشرية سباحة إلى نقطة انتظار القوارب المطاطية التي تنقل أفراد الوحدة المهاجمة إلى الشاطئ الشرقي لخليج العقبة.

وقمت العملية الأولى ضد مستودعات بترول ابلات جنوب الميناء.

وقمت العملية الثانية ضد ناقلات البترول الإسرائيلية في مدخل ميناء ابلات.

وقمت العملية الثالثة ضد منشآت الميناء - رصيف الميناء - وسفينة نقل جنود.

وقمت العملية الرابعة ضد محطة ضخ البترول الأولى شمال مدينة ابلات مباشرة. وفي هذه العملية توقف ضخ البترول شمالاً لمدة شهر.

وقمت العملية الخامسة ضد مواسير ضخ البترول في وادي عرابة في منطقتين في وقت واحد.

كما تمت عمليات مماثلة عبر خليج السويس ضد حقل علما وفي سدر وأبو زنيمة والطور، وكانت هذه العمليات تتم بواسطة وحدات من الصاعقة والاستطلاع وتعاونها وحدات لنشات بحرية.

واضطر العدو أن يضاعف قواته في هذه المناطق ويزيد من دورياته المدرعة بين هذه المناطق نهاراً وليلاً، كما بدأ يستخدم طائرات الهليكوبتر حاملة الجنود كدوريات جوية على طول شواطئ جنوب سيناء في خليجي السويس والعقبة والشاطئ الشمالي لسيناء على البحر الأبيض التي شملتها عمليات الوحدات الخاصة من الصاعقة ومن وحدات إنزال القوات البحرية أيضاً.

عملية تدمير الحفار كيتنتج في ابيدجان:

قامت إسرائيل بالتعاون مع شركة كندية أمريكية لاستئجار حفار بحري ضخ

أطلق عليه اسم «كيتنتش» لاستخراج بترول خليج السويس على الشاطئ الشرقي. تحرك الحفار بقاطرة هولندية من غرب أوروبا حيث رصد في القتال الانجليزي متجهاً جنوباً إلى غرب أفريقيا في أوائل ١٩٧٠. تمت دراسة الموقف بالنسبة للحفار ومدى استغلال إسرائيل لاستخراج بترول سيناء بأي وسيلة وبأكبر كمية وبسرعة كما درس الموقف العسكري والموقف السياسي للدول التي سيعر عليها الحفار وتمت موافقة الرئيس عبد الناصر على ضرب الحفار قبل وصوله إلى مياه البحر الأحمر. وتابعت إدارة المخابرات العامة تحركات الحفار الإسرائيلي.

تم التنسيق لحظة تدمير الحفار الإسرائيلي بين وزارة الحربية وبين المخابرات العامة وتحركت وحدة صفادع بشرية من القوات البحرية جواً إلى أيدجان (ساحل العاج) حيث رسي الحفار في مينائها. قامت مجموعة الصفادع البشرية بتدمير الحفار ليلة ١٩٧٠/٣/٨ تدميراً جعله غير صالح لاستكمال مهمته. وتمت عملية التدمير بسرعة وسرية ولم تعلم السلطات المحلية في أيدجان هوية المهاجمين الذين تركوا ساحل العاج في نفس اليوم إلى القاهرة، ولم يتم الاعلان عن هذه العملية التي نجحت فيها الوحدات الخاصة في منع إسرائيل من استغلال بترول سيناء.

الفصل التاسع عشر

اعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة

نصت خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على ضرورة إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب، فالمعركة في العصر الحديث لا تقتصر على القوات المسلحة فقط؛ وإنما تشمل تلقائياً الشعب ومقوماته ومصالحه ومعنوياته، والدولة ومرافقها ومؤسساتها. وعادة ما تمتد المعركة زمناً وتنتسج مكاناً لتصبح حرباً شاملة بين دولتين ويكون مسرح عملياتها هو أراضي وشعب الدولتين المتصارعتين.

وصدر القانون رقم ١٩٦٨/٤ كي ينظم أسلوب الدفاع عن الدولة ويضع مسؤوليات واختصاصات لقمة الدولة السياسية والعسكرية وبمحاسنها التخصصية والادارية والفنية في خدمة تنظيم موضوعات إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب.

ولما كانت هذه الموضوعات جديدة في تجربة الدولة والشعب المصري فقد تقدمت في أواخر عام ١٩٦٧ بخطط ومشروعات دفاعية وأعمال وقائية كثيرة إلى مجلس الوزراء لدراستها واعتماد الميزانيات اللازمة وتوزيع مسؤوليات إنجازها على المسؤولين في الدولة. كما وضعت برنامجاً زمنياً للتنفيذ وكونت لجنة متابعة من ضباط القوات المسلحة التخصصيين رأسها لواء عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية، كما وافق مجلس الوزراء على تحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية حرب وتحول تخطيط اقتصاد الدولة ليكون اقتصاد حرب أيضاً.

وكان عبء التنفيذ الفني واقعاً على المهندسين العسكريين لوجود الوعي الدفاعي والعلم والمعرفة والتخصص الفني لدى العديد من وحدات وعناصر قوات

المهندسين بقيادة لواء جمال محمد علي، تلك القوات التي كنت اعتبرها، نظراً للاعمال المجيدة التي قامت بها، بمثابة القوة الخامسة. ولقد عاون إدارة المهندسين قيادة ووحدات منظمات الدفاع الشعبي المحلية والتي أخذت واجب الدفاع عن كل منشأة يتم تحصينها ويكون موقعها خارج نطاق مسؤوليات الوحدات العسكرية في المناطق المختلفة.

وكانت مسؤوليتي الأولى بعد وضع الخطط المنوعة لكل هذه الموضوعات وتصديق مجلس الوزراء عليها ووضع البرنامج الزمني للتنفيذ وتحديد مسؤوليات المحافظين ورجال الحكم المحلي ورجال الشرطة المدنية أن أقوم بتوعية الجماهير ومسؤولي الحكم المحلي وأعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في قطاعات الدولة المحلية والتوعية عن أهمية وضرورة هذا العمل وأن اشترك المواطنين جميعاً فيه يعتبر من الواجبات الوطنية والدفاعية عن الشعب والدولة. وجاءتني الفرصة عندما أقيمت كلمتي كوزير للحرية في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في يوليو ١٩٦٨ وطالبت الحاضرين بوصفهم مندوبي الشعب بضرورة الاسهام والمشاركة في موضوعات إعداد الدولة والشعب لمعركة التحرير وبدأت أسرد هذه الموضوعات والواجبات والالتزامات المنشعبة وافتتح أعضاء المؤتمر القومي بأهمية هذه الموضوعات وضرورة المشاركة في تنفيذها وبسرعة.

وكنت قد طلبت من الرئيس عبد الناصر خلال مناقشة هذه الموضوعات في مجلس الوزراء ضرورة تعيين مسؤول كبير بدرجة وكيل وزارة في كل قطاع إداري أو زراعي أو صناعي أو مواصلات أو إنتاج أو خدمات على مستوى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص يسمى «مسؤول الدفاع والأمن للقطاع» يساعده مسؤولون آخرون في هذا القطاع، ووضعت لهذا الجهاز مسؤولياته واختصاصاته وسلطاته. وبهذه الطريقة وصلت فكرة وأهمية الموضوعات إلى القاعدة العريضة في الشعب كما تم تنظيم عملية الإنشاء والحماية تطبيقاً للخطة والبرنامج الزمني، كما خصص مجلس الوزراء جلسة شهرية بمحضرها اللواء رئيس لجنة متابعة اعداد الدولة والشعب للمعركة لتابعة تنفيذ الجدول الزمني لموضوعات اعداد الدولة والشعب.

اعداد الدولة للمعركة:

شملت خطة اعداد الدولة للحرب وموضوعات كثيرة جداً ومتشعبة وموزعة على كل أنحاء الدولة، ولما كان تنفيذها يأخذ زمناً طويلاً واعتمادات مالية ضخمة

اضطرت لجنة الاشراف والمثابرة إلى وضع اسبقيات تنفيذية لموضوعات الخطة. وكان الرئيس عبد الناصر قد لفت نظر مجلس الوزراء بخصوص الاعتمادات المالية المطلوبة على سنوات تتناسب مع قدرة العمل والانجاز في هذه المشروعات مع عدم المساس باعتمادات خطة التنمية السنوية للدولة. وكانت خطة اعداد الدولة قد قسمت مشروعاتها إلى مستويات استراتيجية وأخرى عملية وكانت الأسبقية في التنفيذ للمشروعات الاستراتيجية.

وكان مشروع إنشاء خط المواصلات التليفونية المحوري بين القاهرة وأسوان أول مشروعات اعداد الدولة لأهميته القصوى والعاجلة بدلاً من الخط الهوائي الذي كان مستخدماً والذي كان معرضاً للتلف وانقطاع المواصلات بصفة مستمرة. وامتد منه فرع إلى منطقة البحر الأحمر والمدن الرئيسية به، وكان الاتصال بها قبل ذلك صعباً للغاية. كما بدأ التنفيذ في إنشاء طرق جديدة تربط بين وادي النيل وبين منطقة البحر الأحمر. فكان رصف طريق الصف (جنوب حلوان) - الزعفرانة وطريق المنيا - رأس غارب وإعادة رصف طريق الأقصر - فقط - الغردقة مع إنشاء فرع إلى وادي قنا، وامتداد الطريق نفسه إلى سفاجا ثم القصير. كما بدأ إنشاء الطرق الكثيرة خلف وفي عمق مواجهة قناة السويس سواء الموازية للمواجهة أو العمودية عليها لتسهيل إمداد كل جيش بطريقة مرنة وسهلة. ووصلت هذه الطرق بامتدادها إلى الطرق الرئيسية في الدلتا أو طريق القاهرة - السويس الصحراوي كما كان طريق بورسعيد - دمياط له أسبقية في الإنشاء والترميم سنوياً، كما تمت حماية وتأمين الكبارى والجسور والفتاخر ضد أعمال التخريب أو الألغام العائمة.

وشمل التخطيط الاستراتيجي لاعداد الدولة للحرب إنشاء موانئ جديدة للجمهورية العربية المتحدة هي مرسى مطروح وأبي قير على البحر الأبيض المتوسط ورأس بناس على البحر الأحمر وتخصيصها للقوات البحرية فقط كما أعد ميناء سفاجا ليكون الميناء الثاني التجاري على البحر الأحمر بعد ميناء السويس. وكلفت هيئة قناة السويس بإمكانياتها الملاحية والفنية الضخمة بيده تنفيذ هذه المشروعات بالإضافة إلى التعديلات والاصلاحات العاجلة في ميناء الاسكندرية، وكانت هيئة القناة وإداراتها وإمكانياتها الضخمة معطلة عن العمل في قناة السويس لغلقتها في ذلك الوقت.

وفي نفس الوقت بدأ قطاعا الترميم والطاقة في الدولة وفي الاتحاد الاشتراكي

وفي هيئة إمدادات وقومين القوات المسلحة في تنفيذ خطة التموين وإمدادات الطاقة للشعب في الحرب، فكان تدبير السلع الغذائية والتموينية والطاقة وتوزيعها على كافة المحافظات في الدولة بل وانتشارها في أماكن التجمعات السكانية وإنشاء مخازن لها هو الهدف الأول لمسؤولي قطاعي التموين والطاقة، وكان الدرس الذي تعلمناه من تدمير مستودعات الوقود في السويس في أكتوبر ١٩٦٧ عاملاً قوياً لافتتاح المسؤولين بأهمية الانتشار والوقاية المحلية والأمن، فشاهدت بنفسى توزيع الوقود في الدولة - مخازن ومستودعات كبيرة على مستوى كل محافظة، مخازن ومستودعات صغيرة على مستوى المدينة - براميل وعبوات وصفائح على مستوى المصنع أو القرية وحتى الصهاريج والمستودعات المتنقلة على قضبان السكة الحديدية امتلات بالوقود بعيداً عن محطات السكك الحديدية. أما محطات توليد القوى الرئيسية في المدن وخاصة محطات السد العالي وقوائم أسلاك الجهد العالي فقد تم تأمينها ووقايتها بواسطة وحدات المهندسين العسكريين.

وظهر وعي الجماهير ومعاونة وحدات الدفاع الشعبي في تأمين المرافق الحيوية للشعب كذا المنشآت الإنتاجية والصناعية ضد التسلل الأرضي أو الغازات الجوية للعدو وكنت تلمس مبادرات الجماهير ووعيتها عندما تشاهد أسلوب حماية مصنع في قرية من قرى مصر بالإمكانات المحلية القليلة وتعاون جمهور القرية مع وحدات الدفاع الشعبي بأفرادها من نفس القرية في تحقيق أسلوب الدفاع عن هذا المصنع بعد تحصينه ووقايته بالطريقة البدائية.

وكنت قد وزعت الأسلحة الصغيرة والذخيرة اللازمة على وحدات الدفاع الشعبي حتى مستوى القرية. وكانت وحدات القوات المسلحة القريبة من هذه القرى تمد وحدات الدفاع الشعبي بأي مساعدات تطلبها. وكان تركيز قيادة الدفاع الشعبي ووحداته المنتشرة في كل قرية على مقاومة أعمال العدو الخاصة بالأبرار الجوي ومحاولة تدمير أو تخريب المنشآت الصناعية أو الطرق أو الكبارى أو وسائل الطاقة داخل نطاق القرية بالإضافة إلى التأهيل النفسي والمعنوي لكرهية العدو وقتله أينما وجد.

وهكذا تم تأهيل الشعب معنوياً ومادياً لبدء معركة طويلة مع العدو استعداد لها خلال ثلاث سنوات، أما اعداد الدولة فقد تمت المشروعات العاجلة والخاصة بأمن المرافق الحيوية للشعب مثل المواصلات والتموين والطاقة والمرافق الحيوية في خلال

اللمدة المخططة وهي ثلاث سنوات أما مشروعات اعداد الدولة الاستراتيجية الكبيرة مثل إنشاء الموانئ أو الخط المحوري القاهرة أسوان فقد بدأ العمل بها .

اعداد مسرح العمليات للمعركة :

شملت خطة اعداد الدولة ومسرح العمليات للحرب مطالب القوات المسلحة من الإنشاءات الوقائية والدفاعية الخاصة بالقوات، ووقع عبء إنشائها على إدارة المهندسين العسكريين بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة وشركات القطاع العام . وبالرغم من كثرة هذه الإنشاءات وكبير حجم كل منشأة والفن الهندسي والإنشائي المختلف لكل منها فقد جعلت خطة بنائها وهيكل تنظيمها وإنشائها على درجة من السرية خلال عملية الإنشاء، وكان تصميم وتوزيع هذه المنشآت الدفاعية شيئاً جديداً على الدولة وعلى القوات المسلحة أيضاً، واستغرق إنشاؤها سنتين تقريباً . ولو أن هذه الإنشاءات تكلفت كثيراً من المال إلا أنها كانت ضرورية لاستكمال القدرة الدفاعية عن الدولة . ووزعت خطة الإنشاء والتنفيذ لتلبية احتياجات أفرع القوات المسلحة الرئيسية على قطاعات وشركات البناء والتشييد العديدة تحت إشراف إدارة المهندسين العسكريين .

١ - إنشاءات القوات الجوية :

صممت إدارة المهندسين العسكريين ملجأ للطائرة المقاتلة القاذفة أطلق عليها اسم «الدشمة المصري» وهو أول تصميم إنشائي هندسي في العالم من الاسمنت المسلح سمكه وقدره محمله تقاوم قبيلة زنة ١٠٠٠ رطل إصابة مباشرة كما أن الدشمة غير قابلة لاحتراق صاروخ ١٦٠ مم مباشر أيضاً وتسع الدشمة طائرة مقاتلة قاذفة من أنواع الميج أو السوخوي بأنواعها المختلفة . والدشمة مجهزة من الداخل بفتحة تهوية غير مباشرة لخروج عادم الطائرة عند إدارتها داخل الدشمة بالإضافة إلى تجهيزات أخرى للذخيرة والصواريخ والقنابل ومعدات التفيتش والصيانة ومبيت أفراد اعداد الطائرة للاقلاع . أما باب الدشمة أو فتحة دخول الطائرة وخروجها فجهز بباب حديدي منزلق على قضيب حديدي للوقاية ضد شظايا القنابل أو الرصاص فقط . ووضع أمام فتحة الباب قوائم سلكية لمنع وصول الصواريخ إلى الباب الحديدي للدشمة . وتم اختيار الدشمة الأولى بقذف قبيلة ١٠٠٠ رطل وصاروخ ١٦٠ مم في مطار بلبس بحضوري والفريق عبد المنعم رياض وقائدي القوات الجوية والدفاع الجوي وقائد سلاح المهندسين العسكريين والخبراء ووجدنا أنها لم تتأثر بهذا القذف

ثم بدأ الإنشاء لعدد ١٥ دشمة في كل مطار، ٣٠ دشمة في كل قاعدة جوية وكان عدد القواعد والمطارات الجوية المتوفرة أو تحت الإنشاء ٣٠ مطاراً وقاعدة جوية فأصبح المطلوب إنشاؤه من دشم الطائرات هو أكثر من ٥٠٠ دشمة طائرة مقاتلة فاذقة.

وأضيف إلى الإنشاءات الوقائية في كل مطار ملجأ مغطى من الاسمنت المسلح لعدد (٢) ماكينة ديزل، عدد (٢) جهاز رادار توجيه، عدد (١) مركز عمليات جوية من ثلاث غرف كبيرة، ٢ ملجأ للضباط الطيارين منفصلين وعدد (١) مخزن للذخيرة وعدد (١) مخزن للصواريخ وعدد (١) مخزن للقنابل وعدد (١) مستودع لوقود الطائرات وكلها تحت سطح الأرض ومخفية عن النظر أو التصوير الجوي. كما أقيم سور من السلك الشائك وأعمدة مراقبة للحراسة حول كل مطار أو قاعدة جوية، أما وقاية القاذفات الثقيلة والخرقفة فقد اكتفى بعمل دراوي اسمنت مسلح أو شكاير رمل بدون غطاء واتخذت وسائل الاخفاء والتخويه المختلفة بالنسبة لهذه الدراوي سواء كان المطار أو القاعدة في منطقة صحراوية أو منطقة زراعية.

ونصت الخطة على ضرورة إنشاء ممرين جويين على الأقل في كل مطار أو قاعدة جوية وأن يتم صيانتها وترميمها مرة كل عام وألا يقل طول الممر عن ٣,٥ كيلومتر ولا يقل عرضه عن ١٥ متراً. وتم عمل تحميلات كثيرة إلى مواقع دشم الطائرات التي انتشرت بدورها في أطراف المطار وكان عدد المطارات الجديدة بعد عام ١٩٦٧ عشرون مطاراً كونت مع العشرة مطارات التي كانت موجودة أصلاً أربعة أنساق جوية شملت مساحة مصر كلها.

وتم ربط جميع الإنشاءات الجديدة في كل مطار بنظام إنارة ومياه وتصريف المياه ومواصلات داخلية وشبكة إنذار داخلي وبذا تمت السيطرة على كل هذه المنشآت المتباعدة في كل قاعدة جوية وكان اللواء الجوي يخصص له ٣ مطارات.

كما استغلت الطرق الطويلة من القاهرة إلى الاسكندرية الزراعي والصحراوي لتمهيد ممرات جوية اضطرارية لهبوط الطائرات، وكانت آخر الإنشاءات للقوات الجوية هي غرفة عمليات رئيسية للقوات الجوية وأخرى تبادلية كلها تحت سطح الأرض وبالاسمنت المسلح سعة كل منها تسمح بعمل وإعاشة أكثر من ٦٠ فرداً - قادة وضباط طيارين وإداريين وقتيين وضباط صف مساعدين - وتم لها الإخفاء

اللازم والتزامات الأمن والمواصلات الداخلية والخارجية. وكانت أول غرفة عمليات رئيسية تنشأ في تاريخ القوات الجوية.

وبذا حققت كل هذه الإنشاءات الهندسية المحصنة لقواتنا الجوية مبادئ كثيرة وهامة منها عمق الأنفاق الجوية - المرونة - حرية المناورة سواء للتوزيع والانتشار أو للتجميع. وبهذا الجهد الكبير الذي تم بمعرفة المهندسين العسكريين ومعاونة شركات القطاع العام وأجهزة الدولة المكلفة بالاعداد للمعركة أمكن رفع القدرة الدفاعية والقتالية لقواتنا الجوية.

٢ - إنشاءات قوات الدفاع الجوي:

اعداد مسرح عمليات الدفاع الجوي والإنشاءات المطلوبة في خطة نظام الدفاع الجوي أخذت مني ومن أجهزة الدولة والقطاع العام وقيادة قوات الدفاع الجوي وإدارة المهندسين العسكريين جهداً مركزاً أكبر من جهد وإعداد الإنشاءات للقوات الجوية، ولم تكن الصعوبة في حجم الإنشاءات فقط ولكن كان العامل الزمني في إنشائها هو المؤثر وبسببه ارتفعت طاقة العمل والتنفيذ لجميع الأجهزة والأفراد بدرجة لم تحدث في تاريخنا المعاصر، ولا أبالغ في القول إذا قارنت هذه الطاقة بما قام به الفرعنة من إنجازات سجلها التاريخ لهم. فقد صدر القرار التاريخي في لقاء القمة المصرية - السوفيتية يوم ١٩٧٠/١/٢٥ في موسكو ووصلت أفواج دعم الأسلحة والصواريخ والطائرات إلى موانئ الوصول في بلدنا يوم

١٩٧٠/٢/٢٥. وكان علينا أن نجهز مواقع الصواريخ وأجهزتها بالدفاعات والإنشاءات الوقائية اللازمة خلال شهر واحد فقط. وبدأ تنفيذ هذا العمل التاريخي منذ عودة الوفد المصري من موسكو مساء يوم ١٩٧٠/١/٢٥ وقرار مجلس الوزراء في اليوم التالي باعتماد ميزانية الطوارئ لهذه الإنشاءات وتجنيد كل أجهزة وشركات البناء والتشييد، ووضع كل خامات البناء تحت تصرف وزير الحربية، وتخصيص ٣ دورات عمل وتشبيد للعمال والمهندسين في اليوم الواحد مع إضاءة مواقع العمل ليلاً. واستيراد كمية هائلة من شكاير الرمل من الهند وباكستان والصومال في وقت واحد. مع قبول مبدأ التضحيات القليلة في العمال نتيجة غارات طائرات العدو، لم يتوقف العمل. ووصلت المعدات السوفيتية بأفرادها السوفيت يوم ١٩٧٠/٢/٢٥ لتجد الاستقبال الحار من الشعب ومن قوات الدفاع الجوي المصري كما وجدت مواقعها

وتسهيلات الاعاشة والايواء مكفولة وجاهزة.

ولم يكن تصميم وإنشاء دشم الصواريخ وأجهزة التوجيه والادارة الخاصة بكل موقع أسهل من دشم الطائرات المقاتلة. فكل موقع صواريخ يضم كتيبة صواريخ سام ٣ أو سام ٢ معدل يلزمه عدد (٣) ملاحي، اسمنت مسلح مغطاة للأجهزة الادارية والتوجيه، عدد (٢) ملجأ اسمنت مسلح لماكينات ديزل، ٥ ملاحي، لايواء الأفراد والاعاشة، ٣ دراوي لقوادف الصواريخ، ٢ دراوي لجهازي رادار توجيه وإنذار وبهذا تتم وقاية كتيبة الصواريخ بإقامة عشرة ملاحي، اسمنتية وخمس دراوي لكل موقع كتيبة صواريخ وكان عددها في التجميع الرئيسي حوالي ٣٠ كتيبة، فيكون جملة الملاحي، الاسمنتية ٣٠٠ ملجأ، ١٥٠ دروة للمواقع الأصلية، ومثل هذا العدد للمواقع التبادلية، ومثلها للمواقع الاحتياطية، والأخيرة جهزت لتكون هيكلية في نفس الوقت. وبهذا العمل الإنشائي الضخم اكتسبت شبكة صواريخ التجميع الرئيسي غرب القناة الوقاية والمرونة لأداء مهمته الدفاعية وذلك بالإضافة إلى إنشاء مركز عمليات لكل لواء صواريخ ومركز عمليات كبير للتجميع كله الذي ضم تنظيم قيادة الفرقة ٨ دفاع جوي.

وكان تنظيم قيادة الدفاع الجوي قد ضم إدارة مهندسين عسكريين خاصة بالدفاع الجوي، وشكلت وحدات فرعية منها لكل فرقة دفاع جوي كانت مسؤولة عن إتمام هذه الإنشاءات بمعاونة شركات القطاع العام، كما ظلت مسؤولة عن صيانتها أيضاً.

ولم تكن هناك وسيلة لوقاية هوائي أجهزة الادارة والسيطرة والتوجيه، ولذا ظلت هذه الهوائيات هي نقط الضعف في كتيبة الصواريخ. وكان قذفه بصاروخ من طائرة العدو أو تلقه بسبب عطل كتيبة الصواريخ بكاملها ومن أجل ذلك احتفظت كتيبة الصواريخ باحتياطي كبير من الهوائيات. كما وضع مدفع ٢٣ مم رباعي موجه بالرادار ووحدة صواريخ سام ٧ لحماية كل كتيبة صواريخ سام للدفاع ضد الطيران الواطي كما أضفت عدد (٢) مدفع مضاد للدبابات ٨٥ مم للدفاع الأرضي لكل كتيبة صواريخ.

٣- إنشاءات لاعداد جبهة القناة:

كانت أهم مشاكل الجبهة من ناحية الاعداد مسرحها للقتال هي استمرار تدفق المياه العذبة إلى قوات الجبهة وخاصة مناطق بورسعيد والسويس والبحر الأحمر.

وشملت خطة توفير المياه تنفيذ المشروعات الآتية، وكانت مسؤولية هيئة إمدادات تموين القوات المسلحة تعاونها إدارة المهندسين العسكريين وإدارات خمس محافظات هي محافظات دمياط - الدقهلية - الشرقية - بورسعيد - والإسماعيلية - والسويس، وكانت أصعب منطقة في هذا المجال هي منطقة بورسعيد وبورفؤاد بسبب تعرض مصدر المياه (ترعة بورسعيد) وهو موازي لخط النيران وقريب منه للقطع أو التخريب أو حتى قذف قنابل ثقيلة الوزن خاصة في امتداد درقية الوزة، مما يسبب حرمان بورسعيد وبورفؤاد من المياه العذبة، فتم إنشاء خط مواسير مياه بين دمياط وبورسعيد ودعم بمضخات دفع مياه بطول ٧٠ كلم بالإضافة إلى خط مواسير مياه من القنطرة غرب إلى بورسعيد، مع زيادة عدد خزانات المياه الاحتياطية تحت سطح الأرض في بورسعيد نفسها. كما خصصت عدد (٢) ناقلة مياه بحرية مملوءة بصفة دائمة وتمركزت في دمياط تحت طلب محافظ بورسعيد.

أما بالنسبة لمنطقة الجيش الثالث الميداني فقد تم تحويل خطى مواسير البترول إلى دفع مياه عذبة بعد تنظيفها من القاهرة إلى منطقة السويس بطول ١٢٠ كيلومتر مع تشغيل خط سكة حديد - القاهرة - عتاقة بواسطة هيئة الإمدادات والتموين لصالح قوات الجيش الثالث الميداني. وكان نشاط فرعي السكة الحديد من القاهرة إلى السويس وخط الإسماعيلية بورسعيد قد توقف خلال حرب الثلاث سنوات.

وكتت قد أصدرت تعليماتي إلى هيئة إمدادات و تموين القوات المسلحة بإمداد المواطنين في مدينتي بورسعيد والسويس بالمياه العذبة أسوة بأفراد القوات المسلحة في الجهة.

وبهذه الوسائل والإنشاءات استمر دفع المياه العذبة إلى الجهة. أما منطقة البحر الأحمر فقد زادت عدد خزانات المياه الكبيرة كما ساهمت إدارة المهندسين العسكريين في تنمية آبار المياه المحلية وزيادة إنتاجها لإعاشة قوات البحر الأحمر وأهالي المنطقة أيضاً.

كما تم تحصين ووقاية ١١ مصرفاً للمياه شمال الدلتا ضد أعمال العدو الأرضية أو الجوية.

وقامت إدارة المهندسين العسكريين والأشغال العسكرية بمساعدة هيئة الإمدادات والتموين بإنشاء المخازن الكثيرة من الاسمنت المسلح تحت سطح الأرض

للذخيرة والوقود والمياه على مستوى الجيوش الميدانية ومنطقة بور سعيد العسكرية. كما أعدت مناطق الشؤون الإدارية والمستودعات وورش الإصلاح في نهاية رؤوس الامداد والتموين لكل جيش ميداني.

وساعد المهندسون العسكريون قوات الجبهة في رفع السواتر الترابية على الجبهة وإنشاء المخاضات الكثيرة على ترعة الإسماعيلية وفروعها المائية مع إنشاء جسور كثيرة عليها لتسهيل عمليات الهجوم المضاد للدبابات والعربات المدرعة من عمق الجبهة إلى النسق الأول على امتداد قناة السويس وذلك للسيطرة على أجهزة دفع المياه والاهوسة الموجودة على القنوات المائية.

وقد تأثر المزارعون في المناطق الزراعية خاصة في منطقة الجيش الثاني الميداني نتيجة لاقامة هذه المنشآت وإقامة الطرق والمدقات الكثيرة في منطقة الجبهة الأمر الذي استدعى دفع تعويضات مالية لهم خلال حرب الثلاث سنوات.

ولضمان السيطرة وتبادل المعلومات تم رفع مستوى قدرات الخطوط التليفونية في منطقة قناة السويس باستخدام الكابل المحوري من القاهرة إلى أبي صوير حيث تمركزت قيادة القوات الجوية ومركز عمليات الدفاع الجوي الأمامي وامتد منه فروع إلى السويس وبور سعيد (قيادة المنطقة العسكرية) وإلى قيادتي الجيش الثاني والثالث.

كما تم تركيب شبكة جديدة للاتصالات ومتعدد القنوات في القاهرة إلى مركز عمليات الدفاع الجوي والقواعد والمطارات الجوية الأمامية وإلى قيادة القوات البحرية في الاسكندرية وبور سعيد.

كما تم إمداد أجهزة البرق الكاتب إلى جميع القيادات في القاهرة وقوات الجبهة حتى مستوى قيادة الفرق. وبهذا تعززت وسائل الاتصال الداخلي من القاهرة مركز القيادة العامة للقوات المسلحة إلى جبهة قناة السويس لضمان السيطرة وتبادل المعلومات في كل وقت.

أما الإنشاءات الهندسية الخاصة بالعبور فقد تولت مسؤولياتها وإعدادها في مسرح العمليات إدارة المهندسين العسكريين ووحداتها التي ازداد حجمها بمقدار سبعة أضعاف عما كانت عليه سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة تكوين وإنشاء وتنظيم وإعداد لواءات العبور - ٨٠ وحدة جديدة - شملت كتائب العبور لتعدد نوعيات ومطالب وسائل العبور المختلفة مثل الكباري الثقيلة والكباري المحمولة على عربات -

المعدات للأسلحة وللأفراد- مشايات العبور وهكذا، وتمت عملية الاعداد والتدريب وتطوير معدات العبور في المنطقة المركزية على شاطئ النيل في حلوان أو الأميرية أو برفاش وفي منطقة بنها والتل الكبير. وبالإضافة إلى عبء تنظيم هذه الوحدات وتدريبها ليلاً ونهاراً ، جاءت مشكلة نقل هذه المعدات والكباري والمعدات سواء المستوردة من الاتحاد السوفيتي أو التي قامت بتصنيعها إدارة المهندسين ووحداتها المتخصصة في ورش بولاق وورش حلوان وورش هيئة قناة السويس. كان النقل يتم ليلاً إلى مناطق تخزين وتجميع في منطقة غرب القناة بطريقة سرية وتحت جنح الظلام لتكون قريبة من القناة. وبفضل تدريب وحدات المهندسين في هذا المجال بأسلوب علمي وما بذله المهندسون من جهد، وصل انجاز وحدات المهندسين العسكريين في إتمام هذه العمليات إلى أرقام زمنية قياسية. وكان افتراض الخطأ أو التهاون في التركيب محظوراً.

كانت مشكلة عبور قناة السويس من الناحية الفنية قد تحمّلت مسؤوليتها إدارة المهندسين العسكريين كما تحمّلت مسؤولية توفير المنازل والمطالع الحجرية الرأسية على شاطئ القناة وإيجاد الطريقة السريعة والمؤثرة لفتح الثغرات في الساتر الترابي- جيري أو رملي- في جميع نقاط العبور التي تحدد عددها في خطة تحرير سيناء. وتمكنت إدارة المهندسين من إيجاد مضخات دفع مياه بالخرطوم تشبه تلك التي استخدمت في تحريف الرمال عند إنشاء السد العالي، وكانت آراء ونصيحة المهندس صدقي سليمان في هذا الشأن قيّمة للغاية. ولما كان عرض قناة السويس ٢٠٠ متراً أصبح لزاماً أن تستخدم مضخات ذات موتورات أقوى وأن توضع على قوارب في منتصف القناة أو بالقرب من الشاطئ الشرقي لتعطي قوة دفع مياه مؤثرة على رمال الساتر، وقد تم شراء الموتورات المطلوبة من الخارج، وتمت عدة تجارب عملية حضرتها بنفسه وأمرت بزيادة التجارب في مناطق مختلفة مع زيادة قوة موتورات دفع المياه. وتوافرت بذلك لدينا وسيلة فعالة لفتح الثغرات في الساتر الترابي.

وكانت محارباتنا وعناصر استطلاع الجبهة قد اكتشفت استعداد العدو لاشعال سطح مياه قناة السويس في عدة نقاط وقام بمد أنابيب مواد مثهبة عبر الساتر إلى عمق القناة بهدف إشعال سطح المياه لمنع قواتنا من العبور شرقاً. وقام العدو باسفاتها ولم يحاول تحريتها عملياً.

كلف قادة الجيوش بالتعاون مع إدارة الاستطلاع وإدارة المهندسين العسكريين

لدراسة هذا الموضوع وتحديد أماكن هذه الأنايب والمستودعات البشروية خلف السائر الرملي شرق القناة وعرض خطة تدمير هذه المحاولات أو إبطال مفعولها كما أمرت رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة كي يضاف هذا الإجراء مع التفصيلات التنفيذية في خطة عبور القوات شرقاً.

٤ - إنشاءات وإعداد على مستوى القيادة العامة :

انحصرت مطالب القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادات الأفرع الرئيسية لها بالنسبة لاعداد مسرح العمليات على إنشاء مراكز القيادة والسيطرة الأصلية والتبادلية فتم إنشاء المركز ١٠ بالقرب من القاهرة تحت سطح الأرض، وطبقت وسائل الاخفاء والتعمية جيداً وانتهى إنشاؤه في آخر عام ١٩٦٩، كما تم تجهيزه من ناحية العمل والاعاشة كي يسع أكثر من ١٥٠ قائداً وضابطاً. وتم تركيب المواصلات الداخلية تليفونية ولأسلكية ومتعدد القنوات ويرق كاتب إلى المركز التبادلي للقيادة العامة الذي أعد إعداداً ميدانياً فقط في وادي القمر.

كما أنشئ مركز قيادة أصلي للقوات الجوية يسع أكثر من ٦٠ قائد وضابط، وكان المركز التبادلي له في المقطم، أما قيادة قوات الدفاع الجوي فقد تم توسيع وتطوير مركز المقطم ليكون مركز قيادة أصلي مع جعل قيادة الفرقة الخامسة دفاع جوي في المنطقة المركزية مركزاً تبادلياً لها.

أما القوات البحرية فقد تحدد لها مركز قيادة أصلي في الاسكندرية ولكن حتى عام ١٩٧١ لم يكن قد انتهى إنشاؤه، وكان المركز التبادلي له في منطقة محطة الرمل بالاسكندرية وهو المركز القديم لإدارة عمليات القوات البحرية. كما تم إنشاء مركز قيادة أصلي للقائد الأعلى للقوات المسلحة جمال عبد الناصر، وكان المركز التبادلي له هو الدور الأرضي لقصر الطاهرة حيث جهز من ناحية الوقاية والأمن بطريقة ميدانية ووضعت به كل وسائل الاتصالات.

في بداية عام ١٩٧٠ كانت خطط اعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات قد تم تنفيذها فيما عدا بعض المشروعات الاستراتيجية الكبيرة ولكن من وجهة نظر الاعداد للقتال كان موقف الشعب وأجهزة الحكم ومسرح العمليات خاصة في الجبهة قد استكمل بفضل الاحساس والشعور بالمسؤولية لدى أفراد الشعب أولاً. وكان لمبادئ وأساليب ومساعدات التوجيه المعنوي في القوات المسلحة وانعكاسه على

كل بيت في قرى مصر أترها في إنجاز مشروعات اعداد الدولة والشعب ومسرحة العمليات للمعركة.

وكان تواجد أفراد قوة الدفاع الشعبي في كل قرية وفي كل منشأة صناعية أو زراعية أو اجتماعية في مصر بالإضافة إلى انتشار وحدات القوات المسلحة انتشاراً شعبياً في كل مكان في مصر تأثيره على حماس الجماهير وتنمية روح القتال في جنودنا والضغط على القيادة السياسية والعسكرية لسرعة تحرير الأرض.

خطة انتشار مراكز التجمع البشرية:

من منتصف عام ١٩٦٩ بدأت ملامح التطور في الصراع مع إسرائيل تأخذ اتجاهات متغيرة لصالحنا. فقد مضى على القوات الإسرائيلية في خنادقها شرق قناة السويس ستان وأصبح الملل يصبب الجنود بالرغم من استمرار غيارهم، بأخرين كل ثلاثة شهور، والحساتر في الأفراد والمعدات مستمرة نتيجة ضغط قوات الجيوشين الثاني والثالث. كما أن استمرار طيران العدو نهاراً وليلاً لم يؤثر على تجميع قواتنا على الجهة التي امتدت جنوباً كي تشمل البحر الأحمر بقوات جديدة وليس على حساب التجميع الرئيسي. وبدأت قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي وجماعات الاستطلاع خلف خطوط العدو تنمو وتزداد قدراتها.

حدث أيضاً تغير في الموقف السياسي؛ فقد قامت ثورة السودان في ١٩٦٩/٥/٢٥ و ثورة ليبيا في ١٩٦٩/٩/١. والثورتان عززتا الموقف العربي وتضامنت قيادة الثورتين مع الرئيس عبد الناصر وسياسة مصر ضد إسرائيل والولايات المتحدة وأضفت السودان وليبيا عمقاً استراتيجياً جديداً لمصر. كما وضح أن التعتت الإسرائيلي ودخول الطيران في المعركة جاء برد فعل عكسي على إسرائيل؛ فقد تعاطفت الشعوب العربية كلها مع الصمود المصري وشجاعة الجندي والضابط في الجبهة.

وكان تعاون الاتحاد السوفيتي معنا وإسراعه في إمدادنا بالمعدات والأجهزة والأسلحة قد أخذ يزداد خصوصاً بعد أن تبين للاتحاد السوفيتي جدية القتال على الجبهة من مقاتلينا وتضحياتهم ومجاوبهم مع خبرة المستشارين السوفيتت. وجاء رفض الولايات المتحدة الأمريكية على يد الرئيس الجديد تكسون لمشروع الحل السلمي الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي ليزيد من مدى التعاون السوفيتي معنا.

كل هذه العوامل جعلت الرئيس عبد الناصر يتنزه الفرصة ويشجع قادة القوات المسلحة على تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل وانتقال الصراع المسلح إلى مجابهة حقيقية بقوات أكبر نسبياً عن دوريات القتال النهارية والليلية.

كما أنني توقعت بعد هذه التوجهات من الرئيس وتحسن المواقف السياسية لصالحنا وفشل العدو في اكتساب السيطرة بقواته الجوية لايقاف نشاط التجمع الرئيسي غرب القناة أنه سوف يلجأ لآخر محاولة لديه وذلك بضرب العمق المصري هادفاً التأثير على مقدرات الشعب المصري ذاته بأمل أن يؤثر عليه معنوياً ونفسياً للوقوف أمام سياسة الرئيس والقوات المسلحة.

وعندما وصلت إلى هذا التقدير المنطقي فكرت في خطة انتشار مراكز التجمع البشري داخل القوات المسلحة ومعظمها في المناطق العسكرية خاصة المنطقة المركزية وبدأت القيادة العامة في وضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

في نفس الوقت وجهت هيئة عمليات القوات المسلحة إلى وضع خطط الدفاع الإيجابي النشط لمواجهة العدو على الجبهة وعلى سواحل البحر الأحمر وفي عمق إسرائيل وفي أي مكان بهدف انتقال القوات المسلحة إلى مرحلة المواجهة الحقيقية مع العدو.

وكان مجال انتشار مراكز التجمع البشري للقوات المسلحة واسعاً، فعلاوة على محافظات صعيد مصر التي استوعبت مراكز التدريب والأساسات والمدارس التعليمية والمهنية ومراكز تدريب السائقين وأجزاء من ورش القاعدة وبعض المستشفيات ومراكز الاخلاء؛ فقد تم نقل الكلية الحربية من القاهرة إلى منطقة الحزان قرب الخرطوم حيث استمرت في أداء واجباتها لتخريج الضباط الأصغر في جو هادئ. ونقلت كلية ضباط الاحتياطي إلى منطقة اسنا، والكلية البحرية إلى طبرق في ليبيا، وأحد مدارس الطيران التخصصي إلى مطار العظم الذي أطلق عليه اسم جمال عبد الناصر بعد قيام الثورة في ليبيا، علاوة على انتشار وتوزيع القطع البحرية الغير مقلوبة للقتال على موانئ ليبيا في بنسغازي وسرت ومراسي البحر الأحمر في سفاجا والقصير ورأس بناس وبور سودان. أما مناطق الشؤون الادارية والمخازن والذخيرة والوقود فقد انتشرت في محافظات الوجه البحري والصعيد.

وساعد في خطة الانتشار والتحضير لها ووقايتها محلياً وحدات منظمات الجيش

الشعبي التي بدأت في تكوينها وتدريبها وتسليحها منذ عام ١٩٦٨ . كما ساهم في تحقيق خطة الانتشار لهذه الوحدات والمنشآت العسكرية الكثيرة رجال الأمن والحكم المحلي الذي انضم بدوره لقومات المعركة تلبية لتحصيرات والتزامات اعداد الشعب ومسرح العمليات للمعركة .

الفصل العشرون

الدعم السوفيتي لمصر

كان التأييد السياسي والدعم العسكري المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وانتصارها على دول المواجهة في معركة يونيو ١٩٦٧ هو السبب الرئيسي في زيادة التقارب بين العرب والاتحاد السوفيتي والدول الشرقية التي وقفت مع العرب ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ضرورة بالنسبة للعرب وخاصة دول المواجهة. ومثل هذه العلاقة لا بد وأن تكون تبادلية أي أن يكون أساسها ادراك كل طرف لمصلحته المتحققة من هذه العلاقة، لكي يتفق طرفاها على خط سياسي واحد بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي. وكان تخطيط القيادة السياسية في مصر هو الضغط على الاتحاد السوفيتي لدعم مصر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بوصفه شريكاً في خسارة معركة يونيو ١٩٦٧.

وتطورت علاقة الصداقة والتعاون بعد ١٩٦٧ بين الاتحاد السوفيتي ومصر بالرغم من عدم وجود معاهدة صداقة وتعاون في ذلك الوقت. ولم يستغل السوفييت احتياجنا بعد معركة ١٩٦٧ ليحصلوا على مزايا أو تنازلات أيديولوجية من الرئيس عبد الناصر إذ كانت العلاقة من جانين - هناك مصلحة سوفيتية أكيدة في كسب ود مصر وصداقتها وهناك مصلحة أخرى مقابلة لمصر في كسب تعاون الاتحاد السوفيتي وصداقته. والذي يحكم هذه المعادلة في النهاية هو المدى الذي تتمكن فيه مصر من استثمار تبادل المصالح - مصلحة مصر هي تحرير أرضها المحتلة بقوة السلاح السوفيتي واستعادة حقوق شعب فلسطين وعلى هذا الأساس كان الاتحاد السوفيتي في نهاية حرب الثلاث سنوات في خندق واحد معنا.

كان لعمق هزيمة ١٩٦٧ تأثيره المعنوي والنفسي على القيادة السوفيتية التي اكتشفت أن البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية هي السبب في انهيارها وليس السلاح الروسي الذي جاء تعويضه سهلاً وسريعاً عقب المعركة مباشرة. وبدأ الجسر السوفيتي الجوي والبحري منذ ١٩٦٧/٦/٩ مكوناً ٥٥٠ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل كلها معدات حربية لمصر تمثلت بصفة خاصة وبأسبقية عالية في ٩٣ طائرة ميج ١٧، ٢٥ طائرة ميج ٢١ خلال الأسبوع الأول بعد المعركة مضافاً إليها ٤٠ طائرة ميج ١٧ من الجزائر. وكانت جملة الدفعة الأولى من الدعم العسكري مقدراها ٥٠ ألف طن معدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي.

ولم يكن الرئيس عبد الناصر بحكمته وصبره وتفهمه لمبادئه وأسلوب عمل الاتحاد السوفيتي أن يحول شعور القيادة السوفيتية إلى جانب العرب خاصة بعد أن سرد ظروف وموقف الاتحاد السوفيتي قبل وأثناء المعركة وخداع الولايات المتحدة الاميريكية لهم في مواقف معينة. وفي نفس الوقت لم ينف الرئيس عبد الناصر ما حدث للقوات المسلحة المصرية ووعده بالتغيير الجذري في أسلوب العمل الداخلي وانتفاء القيادات الجديدة. كما وافق السوفييت على أسلوب الصداقة والتعاون الجديد هادفاً إلى قبول أسلوب الحل السلمي الذي اقتنع به السوفييت في بداية المرحلة كوسيلة زمنية تتمكن فيها القوات المسلحة المصرية من إعادة تنظيمها وبنائها على أسس جديدة. وكان الرئيس عبد الناصر في قرارة نفسه متأكداً أن استعادة الأرض وتحريرها لن يتم إلا بقوة السلاح الروسي الجديد. وشعر الاتحاد السوفيتي نتيجة ضغط العرب عليه للتأييد السياسي والدعم العسكري لدول المواجهة وخاصة مصر، فكان سفر الرئيس هوارى بومدين والرئيس عبد الرحمن عارف إلى موسكو يمثلين الخمسة رؤساء دول عربية في القاهرة (مؤتمر الصمود العربي) باكورة هذا الضغط. كما تحقق التضامن العربي في مؤتمر الخرطوم وما أسفر عنه من تأييد جميع الدول العربية لدول المواجهة وخاصة مصر، وإقرار دعم مالي من دول البترول، وإصدار قرارات سياسية موحدة، وإجراء مصالحة عربية بين مصر والسعودية والاردن. ثم كان ما مارسه نظام الحكم وعلى رأسه عبد الناصر من نقد ذاتي، وما أجرى من تغييرات هامة في مؤسسات الدولة وأساليب عملها، ثم إعادة بناء المؤسسات الشعبية والديموقراطية. وأخيراً ما أظهرته القوات المسلحة المصرية من جدية في العمل وبناء القوات المسلحة الجديدة والسرعة في استيعاب الاسلحة الروسية وتعديل أسلوب

التعامل مع المستشارين والخبراء السوفيت - كل ذلك أشعر الاتحاد السوفيتي وقادته أنه يتعامل مع الرئيس جمال عبد الناصر كزعيم للامة العربية وليس كرئيس للجمهورية العربية المتحدة فقط. ووصلت قمة هذا الشعور والايجابية بعد ذلك عندما قامت ثورة السودان في ١٩٦٩/٥/٢٥ وتبعتها ثورة ليبيا في ١٩٦٩/٩/١ وكلا الثورتين أعلنتا انضمامهما إلى الرئيس عبد الناصر وسياسته ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان عمل بعثة الخبراء السوفيت قبل عام ١٩٦٧ في مصر قاصراً على الاستشارات السلبية وتقديم النصح في أسلوب التدريب فقط. ولكن تطورت مهامهم بعد عام ١٩٦٧ ليكونوا مستشارين للقائد ويكون واجبهن المشاركة والمتابعة في جميع مهام القوات المسلحة. كما وضعت لهم لائحة واجبات واختصاصات محددة مبنياً بها العلاقة بين القائد وبين المستشار. ومع زيادة عددهم واختيارهم من الضباط العاملين في القوات المسلحة السوفيتية وليس من الضباط الاحتياطي، تغير الوضع وأصبح المستشارون السوفيت الذين وصل عددهم إلى أكثر من ١٢٠٠ مستشار وخبير في آخر المرحلة يمثلون دعماً ومساعدة إيجابية لقواتنا المسلحة كما كانوا وسيلة ضغط لصالحنا عندما نقلوا حقيقة وجدية العمل الجديد في قواتنا المسلحة إلى القيادة السوفيتية.

كل هذه العوامل الجديدة جعلت القيادة السوفيتية تزداد ثقة في قيادتنا السياسية والعسكرية وبالذات في قواتنا المسلحة الجديدة فكان الدعم العسكري المتطور هو ناتج هذه العوامل الايجابية.

وقمت خمسة لقاءات على مستوى القمة بين مصر والاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى لقاءات على مستوى وزاري من وزير الخارجية والدفاع في كلا البلدين وتبادل الزيارات للوفود الحزبية أيضاً خلال ٣ سنوات.

فكان لقاء القمة الأول في القاهرة بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس بودجورني في المدة من ٢١ حتى ١٩٦٧/٦/٢٣ حضرها من الجانب السوفيتي المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية والذي كان قد حضر إلى مصر على رأس وفد عسكري كبير للمشاركة في تنظيم وإعداد قواتنا. كما حضره من الجانب المصري السادة زكريا محي الدين وعلي صبري ومحمود رياض وأنا. وتبرز

أهمية هذا اللقاء الأول في تحديد مدى العلاقات المصرية - السوفيتية في بداية مرحلة جديدة كان لها أثر كبير في تعديل الخلل الخطير الذي طرأ على ميزان القوى مع إسرائيل بعد هزيمة ٦٧ وأيضاً موازنة الوجود الأمريكي المحسوس في المنطقة بزيادة التواجد السوفيتي فيها. وبدأ الرئيس عبد الناصر يطالب الاتحاد السوفيتي بالمعدات العسكرية الكثيرة والحديثة في نفس الوقت، معتمداً على العلاقة الجديدة التي ارتبط بها الطرفان في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكان الضغط من الرئيس عبد الناصر من أول لقاء على طلبات الدفاع الجوي والقوات الجوية كما طالب بزيادة عدد الحبراء والمستشارين. وأبرز مدى العمل التكنيكي للطائرة الميج ٢١ مطالباً بطائرة قاذفة مقاتلة بعيدة المدى يمكننا استخدامها في ردع إسرائيل إذا حاولت الاعتداء في عمق مصر. واسترسل الرئيس عبد الناصر في ذكر قدرة طائرات إسرائيل في الوصول إلى مرسى مطروح. وتساءل الرئيس عن مدى المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في الدفاع الجوي في حالة اعتداء إسرائيل علينا.

وكان الرئيس عبد الناصر والرئيس بودجورني قد مهدا لي اجتماعاً منفصلاً مع المارشال زخاروف لمناقشة طلبات القوات المسلحة من المعدات والأسلحة المطلوبة بسرعة والتي شملت أسلحة ومعدات لافرع القوات المسلحة الرئيسية وبصفة خاصة أسلحة الدفاع الجوي والقوات الجوية وكان على رأسها ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة.

وسافر الرئيس بودجورني يوم ١٩٦٧/٦/٢٣ بعد عقد جلستي مفاوضات مع الجانب المصري ووعده بعرض طلباتنا من الدعم العسكري على القيادة السوفيتية والرد علينا بسرعة، وبقي المارشال زخاروف في مصر يشاركنا في بناء أول خط دفاعي غرب القناة.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ طلب المارشال زخاروف مقابلة الرئيس عبد الناصر وأبلغه بأجابة طلبات ج ع م من الاسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة وخص بالذكر توريد ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة وإرسال عدد ١٢٠٠ مستشار سوفيتي في جميع التخصصات المطلوبة لنا بما فيهم خبراء الدفاع الجوي. كما أبلغ الرئيس بترحيب القيادة السوفيتية بتعزيز العلاقات بين البلدين وازدياد حجم التعاون العسكري. وكانت صفقة التسليح الأولى مع مصر في حدود ١٠٠ مليون جنيه، ولم يطلب الاتحاد السوفيتي ثمن معدات الجسر الجوي والبحري التي وردت عقب المعركة مباشرة على أساس أنه تعويض عن الاسلحة والمعدات المفقودة في معركة

١٩٦٧. ثم غادر زخاروف مصر في نوفمبر بعد الانتهاء من إنشاء أول خط دفاعي غرب القناة. وعند زيارة محمود رياض وزير الخارجية موسكو في ١٨/٤/٦٧ ومقابلته للرئيس بريجنيف تمكن أن يحصل من الاتحاد السوفيتي على ١٢٠ طياراً سوفيتياً لتدريب طيارينا على استخدام طائرة الميج ٢١ الجديدة في عمليات الدفاع الجوي.

وكان لقاء القمة الثاني في موسكو في ٢٩/٦/١٩٦٨ وحضره مع الرئيس عبد الناصر السادة محمد أنور السادات ومحمود رياض والفریق عبد المنعم رياض. كما صاحب الوفد المصري السيد ياسر عرفات الذي قدمه الرئيس عبد الناصر إلى القيادة السوفيتية لأول مرة. طالب الرئيس عبد الناصر باستمرار الدعم العسكري والمستشارين السوفيت بأعداد تسمح بتواجد مستشار حتى مستوى الكتيبة المشاة وما يعادها. وكان استعداد القيادة السوفيتية من الناحية السياسية والمعنوية مشجعاً. ولكن من ناحية التسليح والمعدات المتطورة كان حريصاً على التدرج على أساس تشككه في قدرة القوات المسلحة المصرية على الاستيعاب السريع لكل المعدات في وقت واحد. وتعمل الرئيس عبد الناصر بالصبر وتكمن من الحصول على موافقة القيادة السوفيتية على صفقة أسلحة ومعدات في حدود ٢٠٠ مليون جنيه وعلى عدد المستشارين السوفيت المطلوبين للقوات المسلحة. وشعر القادة السوفيت خلال هذه الزيارة بالجهود الكبير الذي يبذله الرئيس عبد الناصر في بناء القوات المسلحة وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية والعربية فدعاه بريجنيف إلى العلاج الطبيعي والراحة في سخالطيو. ولكن الرئيس أجل هذا العرض إلى ما بعد حضور المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي ينعقد في القاهرة في ٢٢/٧/١٩٦٨.

مع بداية عام ١٩٦٨، وبعد النجاح الذي حققته خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة خلال الشهور القليلة التي اعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧، أخذت عملية إعادة التنظيم والبناء بهدف تحرير الأرض تكتسب قوة دفع أكبر في كافة المجالات. وزاد تدفق الأسلحة والمعدات السوفيتية الجديدة حتى بلغ ذروته عام ١٩٦٩. ففي ذلك العام وحده تلقينا أسلحة ومعدات سوفيتية تعادل في حجمها مجموع ما وردة إلينا الاتحاد السوفيتي خلال اثني عشر عاماً (١٩٥٥ - ١٩٦٧). كما تزايد نشاط القوات المسلحة الإيجابي سواء في استكمال حجم تشكيلاتها الميدانية وتدريبها تدريباً عنيفاً وعملياً بمعاونة المستشارين السوفيت أو في قتال العدو على الجانب الشرقي في سيناء بعمليات دوريات قتالية جريئة نتج عنها خسائر في الأفراد والمعدات

ويخفض معنويات العدو مما اضطره إلى ادخال طيراته في منتصف عام ١٩٦٩. ثم تصاعدت عمليات الجبهة وعمليات القوات الجوية وعمليات القوات الخاصة ضد إسرائيل. وتطور الموقف العسكري إلى مرحلة الردع بعد أن امتدت الجبهة جنوباً بأكثر من ٣٠٠ كيلو ونفذت القوات المسلحة خطة الانتشار لمراكز التدريب والكتليات العسكرية ومراكز التجمع البشري الادارية والتعليمية الاخرى.

وفي اواخر عام ١٩٦٩ قدمت تقريرى عن تطور القوات المسلحة إلى الرئيس عبد الناصر وأشرت إلى عدم استكمال قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية لتغطية مطالب اللحظة حتى ذلك الوقت. وبدأ الرئيس يعقد اجتماعات متلاحقة مع قادة القوات المسلحة بهدف الاطمئنان على استعدادهم لمرحلة المواجهة والردع ومعرفة معنوياتهم. وفي نفس الوقت قرر إيفاد وفد على مستوى عال إلى الاتحاد السوفيتي لطلب مزيد من الدعم لقوات الدفاع الجوي والقوات الجوية.

وكان لقاء القمة الثالث في موسكو في ١٢/١٩٦٩ وكان يرأسه السيد أنور السادات نائباً عن الرئيس عبد الناصر ويرفقه السيد محمود رياض وأنا. وشرح نائب الرئيس الموقف السياسي مبيناً أن الحل السلمي قد وصل إلى طريق مسدود إلا أننا نواصل الاتصالات السياسية مع تصميمنا على أن يكون الحل شاملاً وليس جزئياً، ثم تحدث بريجنيف مؤكداً مساعدة الاتحاد السوفيتي للجيش المصري ليصبح قادراً على الهجوم وتحرير سيناء ولكنه يسعى في نفس الوقت من أجل الوصول إلى حل سلمي ولا يوجد تعارض بين الأمرين. كما أشار بريجنيف إلى تورط السودان وليبيا باعتبار أنها تطور إيجابي في المنطقة لتأييدهما الكامل للسياسة المصرية والرئيس عبد الناصر.

وخص بريجنيف الجانب العسكري باهتمام كبير مبدياً استعداد الاتحاد السوفيتي لتدريب أعداد كبيرة من الطيارين المصريين في الاتحاد السوفيتي، مع استعداده لإرسال ٦٠ طياراً سوفيتياً يسافرون إلى مصر خلال شهر كخبراء. ونظراً لضعف الدفاع الجوي فإن الاتحاد السوفيتي قرر إرسال مجموعة كبيرة من الصواريخ الحديثة سام ٣ ومعها أطقمها الكاملة لتدريب الجنود المصريين عليها. كما أظهر استعداده لتدريب أطقم صواريخ سام ٣ والتي تحتاج إلى ٦ شهور. ووعد بريجنيف بإرسال مجموعة أخرى من الصواريخ سام ٣ للدفاع عن المدن الرئيسية في عمق مصر ضد الغارات الإسرائيلية على أن ترافقها أطقم سوفيتية في حدود ١٠٠٠ جندي

سوفيتي لتشغيلها في المرحلة الأولى من عملها. وحدد بريجنيف التوقيت المناسب لوصول هذه الصواريخ في أكتوبر ١٩٧٠.

لم يوافق الرئيس عبد الناصر على وصول هذه الصواريخ في التوقيت الذي حدده بريجنيف. وبدأت الغارات الإسرائيلية تدخل العمق المصري على الارتفاعات الواطية منسلة من ثغرات شبكة الرادار العامة وخلال شهري يناير وفبراير قصفت أهداف عسكرية واقتصادية ومدنية في عمق مصر في النمل الكبير وحلوان والمعادي ودعشور وأبي زعبل والحانكة وشرق القاهرة. وبالرغم من الحسائر القليلة التي حدثت نتيجة هذه الغارات كان التأثير النفسي أكبر من التأثير المادي مع إعلان إسرائيل من جانبها أن غاراتها في العمق المصري تستهدف لمخلص الشعب من الرئيس عبد الناصر.

قرر الرئيس عبد الناصر السفر إلى موسكو في لقاء القمة الرابع من ١٩٧٠/١/٢٢ حتى ١٩٧٠/١/٢٥ وبرفته السفير الروسي سيرجي فونوغرادوف وكبير المستشارين السوفيت وأنا وانضم إلينا في موسكو محمود رياض والدكتور مراد غالب. وخلال جلستي مفاوضات مع القيادة السوفيتية كان الرئيس عبد الناصر منفعلاً فيها ومهدداً بترك الحكم إلى زميل له يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأمكن للرئيس أن ينتزع من القيادة السوفيتية الموافقة على الامدادات التالية:

٣٢ كتيبة صواريخ سام ٣ كاملة بأجهزتها ومعداتها وأطقمها السوفيتية مكونة فرقة دفاع جوي كاملة.

٨٥ طائرة ميغ ٢١ معدلة جديدة بأجهزتها ومعداتها بطيارها السوفيت مكونة ٣ لواءات جوية كاملة.

٥٠ طائرة سوخوي ٩.

١٠ طائرة ميغ ٢١ تدريب.

٤ جهاز رادار ب ١٥ للعمل ضد الطيران الوطني.

٥٠ موتور جديد ٥١١ لطائرات الميغ ٢١ الموجودة في مصر - نظويراً للطائرة

ميغ ٢١.

وكانت هذه أكبر صفقة أسلحة تمت بين مصر والاتحاد السوفيتي منذ بدء التعاون والصداقة معه.

وعاد الرئيس عبد الناصر والوفد المرافق له إلى مصر مسرورين بالدعم السياسي والعسكري الجديد والذي لم يسبق للاتحاد السوفيتي ان قدم مثله لدولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التواجد السوفيتي والدعم العسكري ردعاً سياسياً وعسكرياً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإشارة حاسمة لكليهما بأن تواجدهم في مصر هو نتيجة لمحاولات إسرائيل المستمرة منذ أوائل ١٩٧٠ لتهديد الشعب في ضرب أهدافه في العمق. وقد حدث يوم ١٨/٤/١٩٧٠ اعتراض جوي في منطقة عتاقة جنوب السويس لتشكيل جوي إسرائيلي كان متجهاً لقتل أهداف في العمق المصري وتم اعتراضه بواسطة تشكيل جوي سوفيتي تم تمييزه من سماع اللغة الروسية بين طياري التشكيل السوفيتي فلم يحاول التشكيل الإسرائيلي الاشتباك وعاد من حيث أتى وأوقفت إسرائيل ضرب أهداف العمق المصري منذ ذلك الوقت، وبدأت تصعيد حملة دعائية هستيرية ضد التواجد السوفيتي في مصر مدعية بفقد التوازن في القوى بين المتحاررين. وتؤكد أن الاتحاد السوفيتي يمكنه بسهولة تعويض أي طائرات تفقد في مصر. كما بدأت الولايات المتحدة تمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي لايقاف امداداته العسكرية لمصر.

وكانت الخطوة التالية بعد وصول الصواريخ سام ٣ والطائرات الجديدة ميج ٢١ المعدلة والدعم الجوي الأخر هي البدء في بناء شبكة الدفاع الجوي في منطقة القناة حماية لتجميع الرئيسى للجيشين الثاني والثالث وهما يستعدان لتصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل. وكانت إسرائيل تعمل بكل قواها لمنع إقامة شبكة الصواريخ وتجميعها غرب القناة إذ انها ستكون غطاء مئباً للقناة ضد الطيران الإسرائيلي عندما يمين الوقت لعبور قواتنا قناة السويس وتحرير الأرض. وهكذا أعلن آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل: «أن إسرائيل تنوي القيام بأقصى مجهود ممكن للحيلولة دون تمرکز وتجميع شبكة الدفاع الجوي المصري سام ٣ في غرب القناة إذ ان ذلك سوف يقلب ميزان القوى في الجبهة المصرية الإسرائيلية».

وركزت إسرائيل مجهودها الرئيسى بالطيران ضد مواقع الصواريخ غرب القناة - وتحول الصراع إلى معارك عنيفة بين إردنتين: مصرية مصممة على بناء قواعد

الصواريخ مهما كلفها هذا من جهد وتضحيات، وإسرائيلية تحاول منع قيام حائط الصواريخ غرب القناة.

وتغلبت الإدارة المصرية بعد جهد وتضحيات ونجحت في إنشاء حائط الصواريخ غرب القناة وتساقطت الفانوم والسكاي هوك في وسط هذه المواقع وأسر طباروها.

وقد لوحظ خلال هذه المعارك أن طائرات العدو الإسرائيلي كانت مزودة بأجهزة الكترونية للإنذار المبكر ضد صواريخنا الأمر الذي يجعل من الضروري إطلاق صواريخ أكثر من المعدل المعتاد على طائرة معادية واحدة. كما لوحظ وجود نظام الكتروني لدى إسرائيل للتشويش والإعاقة ضد أجهزة وسائل دفاعنا الجوي وقواتنا الجوية مما يجعل تفوق النظام الجوي الإسرائيلي على نظام وشبكة الدفاع الجوي لقواتنا ظاهرة فنية.

وكانت هذه الحقيقة بالإضافة إلى قرب استعداد قواتنا لتنفيذ خطة تحرير الأرض وضرورة استكمال بعض المعدات والأسلحة والذخيرة الاحتياطية والطائرة الغازية الثقيلة. وراء قرار الرئيس عبد الناصر بالسفر إلى موسكو في الفترة من ١٩٧٠/٦/٢٩ إلى ١٩٧٠/٧/١٧ وبرفقته السادة علي صبري ومحمود رياض ومحمد حسين هيكل وأنا. وكان لقاء القمة الخامس هذا من أهم اللقاءات وأكثرها حسماً. وقد عقدت الجلسة الأولى يوم ١٩٧٠/٦/٣٠ مع القادة السوفيت وكان عرض الموقف العسكري من الرئيس عبد الناصر على الجبهة يشمل تعرض قواتنا على الجبهة لغارات كثيفة جداً من طائرات الفانوم الأمريكية المجهزة بمعدات الكترونية متطورة للغاية، وأن هدف إسرائيل من ذلك كما صرح زعمائها منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أرضنا المحتلة، وأنه بالرغم من الخسائر الكبيرة في قواتنا على الجبهة إلا أن روحها المعنوية عالية جداً وأن لدى قواتنا الثقة الأكيدة في قدراتنا المتزايدة على أحداث خسائر في القوات الإسرائيلية لا تستطيع تحملها، وأن حجم قواتنا حالياً ٤/٣ مليون مقاتل سوف يرتفع في آخر ١٩٧٠ ليصل إلى مليون، ولكن المشكلة الراهنة هي أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بمعدات للحرب الالكترونية ليس لدينا ما يماثلها كما أن طائرات الميج ٢١ لا يمكنها البقاء في الجو مدة طويلة مثل طائرات الفانوم. وأنهى الرئيس عبد الناصر هذه الجلسة بطلبات محددة عن امدادنا بأجهزة الحرب الالكترونية المتطورة لرفع كفاءة وقدرة

نظامنا الجوي، وامتدادنا بطائرة قاذفة ثقيلة لردع إسرائيل في حالة محاولاتها لضرب العمق المصري، واستكمال شبكة الدفاع الجوي بالصواريخ عن باقي صعيد مصر وخاصة منطقة أسوان لوقاية السد العالي، بالإضافة إلى بعض المعدات والتجهيزات الأخرى التي يمكن للمارشال جريشكو والفريق محمد فوزي أن يتفقا عليها بالنسبة لوسائل العبور. وكانت الجلسة الثانية يوم ١٩٧٠/٧/١ وبدأها المارشال جريشكو باخطار الرئيس عبد الناصر عن الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت في اليوم السابق على الجبهة وأن عددها ١٣ طائرة منها ٦ قاتنوم وأن عدد أسرى الطيارين الإسرائيليين ٩ ثم ناقش الحاضرون في موضوع الوحدة المقترحة بين مصر وليبيا وسوريا وموضوع مشروع روجرز لوقف إطلاق النيران المؤقت وتم الاتفاق على ترك الموضوع الأخير للباحث بين محمود رياض وجروميكو لدراسة تفصيلاته ثم عرضه على القمة في اللقاء التالي. ولما كان الاتحاد السوفيتي مشغولاً في هذه الفترة باللقاءات والاجتماعات الحزبية النصف سنوية لمجلس السوفيت الأعلى واللجنة المركزية فقد استأذن القادة السوفيت من الرئيس عبد الناصر لانعقاد الجلسة التالية يوم ١٩٧٠/٧/١١ وفضل الرئيس عبد الناصر تمضية هذه الفترة في مستشفى ومركز نقاعة وبربخاه على بعد حوالي ٣٠ كيلو غرب موسكو ورافقه على صبري وأنا. وكانت جلسة ١٩٧٠/٧/١١ مركزة كلها على موضوعات سياسية. وفي جلسة ١٩٧٠/٧/١٦ وهي الجلسة الرابعة والأخيرة قرأ بريجينيف قرار القيادة السوفيتية وأن الاتحاد السوفيتي قد قرر من جانبه الاستجابة لمعظم الطلبات التي تقدم بها الفريق محمد فوزي ويصل ثمنها إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار وأنه قرر إجراء تخفيض في القيمة عند الدفع تصل إلى ٥٠٪ وأن الأسلحة والمعدات الالكترونية سوف تصل إلى مصر طبقاً لجدول زمني اتفق عليه بين الجانبين، أما باقي المعدات والأسلحة ستصلكم قبل نهاية ١٩٧٠ أما تواجد الطائرات قاذفة القتال ت ي ١٦ س فيحسن تأجيل إرسال الطائرات حالياً لأنه قد يسبب مضاعفات دولية. وعاد الوفد المصري إلى القاهرة يوم ١٩٧٠/٧/١٧.

وكنت قد اتفقت مع المارشال جريشكو في موسكو خلال هذا اللقاء على التجهيزات الفنية والمعدات والذخيرة وأجهزة الاتصال الداخلية مع تجهيز مطاري أسوان ووادي سيدنا لاستقبال لواء جوي قاذف ثقيل مكون من ١٠ طائرات ت ي ١٦ س كما اتفقت معه على تفصيلات تمركز وإدارة عمليات هذا اللواء مع تحديد

الأهداف في إسرائيل بعد معرفة بعض القيود الخاصة بهذه الطائرة. وكان المقصود من كلمة مضاعفات دولية هو معرفة الاتحاد السوفيتي برد فعل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة وصول هذا اللواء القاذف الثقيل إلى مصر وهو إمداد إسرائيل بصاروخ أرض/ أرض طويل المدى اسمه «الانس» للعمل ضد صواريخنا غرب القناة بدلاً من استخدام إسرائيل لطائرات الفانتوم. وانتهى الإتفاق بالنسبة لهذه الطائرة القاذفة الثقيلة بوعدها إرسالها في ظرف ٦ ساعات من طلبها إلى مصر.

وانتهى لقاء القمة الخامس والأخير مع الرئيس عبد الناصر بإمداد القوات المسلحة المصرية بنظام كامل لأجهزة الحرب الالكترونية المتطورة لمنطقة القناة وأخرى للمنطقة المركزية ووصلت على التوالي في خلال شهر أغسطس ١٩٧٠.

كما تم توريد لواء كامل سام ٦ بأطقم سوفيتية وأجهزة إدارة تيراه الالكترونية وأجهزة رادار إنذار وتوجيه خاصة به. ووصل هذا اللواء كادلاً بأفراده السوفيت جواً إلى أسوان للدفاع عن السد العالي وخزان أسوان ضد هجوم طائرات العدو متوسطه الإرتفاع والواطنة. وأمكنتني بعد تمرکز هذا اللواء في منطقة الدفاع الجوي المنفصلة في أسوان أن أحلي بعض كتابت الصواريخ سام ٢ إلى مناطق حيوية أخرى في الصعيد ومنطقة البحر الأحمر وتم ذلك في شهر أغسطس ١٩٧٠. وزرت هذه المواقع سام ٦ وقيادة اللواء السوفيتي ولاحظت أن الجنود السوفيت أطقم هذه الصواريخ قد حضروا من الاتحاد السوفيتي إلى أسوان وهم يرتدون الملابس الشتوية الثقيلة ولم يدركوا أن درجة الحرارة في منطقة أسوان تصل إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية في أغسطس فأمرت بإمدادهم بملاص صيفية خفيفة.

تم توريد ٤ طائرات ميغ ٢٥ حديثة وهي أول مرة تصل إلى مصر لدعم الاستطلاع التعبوي والاستراتيجي لقدرة هذه الطائرات على الاستطلاع على ارتفاعات عالية جداً وتمركزت في قاعدة غرب القاهرة، كما أمدنا الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت بطائرات استطلاع استراتيجية بهدف إمدادنا والأسطول السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط بالمعلومات الاستراتيجية في المنطقة وتمركزت في مرس مطروح.

وقد بدأ توريد بعض معدات العبور من الكباري المتحركة والمقولة على عربات بواقع كوبري كل شهرين حتى نهاية عام ١٩٧٠.

أفرز الاتحاد السوفيتي ٣ فرقاطات كل عليها سرية من جنود الانزال البحري

وعليها صواريخ سام ٦ مثل النوع الذي وصل إلى أسوان تمركزت في مدخل ميناء بورسعيد وتعاونت أسلحتها وصواريخها مع نظام الدفاع الجوي الموجود في المنطقة العسكرية ببورسعيد.

قمت بعد عودتي من رحلة موسكو الأخيرة إلى تجهيز مطاري أسوان ووادي سيدنا بعد تحويل الطيران المدني من أسوان إلى مطار دراو، فتم عمل الدراوي للطائرات الفاذفة الثقيلة، كما تم إنشاء مخازن اسمنتية تحت الأرض وتركيب قضبان سكة حديد إلى هذه المخازن مع إنشاء ملاجئ كثيرة للأفراد الفنيين السوفيت وملاجئ للصواريخ الخاصة بالفاذفة الثقيلة وكان الصاروخ بمائل طائرة ميج ١٥ شكلاً ووزناً، كما جهزت ملاجئ لقطع الغيار والأجهزة الفنية الأخرى الخاصة بالمواصلات اللاسلكية وأجهزة الكترونية خاصة بهذه الطائرات، ووصلت هذه التجهيزات والمساعدات والأجهزة ورأس الصاروخ نفسه، الذي وزن طناً كاملاً، والأطقم الفنية السوفيتية التي استقبلت هذه التجهيزات. واستخدمنا قضبان سكة الحديد في إدخال رؤوس الصواريخ إلى المخازن الاسمنتية تحت سطح الأرض والتي وضعت لها أبواب حديدية. وقد تم إخفاء أوناش الرفع التي وصلت إلى مطار أسوان وأصدرت تعليماتي إلى القائد المصري الذي تولى تأمين وحراسة مطار أسوان بمنع أي فرد من دخول هذا المطار إلا بتصريح شخصي مني.

وهكذا أصبح كل من مطاري أسوان ووادي سيدنا في السودان جاهزين لاستقبال لواء الطائرات الفاذفة الثقيلة من نوع ت. ي ١٦ من الصاروخية والتي يمكنها أن تصيب هدفها من بعد ١٠٠ - ١٥٠ كيلو قبل الوصول إلى الهدف إلكترونياً.

لم يدخل لواء صواريخ سام ٦ أو طائرات الميج ٢٥ أو فرقاطات بورسعيد أو طائرات الاستطلاع الاستراتيجية في صفقة الأسلحة التي تمت مع الاتحاد السوفيتي نتيجة للقاء القمة الخامس. وإنما احتسبها الاتحاد السوفيتي معارة للقوات المسلحة المصرية والدفاع الجوي وضعت من ناحية القيادة والسيطرة تحت القيادة العامة المصرية.

ولم يقتصر الدعم بالسلاح والمعدات لمصر على الاتحاد السوفيتي، فقد ساهمت جميع الدول الشرقية في دعم قواتنا المسلحة بعد معركة يونيو ١٩٦٧ كمعونة مثل ما

حدث مع يوغوسلافيا والمانيا الشرقية. أما الصفقات الكبيرة التي تمت فكانت مع تشيكوسلوفاكيا الأولى في أوائل ١٩٦٨ عن دبابات ومقطوراتها في حدود ١٠٠ مليون جم والثانية في أوائل ١٩٦٩ من العربات المدرعة وتوبازة في حدود ١٨٢ مليون جم بالإضافة إلى صفقة أجهزة إدارة نيران مدفعية ٥٧ مم مضادة للطائرات من المجر.

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٧٠ كانت استعدادات القوات المسلحة لتحرير أرض سيناء قد استكملت. كما أن جميع توريدات الاتحاد السوفيتي من الأسلحة والمعدات قد وصلت إلى مصر عدا بعض كتائب الصواريخ القليلة التي كنت قد طلبتها لتكثيف الدفاع الجوي عن بعض الأهداف الحيوية في الوجه القبلي وبعض معدات العبور.

المستشارون السوفييت:

وصل عدد المستشارين السوفيت في عام ١٩٧٠ إلى ١٢٠٠ مستشاراً توزعوا على جميع وحدات وتشكيلات القوات المسلحة حتى مستوى الكتيبة المشاة أو ما يعادلها، أما في القوات الجوية فكان لكل سرب جوي مستشاره. كما خصص للقيادات والهيئات والادارات مجموعة من اثنين أو ثلاثة لكل. وخصص لكل من رئيس الأركان ووزير الحربية مستشار، ويعتبر الأخير مديراً لجميع المستشارين في القوات المسلحة وخصصت له مبنى في القاهرة ليضم بعض مساعدين إداريين لمساعدة المستشارين في شؤونهم الداخلية والشخصية.

كان المستشارون يرتدون الزي المدني عدا من كان يعمل في وحدات ميدانية فيرتدي افرول وطاقيّة مثل الجنود صرفت لهم من مخازن مهمات القوات المسلحة، ولا يضعون أي رتب عسكرية أو علامات مميزة، ويبيتون في ملاجئ تحت سطح الأرض مشابهة للمجأ قائد الكتيبة، ويأكلون مثل أكل ضباط الكتيبة في الجهة، أما مستشارو القيادات والهيئات والادارات في المنطقة المركزية أو المناطق الأخرى فقد خصصت لهم عمارات سكنية كاملة التجهيز لإعاشتهم وإيوائهم، كما وفرت هيئة الامدادات والتأمين الإيواء والاعاشة ووسائل النقل والمواصلات لهم. كما تم تركيب أجهزة تليفونية داخلية في مقر إدارة المستشارين. وديرت وزارة الدفاع في موسكو المواصلات اللاسلكية والبرق الكاتب لهذه الإدارة. ولم تحمّل وزارة الحربية في مصر أي تكاليف مادية للمستشارين السوفيت سوى تكاليف المأكل والسكن والافرول والطاقية الكاكي، أما ماهايتهم الشهرية أو تكاليف سفرهم فبقيت على

وزارة الدفاع السوفيتية، وتعددت مهمة المستشارين في مصر لسنة ونصف إلى ستين ثم يتم تغييرهم بأخرين. وقد تولى إدارة المستشارين السوفيت في مصر خلال حرب الثلاث سنوات ثلاثة جنرالات هم لاشنكوف وكاتشكن وأوكتييف.

في بداية عام ١٩٦٨ أصدرت لائحة تنظيمية تحدد مهام وواجبات ومسؤوليات المستشار في القوات المسلحة، كما حددت علاقة العمل بين القائد المصري وبين مستشاره، والذي كان يعمل في نفس الوقت تحت قيادته، كما أظهرت في هذه اللائحة أسلوب التصرف مع أي مستشار يقصر في أداء واجباته وكان تنظيم العمل ووضوح العلاقات وحدود التصرفات هي الأسس التي مكنت قيادات القوات المسلحة من الاستفادة من المستشارين السوفيت على أحسن وجه. وكان التعاون والتفاهم والمعرفة الشخصية بيني وبين كبير المستشارين السوفيت خير مثل لجميع القيادات الصغرى.

وعلاوة على النصائح الفنية والقتالية واشتراكهم طوال الوقت مع القادة والجنود في التدريب وفي العمليات وفي الشؤون الفنية الميدانية فإن متابعتهم المستمرة لسير العمل والجهد في كل الوحدات العسكرية في القوات المسلحة كانت هي الطابع الجديد الذي عاد بفائدة كبيرة لقواتنا المسلحة.

كان الخبراء السوفيت ذوي خبرة في أسلوب التدريب القتالي، وفي التخطيط للعمليات، وفي اعداد مسرح العمليات، وكما كانوا يتميزون بقدرتهم الجسمانية وصبرهم في مشاركتهم للوحدات الميدانية والوحدات الادارية والفنية وأسلوب تعاملهم مع القادة الأصاغر وإطاعتهم واحترامهم للقادة الكبار ومتابعتهم لجميع الجهود اليومية لقواتنا في كل مكان نهاراً وليلاً. كل ذلك أدى إلى اكتساب الاحترام والثقة والصدقة والتعاون من جميع قادة القوات المسلحة. هذا ولم يحاول أي مستشار أن يستغل تواجده ومساعدته لقواتنا ويتدخل في شؤون سياسية أو أيديولوجية اطلاقاً. وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشاراً خلال عمليات حرب الثلاث سنوات. وكنت أقوم من جانبي بمشاركتهم في مناسبات أو أعياد سنوية اعتادوا الاحتفال بها في وطنهم. وكان للهدايا الرمزية والكلمات الودية في مثل هذه المناسبات وتبادل التهئة رد فعل معنوي كبير لديهم ولدى القيادة السوفيتية في الاتحاد السوفيتي جعلت هذه المناسبات تجسيدا لشعور الصداقة والتعاون التي برزت كحقيقة خلال فترة السنوات الثلاث وكان المستفيد فيها هي مصر وقواتها المسلحة.

الخبراء السوفييت:

أما الخبراء السوفييت الذين لم يزد عددهم عن ٣٠٠ خبير في أي وقت خلال فترة السنوات الثلاث فهم يعقود بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي، وهم أصلاً ضباط فنيون في القوات المسلحة السوفيتية أو في مصانعها، ومدة العقد لكل خبير لا تزيد عن ثلاثة أشهر يجوز مدها. وكان أكبر خبير يحصل على مكافأة شهرية من مصر تساوي ١٩٢ جم، وتطلب وزارة الحربية هؤلاء الخبراء في تخصصات معينة في ورش القوات الجوية أو في الصواريخ أو معدات فنية معقدة بهدف التركيب أو الإصلاح وكان معظمهم في مهام فنية كلها إصلاحات في الورش.

وليس للخبراء السوفييت أي علاقة بالمستشارين، بل قامت السفارة السوفيتية بالقاهرة بفتح مكتب إداري لهم لرعاية مصالحهم الشخصية وإعاشتهم وإبوابهم وتنقلاتهم.

أفراد الوحدات الصديقة:

أطلق هذا الاسم على أفراد وحدات الصواريخ سام ٣، وأسراب الدفاع الجوي الميج ٢١، وأفراد لواء صواريخ سام ٦ في أسوان، وأفراد وحدات الحرب الالكترونية في المنطقة المركزية، وأطقم ٣ فرقاطات في بورسعيد، وأطقم ٤ طائرة ميج ٢٥، وأطقم طائرات الاستطلاع الاستراتيجية، وأطقم تجهيز واعداد لواء الغازات الصاروخية في أسوان، والأفراد الفنيين والإداريين المحققين بهذه الوحدات، وجميعهم لا يزيد عددهم عن ٥٥٠٠ فرداً، وهم أصلاً ضباط وجنود من القوات السوفيتية العاملة حضروا بمعداتهم وأسلحتهم وعربانهم وأجهزتهم إلى مصر اعتباراً من شهر مارس ١٩٧٠ وتمركزوا في المواقع التي حددت لهم استكمالاً لخطة الدفاع الجوي عن الجمهورية وخطة تمركز القوات الجوية، أخذوا مهام عمليات دفاع جوي في العمق وليس في الجبهة. وكان تواجدهم بطلب من الرئيس عبد الناصر في لقاء القمة الرابع في موسكو ٢٢-١/٢٥-١٩٧٠. وفي لقاء القمة الخامس في يوليو ١٩٧٠، واتفق مع القيادة السوفيتية على مهمتهم المؤقتة في مصر لحين تمكين قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية من استكمال تدريب واعداد مثلهم من الطيارين والضباط والجنود المصريين.

وكان على وزارة الحربية إبوابهم وإعاشتهم في مواقعهم المحددة في أنحاء

الجمهورية وكلها مواقع ميدانية ما عدا أسراب الميج ٢١ التي تمركزت في مطارات في العمق، وارتدى ضباط وجنود الوحدات الصديقة الزي الميداني - الكاكي - بدون علامات مميزة أو رتب وظل أفراد هذه الوحدات في مواقعهم الميدانية لم يخرجوا منها حتى انتهاء مهمتهم في مصر.

وحاول الرئيس عبد الناصر في لقاء يوليو ١٩٧٠ أن يطلب من بريجينيف السماح لأفراد الوحدات الصديقة في مصر أن يتعرفوا على المعالم الأثرية والسياحية في مصر بهدف الترفيه عنهم فكان رد بريجينيف على طلب الرئيس بقوله: «الجندي والضابط الروسي يا سيادة الرئيس متدرب برضاء على مهمته وواجباته لمدة سنتين، كما تقضي التعليمات التي ذكرت له. إننا نعلم تماماً شعور المصريين بالنسبة للأجانب منذ الاستعمار الانجليزي لبلادكم ونحن لسنا مستعمرين. إن هدفنا أن نكون أصدقاء للمصريين ولذلك لا أوافق على برنامج ترفيه أو سياحة لجنودنا في مصر».

وأنتهى بريجينيف كلامه إلى الرئيس عبد الناصر بقوله: «من فضلك تنازل عن هذا الطلب»، وبقي ضباط وجنود الوحدات الصديقة داخل حدود مواقعهم الميدانية التي كانت محاطة بأسلاك شائكة طوال مدة إقامتهم في مصر.

كان الاتحاد السوفيتي يتحمل نفقات تدريب وإيواء أطعم الصواريخ سام ٣ من الضباط والجنود المصريين في مراكز تدريبية سوفيتية، وقد أرسلنا أفراد ثلاثة السوية صواريخ على التوالي كل ثلاثة أشهر قوة كل لواء ١٨٠٠ فرداً. فكان التدريب النظري والعمل والايواء يتم على نفقة الاتحاد السوفيتي أما الاعاشة والترفيه فكانت تتم على نفقة وزارة الحربية بواسطة مكتب مشتريات السلاح في موسكو، كما تم نفس الأسلوب مع الطيارين والفنيين لعدد ٣ أسراب مقاتلة قاذفة مصرية استكملوا تدريبهم القتالي والتخصصي في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ضباط الفرق التعليمية الفنية والراقية التي أخذت دوراتها في الاتحاد السوفيتي، وفرق تعليم المترجمين المصريين للغة الروسية.

ومن الفوائد الكثيرة التي اكتسبتها القوات المسلحة المصرية من التعاون والصداقة مع المستشارين السوفيت ما قاموا به من امدادنا بالمعلومات الاستراتيجية القيمة عن استعدادات العدو العسكرية مثل معرفة ترددات أجهزة رادار العدو

المتركزة على شواطئه وموانئه في البحر الأبيض، وأيضاً المعلومات الخاصة بخطط إسرائيل العدوانية مثل «خطة الغزاة» التي كان الجنرال شارون قائد الجبهة الإسرائيلية ينوي تنفيذها ضد حائط الصواريخ غرب قناة السويس عام ١٩٧٠. بالإضافة إلى تزويدنا بالصور الفوتوغرافية للقمر الصناعي السوفيتي عن أهداف تفصيلية يصعب معرفتها داخل إسرائيل نفسها.

وفي نفس الوقت لم يطلب الاتحاد السوفيتي من مصر أي مساعدات له سوى تمكين أسطول البحر في البحر الأبيض المتوسط من التزويد بالمياه العذبة وبعض المؤن.

الدعم الاقتصادي لمصر:

الاقتصاد في أي دولة يعتبر أحد المقومات الأساسية التي يعتمد عليها الشعب والقوات المسلحة في الصراع العسكري، ويمكن أن يكون هذا العامل وحده حائلاً دون الأقدام على صنع قرار الحرب، وعند التخطيط لحرب الثلاث سنوات بعد معركة يونيو ١٩٦٧ دخل هذا العامل ضمن خطة إعداد الدولة والشعب للمعركة، وطور مجلس الوزراء في مصر هذا الموضوع ليكون الاقتصاد المصري اقتصاد حرب. وكان مفهوم الدعم والمساعدة لدى الاتحاد السوفيتي يشمل المساعدة الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد المصري أحد مقومات ورفع القدرة الدفاعية لمصره وصمودها ومواجهتها لإسرائيل لفترة طويلة من الزمن.

وعندما توطدت علاقة الصداقة والتعاون والثقة مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٦٧ عمل مخلصاً على رفع قدرات الشعب المصري كلها اقتصادياً وعسكرياً في خطة شاملة تهدف تنمية ورفع القدرات الدفاعية للشعب كله بوصفه المصدر الوحيد البشري والفني والثقافي والسياسي للقوات المسلحة.

وكانت (ج. ع. م) منذ الستينات تعتبر التنمية الصناعية هي السبيل الأمثل لتطوير المجتمع اقتصادياً وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تعاون الاتحاد السوفيتي في مجال التصنيع في مصر وخاصة مشروعات إنشاء السد العالي (مياه وكهرباء) وكهربية الريف المصري ومصانع الحديد والصلب والألمنيوم والصناعات الوسيطة المثلثة في مئات المصانع، هذا بالإضافة إلى امتصاص الاتحاد السوفيتي لصادرات مصر الصناعية والزراعية. كل ذلك كون قاعدة متينة لدفع قدرات الشعب الاقتصادية

والاستمرار في تنميتها لصالح رفع القدرة الدفاعية لمصر، وكان الخبراء السوفييت والدول الشرقية خبير معين لنا في هذا المجال، وكان من نتائج هذه التنمية الصناعية والغنية تحقيق الصمود الاقتصادي وتوفير قدر هائل من احتياجات القوات المسلحة من المعدات والآلات والتجهيزات الى جانب آلاف من الأفراد المؤهلين فنياً كان لهم الفضل في رفع الكفاءة الفنية في القوات المسلحة المصرية.

التعامل المالي :

طبق الاتحاد السوفيتي معنى الصداقة والتعاون والثقة في معاملاته المالية مع مصر. وكانت القيمة المالية لثمن الأسلحة والمعدات والأجهزة والذخائر للقوات المسلحة المصرية هي قمة هذه المعاملات. فكانت صفقات الأسلحة والمعدات الحربية تعقد على أساس تعاوني ومساندة لشعب صديق نامي متحرر في سياسته الخارجية، وكان الثمن هو ثمن تكلفة تصنيعها الشاملة فقط وليس على أساس تجاري. وعندما تطورت علاقة الصداقة والتعاون والثقة بعد ذلك، وتحقیفاً لعبء الديون العسكرية عن مصر، قرر الاتحاد السوفيتي تحصيل نصف قيمة الأسلحة فقط عند الدفع. وكانت صفقات السلاح تتم على أساس قروض بفائدة سنوية من ٢٪ إلى ٢,٥٪ مع فترات سماح طويلة وأقساط على مدى أربعين عاماً.

أما السلاح والمعدات والذخيرة التي فقدت من مصر في معركة ١٩٥٦، فقد استوعبها الاتحاد السوفيتي مجاناً. وكانت معدات المهندسين والأجهزة وخاصة العربات المكتملة للتسليح تأخذ أسلوباً آخر في القيمة المادية بوصفها معدات صالحة للاستخدام المدني في نفس الوقت فكانت قيمتها أقرب إلى القيمة التجارية مع توافر نفس تسهيلات الدفع المتبعة في صفقات الأسلحة والمعدات الحربية.

أما تكلفة قطع الغيار وإصلاح محركات الطائرات ومطالب الورش فكان التعامل المالي يتم سنوياً بالدفع النقدي الحسابي على أسلوب المقاصات بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية. وتحول حساب الديون العسكرية على مصر إلى وزارة الخزانة التي تجمعت في أوائل ١٩٧١ لتكون ٤٥٠٠ مليون جنيه مصري وبالرغم من أن مصر قامت بجدولة الديون العسكرية مع الاتحاد السوفيتي أكثر من مرتين، كان آخرها عام ١٩٧٠، فإن مصر لم تدفع أي قسط من أقساط هذه الديون حتى ذلك الوقت، وتناقل المصريون اصطلاح صدر عني «على التوتة» تديلاً على

عدم دفع أي قيمة مادية لأي صفقة تسليح تمت مع الاتحاد السوفيتي .
وكانت المعاملات المالية لصفقات تسليح بين مصر ودول الكتلة الشرقية
الأخرى تتم على قاعدة ماثلة لما يتم مع الاتحاد السوفيتي فيها عدا قيمة الفائدة
السوية وهي (٥,٢ - ٣٪) . وكان دفع الأقساط يتم في مواعيده تقريباً حسب
نصوص الاتفاق.

الفصل الحادي والعشرون

التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء (٥)

كان من المقرر في خطة التدريب على واجبات العمليات الحربية لعام ١٩٧٠ إجراء مشروع استراتيجي على مستوى الدولة تشترك فيه كل القوات المسلحة المصرية بقياداتها وجنودها، وأجهزة الدولة المدنية التي لها ارتباط وثيق بالجهد الحربي في المعركة.

وكان قد تم مشروع تنسيق التعاون بين أفرع القوات المسلحة والجيش الميدانية في شهر سبتمبر ١٩٧٠ تمهيداً للقيام بهذا المشروع الاستراتيجي.

ووفاء القائد والرئيس عبد الناصر تأجل هذا المشروع إلى أن تم في أوائل عام ١٩٧١ وتم وضعه وتجهيزه بمعرفة هيئة عمليات القوات المسلحة مشتركة مع مجموعة تخطيط وعمليات من المستشارين السوفيت، وحددت توقيت المشروع الذي استغرق ١٢ يوماً متواصلة من ١٤/٣/١٩٧١ إلى ٢٥/٣/١٩٧١.

اشترك جميع قادة وضباط وجنود القوات المسلحة في هذا المشروع كما اشتركت فيه منظمات الدفاع الشعبي وأجهزة الدفاع المدني.

كان هدف المشروع هو اختبار قدرة وكفاءة القوات المسلحة على تحقيق أهداف الخطة «جرانيت» بالتفصيل وإتمام الخطة ٢٠٠ بصفة عامة. وعلى ذلك وضع الهدف المباشر للقوات الهجومية المكونة أساساً من ٥ فرق مشاة - ٣ فرق ميكانيكية - ٢ فرقة مدرعة - ٣ لواء مدرع مستقل - ٣ كتائب استطلاع بري ولواء إنزال بحري - وقوات الأبرار الجوي - تعاونها القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي ليكون - احتلال المضائق الرئيسية وتأمينها حتى يوم ي + ٤ وهذا يحقق الخطة

• الشكل رقم (٨)

جرائيت، ثم اندفاع القوات الميكانيكية والقوات المدرعة عبر المضائق بعد تأمين خط فتحها للاشباك شرق المضائق حيث يتم التصادم من الحركة مع مدرعات العدو والقضاء عليها والوصول إلى خط الحدود الدولية وتأمينها - وهذا إتمام للخطة ٢٠٠ .

اعتمد المشروع على تحقيق بعض عناصر هامة في الخطة وهي:

- ١ - المحافظة على الهدف باستمرار خلال العمليات وهو تدمير العدو وسط سيناء . وهذا يكفل الوصول بالقوات إلى الحدود الشرقية وعزل القوات المعادية جنوب شبه الجزيرة تلقائياً .
- ٢ - عبور قناة السويس ليلاً وإنشاء ٥ رؤوس كباري فرق تمهيداً للاندفاع إلى المضائق واحتلالها وتأمينها .
- ٣ - سد المداخل الشرقية للمضائق في نفس الليلة التي تعبر فيها القوات قناة السويس بواسطة قوات من الأبرار الجوي .
- ٤ - تأمين عملية العبور بواسطة قوات الدفاع الجوي مع عمل كباري احتياطية وتبادلية لكل جيش .
- ٥ - تتم الاجراءات الوقائية ضد مواسير اللهب تحت مياه القناة كذا فتح الثغرات في الساتر الترابي مع بدء ساعة الهجوم .

كما أشارت هذه العناصر إلى الدعائم الهامة التي تمتنع به قواتنا في تحقيق مهمتها القومية وهي:

- أ - وجود التجميع الضخم للقوات المسلحة في أماكن حشدتها للهجوم لمدة ثلاث سنوات .
- ب - نجاح قوات الدفاع الجوي في بناء أضخم تجمع صواريخ سام غرب قناة السويس .
- ج - سهولة إخفاء تحضيرات المعركة الهجومية لوجود معدات العبور واحتياجات المعركة داخل قواتنا غرب القناة .
- د - التفوق العددي والنوعي والروح المعنوية العالية لقواتنا والتصميم على تحقيق الهدف .

- عينت مجموعة حكاه للمشروع من كبار المستشارين السوفيت ورئيس هيئة التفنيس والمتابعة وعدد ١٠٠ محكم من ضباط القيادة العامة والمستشارين، وتم

توزيعهم على قيادات القوات المسلحة وعلى التشكيلات الميدانية في كل أفرعها، وظلوا مرافقين للقوات طوال زمن المشروع، وخصص لهم مواصلات داخلية منفصلة، كما فوضت هؤلاء الحكام كي يمثلوا فكرة العدو وتصرفاته وتحركاته وردود فعله إزاء عملياتنا الهجومية.

- توليت بنفسى قيادة عمليات هذا المشروع الاستراتيجى من غرفة العمليات الميدانية الرئيسية للقوات المسلحة وهي الفرقة ١٠ وكانت قد تم إنشاؤها في أواخر ١٩٦٩.

- لإعطاء الحركة الفعلية للمشروع وضع المشروع فرع دمايط على أنه قناة السويس وجعل القوات الموجودة شرقه تمثل العدو وتحركت قوات لأغراض المشروع لتكون غربه تمثل قواتنا وقد طبقت هذه الفكرة عملياً على القوات الجوية التي قسمت لتمثل الطرفين ومعها قوات الدفاع الجوي المصرية والسوفيتية الموجودة في مصر، على أن تظل في العمق إذ انها في الحقيقة ليس لها واجب عمليات في تحرير الأرض.

- كان الحكام الميدانيون يحسون زمن تحرك الوحدة ودرجة استعدادها ويبلغوا الحكام الرئيسيين في غرفة العمليات، ومن هنا سجلت قياسات زمنية لقدرة قواتنا خلال المشروع.

- احتل جميع قادة الأفرع الرئيسية وقادة الجيوش الميدانية وقادة المناطق العسكرية أماكنهم في غرف عملياتهم الرئيسية، وتمت الاتصالات السلكية واللاسلكية على تردد تدريبي أصدرت هيئة العمليات نشرة خاصة به.

- تسلسلت إجراءات العمليات الحربية من بدء المشروع حتى نهايته حسب الواقع العملي في وقت الحرب تماماً حتى التصرفات الاجتماعية للأفراد والقادة أخذت الطابع الواقعي في السرية والمعيشة والتحركات والاختفاء والتنويه لتصور جو المعركة تماماً. وصدرت التعليمات والأوامر لتنفيذ المشروع الاستراتيجي الأخير بالترتيب الآتي:

١ - أعلن رفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل بأمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما صدر قرار التعبئة العامة منه أيضاً.

ب - وزعت واجبات العمليات الحربية (للمشروع) في مظاريف مغلقة وباسم قائد التشكيل الشخصي وبه ساعة الصفر، كما شملت الواجبات ترددات الأجهزة اللاسلكية لأغراض المشروع.

ج - أجريت إعادة تجميع ضيقة لتشكيلات الهجوم كما هو مخطط في المشروع في نفس الوقت الذي دفعت فيه معدات العبور والكباري للامام أي إلى الشاطئء الغربي للقناة (فرع دمياط).

د - حددت ساعة الصفر لتكون ١٥ دقيقة قبل الغروب يوم ي .

هـ - في ساعة الصفر بدأت قواتنا الجوية والمدفعية (الميدان) بقذف أهدافها المجهزة في النطاق التعوي والتكتيكي للعدو لمدة ٢٠ دقيقة. وفي نفس الوقت بدأت وحدات المهندسين فتح الثغرات في السائر الرملي وسد مواشير اللهب التي جهزها العدو تحت سطح مياه قناة السويس.

و - في ساعة الصفر بدء عبور قوات النسق الأول لعدد خمس فرق مشاة حوالي (٣٠,٠٠٠) قائد وجندي قناة السويس بقوارب مطاطية بعضها بالمجاذيف والأخرى بموتورات ومعها الأسلحة الصغيرة والرشاشات المتوسطة والماونات الصغيرة وتسلفت السائر الرملي واقتحمت قوات العدو في مواقعه تحت ستر نيران المدفعية المباشرة. وتبع ذلك قوات النسق الثاني بنفس الأسلوب ومعها الأسلحة المضادة للدبابات على عبارات وناقلات مائية مختلفة.

ز - بعد منتصف الليل تم إبرار جوي بقوة لواء إبرار جوي في منطقة الخاتمية على المحور الأوسط.

ح - قبل منتصف الليل كانت قوات المهندسين قد أتمت تركيب ٢ كوبري ثقيل لكل فرقة مشاة. وسرعان ما عبرت كتائب ولواءات الدبابات ووحدات مدفعية الميدان أيضاً وحل محلها بعض وحدات الدبابات والمدفعية للفرق الميكانيكية التي ظلت غرب القناة مدعمة ببنائها لفرق المشاة التي عبرت القناة.

ط - قبل بزوغ فجر اليوم التالي كانت ٤ كتائب إبرار جوي بطائرات هليكوبتر تبسط على المداخل الشرقية لمضائق متلا والجندي والمداخل الغربية لمضائق سدر جنوب السويس ورمانة على المحور الشمالي لسبناه.

موقف القوات صباح يوم ي + ١: (٥)

قوات ٥ فرق مشاة على الجانب الشرقي لقناة السويس مكونة ٥ رؤوس كباري فرق كل على مواجهة ٨ كيلو بعمق ٦ كيلومتر، دافعة كتيبة استطلاعها إلى الشرق. منها ثلاث فرق تجهز نفسها للهجوم شرقاً للوصول إلى هدفها المباشر (المضايق) ومؤمنة مواقعها بوحدات مضادة للدبابات ووحدات مضادة للطائرات خفيفة (مواير وصواريخ سام ٧). لواء المظلات يؤمن مضيق الخائمية على الطريق الأوسط. قوات أربع كتائب أبرار جوي على المداخل الشرقية والغربية للمضايق الأربعة. القوات الجوية مستمرة في عمليات الاستطلاع الجوي وقذف أهداف تعوية بهدف حصار مسرح العمليات مع قذف مراكز القيادة بصفة خاصة. لواء مشاة مستقل من قطاع بورفؤاد وبمعاونة قواتنا البحرية في قطاع بورسعيد يقوم بالتقدم شرقاً على الشريط الساحلي في اتجاه رمانة.

قوات الدفاع الجوي - التجميع الرئيسي للصواريخ - غرب القناة وفي مواقعها تحمي الكباري والمعدات ونقاط العبور ورؤوس كباري الفرق وتدمر طائرات العدو التي تحاول التدخل في مسرح العمليات.

القوات البحرية تقوم بمهامها البحرية في إسناد على الجانب الأيسر لقواتنا في البحر الأبيض المتوسط بدوريات بحرية كذا الحصار لإسرائيل بحراً يقطع خطوطها البحرية في كلا البحرين الأبيض والأحمر وتستعد للقيام بواجبات أخرى محددة في المشروع.

قوات الاحتياط التعويبي المكونة من ٣ فرق ميكانيكية لازالت غرب القناة.

قوات الاحتياطي الاستراتيجي المكونة من ٢ فرقة مدرعة، ٢ لواء مدرع مستقل لازالت في مراكزها السابقة للعمليات ومنها لواء مدرع مستقل في المنطقة المركزية بالقاهرة.

قوات المناطق العسكرية وقوات منطقة البحر الأحمر في مواقعها السابقة.

- مساء يوم ي + ١ أخطرتني رئيس هيئة الحكام بموقف العدو بتلخص في تمكن لواء مدرع من العدو من عبور قناة السويس غرباً في منطقة الدفرزوار محاولاً إنشاء

رأس كوبري وجاري تعزيز مواقعه بمعاونة الطيران والمدفعية من الجانب الشرقي بالإضافة إلى لواء مدرع آخر للعدو يهاجم في اتجاه القنطرة شرق وطلب مني معرفة قراري إزاء هذا الموقف.

- بعد أن استعرضت مع رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة مواقف قواتنا وقوات العدو على خريطة الموقف العام للعمليات قمت بإعلان قراري التالي:

أ - تستمر قواتنا المهاجمة والتي نجحت حتى الآن في إنشاء خمس رؤوس كباري على الجانب الشرقي للقناة في تنفيذ مخططاتها في التقدم شرقاً لتحقيق المهمة المباشرة (المضايق) تنفيذاً لتعليمات العمليات المخطط لها من قبل.

ب - يقوم الجيش الثاني الميداني باستخدام الفرقة ٢٣ الميكانيكية بالهجوم على قوات العدو التي نجحت في عبور قناة السويس في الدفرزوار وتدميره ومتابعته إنسحابه، ويدفع لواء من الاحتياطي لمعاونة فرقة مشاة القنطرة في تدمير قوات العدو شرق القنطرة ومواصلة التقدم في المحور الشمالي. كما تخصص سرب قاذف مقاتل من الاحتياطي للمعاونة.

بعد إصدار قراري هذا علناً، وبعد أن سمعه جميع المساعدين والحكام، قام كبير المستشارين وهنأني على السرعة والحكمة في إصدار مثل هذا القرار. وكانت ثقتي في دقة التخطيط للعمليات قد ازدادت عندما وجدت أن الاحتياطي التعبوي والاحتياطي الاستراتيجي لا يزالان تحت يدي في الجانب الغربي للقناة وأنا أصدر مثل هذا القرار. وهنا يبرز ضرورة الاحتفاظ باحتياطي كبير ومرن في كل وقت وفي كل مكان عند إتمام عمليات حربية في أي مسرح عمليات.

- نجحت قوات الفرقة ٢٣ الميكانيكية في تدمير العدو في الدفرزوار واستغلت نجاحها بعبور قناة السويس ومطاردة العدو بالتعاون مع قوات رأس الشاطئ. شرق القناة. ونجحت قوات الجيش الثاني في صد هجوم العدو في منطقة القنطرة شرق. (رسم كروكي ب مرفق والذي يوضح موقف القوات يوم ٢ + ٢). وبقتل العدو في إحباط هجوم قواتنا بعد ٢٤ ساعة من بدء العمليات إنتهت محاولات العدو في الهجوم المضاد التكتيكي والتعبوي ضد قواتنا التي نجحت في الوصول إلى المضايق. وحتى يوم ٣ + كان نشاط العدو ضد قواتنا قاصراً على الهجمات الجوية خاصة على المعابر وعلى القوات التي وصلت إلى المضايق.

وكان موقف قواتنا يوم ي + ٣ كالآتي:

النسق الأول:

فرقة ميكانيكية وفرقة مشاة ولواء الأبرار الجوي في المحور الأوسط الخائبة.
 فرقة مشاة في المدخل الشرقي لمضيق الجدي.
 فرقة مشاة في المدخل الشرقي لمضيق متلا.
 فرقة مشاة على المحور الشمالي في اتجاه رمانة ومعها كتيبة أبرار جوي ولواء مدرع.
 كتيبة أبرار جوي في المدخل الغربي لمضيق سدر.
 فرقة مشاة ولواء مشاة من الاحتياط جاري تأمين محاور العبور على قناة السويس.
 لواء مشاة مستقل على الساحل الشمالي شرق بور فؤاد إتصلت قواته بقواتنا في رمانة.

الاحتياطي التبعوي:

غرب قناة السويس مكوناً من فرقة ميكانيكية + ٢ فرقة مدرعة + لواء مدرع مستقل وباقي وحدات الأبرار الجوي.

الاحتياطي العام:

فرقة ميكانيكية ولواء مدرع مستقل في المنطقة المركزية.
 وحدات لمنطقة البحر الأحمر والمناطق العسكرية الأخرى في أماكنها السابقة.
 وبانتهاء تركز القوات في هذه الأوضاع وتأمينها للمضائق الرئيسية طوال اليوم الرابع مع بقاء الاحتياطي الاستراتيجي والتبعوي غرب القناة تكون الخطة جرائنت قد تم تنفيذها حتى مساء يوم ي + ٤.

إستغلال النجاح واستكمال تحرير سيناء:

- صباح اليوم الخامس للقتال إستأذنت القائد الأعلى للقوات المسلحة في دفع الاحتياطي (٢ فرقة مدرعة + لواء مدرع مستقل) إلى شرق المضائق بعد تأمين خط دفعه للاشتباك مع مدرعات العدو في منطقة وسط سيناء. وفي نفس اليوم دفعت الأسراب المقاتلة القاذفة إلى المطارات الأمامية غرب القناة مباشرة - صان الحجر - أبو صوير - كبريت - القطامية، لإمكان المعاونة المباشرة القريبة لقواتنا في

وسط سيناء. مع بقاء فرقة ميكانيكية ولواء مدرع غرب القناة كاحتياطي.

- صدق القائد الأعلى للقوات المسلحة على طلبي وأصدرت التعليمات إلى الاحتياطي لعبور قناة السويس ليلة ٥ + ٥ والاندفاع إلى شرق المضائق بعد أن أمنت خط دفعه للاشتباك مع العدو بواسطة لواء مدرع مستقل ولواء مضاد للدبابات، كما أصدرت تعليمات تنفيذ خطة الانزال البحري بمعرفة قواتنا البحرية في المساعيد شرق مدينة العريش ليلة ٦ + ٦ أيضاً. كما أصدرت أوامري إلى قائد الدفاع الجوي بتنفيذ الانتقال الأول لمجموعة كتائب الصواريخ إلى شرق القناة قبل أول ضوء يوم ٦ + ٦.

- مر اليوم السادس للقتال والقوات تجهز نفسها للمعركة الفاصلة والأخيرة في سيناء كما تم الفتح التعبوي للقوات على المضائق وشرقها. وكانت معركة المدرعات في صحن سيناء الأوسط يوم ٧، ٨ تأخذ طبيعتها المخططة - معركة مدرعات مشتركة مع باقي الأسلحة وبالتعاون المباشر مع القوات الجوية - وانتقلت بشخصي إلى منطقة المضائق، جبل أم خشيب، حيث فتحت مركز قيادة متقدم ليلة ٦ + ٦ حسب الكروكي المرفق الذي يوضح موقف القوات يوم ٦ + ٦.

- نجح إنزال لواء الأبرار البحري ليلة ٦ + ٦ وتقدمت الفرقة المشاة ومعها لواء مدرع مستقل على المحور الشمالي تهدد مدينة العريش. واحتفظ باللواء المشاة المستقل في رمانة كاحتياطي في نفس الوقت التي كانت معركة المدرعات في وسط سيناء تنتهي لصالح قواتنا المدرعة وتتقدم إلى خط الحدود الشرقية.

- اعتباراً من اليوم التاسع بدأ انطلاق قواتنا في تنفيذ باقي الخطط الفرعية مثل ضرب ميناء أسدود وتل أبيب وحيفا بواسطة عمليات قواتنا البحرية علاوة على قطع مواصلات العدو البحرية في كل من البحرين الأبيض والأحمر. كما قامت وحدات الأبرار الجوي بعمليات ضد إيلات في خليج العقبة وأبو زينة في خليج السويس.

- وفي اليوم العاشر للقتال كانت قواتنا المدرعة والميكانيكية قد وصلت إلى خط الحدود الشرقية واستغرقت يومين في عمليات التأمين التي شملت الاستيلاء على مناطق رفح والوعوجة وإيلات وبدأت في إعادة التنظيم والتجميع مرة أخرى لأوضاع تأمين سيناء بعد المعركة.

وهذا حققت قواتنا تنفيذ الخطة ٢٠٠ كاملة في تحرير سيناء في ١٢ يوماً وانتهى المشروع.

أمرت بحضور جميع القادة والحكام والمستشارين السوفيت إلى مؤتمر في صالة الشهيد عبد المنعم رياض في القيادة العامة بمدينة نصر حيث جهزت بخرائط مواقع القوات وقوات العدو في المشروع. وبدى في مناقشة نتائج المشروع من جميع الوجوه. وذكرت الأخطاء أو القصور، كما ذكرت الأعمال المجيدة والسرعة في تنفيذ التعليمات وأوامر القتال، وتركت الفرصة في الكلام لجميع الحكام ولكل قادة التشكيلات الكبرى وقادة الأفرع الرئيسية. استخرج المؤتمر بعد يومين من المناقشة والدراسة دروساً جيدة وضحت في فكر القادة. كما قام رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة بتطوير الخطط السرية المحفوظة لديه بما ظهر من إجراءات المشروع من ملاحظات تؤثر على الخطة نفسها.

وفي آخر يوم لمناقشة ودراسة المشروع أصدرت أمراً إلى جميع التشكيلات الميدانية بالتدريب منفردة على واجبات العمليات التي قامت بها في هذا المشروع بهدف اتقانها جيداً ولا مانع من تكراره أكثر من مرة خاصة إذا حدثت أخطاء أو ملاحظات في هذا التدريب. وقامت كل من هيئة عمليات القوات المسلحة وهيئة التفتيش والمتابعة بوضع برنامج زمني لتحديد مواعيد هذه التدريبات.

وكانت الفرقة الميكانيكية التي خصص لها واجب تدمير العدو في الدفرزوار قد كررت مشروعها سبع مرات حتى وصل إلى سمي قولاً تمكياً صدر عن جنود هذه الفرقة وهو الوزير غاوزنان تعرف عدد الحشائش التي نمر عليها حتى الدفرزواره؟.

وهكذا كانت الدقة والاتقان في إداء واجبات العمليات الحربية.

بعد بداية المشروع بيومين شعر العدو بنشاط الاتصالات اللاسلكية والتحركات الداخلية الكثيرة وبدء يتبع هذا النشاط التدريبي حتى نهايته. وبعد أسبوعين علمت مخبراتنا الحربية بقيام العدو في سيناء بمشروع قيادات فقط تم من مركز قيادة المنطقة الجنوبية في بئر سبع والقيادة المتقدمة في سيناء واستمر المشروع أربعة أيام بنيت عناصره وأهدافه على النقاط التالية:

١ - وضعت خطة المشروع على أسس عمليات دفاعية فقط.

ب - إتمام عمليات هجوم مضاد سريع محلي وعمل قواتنا التي تحاول عبور قناة السويس.

ج - إتمام تحركات كثيرة لتعزيز الدفاع في المضائق.

د - إتمام عمليات هجوم مضاد قوي على المضائق في حالة نجاح قواتنا في الوصول إليها.

هـ - التأكيد على قواته الأمامية شرق القناة بزيادة قدرات استطلاعها الأرضية وتكثيف الموانع والنييران المضادة.

وتأكدت أن العدو في سيناء ملتزم بالدفاع فقط، وأن استمرار تواجد قواته في مواقعها الدفاعية في سيناء لمدة وصلت إلى أكثر من ثلاث سنوات قد أصابها بالملل. وبعد مدة من نهاية مشروعه الدفاعي جاءت تقارير الاستطلاع بما يؤكد دعم قواته المدرعة في سيناء بلواء مدرع بزيادة عما كان موجوداً طوال عام ١٩٧٠.

وبالرغم من ذلك فإن قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو في ذلك الوقت أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ كانت لصالح قواتنا عدداً وتسلحياً وكفاءة من قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة، وإن توقيت معركة التحرير وتنفيذ الخطط الموضوعية والتي تم التدريب عملياً عليها وهي الخطة جرائت واستكمالها بالخطة ٢٠٠ الشاملة كان توقيتاً مخططاً وسلطياً.

وتبين لإسرائيل أن ميزان القوى في ذلك الوقت تحول إلى جانب مصر بدأت تعزز قواتها عام ١٩٧٢، ١٩٧٣ بتسليح أمريكي إضافي خاصة في قواتها الجوية والمدرعة كما ثبت ذلك في التقارير التي نشرت في أوائل عام ١٩٧٤ عن لجنة الكونغرس الأمريكي والتي زارت مصر وإسرائيل جاء فيه: «إن القوات الإسرائيلية دعمت بتسليح أمريكي خلال عام ١٩٧٢، ١٩٧٣ بمقدار يساوي $\frac{1}{4}$ ٣٣٪ من قواتها العسكرية عام ١٩٧١ وكانت حصيلة المعونة العسكرية التي تلقتها إسرائيل عام ١٩٧٢ فقط تساوي ٦٠٠ مليون دولار وهي قيمة أكبر مما قدمه الرئيس جونسون لإسرائيل خلال مدة رئاسته كلها ومعظمها من طائرات الفانتوم والسكايف هوك وصواريخ شريك وتوي وطائرات هليكوبتر ضد الدبابات وأجهزة إلكترونية متطورة. وبهذا تحول ميزان القوى لصالح إسرائيل ابتداء من عام ١٩٧٣ وهذا دليل آخر يؤكد أن توقيت المعركة مع إسرائيل في أواخر ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١ كان توقيتاً سلطياً.

الفصل الثاني والعشرون

نتائج ودروس معارك ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠

عرضت في صدر هذه المذكرات أسباب ودوافع وظروف معركة يونيو ١٩٦٧، وأسلوب ادارة المعركة والقتال الذي لم يأخذ مكانه أو زمنه بسبب فقد القوات الجوية لمعظم طائراتها في بداية المعركة، ثم قرار المشير عبد الحكيم عامر بالانسحاب إلى غرب القناة في ليلة واحدة بعد ٣٦ ساعة من بدء القتال الذي أسرع بالنهاية الأليمة لمعركة يونيو ١٩٦٧.

وظهر من سرد وقائع وظروف هذه المعركة أن الجندي المصري لم يأخذ فرصته في قتال العدو، إذ لم يهيء له الظروف اثبات شجاعته وتحمله مشاق القتال كما أثبتتها في جميع المعارك السابقة واللاحقة هذه المعركة. وكان السبب الواضح لنتيجة هذه المعركة الخاسرة هو عدم اعداد وتأهيل القوات المسلحة لها.

وبالرغم من نجاح العدو الإسرائيلي في الاستيلاء على سيناء إلا أنه لم يستطع التغلب على الإرادة المصرية أو حتى تطويقها للوصول إلى أهدافه السياسية. فلم تنته معركة يونيو ١٩٦٧ باستسلام مصر أو توقيع وثيقة سياسية أو عسكرية تظهر انتصار إسرائيل أو هزيمة مصر. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/٦٧ تأكدت أهداف إسرائيل التوسعية عندما فسرت بنود هذا القرار وأصررت على مفاوضات مباشرة ومنفردة مع مصر أولاً للوصول إلى تسوية سلمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن. وهي في الحقيقة تهدف من أسلوب المفاوضات املاء شروط المنتصر وتوقيع اتفاق سلام مع مصر وبذا تخرجها من الجبهة العربية كلها.

رفضت مصر اتباع هذا الأسلوب مثل ما رفض الشعب الهزيمة. ولم يكن

هناك من حلول إلا الصمود بالقوات المسلحة والشعب أمام أطماع إسرائيل التوسعية. وكانت مصر قد حددت الخط الاستراتيجي السياسي والعسكري عقب معركة ١٩٦٧ مباشرة مؤيدة بالتضامن العربي الذي هدف إليه الرئيس عبد الناصر كما انضم إلى هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي الذي سارع بالدعم العسكري لمصر لتحقيق الصمود أمام اطماع إسرائيل التوسعية.

وكانت حرب السنوات الثلاث مخططة منذ بدايتها لتكون بناء واعداد تنظيم واعداد القوات المسلحة والشعب لحوض معركة تحرير الأرض العربية. وكان في التقدير تدخل العدو لعرقله هذا البناء، فعندما قام العدو بأعمال استنزائية معادية مع تهديد مستمر قامت قواتنا المسلحة بمواجهته وقتاله في نفس الوقت الذي تمسكت فيه بهدفها الأساسي وهو الاستعداد لمعركة تحرير الأرض الأمر الذي جعل من هذه الفترة تجربة مضيئة وقاسية أثبتت أنها نموذج رائع لانتصار الإرادة العربية المصرية.

وكان التصادم العسكري مع العدو واستمرار الاحتكاك به في العمليات والمعارك التي أشرت إليها في مذكراتي فرصة عملية نادرة لرفع الكفاءة القتالية للجندي المقاتل والوحدة الصغرى في جميع تشكيلات القوات المسلحة، والتي تمكنت في نفس الوقت من معرفة أسلوب القتال للعدو وتكتيكاته. وبذا حرمت من أي ابتكار أو مفاجأة أو خداع قد يقوم به في المعركة الكبرى المنتظرة. كما كان دوام الاتصال مع العدو طوال الثلاث سنوات أسلوباً مميزاً حقق لقواتنا معرفة قدرات العدو الحقيقية، كما هدم جدار الخوف من الجندي الإسرائيلي. وكانت عمليات المواجهة بالقتال عاملاً أساسياً في أحداث خسائر كبيرة في أفراده لم تحدث في كل الحروب السابقة مما أثر على خفض معنوياته بل وجعلت القوات الإسرائيلية المتمركزة شرق القناة تتشكك في قدراتها وتخطيها للدفاع عن أرض لا تملكها.

لهذا سعت إسرائيل إلى قبول المشروع الأمريكي لوقف إطلاق النيران المؤقت في أغسطس ١٩٧٠ أملاً في تخليصها وقواتها المسلحة وشعبها من استنزاف قواها وانفاذ اقتصادها من الانهيار.

وتنازلت إسرائيل عن أهدافها السياسية التي أصرت عليها عقب معركة ١٩٦٧ في قبولها المفاوضات الغير مباشرة مع دول المواجهة تحت اشراف دولي، بالإضافة إلى قبولها مبدأ الانسحاب المسبق على التسوية السلمية الشاملة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد فشلت في إعادة العلاقات السياسية مع مصر ومع الدول العربية التي ارتبطت مع مصر في هذا المجال بسبب تأييدها لسياسة إسرائيل في المنطقة العربية. كما شعرت في نفس الوقت بعزلتها وتهديد مصالحها في المنطقة وأن هذا الأسلوب كان سبباً في زيادة التواجد السوفيتي في المنطقة مما ساعد على الاختلال بتوازن القوى فيها.

لقد أوضحت فيما سبق من فصول أن توافر مقومات المعركة يعتبر أمراً ملزماً قبل صدور قرار الحرب وأهم هذه المقومات هي:

إعداد الدولة - إعداد الشعب - إعداد اقتصاد الدولة للحرب - إعداد القوات المسلحة - إعداد مسرح العمليات - توفر تشريعات شؤون الدفاع عن الدولة وتنظيم القيادة والسيطرة على القوات المسلحة - إعداد الفرد المقاتل معنوياً ونفسياً للمعركة.

وكان توافر هذه المقومات وحرص القيادة السياسية والعسكرية على إتباعها بإرادة وتصميم وتخطيط جيد هو الذي جعل نجاح عمليات ومعارك حرب الثلاث سنوات ممكناً.

نادراً ما نجد دولة لها كيانها الحضاري في عصرنا الحديث تصدر قرار الحرب مفاجأة. بل إن أسلوب صنع القرارات المصرية ومنها قرار الحرب يجب أن يمر خلال قنوات شرعية حتى يصل إلى القمة السياسية والعسكرية التي تصدره. ويعتبر مجلس الدفاع الوطني أحد هذه القنوات الشرعية. وقرار الحرب يحقق هدفاً سياسياً قبل أن يحقق آمالاً عسكرية، كما يوضع في الاعتبار عند إصدار قرار الحرب احتمال استمرار القتال لمدة طويلة فمثل هذه الظروف تجعل التخطيط الإستراتيجي السياسي والعسكري والاعداد البشري والاقتصادي أسساً هامة داخل عناصر القرار.

ويجب أن يكون التخطيط الاستراتيجي الوطني متماشياً مع الهدف القومي. فإذا عدت إلى مذكراتي نجد أن مصر قد وضعت الخطة قاهر الدفاعية عام ١٩٦٦ مطابقة للهدف القومي الذي اتفق عليه على مستوى القمة العربي عام ١٩٦٥. إلا أن القيادة العسكرية لم تلتزم بتطبيق الخطة قاهرة الدفاعية وابتعدت عن الهدف القومي والوطني معاً. وهنا يبرز لي الدرس الواضح في ضرورة تفاهم ونجاح القيادة العسكرية مع القيادة السياسية صانعة قرار الحرب.

إن معارك هذا العصر أصبحت معارك جماعية أي يشترك فيها أكثر من دولة

معاً وفتح فيها أكثر من جبهة، إذ من النادر أن نجد دولتين اثنتين فقط تتصارعان ودول العالم من حولها تقف موقفاً سلبياً إزاء المتصارعين. وأقل تقدير أن تبدأ الحرب اقليمية بين عدة دول في منطقة واحدة. ومن هنا كان التضامن السياسي الذي ينبثق منه التضامن العسكري أساساً جوهرياً لتقوية جبهة القتال ضد العدو الذي يحاول هو أيضاً طلب المساندة العسكرية والاقتصادية والسياسية أو التحالف مع دولة أو دول أخرى لتقوية جبهته، حفاظاً على توازن القوى. وعلى ذلك أصبح التضامن السياسي والعسكري مع دولة أو أكثر يمتد ليكون جبهة اقليمية موحدة ضد العدو وضرورة من ضروريات أي معركة... ولكي يدوم هذا التضامن ويصبح له فاعليته، ويتحقق ما يترتب عليه من فتح جبهات اقليمية متعددة بالإضافة إلى توحيد قيادتها السياسية والعسكرية من أجل المعركة، تكون النتيجة النهائية للحرب في صالح هذا التضامن الذي يعتمد في قوته على المصالح المشتركة بين التضامنين وليس على الشعارات، حتى لو كانت هذه المصلحة هي الحفاظ على الحدود الدنيا للأمم القومي لهذه الدول. وهنا يبرز التضامن السياسي والعسكري بين الدول والشعوب من أجل المعركة الواحدة على أساس المصلحة المشتركة لهذه الدول أو الشعوب. وتحالف جيوش دول الأطلنطي ودول حلف وارسو هو بمثابة تجسيد لهذه الفكرة.

وإذا كان التضامن السياسي والعسكري بين الشعوب في منطقة اقليمية واحدة هو بداية توحيد جيوشها معاً ففي هذه الحالة يجب أن توحيد قيادتها التي تكون قادرة على ممارسة سلطاتها على هذه الجيوش، وأن تمارس هذه القيادة مسؤولياتها ومتابعتها لقدرة هذه الجيوش قبل بدء المعركة بمدة طويلة، وأن يكون التخطيط والاعداد للمعركة واحتمالاتها المكانية والزمنية وتنسيق التعاون بين هذه الجيوش وادارة عملياتها مجهزة من قبل بواسطة القيادة المحلية ومصداق عليها من القيادة الاقليمية العليا.

إن اختلاف أسلوب القتال أو التنظيم أو التدريب أو حتى السلاح نفسه بين الجيوش الموحدة القيادة لا يصح أن يكون عائقاً يعرقل إدارة المعركة الاقليمية طالما أن الهدف واحد وهو تدعيم قوات العدو المسلحة وفرض إرادة الجيوش المتحاربة الموحدة القيادة على الدولة المعادية، إذ إن قدرة الاتصالات الداخلية وتطورها وتعدد أساليبها تعوض الفاصل الجغرافي إن وجد بين جيش وآخر. وأصبح الشرط الأساسي لضمان وحدة هذه الجيوش الاقليمية هو شرعية القيادة والسيطرة من

القيادة الاقليمية العليا وقدرتها على إدارة المارك. وان تغلو قرارات هذه القيادة العليا على تبعية قيادة الجيش لقيادته السياسية العسكرية في دولته. وهنا تبرز أهمية وجود قيادة موحدة عليا لجيوش موحدة.

وخرجنا أيضاً من حرب السنوات الثلاث بنتيجة هامة، هي ضرورة الاحتفاظ بالرأي العام العالمي إلى جانب الدولة ووضعها في الحسيان. فالرأي العام العالمي له وزنه الطبيعي لترجيح قوة متصارعة على أخرى خلال إدارة المعركة. كما أن انعكاساته عند انتهاء الصراع المسلح تظهر بوضوح في تفوق الجانب الذي كانت تؤيده عند صدور قرار دولي للانتقال إلى حالة السلام.

وظهر درس آخر هو أن الاعتماد على دولة كبرى في الصراع المسلح لدولة نامية أو صغيرة أصبح الطابع المميز للصراعات العسكرية في العالم إذ لم يتم أي صراع إقليمي خلال القرن العشرين إلا وكانت دولة من الدول الكبرى بجانبه.

إن انتهاء أي دولة صغيرة لسياسة عدم الانحياز لا يفيد حركتها طالما أنها لا تدخل في أحلاف عسكرية مع الدولة الكبرى مصدرة هذا السلاح. وعمل ذلك أصبح الاعتماد على دولة كبرى كمصدر للسلاح هو الأنسب والأفضل من وجهة النظر العسكرية إذا تمكنت هذه الدولة من صيانة إرادتها وصنع قرارها بذاتها. وفي هذه الحالة لا يمثل السلاح المستورد من الدولة الكبرى قوة ضغط سياسي على الدولة أو مجالاً للتدخل في شؤونها الداخلية. بل إن توحيد مصدر السلاح سوف يكون ذو فائدة كبيرة على الدولة وعلى القوات المسلحة.

وفي هذا المجال قد تفكر أي دولة صغيرة في تصنيع السلاح محلياً بهدف الاعتماد على قدراتها الذاتية وتوفير السلاح لقواتها المسلحة بدلاً من استيراده من الخارج وفي هذه الحالة يجب أن يتم التصنيع على أسس اقتصادية سليمة وإلا فلا داع لتصنيعه إطلاقاً.

لم يبق لي من دروس أسجلها في ختام هذا الفصل سوى أهمية الاحتفاظ بالهدف الاستراتيجي للشعب مهما طال الحرب مع الوضع في الاعتبار أن معركة واحدة لا تنهي القتال بين الدولتين المتصارعتين طالما بقيت إرادة الشعب وقدرته قواته المسلحة حية.

فعندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الهدف الاستراتيجي لمصر منذ أول

تلقين عسكري لي في ١١/٦/١٩٦٧ وحدد زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات تقريباً، استمر بجاهد جهاداً شاقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومعنوياً بتأييد مطلق من الشعب مستعيناً بقيادات عسكرية قادرة اعطاها كل السلطات والصلاحيات لبناء واعداد تنظيم القوات المسلحة وقاتال العدو الإسرائيلي في نفس الوقت، وهي تجربة مثيرة نادراً ما تحدث. وكان توفر الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة وحماس الجندي المصري ووعيه وحرصه على استيعابها والحفاظ عليها تطبيقاً لسياسة وحكمة الرئيس عبد الناصر في ظل تمسكه بالهدف الاستراتيجي بالرغم من الضغوط السياسية والعسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تصاعدت العمليات العسكرية من جانب قواتنا في أواخر عام ١٩٦٩ تحولت حرب الثلاث سنوات إلى حرب شاملة مع العدو الصهيوني، كما تحول ميزان القوى بعد ذلك في المنطقة لصالح مصر إلى أن جاءت فرصة قطف ثمار هذا الجهد. التصحيح على تحقيق الهدف الاستراتيجي للشعب - وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهاته في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٧٠ كي تستعد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض بالقوة بعد مضي الـ ٩٠ يوماً المحددة في قرار وقف اطلاق النيران المؤقت أي في ٧/١١/١٩٧٠. وفي هذا التاريخ يكون قد مضى على قرار تحديد المهمة لشخصي ثلاث سنوات ونصف.

لقد أصبحت هذه الحقائق درساً هاماً يبين حتمية التمسك بالهدف الاستراتيجي للدولة وعدم الهياذ عن مهمتها كانت الصعاب.

أما ماهية حرب الثلاث سنوات والتي أطلق عليها حرب الاستنزاف فسوف أترك للفقراء وصفها عن لسان العدو الإسرائيلي نفسه:

«إذ قال أبا إيبان في شهر سبتمبر ١٩٧٠: «إن قصف المدفعية المصرية مع الغارات الجوية عبر قناة السويس كان يسبب خسائر قاسية في القتل يمثل ما كان يتسبب لنا من خسائر في أي حرب» ثم يضيف: «إن وقف اطلاق النيران سم استقباله في إسرائيل بشعور الرضا حيث يتساوى مع لو كنا قد توصلنا إلى تسوية سليمة». ثم قال: «إن نشرات الأخبار الحزينة مخبرنا بأساء الشبان القتلى في المعركة وإن خسارتنا في القوات والمعدات الثمينة (يقصد طائرات الفانتوم والسكايف هوك) قد جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف لنا».

وكذا ما كتبه الكاتب الإسرائيلي (العميد السابق) ماتي بيليه:

«إن فشل الجيش الإسرائيلي من الناحية العسكرية في حرب الاستنزاف يمثل أول معركة يهزم فيها في ساحة القتال منذ قيام إسرائيل لدرجة أننا في إسرائيل قبضنا على أول قشة القيت إلينا - أي وقف إطلاق النيران المؤقت».

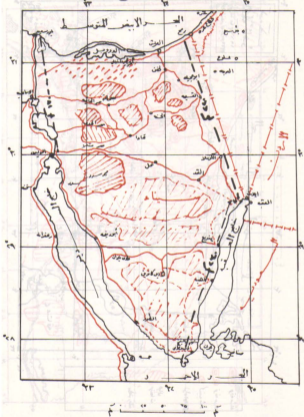
وهنا أنهى مذكراتي عن هذه الفترة القاسية من تاريخنا العسكري بحمد الله.

الحرائط*

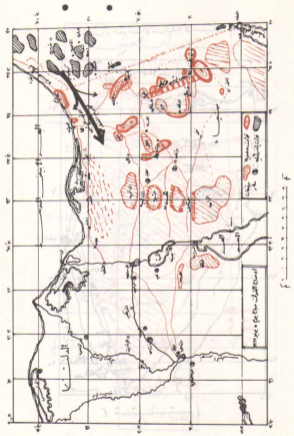
- شكل ١ - الحدود الشرقية وخليج العقبة
 شكل ٢ - الخطة وقاهره
 شكل ٣ - أوضاع القوات صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧
 شكل ٤ - انتشار القوات الإسرائيلية في سيناء
 شكل ٥ - معركة رأس العش
 شكل ٦ - قوات الجبهة خلال حرب الثلاث سنوات
 شكل ٧ - حدود مناطق التدمير لصواريخ سام على الارتفاعات العالية
 شكل ٨ - رموز ومصطلحات التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء
 شكل ٩ - كروكي (أ): موقف القوات صباح يوم ي + ١
 شكل ١٠ - كروكي (ب): موقف القوات صباح يوم ي + ٢
 شكل ١١ - كروكي (ج): موقف القوات صباح يوم ي + ٣
 شكل ١٢ - كروكي (د): موقف صباح يوم ي + ٦

* جميع الحرائط رسمها المؤلف بنفسه بأحجام أكبر وقد صغرت بالتصوير لتلائم حجم صفحات الكتاب.

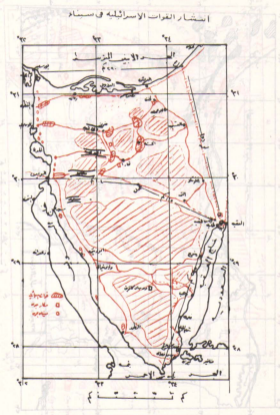
الحدود بين الحدود الشرقية وخليج العقبة



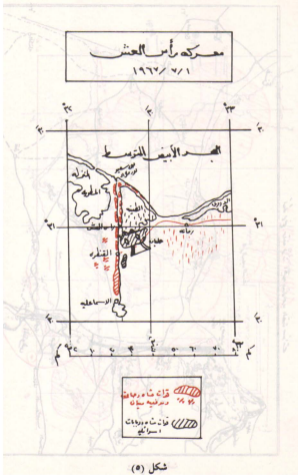
شكل (١)



شبكة (3)

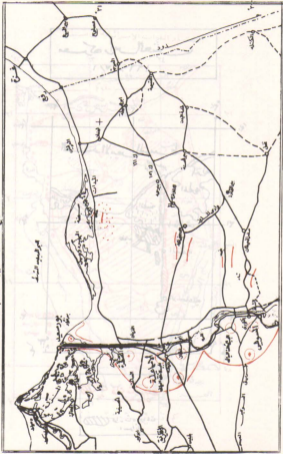


شكل (٤)

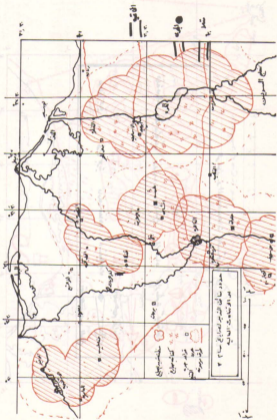


شكل (٥)

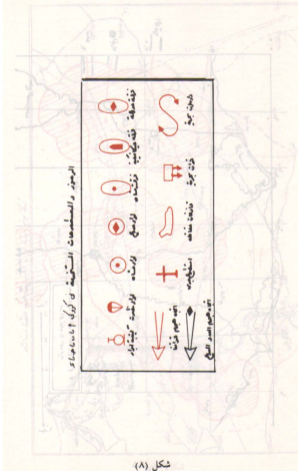
شبكة الطرق في منطقة دلتا النيل في مصر



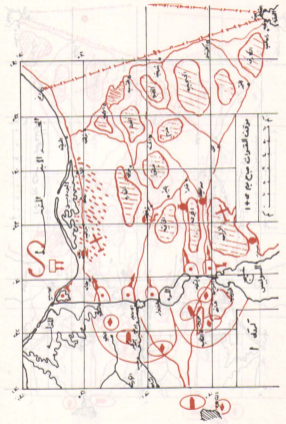
شكل (٦)



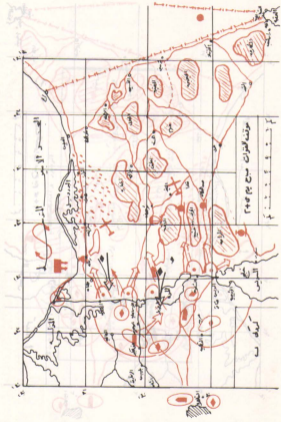
شكل (٧)



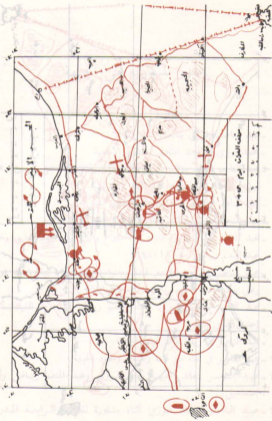
شكل (٨)



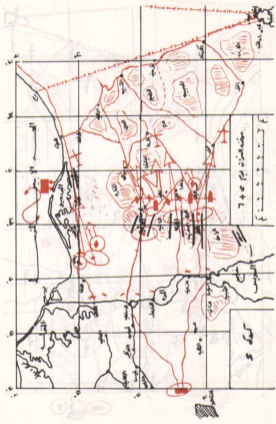
شكل (٩)



شكل (١٠)



شكل (١١)

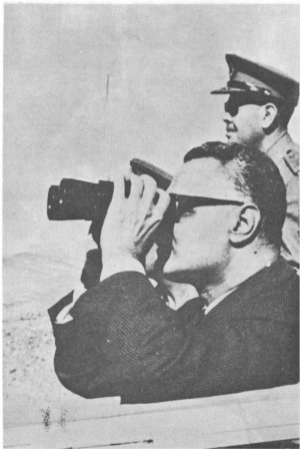


شكل (١٢)

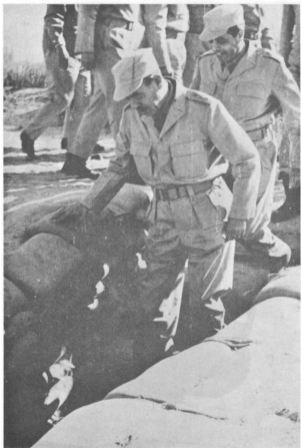
صور تذكارية من الجبهة

- ١ - عبد الناصر وفوزي يتابعان المناورات.
- ٢ - محمد فوزي في أحد خنادق الخطوط الأمامية.
- ٣ - عبد الناصر يتفقد مواقع النسق الثاني للجبهة ويرفقه من اليمين: محمد فوزي، أحمد إسماعيل، عبد الغني الجمسي.
- ٤ - عبد الناصر وفوزي أمام خريطة لإحدى المناورات.
- ٥ - عبد الناصر وفوزي أثناء المناورة «القدس» ١٩٧٠/٥/٥.
- ٦ - عبد الناصر أثناء مناورة اللواء ١٥ مدرع وعل يمينه محمد فوزي وخلفه عبد المنعم رياض ١٩٦٨/١١/٢٠.
- ٧ - عبد الناصر في اجتماع مع قادة وجنود الجبهة وعل يمينه محمد فوزي وعل يساره عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل.
- ٨ - عبد الناصر ومحمد فوزي وعبد المنعم رياض في عربة القيادة أثناء إحدى المناورات.
- ٩ - عبد الناصر في زيارة لمركز قيادة الجبهة.
- ١٠ - عبد الناصر في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجبهة.
- ١١ - عبد الناصر يتفقد الجبهة ومعه فوزي وعبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل.
- ١٢ - عبد الناصر ومحمد فوزي أثناء مناورة للفرقة الرابعة المدرعة ١٩٦٩/٩/٩.

(١)



(٢)



(٣)



(٤)



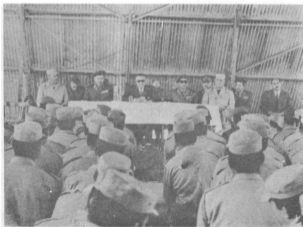
(٥)



(٦)



(٧)



(٨)



(٩)



(١٠)



(١١)



(١٢)



مذكرات الفريق أول

محمد فوزي

وزير الخارجية الأسبق

حرب الثلاث سنوات

1967 - 1973

هذا الكتاب

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الكتاب الذي تشرف دار الوحدة بأن تقدمه في نصه الكامل هو أهم كتاب يصدر عن تلك الفترة التي تعد من أخطر وأصعب وأحعب مراحل الصراع العربي الإسرائيلي. إنه ليس مجرد وثيقة تاريخية يستعين بها المؤرخون والباحثون في تقييهم عن الماضي وأحداثه، كما أنه أيضاً ليس من قبيل المذكرات الشخصية التي يروي مؤلفوها قصة حياتهم وتجاربهم وأعمالهم... إنه استيعاب علمي كامل للعوامل المؤثرة في النصر والهزيمة على حد سواء، فهو يبدأ بتحليل أمين للعوامل الذاتية والموضوعية التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧، ثم يعرض بالتفصيل الأسس العلمية والتنظيمية، والمراحل العملية التي بنيت عليها الخطط التي استهدفت هزيمة العدو واسترداد الأرض المحتلة في ١٩٦٧ بعد ثلاث سنوات من وقوع الهزيمة، وكيف سار العمل في سبيل تحقيق هذا الهدف في خطوط وخطوات متوازبة من إعادة بناء القوات المسلحة قياداً وتنظيماً، وتدريباً، وتسليحاً، مع إعداد الدولة والشعب للحرب، مع التصعيد المستمر للمواجهة مع العدو من الصمود، إلى الدفاع النشط، إلى المبادأة والتحدي وصولاً إلى حرب التحرير الشاملة التي حدد لها خريف عام ١٩٧٠ ثم أجلت إلى ربيع ١٩٧١ بسبب وفاة عبد الناصر... أما كيف تأخرت فيها بعد إلى أكتوبر ١٩٧٣ وتواضعت طموحاتها ونتائجها... فذلك قصة أخرى ما زالت تنتظر الكتاب الذي يرويها.

الناشر



د. محمد فوزي مع الأسبق محمد فوزي

الوحدة
مكتب نشر
بيروت - لبنان